المُسْتقبلُ العَرَبيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

- **مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.**
- **يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.**
- **يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.**
- **لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعاتهم بالوحدة العربية.**
- **لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.**
- **لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.**

للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه تكلفة البريد الجوي):**

□ **120 دولاراً أمريكياً** للمؤسسات في أقطار الوطن العربي.

□ **80 دولاراً أمريكياً** للأفراد في أقطار الوطن العربي.

□ **150 دولاراً أمريكياً** للمؤسسات خارج الوطن العربي.

□ **120 دولاراً أمريكياً** للأفراد خارج الوطن العربي.

2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد الجوي).

3 ـ الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 ـ شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 900 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **ستة آلاف دولار أمريكي** لا تشمل أجور الشحن.

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الحادية والأربعون | السادس والسبعون والأربعمئة | تشرين الأول/أكتوبر 2018

المحتويات

■ دراسات

□ **العدوان الثلاثي على سورية: من الحرب الباردة إلى حرب ساخنة؟** ..... حسن أيوب 7

يمثّل العدوان الثلاثي الأمريكي ـ البريطاني ـ الفرنسي الأخير على سورية حالة مركّبة من العلاقات الإقليمية والدولية. فالصراع في سورية بات بمنزلة المفصل الذي يمكن من خلاله إعادة ترتيب موازين القوى الدولية بين القوى المتصارعة أو المشتبكة على امتداد ساحات الصراع المشتعلة في منطقة الشرق الأوسط. ترى هذه الدراسة أن العدوان على سورية يفهم بمستويين تحليليين مترابطين موضوعياً: الأول هو غياب حالة التوازن في النظام الدولي، والثاني هو تلك التفاعلات بين القوى الإقليمية التي تأخذ منحى تصعيدياً خطيراً يمكن أن يقود إلى مواجهة عسكرية إقليمية وشيكة.

□ **التعداد السكاني الفلسطيني 2017: قراءة في سياق استعمار استيطاني** ..... أحمد حنيطي 28

تقدّم هذه الدراسة قراءة تحليلية للتعداد السكاني الذي قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذه عام 2017 لتعداد السكان والمساكن والمنشآت في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 (الضفة وقطاع غزة)، وتناقش الدراسة وتكشف أبعاد المشاريع الاستعمارية التي تنفذها إسرائيل من خلال التلاعب بالواقع الديمغرافي للشعب الفلسطيني في أرضه. كما تبحث في التفاوت في الزيادة السكانية بين مختلف مناطق فلسطين، وتناقش كيفية تناول الجهاز المركزي للإحصاء المناطق المصنفة «ج» ومطامع إسرائيل في تلك المناطق.

رئيسة التحرير: لونا أبو سويرح
مدير التحرير: فارس أبي صعب

□ **المنظومات التربوية المغاربية:**
ملاحظات ومداخل إصلاحية ..... محرز الدريسي 43

حظي موضوع التعليم والشباب، على مستوى العمل المغاربي المشترك، بأهمية كبيرة منذ توقيع معاهدة مراكش عام 1989، إلا أن هذه المعاهدة وما تبعها من إجراءات لم تترك آثاراً فعلية في تكوين الموارد البشرية الشبابية. ولا يزال إصلاح المنظومات التربوية المغاربية يمثل التحدي الأكبر والرهان الأساسي لبلوغ التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية المنشودة في المغرب العربي. تبحث هذه الدراسة في أزمة القطاع التربوي في بلدان المغرب العربي، وفي الأسباب التي أدت إلى تعطل الإصلاحات التعليمية فيها، وفي مبررات غياب أثرها الإيجابي وعدم تحقق الأهداف المبرمجة ولا النتائج المرجوة منها.

□ **العلاقات العربية ـ الصينية: تحديات معاصرة** ..... محمد صالح محمد 64

شهدت العلاقات العربية ـ الصينية نقلة نوعية بعد إنشاء منتدى التعاون العربي ـ الصيني عام 2004. لكن هذا التطور لا يعني غياب التحديات التي تواجه هذه العلاقات التي يمكن الارتقاء بها إلى مستويات أرحب من التعاون في حال التغلب على ما يعترضها من صعاب. تتناول هذه الدراسة أبرز التحديات المعاصرة التي تواجه العلاقات العربية ـ الصينية وسبل التغلب عليها، بدءاً بالتحديات التي سببتها تداعيات «الربيع العربي»، وصولاً إلى التحديات التي تواجه هذه العلاقات كتلك المتعلقة بالطاقة المتجددة، وضعف الاهتمام العربي بالصين.

□ **السخرية السياسية زمن التحول والعنف: قراءة في الرسائل النصية الليبية بعد القذافي** ..... يوسف محمد الصواني 81

يمثل اللجوء إلى التعابير الساخرة، أو النكتة والطرفة السياسية، في مختلف المجتمعات والتجارب الإنسانية وسيلة تعبير إيحائية عن معارضة أو رفض أو امتعاض اجتماعي في حدها الأدنى من قضايا يتعرضون لها في ظل نظم تسلطية. وهكذا تغدو الطرفة أو التعابير السياسية الساخرة سلاحَ من لا حول له ولا قوة أمام ملاحقة تلك النظم للإنسان بحجج مختلفة ارتدت في أغلب الأحيان قفازات الأيديولوجيا بمستوياتها وتمثلاتها المتعددة. لذلك تكون التعابير السياسية الساخرة أبرز مظاهر التعبير عن الواقع السياسي وطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكومين وما يمكن أن يكسو تلك العلاقة من توتر أو تصادم. تقدم هذه الدراسة تحليلاً لعدد من العبارات الساخرة التي انتشر تداولها في المجتمع الليبي عقب سقوط نظام القذافي.

□ **التأويل الإصلاحي لمفاهيم النهضة الغربية: مفهوم الحرية أنموذجاً** ..... امبارك حامدي 93

تهتمّ هذه الدراسة برصد كيفيّة تلقّي المصلحين العرب مفهومَ الحرّية. وهي تبحث في مختلف الأسباب والشروط التي احتكمت تلك العمليّة التأويليّة إليها، وتخلص في النهاية إلى عدد من الاستنتاجات تتّصل بجملة من الخصائص التي اتّسم بها تأويل المصلحين لمفهوم الحرّية، وبحدود إيمانهم بها كقيمة مدنيّة حديثة، وبوجوه تكييفهم لخصائصها حتى تكون، في رأيهم، أكثر ملاءمة لخصوصيّة الواقع المحلّي بمختلف معطياته وأبعاده، عسى أن يكون ذلك سبيلاً إلى فهم تجربة النهضة العربيّة وأسباب إخفاقها أو نجاحها في هذا المجال أو ذاك.

□ **عودة المسلّمة الدينية في العلاقات الدولية** ..... أمينة رباحي 112

تعالج هذه الدراسة الدين كظاهرة منتشرة ومتغلغلة في المجتمعات الإنسانية وكقوة يتزايد حضورها في الآونة الأخيرة، الأمر الذي سيجعل منها لاعباً

أساسياً في العلاقات الدولية، وسيغدو الدين فاعلاً رئيسياً بين فواعل متعددة في النظام الدولي. وفي هذا السياق تحاول الدراسة الإجابة عن مجموعة أسئلة مرتبطة بهذه الظاهرة، لاستكشاف أهداف ذوي الاتجاه الديني ومدى قدرتهم على الاستقطاب، وما هو شكل النظام الدولي في إطار المسلَّمة الدينية؟ وما هي أدوار الحركات الدينية في العلاقات الدولية؟ وهل بات نموذج الدولة المركزية، أي «نموذج وستفاليا» للسياسة الدولية شيئاً من الماضي؟

■ محاضرة

□ **العرب بين تحديات الحاضر وآفاق المستقبل** ..... علي فخرو 130

■ مقالات وآراء

□ **صفحات من النضال القومي في العراق: حزب أبناء الحرية، 1945 ـ 1948** ..... صباح ياسين 137

■ كتب وقراءات

□ **التّصوف في سياق النهضة: من محمد عبده إلى سعيد النُّورسي** (محمد حلمي عبد الوهاب) ..... محمد مصطفى القَبَّاج 146

□ **إدارة الصراعات وفض المنازعات: إطار نظري** (سامي خزندار) ..... عبد الحسين شعبان 153

□ **كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية** ..... كابي الخوري 159

الكتب العربية: استراتيجية روسيا الاتحادية الصاعدة؛ أزمات مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ القانون الجنائي الدولي: دراسة تحليلية قانونية إزاء قضايا دولية منتخبة؛ الحرب الخفية: أمريكا والعقوبات على العراق؛ القضية الفلسطينية من منظور جديد.

الكتب الأجنبية: Outsourced Empire: How Militias, Mercenaries and Contractors Support US Statecraft; Fear: Trump in the White House; The Rage: The Vicious Circle of Islamist and Far Right Extremism; The Internationalists and Their Plan to Outlaw War; Avoiding the Terrorist Trap: Why Respect for Human Rights is the Key to Defeating Terrorism.

التقارير البحثية: Trump Wants to Help Israel by Cutting Aid to Palestinians: Why Are Some Israelis Worried?; Prospects for a Deal to Stabilise Syria's North East.

■ نداء

□ **نداء من «المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج»: نحو مواجهة عالمية للاحتلال والتمييز العنصري في فلسطين** 169

■ مؤتمرات

□ **التقرير الختامي للندوة الفكرية المغاربية ـ الفلسطينية: «دور المغاربيين في دعم نضالات فلسطين»**
الرباط 9 ـ 10 تموز/يوليو 2018 173

آراء الكتّاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: كمال فضل الله

صورة الغلاف: مشهد من مدينة شيفشاون ـ المغرب.

العدوان الثلاثي على سورية: من الحرب الباردة إلى حرب ساخنة؟

حسن أيوب(*)

أستاذ مساعد، رئيس قسم العلوم السياسية
في جامعة النجاح الوطنية، نابلس ـ فلسطين.

مقدمة

ينطوي تعبير «العدوان الثلاثي» المستخدم في توصيف الهجوم الصاروخي على سورية يوم الثالث عشر من نيسان/أبريل 2018 على أكثر من مجرد تذكير بالعدوان الثلاثي على جمهورية مصر العربية في عام 1956، على أهمية هذا التذكير. فالهجوم الثلاثي على سورية يذكرنا بالمناخ الدولي الذي ساد علاقات الغرب مع الكتلة الشرقية في سياق الحرب الباردة، والذي قاد الرئيس الأمريكي الأسبق دوايت أيزنهاور لتبني وإعلان «عقيدته» التي تمحورت حول ما يعرف بالاحتواء[1]. فالعدوان الثلاثي على مصر قد أسفر ـ من بين مختلف تداعياته ـ عن ترسيخ نظام دولي وجد نقطة توازنه في القطبية الثنائية، وكان أحد مسارح تشكله وتكريسه هو المنطقة العربية والشرق الأوسط، إذ أدت حرب السويس والكيفية التي انتهت بها إلى تكريس الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة باعتبارهما قوتين منفردتين بمركز القوة الكونية بحكم استبعاد كل من فرنسا وبريطانيا من ميدان المنافسة على مكانة القوى العظمى، الأمر الذي أنهى «الهيمنة» الأنغلو ـ فرنسية في المنطقة. في هذا السياق تبلورت علاقات توازن قوى بين طرفَي القطبية حالت دون اندلاع حرب عالمية، ولكنها لم تمنع؛ بل وجدت أحد أهم تعبيراتها، في الحروب الإقليمية، والحروب بين الدول التي كانت تخاض بالنيابة عن الطرفين. فما الدلالات التي يمكن استخلاصها من هذا العدوان في ما

(*) البريد الإلكتروني: hasan.ayoub@najah.edu.

(1) ارتكزت «عقيدة» الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور على محاولة إيجاد مخرج لأزمة السويس يضمن إبعاد مصر عن الاتحاد السوفياتي واستمالة القادة العرب، وفي ذات الوقت تكريس توازن القوى الدولي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية. قادت هذه الاستراتيجية إلى إعلان أيزنهاور لأسس عقيدته التي تنص على تقديم كل أشكال العون والمساعدات لدول المنطقة وإن اقتضى الأمر التدخل عسكرياً لاحتواء الشيوعية في الشرق الأوسط.

يتعلق بالنظام الدولي الحالي؟ وهل أَذِن العدوان الثلاثي على سورية بإطلاق حرب «باردة» جديدة؟ أم أنه يمكن أن يقود لحرب إقليمية؟

مشكلة الدراسة: تجد التساؤلات المثارة أعلاه تبريرها في ملابسات وطبيعة العدوان الذي تعرضت له سورية: ثلاث قوى دولية كبرى؛ ست مدمرات وغواصة؛ ومن ثلاثة مواقع مختلفة في المشرق العربي استهدفت مواقع منتقاة في سورية بذريعة استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية في هجوم مزعوم على منطقة «دوما». الضربة حسب رأي معظم الخبراء لم تشكل أي فرق من الناحية العملية؛ أي أنها لم تغير قواعد اللعبة على الأرض، أو في موازين القوى المتحاربة في هذا البلد. كما أنها لم تنتقص من قدرات النظام السوري، ناهيك بحرص أطرافها على عدم المسّ بالقوات أو القواعد الروسية المنتشرة في سورية. فإذا كان العدوان لا يستهدف الإطاحة بنظام الرئيس بشار الأسد، ولا إضعافه أو المسّ بأركانه العسكرية، وهو (أي العدوان) محدود وحسب أطرافه فإنه انتهى عند هذه النقطة، فما المبرر الذي يدفع بثلاث قوى إلى ارتكابه في ظل معطيات متشابكة يمكن أن يقود فيها أي خطأ في الحسابات، أو تدخل طرف آخر على الأرض إلى مواجهة مباشرة مع روسيا، أو إلى حرب إقليمية؟

مقولات الدراسة ومنهجياتها: تنطلق الدراسة من افتراض أن النظام الدولي في لحظته الراهنة غير متبلور من ناحية نقطة التوازن التي تفرض على اللاعبين الدوليين نمطاً محدداً من السلوك في إطار ناظم. أي أن هذا النظام يصعب تعريفه من حيث القطبية؛ فبانطواء خمسة عقود من الثنائية القطبية نشأ تصور في الكثير من الدوائر الأكاديمية والسياسية بأن المرحلة التالية هي مرحلة الأحادية القطبية الأمريكية. إلا أن السنوات القليلة الماضية بينت عدم دقة هذا الادعاء. صحيح أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال قوة عظمى، وبخاصة من الناحيتين العسكرية والاقتصادية، لكن من الصحيح كذلك أن هذه القوة لم تعد كافية في ظل وجود قوى صاعدة على الحلبة الدولية؛ كما يشير كل من جوزيف ناي وجوزيف ستيغلتز[2]. في الوقت ذاته فإن النظام الحالي ليس متعدد

(2) انظر: Joseph S. Nye, *Is the American Century Over?* (Cambridge, UK: Polity Bridge, 2015).

في كتابه المنشور باللغة الإنكليزية عام 2015، يناقش جوزيف س. ناي تلك المقولة الخلافية حول تراجع قوة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها **القوة العظمى** في النظام الدولي. يقول ناي بأنه من المخالف للمنطق الاعتقاد بأن أمة ما ستبقى على رأس هرم القوة الدولية للأبد. يرى ناي أن قوة الولايات المتحدة تشهد تراجعاً نسبياً، وتواجه تحديات من قوى دولية في المجالات المختلفة وبخاصة الاقتصادية مثل الصين، روسيا، أوروبا، واليابان. لكن بالمعايير العسكرية والاقتصادية لا تزال الولايات المتحدة **قوة عظمى بدون «أل» التعريف**، وهو ما يشير ـ حسب الكاتب ـ إلى تغيرات في بنية توزيع القوة على المستوى الكوني. في ذات السياق يشير عالم الاقتصاد السياسي الحاصل على جائزة نوبل جوزيف ستيغليتز إلى أن عدداً من اللاعبين الدوليين أخذوا يقلصون فجوة القوة الاقتصادية بينهم وبين الولايات المتحدة الأمريكية في العقدين الأخيرين، في إشارة إلى ذات القوى العالمية التي تحدث عنها ناي. وأضاف ستيغليتز أنه وفق معيار «القدرة الشرائية التنافسية» PPP فإن الصين بدءاً من العام 2015 هي الدولة الأكبر في العالم من الزاوية الاقتصادية. انظر: Joseph Stiglitz, «Interview for Times Now: America Has Been Afflicted by an Ideology that Doesn't Work,» Institute for New Economic Thinking (30 April 2018), <https://www.ineteconomics.org/about/news/2018/times-now-news-america-has-been-afflicted-by-an-ideology-that-doesnt-work-says-joseph-stiglitz>.

القطبية بحكم غياب التوافق في سياسات وقواعد سلوك اللاعبين الكبار من خلال آليات محددة تضمن سلمية العلاقات الدولية. إن النظام الدولي الحالي يعيش حالة من السيولة واللاتحديد من زاوية غياب أي من حالات التوازن التي تأتي معها قواعد السلوك الدولي التي تضبط علاقات الدول سواء كانت علاقات تحالف أو عداء.

في ميدان القتال ـ بخلاف ميدان الدبلوماسية ـ تبدو روسيا أكثر استعداداً للتنسيق مع قوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية في شمال شرق سورية، بينما تحرض على التنسيق مع «إسرائيل» في شأن وجود القوات المدعومة من إيران في الجنوب.

نهدف من الجهد التحليلي في هذه الدراسة إلى فحص المقولة (Proposition) التالية: في ظل صراع القوى العظمى على الحلبة الدولية لفرض نظام جديد للتوازن وقواعد السلوك والنظام، فإن العدوان الثلاثي على سورية يشكل حلقة مركزية لتشكيل نظام إقليمي يعكس التفضيلات والمصالح والرؤى الجيوسياسية للاعبين المعنيين: روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، إسرائيل، إيران، والمملكة العربية السعودية، كل حسب اصطفافاته وتحالفاته. إن غياب نقطة التوازن وقواعد السلوك التي تفرضها بنية النظام هو أخطر أشكال العلاقات الدولية الذي يتيح للاعبين الكبار وحلفائهم الإقليميين فرصة التحرك لفرض التوازن عبر العمل العسكري؛ فحالة المراوحة في المكان لا يمكن تجاوزها إلا عبر قنوات وآليات التوافق، وهي غائبة أو مغيَّبة في هذه المرحلة، أو باستخدام القوة. ولما كانت آليات التوافق غائبة مثلما أشرنا، فإن الحسم بالقوة يصبح أكثر احتمالاً.

تتعزز هذه الاحتمالية في ظل العوامل التالية:

1 ـ المسار التصعيدي في علاقات القوى العظمى الرئيسية المشاركة في صراعات المنطقة العربية والشرق الأوسط بشكل مباشر أو عبر وكلائها.

2 ـ تقدير هذه القوى بأن اللحظة مناسبة لإظهار الحزم والعمل على تثبيت نظام دولي بقواعد سلوك جديدة.

3 ـ إغراء القوة العسكرية والافتراضات المسبقة المصاحبة لسباق التسلح وما يعرف بمعضلة الأمن (Security Dilemma) في علاقات الأطراف الدولية والإقليمية، التي تقود في ظروف محددة إلى المواجهة العسكرية.

4 ـ إن أحد هذه الظروف المحددة يكمن في آليات وشخوص صنع القرار عند الأطراف المعنيين، التي تنزع إلى المغامرة والتشدد.

تعالج الدراسة هذه المحاور التحليلية من خلال أكثر من مدخل نظري: المدخل البنيوي ومفهوم توازن القوى للوقوف على الحالة الراهنة للنظام الدولي؛ المدخل النظمي لفهم العلاقات الجيوسياسية بين الإقليم حيث تدور صراعات القوة وبين النظام الدولي؛ المدخل الواقعي وتحديداً الأمني في تفسير التصعيد المتبادل واحتمالات اللجوء إلى العمل العسكري؛ ومدخل صنع القرار في فهم سيكولوجيا وحسابات ونزعات القادة السياسيين التي يمكن أن تغلق حلقة التفسير

للوضع القابل للانفجار في المنطقة. وتستند الدراسة بشكل أساسي إلى مصادر أولية (تصريحات، تحركات، إعلانات رسمية، مقابلات... إلخ) تخضع لعملية تحليل المحتوى والخطاب في سياق منهجي وسطي بين الاستقراء والاستنباط: الانتقال من النظرية إلى الحالة، والعكس وفق ما تقتضيه الضرورات التحليلية.

أولاً: إنشاء توازن جديد في النظام الدولي

تنتهج إدارة ترامب سياسات (أو استراتيجية) متناقضة في الشرق الأوسط؛ [...] فهي عدوانية بحيث باتت تزيد من اشتعال الصراعات القائمة عبر التدخل المباشر الذي يتسم بتغيير الاستهدافات والخصوم، لكنها في الوقت نفسه لا تتخذ أي سياسات لمعالجة الصراعات المندلعة.

مثلما استخدم الجمهوريون في حملتهم الانتخابية لإيصال دونالد ترامب إلى الرئاسة انتقادهم لما يصفونه بافتقار إدارة باراك أوباما إلى الحزم، ترتكز إدارة دونالد ترامب في جزء هام من مبررات سياساتها الخارجية إلى ذات الادعاء القائل بأن إدارة أوباما «الضعيفة» قد عرَّضت مصالح الولايات المتحدة وقدرتها على الفعل للتآكل. في قلب هذا الانتقاد تبرز سياسة واشنطن تجاه كل من إيران وروسيا. فلا يكاد يتكلم الرئيس دونالد ترامب عن منطقة الشرق الأوسط إلا ليكرر انتقاده للاتفاق النووي مع إيران معتبراً إياه جائزة للسلوك الإيراني التخريبي في المنطقة. يربط ترامب بين بقاء القوات الأمريكية في سورية وبين منع «وصول إيران إلى البحر المتوسط»؛ هذا ما قاله في مؤتمره الصحافي مع الرئيس الفرنسي في 2018/4/24. «وشدد ترامب على أن الإدارة الأمريكية الحالية لن تكرر أخطاء الإدارة السابقة وستواصل حملة الضغوط على إيران، مؤكداً أن بصمات إيران تظهر مع كل مشكلة يعيشها الإقليم»[3]. هذه التصريحات بقدر ما تنمّ عن فهم إقليمي متشابك للفعل الأمريكي المتوقع ارتباطاً بصراع القوة مع روسيا، فإنها تشير إلى تحريض أمريكي سافر في سياق التصعيد الجاري في المنطقة بين إيران وبين حلفاء واشنطن العرب ومعهم إسرائيل، وهو ما سنتطرق إليه تفصيلاً في القسم الأخير من الدراسة.

يدّعي الجمهوريون بأن إحجام إدارة أوباما عن التحرك الفعّال (بما في ذلك العسكري) لكبح اندفاعات روسيا في جوارها الإقليمي مثلما حدث في جورجيا وشبه جزيرة القرم، وتدخلاتها في دول البلطيق، وفي الشرق الأوسط، وبخاصة في سورية، ودورها في الملف النووي الإيراني، قد شجّع روسيا على مواصلة نهجها في تحدي نفوذ ومصالح الولايات المتحدة وحلفائها. يجد هذا النقد بعداً أكثر دلالة بالنسبة إلى أصحابه في امتناع باراك أوباما في اللحظة الأخيرة عن توجيه ضربة عسكرية ضد سورية في العام 2016، وهو ما جاء مخالفاً لتفاهمات واشنطن مع كل من

(3) دونالد ترامب، مؤتمر صحافي (2018)، رابط المؤتمر <http://www.dw.com/ar/>.

بريطانيا وفرنسا في حينه. لم يكن كافياً لدى باراك أوباما ذلك التبرير المعمول به منذ عقود في واشنطن لاستخدام القوة العسكرية، الذي يقول إن على أمريكا أن تترجم تهديداتها إلى فعل لكي لا تخسر صدقيتها. يقول أوباما في مقابلته الشهيرة مع مجلة **الأتلانتيك** إنه ليس كافياً أبداً اللجوء إلى العمل العسكري بكل ما يترتب عليه من نتائج قاسية لمجرد إثبات أننا إذا قلنا فعلنا[4]. من هذه الزاوية فإن ترامب لا يريد فقط أن لا يترك مجالاً للشك بأنه إذا قال فعل ما دام قد وضع خطوطاً حمراً للنظام السوري[5]، على عكس أوباما، بل يريد توجيه رسالة إلى روسيا بأن واشنطن اليوم ليست كأمس. تبلور هذا النهج حتى اللحظة على شكل هجومين على سورية: الهجوم الصاروخي الأمريكي المنفرد العام الماضي على قاعدة «الشعيرات» الذي أخذ ذات الطابع الآني؛ والهجوم الأخير بالشراكة مع بريطانيا وفرنسا. وفي الحالتين اتسم العمل بالسرعة والمشهدية؛ أي هجوم سريع ولمرة واحدة ينتهي بالإعلان الشهير: «تمت المهمة» لإظهار بأن واشنطن في ظل إدارة ترامب إذا قالت فعلت، وبأنها تضع الخطوط الحمر التي لا ينبغي تخطّيها. هذا المسلك الأمريكي ربما يجد تفسيره في اندفاعات روسيا لتثبيت نظام علاقات دولية يعترف بها كقوة عظمى.

في الواقع لا تخفي موسكو عزمها على خلق توازن جديد للقوى في النظام العالمي، وهو ما عبر عنه الرئيس فلاديمير بوتين أكثر من مرة. على سبيل المثال، أشار بوتين في أواخر العام 2016 إلى أن بلاده «ستواصل القيام بكل ما هو ضروري من أجل ضمان التوازن الاستراتيجي للقوى»، واصفاً محاولات تغيير هذا النظام أو الإخلال به، بأنها «خطيرة للغاية»، وذكّر بأن هذا التوازن الاستراتيجي الذي قام في أواخر الأربعينيات وفي الخمسينيات من القرن الماضي، جنّب العالم اندلاع صراعات عسكرية كبيرة[6]. وتقرأ واشنطن ذلك بعيون الحرب الباردة، وبخاصة أنها تدرك أن توسيع حلف الناتو في شرق أوروبا، ومحاولة ضم أوكرانيا إليه، وضم دول البلطيق للاتحاد الأوروبي، قد قوضت إلى حد كبير حيز المصالح الجيوسياسية لروسيا في جوارها المباشر. أبعد من سباق جديد للتسلح، فإن هذه الحرب الجديدة تبدو كما وصفها أمين عام الأمم المتحدة حرباً انتقامية. وبخلاف الحرب الباردة، كما أشار غوتيريز، فإن الآليات التي كانت تضبط الحرب الباردة لم تعد قائمة؛ الأمر الذي يجعل من الحرب الحالية أشد خطورة. ويمكن القول بأنها ستكون حرباً ساخنة، مثلما يمكن أن يتدحرج الأمر في سورية وفي الشرق الأوسط عموماً إذا ما أخذنا على محمل الجد ـ وينبغي لنا ذلك ـ تصريحات الرئيس الروسي فلاديمير بويتين في تعليقه على الهجوم على سورية بأنه «عمل عدواني، وسيكون له تأثيرات مدمرة على العلاقات الدولية»[7].

---

(4) باراك أوباما، «أوباما يكشف عن آرائه في الإسلام والسعودية والشرق الأوسط،» موقع عربي 21 (15 آذار/مارس 2016)، <https://arabi21.com/story/894670>.

(5) John Hanna, «Trump Was Right to Strike Syria,» *Foreign Policy* (16 April 2018), <http://foreign-policy.com/2018/04/16/trump-was-right-to-strike-syria/>.

(6) «بوتين: سنفعل كل شيء من أجل الحفاظ على توازن القوى الاستراتيجي،» موقع RT للأنباء (18 تشرين الثاني/نوفمبر 2016)، <https://arabic.rt.com/news/850232>.

(7) فلاديمير بوتين، تصريحات عن وكالة «مصراوي» للأنباء، 13 نيسان/أبريل 2018، <http://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/2018/4/13/1324312>.

1 ـ فوارق ذات دلالة بين سمات الحرب الباردة والتصعيد الحالي

إن الآليات التي أشار إليها الأمين العام للأمم المتحدة دون تحديد تتعلق غالباً بحالة التوازن الصريح للقوى بين قطبي النظام الدولي في حينه؛ وبقنوات الاتصال التي كانت قائمة بينهما؛ واستعدادهما المتزايد للحد من انتشار الأسلحة عبر اتفاقيات متعددة؛ و«احترام» واعتراف كل طرف ـ ولو ضمنياً ـ بحدود نفوذ الآخر؛ وأخيراً امتناعهما عن المواجهة المباشرة. لم يشكل «الردع النووي» عاملاً حاسماً في غياب الحرب المباشرة بين الطرفين في الحرب الباردة، وأغلب الظن لن يكون كذلك اليوم. على سبيل المثال، إن أزمة الصواريخ الكوبية بين القوتين في عام 1962 كانت قد وضعتهما على شفير الحرب النووية دون أن يشكل السلاح النووي أحد العوامل التي منعتها. بخلاف النظرية الشائعة، يشير جون موللر إلى أن تاريخ علاقات القوى العظمى عبر التاريخ يشير إلى نزعة ملحوظة للسلم لا علاقة للقوة النووية بها[8]. إن مثل هذا الادعاء (أي القول بأن الردع النووي يفسر غياب الحرب) لا يأخذ بالحسبان عوامل جوهرية تفسر غياب الحرب المباشرة بين الطرفين. من بين هذه الأسباب: ذاكرة الحرب العالمية الثانية الحاضرة والماثلة؛ سياسات احتواء ما بعد الحرب العالمية الثانية ومنع النزعات التوسعية لقوى إقليمية حليفة من جر النظام العالمي إلى الحرب. إن أعظم العوامل ذات الصلة بالتصعيد في الشرق الأوسط هي غياب مبدأ وسياسات حرب الاستنزاف التي كان لدى الطرفين تقدير بخطورة تحولها إلى حرب مفتوحة وربما نووية. ولا يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية أو روسيا تقدر مخاطر هذا التصعيد في جر الأطراف إلى حرب مباشرة، أو على الأقل حرب إقليمية تفتح الباب لحرب بين الطرفين.

لم تعد هذه الآليات موجودة، بل إن الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين لا ينظرون إلى روسيا نظرة تقدير أو ندية بل نظرة ازدراء. تتنازع زعماء العالم الغربي توجهات متناقضة بشأن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين؛ فمن جهة، تشيطن شخصيته بوصفه «صدام حسين» جديداً وبوصف روسيا دولة مارقة[9]. ومن جهة ثانية يوصف بالرجل القوي في سياق ضرورة «وضع حد» لقوته وتوجهاته الصدامية، إضافة إلى اتهامه بالتدخل في ديمقراطيات الغرب لزعزعتها[10]. تنعكس هذه العلاقات المتدهورة باضطراد بين القوى العظمى في العالم الغربي وبين روسيا على شكل حروب متعددة الجبهات في المجالات الاقتصادية، والمالية وعالم السايبر (الافتراضي)، وحلبة السياسة الدولية على امتداد مساحة أوروبا الشرقية والشرق الأوسط. لم تتميز الحرب الباردة بمثل هذه السمات الاستنزافية التي تأخذ مساراً حلزونياً نحو التصعيد والمواجهة وبخاصة في ظل فرض هذه القوى مختلف أنواع العقوبات على موسكو، واستبعادها إمكان التوصل إلى تسويات

(8) John Muller, «The Essential Irrelevance of Nuclear Weapons: Stability in the Post-War World,» in: Karen Mingst and Jack Snyder, eds., *Essential Readings in World Politics,* World Politics Series (New York; London: W. W. Norton and Company, 2011)

(9) Dimitri Trenin, «The New Cold War is Boiling Over Syria,» *Foreign Policy* (14 April 2018), <https://foreignpolicy.com/2018/04/14/the-new-cold-war-is-boiling-over-in-syria/>.

(10) «ماكرون: بوتين «رجل قوي جداً» و«علينا ألا نبدو أبداً ضعفاء أمامه»، جريدة **القدس** المقدسية، 2018/4/22، <http://www.alquds.com/articles/152441516566482280O>.

أو تفاهمات شبيهة بتلك التي تم التوصل إليها ـ على سبيل المثال ـ في الشرق الأوسط في أكثر من مناسبة: حرب السويس (العدوان الثلاثي على مصر)؛ حرب عام 1967؛ والإعلان الأمريكي ـ السوفياتي المشترك عقب حرب رمضان (تشرين الأول/أكتوبر) 1973. يذكر في هذا السياق أن الهيئات والمؤسسات الأممية التي تألفت بعد الحرب العالمية الثانية وكانت ملائمة من النواحي العسكرية السياسية والاقتصادية لخلق نظام في علاقات الدول العظمى (مثل الأمم المتحدة وبخاصة مجلس الأمن الدولي، معاهدات الحد من انتشار الأسلحة النووية، محكمة العدل الدولية، والمواثيق المختلفة مثل اتفاقية جنيف الرابعة... إلخ)، هذه الهيئات أصبحت بحد ذاتها محل خلافات بين القوى العظمى نفسها التي توافقت عليها، وبالذات مجلس الأمن الدولي، حيث إنها (الهيئات) أقيمت على افتراض التوازن ثنائي القطبية ونظام اقتصادي عالمي مثلته ـ غالباً ـ معاهدة «بريتون وودز»، ومن البديهي أنها لم تعد تشكل ميكانيزمات مناسبة للتعامل مع تحديات النظام الدولي الراهن، وصراعاته المشتعلة وبخاصة في الشرق الأوسط.

تؤدي الإدارة الأمريكية دوراً خطيراً في جر دول المنطقة إلى سباق تسلح سيشكل أساساً لتغذية التصورات والمخاوف المتبادلة ونزعات العداء المتزايدة بين هذه الدول.

في الشرق الأوسط الذي تُعَدّ سورية ميدان الاختبار الأول فيه لإرادة وصلابة الطرفين فإن حسابات المواجهة لا تزال مفتوحة منذ أن تراجع باراك أوباما عن تهديده بضرب سورية في عام 2015؛ الأمر الذي ترك حلفاء واشنطن الذين حرَّضوا إدارة أوباما على توجيه الضربة: بريطانيا، فرنسا، إسرائيل، والسعودية؛ يشعرون بخذلان عميق، وبذات الوقت منح روسيا وحلفاءها: إيران، وسورية، أفضلية إقليمية. وتبدو حسابات لندن وباريس للمشاركة في العدوان الأخير على سورية مرتبطة إلى حد ما بهذا الاعتبار، ولكنها ذات صلة أكبر بالتوافق مع واشنطن في حسابات اللعبة الكبرى: تشكيل معالم النظامين الدولي والإقليمي بالقوة العسكرية.

إن تتابع الأحداث الراهنة في الموقفين الروسي والأمريكي من الأزمة السورية والملف النووي الإيراني، وإن كانت تشير إلى احتمالات الرجوع إلى مسار التفاهمات الثنائية والمتعددة الأطراف بإشراك «إسرائيل» في ترتيبات محتملة للأوضاع الميدانية في الجنوب السوري، إلا أنها غير كفيلة بنزع فتيل الأزمة تماماً. ففي ميدان القتال ـ بخلاف ميدان الدبلوماسية ـ تبدو روسيا أكثر استعداداً للتنسيق مع قوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية في شمال شرق سورية، بينما تحرض على التنسيق مع «إسرائيل» في شأن وجود القوات المدعومة من إيران في الجنوب. في هذا السياق فإن المسعى الروسي للحفاظ على الوحدة الإقليمية لسورية تصطدم بالوجود العسكري الأمريكي في هذين الموقعين.

2 ـ فرنسا وبريطانيا: فرصة العودة إلى محور التوازنات الجديدة

تبدو الأسباب المباشرة لمشاركة فرنسا وبريطانيا موضعية؛ أي ذات صلة بالحالة السورية: ففي نظر الرئيس الفرنسي تمثل تهديدات واشنطن فرصة لتنفيذ وعيده المتكرر بالتدخل العسكري في سورية، الذي لم يستطع تنفيذه في السابق وبعيداً من الآليات التشريعية الفرنسية، وعن القانون

الدولي مثلما أشارت ماريان لوبين[11]. لقد ربطت فرنسا تحركها العسكري في سورية منذ ولاية الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا أولاند برغبة أو استعداد واشنطن لرسم خطوط حمر في سورية يستوجب تخطيها التدخل العسكري. وتشعر فرنسا بالخذلان من تراجع الرئيس الأمريكي السابق أوباما عن توجيه ضربات عسكرية للنظام السوري، وتتشارك مع إدارة ترامب في القناعة بأن موقف إدارة أوباما تم تفسيره من قبل موسكو كعلامة ضعف. لقد كان من الواضح لفرنسا أن الإدارة الجديدة في البيت الأبيض عازمة على تنفيذ وعيدها بانتظار حادثة مثل حادثة دوما. أما بريطانيا فقد تدهورت علاقاتها الدبلوماسية بشكل متسارع مع موسكو في الآونة الأخيرة بفعل قضية الجاسوس الروسي المعروفة؛ حيث تتهم لندن النظام الروسي بمحاولة تسميم الجاسوس «سكريبال» وابنته. سارعت الولايات المتحدة وعلى لسان رئيسها لدعم موقف الإنكليز، وانضمت إلى حملة العقوبات الدبلوماسية ضد روسيا على خلفية هذا الاتهام، لكي تتعزز حالة الاصطفاف الغربي ضد روسيا، وتحديداً في الحلبة الأوروبية التي تشهد تدهوراً متسارعاً للعلاقات مع روسيا منذ أزمة القرم. إلا أن هذه الملابسات قاصرة عن تفسير المشاركة في عمل عسكري يتجاوز حدود القانون الدولي، ويفتقر إلى أي غطاء دولي، بما في ذلك تجنب استخدام قوات الناتو بالرغم من أن الدول المشاركة في العدوان هي ذاتها القوى الرئيسية في هذا الحلف.

إذا كان سيناريو المواجهة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية يبدو مستبعداً، فإن المواجهة بين حلفائهما الإقليميين تلوح في الأفق تعززها سياسة واشنطن وحلفائها الأوروبيين المشاركين في العدوان على سورية.

إضافة إلى ما سبق فإن الأطراف الثلاثة المشاركة في العدوان هي من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي، وتقدم نفسها بوصفها معاقل لقيم الديمقراطية الليبرالية. في هذا السياق يرى بعض المحللين المؤيدين لتوجيه هذه الضربة[12] أن مشاركة كل من فرنسا وبريطانيا في العدوان الأخير على سورية هي دفاع عن «مصالحها وقيمها المشتركة في وجه النظام الإجرامي السوري ربيبة كل من إيران وروسيا». يُفهم من ذلك أن المسألة الأساسية تتعلق بمواجهة قوى الغرب لروسيا وحلفائها، وسعي هذه القوى لرسم حدود القوة الروسية في أضيق نطاق، وربما في فرض نقطة التوازن التي يحتاجها النظام الدولي وهو يمر بحالة من السيولة واللاتحديد البنيوي تجعله من الخطورة بحيث يمكن لأي سوء تقدير أو تفسير مغلوط لسلوك الخصم أن يفجر حرباً كونية، وبخاصة أن مساحات الاحتكاك المباشر باتت متعددة، وهو ما ينذر بحرب ساخنة وليست بالوكالة كما كانت تخاض في الحرب الباردة.

---

(11) «Marine Le Pen Questions French Strike on Syria, Recalls Colin Powell's Tube,» Sputnik News (18 April 2018), <https://sputniknews.com/europe/201804181063677273-marine-le-pen-french-strike-syria/>.

(12) Hanna, «Trump Was Right to Strike Syria,» and Aaron Stein, «Trump's Syria Strategy Makes Perfect Sense,» *Foreign Policy* (16 April 2018), <http://foreignpolicy.com/2018/04/16/trumps-syria-strategy-makes-perfect-sense>.

ثانياً: فوضى ترامب «غير الخلّاقة»، وجيوبوليتيك النار

بخلاف ثلاثة جوانب رئيسية تبدو على درجة عالية من الثبات في سياسة الإدارة الأمريكية الحالية، فإن مجمل سياساتها في المنطقة والعالم تتسم بالتأرجح مع درجة عالية من صعوبة التنبؤ بها. **أولى** هذه القضايا الثلاث هي: سياساتها تجاه **القضية الفلسطينية** وثباتها على تبني مواقف «إسرائيل»، وليس أدَلّ على ذلك من قرار الاعتراف بالقدس عاصمة للدولة العبرية، والتشديد على افتتاح سفارة الولايات المتحدة في مدينة القدس في شهر أيار/مايو 2018؛ والقضية **الثانية** انقلاب إدارة ترامب على الاتفاق النووي الإيراني الذي وُقِّع من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي + ألمانيا؛ و**الثالثة** الاستمرار في سياساتها في العراق وسورية التي يمكن أن تمنح داعش فرصة استغلال الفراغ الذي ستخلفه سياسات واشنطن. إن القاسم المشترك الأعظم بين هذه السياسات الثابتة هو مصالح كل من إسرائيل والسعودية وضغوطهما على الإدارة الأمريكية (وهو ما سنتطرق إليه بالتفصيل في المبحث الثالث من الدراسة). وبخلاف هذه «الثوابت» الكارثية لا تبدو استراتيجية الإدارة متسقة أو متماسكة، وهو ما يعني غياب عنصر ناظم لسلوك وتصرفات اللاعبين الأصغر حلفاء واشنطن في المنطقة.

1 ـ تناقض الاستراتيجيات

تنتهج إدارة ترامب سياسات (أو استراتيجية) متناقضة في الشرق الأوسط، وصفها أحد كتاب مجلة **فورين بوليسي** بعبارة Passive-aggressive[13]؛ فهي عدوانية بحيث باتت تزيد من اشتعال الصراعات القائمة عبر التدخل المباشر الذي يتسم بتغيير الاستهدافات والخصوم، لكنها في الوقت نفسه لا تتخذ أي سياسات لمعالجة الصراعات المندلعة. يمكن توصيف مجمل سياسات إدارة ترامب بأنها فوضى «غير خلاقة»، إذا ما استعرنا معكوس ما عرف باسم سياسات «الفوضى الخلاقة» أو «البناءة»[14] التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وأماكن أخرى في العالم عبر العقود الأخيرة من القرن الماضي، وبخاصة في العراق بعد احتلاله في العام 2003، وهو ما أدخل هذا البلد في حالة من الفوضى والصراعات الطائفية والإثنية والمذهبية[15].

---

(13) Brian Katulis and Daniel Benaim, «Trump's Passive-Aggressive Syria Policy Risks Creating More Mayhem in the Middle East,» *Foreign Policy* (16 April 2018), <http://foreignpolicy.com/2018/04/16/trumps-passive-aggressive-syria-policy-risks-creating-more-mayhem-in-the-middle-east/>.

(14) يقف وراء هذه الاستراتيجية مجموعة من الأكاديميين أمثال المستشرق برنارد لويس والمفكر السياسي فؤاد عجمي، والسياسيين من المحافظين في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تستند إلى فكرة مفادها أن حالات الفوضى وعدم الاستقرار تحمل في طياتها فرصة التغيير. اعتمدت هذه الاستراتيجية في إيران في الخمسينيات من القرن الماضي، وتم اللجوء إليها بشكل مكثف في عهد إدارة الرئيس جورج بوش (الأب) بغاية إيجاد ما يعرف بالشرق الأوسط الكبير من الفوضى التي خلفتها حرب الخليج الثانية 1991.

(15) علي بشار بكر أغوان، «الفوضى الخلاقة وأثرها على التوازن الاستراتيجي العالمي: رؤية في إشكالية عنونة المستقبل،» المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية (21 نيسان/أبريل 2014)، <http://democraticac.de/?p=411>.

فقد أعلنت الإدارة عن نيتها سحب القوات الأمريكية من سورية، ثم عادت وأعلنت عدم الانسحاب قبل أن تستدرك وتقول إن انسحاب قواتها قريب. وانتقلت من محاربة داعش بوصفها مبرر التدخل المباشر في سورية إلى انتهاج سياسة تهدف لمحاربة النظام. يعتبر العدوان الأخير على سورية نموذجاً لهذا التناقض؛ فهو الهجوم الثاني على سورية خلال عامين، ولكنه لم يشكل أي فرق من الناحية العسكرية أو من حيث التأثير في قوة النظام السوري، بينما لم تقدم الإدارة الأمريكية على أي خطوات لإيجاد تسوية سياسية ـ دبلوماسية للأزمة السورية كأن تتعاون مع موسكو وإيران عبر حوار مباشر مثلما حدث في شهر حزيران/يونيو الفائت عندما زار الرئيس ترامب كوريا الشمالية. أقدمت الإدارة الأمريكية على عدوانها في حين يدرك العسكريون الأمريكيون خطورة المواجهة ويقدرون قيمة التعاون الأمني والعسكري مع العسكريين الروس في سورية[16] الأمر الذي يشير إلى أن حسابات الإدارة أبعد كثيراً من سورية، وتتعلق بإدارة شأن السياسة الدولية والإقليمية من بوابة المنطقة العربية وأولها سورية حيث توجد روسيا على الأرض.

تندرج في ذات السياق أيضاً سياسة واشنطن في الملف النووي الإيراني، تنصلت الولايات المتحدة من الاتفاقية معيدة العقوبات الاقتصادية على إيران ومطالبة بإعادة صياغة الاتفاقية، في خطوة ستزيد تعقيد المشهد الأمني والسياسي في المنطقة. فإسرائيل تحديداً تخشى ما يمكن أن يترتب على تراجع واشنطن عن الاتفاق المذكور في ظل التهديدات الإيرانية بالرد على هجمات إسرائيل على سورية التي تسببت بمقتل عسكريين إيرانيين؛ ففي حسابات إسرائيل فإن التراجع عن الاتفاق سيوفر مبرراً وفرصة لإيران لمهاجمتها[17]، بالرغم من أن تل أبيب هي أكثر العواصم تحريضاً لواشنطن منذ الإدارة السابقة ضد الاتفاق. بذات الوقت لم تقدم إدارة ترامب على أي سياسات فعّالة لاحتواء النفوذ الإيراني الآخذ في التوسع سوى تشجيع النظام السعودي على التصعيد العسكري ضد حلفاء إيران الإقليميين في اليمن وسورية والعراق ولبنان. إن هذه التناقضات ستدفع بأزمات المنطقة إلى مزيد من التعقيد الذي سيستعصي على الحلول السياسية والدبلوماسية، مما سيعظّم فرص اللجوء لعمليات الحسم العسكري، والذي نقرأ صفقات الأسلحة الأمريكية لدول المنطقة على خلفيته.

2 ـ إشعال سباق التسلح ومعضلة الأمن

تؤدي الإدارة الأمريكية دوراً خطيراً في جر دول المنطقة إلى سباق تسلح سيشكل أساساً لتغذية التصورات والمخاوف المتبادلة ونزعات العداء المتزايدة بين هذه الدول بأنها بصدد الإعداد للحرب[18]، الأمر الذي قد يتحول إلى حروب فعلية ومباشرة بين الخصوم الإقليميين على جانبي التقسيم المفترض للدول بين محوري «الاعتدال» و«الممانعة». حتى الآن لم تندلع مواجهة عسكرية مباشرة بين أقطاب هذين المحورين وبخاصة السعودية وإيران، أو بين إسرائيل وإيران و/أو سورية/لبنان، إلا أن السياسات السعودية وسلوكها التصعيدي في ظل صفقات التسلح التاريخية

(16) Trenin, «The New Cold War is Boiling Over Syria».

(17) عن الصحف الإسرائيلية: <https://www.qposts.com/>.

(18) تقدر صفقات الأسلحة المبرمة بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في العام 2017 بنحو 350 مليون دولار أمريكي، من إجمالي اتفاقية عسكرية تقدر بنحو 110 مليارات دولار.

التي عقدتها مع واشنطن وبريطانيا وغيرهما من الدول يمكن أن تقود إلى حرب إقليمية. صحيح أن سباق التسلح لوحده لا يشكل عاملاً كافياً لاندلاع الحرب، ولكنه ضروري للتشجيع على خوضها مع استمرار حالة المراوحة التي تعيشها المنطقة، وتصاعد التهديدات المتبادلة بين أطراف الصراع فيها. لقد شكلت الحالة السورية على امتداد ثلاثين شهراً ميداناً مذهلاً لتجريب وعرض مختلف أنواع الأسلحة، وبخاصة الروسية. ليس غريباً، والحال هذه، أن يكتب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تغريدة على «تويتر» عشية العدوان الأخير محذراً روسيا من أن «الصواريخ الذكية جداً قادمة» في إشارة صريحة إلى مواجهة بين صدقية وقوة السلاح الأمريكي مقابل السلاح الروسي (إذا كان للسلاح صدقية من الناحية الأخلاقية).

يوجد التقاء فريد من نوعه بين دونالد ترامب وولي العهد السعودي محمد بن سلمان. وإذا أضفنا ذلك إلى التقاء المصالح، والتغيرات في التحالفات الإقليمية، سيتكون خليط سياسي خطير وعدواني في المنطقة.

وما يعزز هذه الفرضية على أرض الواقع هو احتمال وضع جيوش الفرقاء في مواجهة عن قرب في سورية إذا ما مضت الإدارة الأمريكية في خطتها لسحب قواتها من شمال شرق سورية. وهو ما صرح به الرئيس الأمريكي في مؤتمره الصحافي مع الرئيس الفرنسي ماكرون في 2018/4/24. وبحسب ترامب فإن على دول المنطقة الثرية (قاصداً دول الخليج) أن تتكفل بتكاليف حمايتها (المقصود من التنظيمات الإسلامية وإيران)، مشيراً إلى أن على هذه الدول أن تضع جنودها مكان القوات الأمريكية التي ستغادر سورية «للحيلولة دون وصول إيران إلى البحر المتوسط»[19]. تكمن في هذا السيناريو مخاطر إضافية ذات صلة بحالة المواجهة الإسرائيلية ـ الإيرانية على الأراضي السورية، فالطرف الأول المعني بمنع إيران من «الوصول إلى المتوسط» هو «إسرائيل» التي تعتبر ذلك خطاً أحمر تبرر في سياقه استخدام الضربات الجوية المدروسة بحجة تدمير قوافل الأسلحة المرسلة إلى حزب الله الحليف الأقوى لإيران في لبنان وفي سورية. لقد بات واضحاً أن نظام الرئيس بشار الأسد باق في السلطة، وهي أخبار ليست جيدة لإسرائيل، وفي سياقها يفهم التصعيد الإعلامي والدبلوماسي بينها وبين إيران، وبخاصة أن العدوان الثلاثي على سورية لم يقنع «إسرائيل» رغم ترحيبها به؛ فهو لم يكن بمستوى ما تريده حكومة نتنياهو وبخاصة لجهة ضربات أكثر استدامة وتستهدف أركان النظام.

3 ـ المواجهة المباشرة

إن من شأن سيناريو استبدال القوات الأمريكية الذي تحدث عنه ترامب مصحوباً بالتصعيد المتسارع بين كل من إيران و«إسرائيل» أن يقود إلى نتيجتين متلازمتين تدعم إحداهما الأخرى:

(19) دونالد ترامب، عن موقع شبكة مايكروسوفت، <https://www.msn.com/ar-eg/news/middleeast>.

أولاً: إنشاء تحالف عربي سني ـ إسرائيلي في مواجهة الخطر «المشترك» الآتي من الشرق على قاعدة «عدو عدوي صديقي»، وهو ما تسعى الإدارة الأمريكية وإسرائيل لتحقيقه منذ زمن تمهيداً لما يعرف بصفقة القرن. وهو حلف هدفه الأول المعلن هو ضرب إيران بعدما أقدمت الإدارة الأمريكية على التخلي عن الاتفاق النووي وذهبت إلى تصعيد الموقف مع طهران. وجود القوات الخليجية في شرق وشمال شرق سورية سيضعها في أقرب نقطة للبحر المتوسط حيث «إسرائيل»، ويشكل حاجزاً جيوعسكرياً بوجه العمليات الإيرانية المفترضة في سورية عبر العراق، وهذا سيحول الحلف الصامت بين دول الخليج و«إسرائيل» إلى حقيقة جيوسياسية. لذا ليس من المستغرب أن يتحدث رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو في مؤتمره الصحفي المشترك مع وزير الخارجية الأمريكية مايك بومبيو عن عزم حكومته على منع الوجود العسكري الإيراني في سورية باستخدام القوة العسكرية[20].

الثاني: هو زيادة احتمالات المواجهة المباشرة بين أطراف الصراع الإقليمي في المنطقة عبر الساحة الجيوسياسية الممتدة من العراق إلى لبنان وفلسطين عبر سورية والأردن. إن أحد أهم الردود على تصريحات ترامب بشأن استبدال قواتها بقوات عربية وأموال عربية هو التهديد الصريح الذي أطلقه وزير خارجية السعودية عادل الجبير عقب هذه التصريحات، إذ قال إن على قطر أن تدفع ثمن وجود القوات الأمريكية في سورية، وإن النظام القطري «سيسقط خلال أقل من أسبوع» إذا سحبت أمريكا قاعدتها العسكرية في قطر التي تحمي هذا النظام[21]. وضع الجبير اسم قطر بوصفها الدولة التي قصدها ترامب في تصريحه المشار إليه آنفاً والذي قال فيه إن بعض الدول في المنطقة لن تصمد أسبوعاً دون الحماية الأمريكية.

إن حالة الفوضى المدمرة التي تحدثها سياسات وتصريحات ترامب هي حالة ملائمة تماماً لنزوع شخصيته غير المستقرة نحو الإثارة والمشهدية «الهوليوودية» والتنمّر.

إذن تستمر الإدارة الأمريكية في النفخ في نار التوترات الإقليمية وشحن العداءات المستعرة من خلال تصريحاتها وسياساتها المعلنة، وبخاصة في مجال التسليح، وتشكيل حيزات جيوسياسية قابلة للانفجار العسكري المباشر بين الخصوم الإقليميين.

إن سعي الولايات المتحدة المتزايد لبيع الأسلحة لدول المنطقة قد أخذ منعطفاً نوعياً في الآونة الأخيرة حيث أعلنت الإدارة الأمريكية أنها ستتقدم إلى الكونغرس للموافقة على إجراءات تسرع عقد صفقات الأسلحة مع حلفائها. وحسب وكالة رويترز فإن الاستراتيجية الجديدة ستسهل قواعد تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية الأمريكية، بما فيها طائرات حربية وطائرات مسيّرة وسفن حربية وأنظمة مدفعية وغيرها، والسماح لدول جديدة بشراء هذه الأسلحة وبخاصة دول الخليج

(20) بنيامين نتانياهو، تصريحات للصحافة، عن موقع «دنيا الوطن» الإخباري، 2018/4/29، <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2018/04/29/1140618.html>.

(21) عادل الجبير، «السعودية: على قطر أن تدفع ثمن وجود القوات الأمريكية في سوريا،» وكالة «معاً» للأنباء، 2018/4/24، <https://www.maannews.net/Content.aspx?id=947279>.

العربية إلى جانب السعودية[22]. ربما لا يأتي ذلك مخالفاً لسياسات الولايات المتحدة في بيع الأسلحة فهي أكبر مصدر للأسلحة في العالم[23]، ولكنه يأتي في سياق تصعيدي جدي وتشابك للقوى في أكثر من ساحة على امتداد الإقليم، الذي جاء العدوان الأخير في سياقه. وليس من المصادفة أن العدوان على سورية قد تم تنفيذه من ثلاثة مواقع تحيط بالمشرق العربي: البحر المتوسط، البحر الأحمر، والخليج العربي، وهي الحدود الجيوسياسية لما تعتبره واشنطن المجال الحيوي لمصالحها، ومصالح حلفائها، الذي في سياقه شاركت فرنسا وبريطانيا في العدوان. وقد بدأ التحرك الفرنسي الدبلوماسي لجني الثمار السياسية والاستراتيجية لهذه المشاركة، وهو ما يظهر جلياً في تصريحات رئيسها في مؤتمره الصحفي المشترك مع دونالد ترامب. فقد أكد أن الاتفاق النووي الإيراني لن يتم التخلي عنه ولكنه بحاجة إلى تعديلات و«يجب أن يتضمن ثلاثة عناصر إضافية هي برنامج طهران الصاروخي البالستي؛ النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط؛ وما سيحصل بعد عام 2025 المحدد في الاتفاق الحالي الذي ستتمكن بعده إيران من استئناف جزء من برنامجها النووي بشكل تدريجي[24]. فرنسا التي كانت بالأمس القريب تدافع عن الاتفاق وترفض نية واشنطن نسفه، تأتي الآن لتتساوق مع هذه التعديلات التي هي بالذات ما تريده إسرائيل، وما يريده دونالد ترامب: تقليص النفوذ والقوة الإيرانيين في المنطقة ومن خلاله إضعاف تحالفاتها، وزعزعة مَواطن القوة الروسية من بوابة إعادة التفاوض حول الاتفاق النووي، بما يكفل خلق توازن إقليمي لصالح واشنطن وحلفائها. وهو ما لا يمكن تصور قبوله من جانب طهران، الأمر الذي ينذر بعواقب قد تصل إلى عمل عسكري أطرافه الأولية هي الدول العربية وإسرائيل مدعومة بتحالف غربي من جهة، وإيران وحلفائها الإقليميين من جهة ثانية.

وإذا كان سيناريو المواجهة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية يبدو مستبعداً، فإن المواجهة بين حلفائهما الإقليميين تلوح في الأفق تعززها سياسة واشنطن وحلفائها الأوروبيين المشاركين في العدوان على سورية. وإن كان عنوانها الظاهر هو سورية وإيران فإن جوهرها هو حسم المراوحة في المكان التي يعيشها الإقليم عبر حرب مباشرة بين إسرائيل وإيران مدعومتين بحلفائهما الإقليميين والدوليين ما دامت الحلول السياسية والدبلوماسية مستبعدة أو متعذرة. وهو ما قد يخرج عن السيطرة نحو حرب عالمية، وبخاصة في ظل التمترسات الإقليمية ووجود صانعي قرار يصعب التكهن بسلوكهم وآليات اتخاذهم للقرار وخصوصاً على الجانبين الأمريكي والسعودي من المعادلة.

---

(22) «إدارة ترامب تقدم استراتيجية جديدة لبيع الأسلحة،» وكالة «معا» للأنباء 2018/4/18، <http:// www.maannews.net/Content.aspx?id=946482>.

(23) حسب معهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام، وهو من أكثر مؤسسات الأبحاث متابعة للتسلح حول العالم، فإن حصة الشرق الأوسط من شراء الأسلحة في العالم قد بلغت 32 بالمئة بين أعوام 2013 ـ 2017 حيث تأتي السعودية في المرتبة الثانية عالمياً. وعززت الولايات المتحدة الأمريكية موقعها كمورد بحصة تبلغ 34 بالمئة من مبيعات الأسلحة في العالم والتي ذهب نصفها إلى الشرق الأوسط، <http://www.dw.com/ar>.

(24) «ماكرون: بوتين «رجل قوي جداً» و«علينا ألا نبدو أبداً ضعفاء أمامه».

ثالثاً: ترامب وبن سلمان وصناعة الحرب

في عالم السيكولوجيا والسمات الشخصية، كما في عالم اتخاذ القرار والرؤى السياسية يوجد التقاء فريد من نوعه بين دونالد ترامب وولي العهد السعودي محمد بن سلمان. وإذا أضفنا ذلك إلى التقاء المصالح، والتغيرات في التحالفات الإقليمية، سيتكون خليط سياسي خطير وعدواني في المنطقة، وربما أبعد منها. يشكل التقاء ترامب مع محمد بن سلمان نقطة تحوُّل في آليات صنع القرار في البلدين باتجاهات مشخصنة ولا تقوم على المؤسسة مثلما كانت في السابق[25]، الأمر الذي بدأ ينعكس على شكل أجواء حرب وتهديدات واحتكاكات مباشرة بين القوى الإقليمية المحركة لأزمات وصراعات المنطقتين العربية والشرق الأوسطية.

1 ـ ترامب غير المتوقع، غير المتزن والمتنمِّر

تعصف برئيس الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقات فدرالية، وحالة عدم الاتزان في إدارته تشهد عليها التغييرات المتلاحقة في طاقم إدارته، وشجاراته العلنية مع أقرب مستشاريه المستقيلين أو المقالين، وهجومه على وسائل الإعلام ومكتب التحقيقات الفدرالي، إلى الحد الذي دفع بالمزيد من المراقبين إلى اتهام الإدارة بتهديد الديمقراطية الأمريكية والاستقواء على قوانينها[26]. تبقى سمة عدم الاستقرار والتأرجح في السياسات، وبخاصة الخارجية، علامة بارزة في سلوك هذه الإدارة منذ تولي ترامب للرئاسة. وربما دفعته هذه المسألة إلى استقدام عناصر رئيسية للإدارة تتماشى تماماً مع سياساته. فقد انضم إلى إدارته مؤخراً كل من جون بولتون كمستشار للأمن القومي، ومارك بومبيو الذي أصبح وزيراً للخارجية، وهذا يعزز التوجهات العنيفة والتفردية لواشنطن بحكم ما يعرف عن الرجلين من يمينية مفرطة، في ظل إقالة وزير الخارجية ريكس تيلرسون الذي كان على خلافات مع الرئيس ترامب حول العديد من قضايا السياسة الخارجية ومن بينها الموقف من الملف النووي الإيراني. تعتبر التعيينات الجديدة أخباراً جيدة لمحمد بن سلمان ولولي العهد الإماراتي محمد بن زايد. فبعد الخيبة التي تلقياها بسبب تراجع ترامب عن إسناد حملة البلدين ضد قطر، فإن فرص التشدد إزاء خصوم السعودية والإمارات ستزداد مع قدوم كل من بولتون وبومبيو إلى البيت الأبيض حيث لا يخفي هؤلاء عداءهم لإيران، وللإخوان المسلمين. وهذا سيقدم

---

(25) Kristian Coates, «Crown Prince of Disorder,» *Foreign Policy* (21 March 2018), <http://foreign-policy.com/2018/03/21/crown-prince-of-disorder/>.

(26) في مقالة باللغة الإنكليزية في صحيفة **نيويورك تايمز** نشرها طاقم تحريرها في 2018/4/10 يشير الطاقم إلى تهجم الرئيس على جهات إنفاذ القانون للتغطية على دوره المفترض في عمليات خرق القانون الأمريكي، وبذلك تهديد لأهم أسس الديمقراطية الأمريكية، على حد تعبير الكتاب. انظر: «The Law is Coming, Mr. Trump,» *New York Times*, 10/4/2018, <https://www.nytimes.com/2018/04/10/opinion/trump-michael-cohen-raid.html?>.

وفي مقالة ثانية تحذر وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت من التهديد الذي يشكله ترامب للديمقراطية في أمريكا، انظر: Madeleine Albright, «Will We Stop Trump Before It's Too Late?,» *New York Times*, 6/4/2018, <https://www.nytimes.com/2018/04/06/opinion/sunday/trump-fascism-madeleine-albright.html>.

فرصة أمام دول الخليج بقيادة السعودية والإمارات لاستعادة الزخم الذي حققاه في عام 2017 لجهة حمل الإدارة الأمريكية على مواقف متشددة تجاه هذه الأطراف؛ حتى لو تطلب الأمر اللجوء إلى العمل العسكري مثلما حدث في سورية وبمعزل عن القانون الدولي والمنظمات الدولية. إن هذا الميل الفظ للاستعلاء والتنمر سيتعزز أكثر فأكثر في ظل وجود شخصيات مركزية في الإدارة الأمريكية لا تخفي ـ مثلها مثل ترامب ـ استخفافها بالمنظمات والأعراف الدولية.

تفوقت هذ الإدارة على إدارة جورج بوش الابن في ازدرائها للمنظمات الدولية والقانون الدولي. وهذا ينسجم تماماً مع إحساسها العميق بأنها تقف في جانب الخير والحق حتى لو وقف العالم كله ضدها. هذا ما تتميز به الأنظمة والأيديولوجيا الميسيائية؛ فهي تعتبر وقوف العالم ضدها دليلاً على تفرُّدها واعتدادها بالحق. ألم يمارس نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا ذات القناعات معتبراً البيض الأفريكانرز (الهولنديين) شعب الله المختار؟ ألا نلاحظ أن «إسرائيل» تستند في أحد أهم مبررات سياساتها العنصرية إلى قناعة ذاتية بأنها تمثل الحق، وبأنها تجسد شعب الله المختار أيضاً؟ مثل هذه الأيديولوجيا تذهب إلى حد أنها تستدعي عداء الآخرين كبرهان على صوابية مذهبها. إذاً ليس غريباً أن تبدأ سفيرة واشنطن في الأمم المتحدة نيكي هايلي، وظيفتها بالتلويح بأنها ستضرب بالحذاء كل من سيجرؤ على انتقاد أو ملاحقة «إسرائيل» في الأمم المتحدة، وتنتهي إلى تهديد دول العالم التي ستعترض على قرارات إدارة ترامب. إنها دبلوماسية الاستعلاء والتنمُّر التي تجد تعبيراً فظاً في تهديد ترامب بقطع المساعدات المالية عن تلك الدول «التي تأخذ مالنا، وتصوِّت ضدّنا» حسب تعبيره. هذه مرحلة أشد تشوّهاً من شعار بوش الابن: «إما معي وإما ضدي،» الذي أطلقه مستهدفاً عدداً من الدول من بينها إيران.

قال مايك بومبيو، في أول تصريح له كوزير للخارجية، ومن الرياض ـ الخصم العنيد لإيران ـ، وزير الخارجية الجديد، إن إيران تعمل على «زعزعة المنطقة، وتدعم الميليشيات والجماعات الإرهابية، وتعمل كتاجر سـلاح، إذ إنها تسلح المتمردين الحوثيين في اليمن، وإيران تقوم بحملات قرصنة إلكترونية. وتدعم نظام الأسد القاتل». وتابع في ذات التصريح: «على العكس من الإدارة السابقة، نحن لا نتجاهل إرهاب إيران الواسع النطاق»[27]. من هذه الزاوية يبدو العدوان الأخير على سورية بمنزلة اختبار لردود الأفعال الدولية والإقليمية، وقياس المدى الذي يمكن أن تذهب إليه واشنطن وحلفاؤها في التصعيد ضد إيران وحلفائها انطلاقاً من اليمن وسورية وبما يكفل إحراج روسيا ورسم قواعد اللعبة الإقليمية والدولية استناداً إلى تحالف أمريكي ـ إقليمي يتسم بالعدوانية والحزم.

إن حالة الفوضى المدمرة التي تحدثها سياسات وتصريحات ترامب هي حالة ملائمة تماماً لنزوع شخصيته غير المستقرة نحو الإثارة والمشهدية «الهوليوودية» والتنمّر. لم يحدث ـ ولا يحدث ـ مع أي رئيس دولة في العالم أن يقيل أحد أركان إدارته من خلال تغريدة على «تويتر» مثلما فعل ترامب مع وزير خارجيته ريك تيلرسون. وهي ليست حادثة معزولة، ولا يحتاج الأمر

(27) «بومبيو يبدي تشدداً تجاه إيران في أولى جولاته في الشرق الأوسط،» جريدة **القدس** المقدسية، 2018/4/29، <http://www.alquds.com/articles/1525018037525430400/>.

إلى توثيق لاستخدام ترامب المكثف لتويتر في إدارة شؤون الرئاسة، والعلاقات الخارجية، وإطلاق التهديدات. وقد سبق له أن شغل الرأي العام والصحافة في بعض تغريداته غير المفهومة[28].

في سياق التحضير للضربة ضد سورية كرر ترامب عبر تويتر تهديده بقرب الضربة، وقدم إيحاءات بموعدها تاركاً العالم كله يرقب الفعل الآتي. ولا تخلو لغته من حالة إعجاب «بذكاء» و«جمال» السلاح الأمريكي. فقد قال في تغريدته عشية العدوان وهو يتوعد روسيا «صواريخنا قادمة، وستكون جديدة، وجميلة، وذكية»[29]. فأي قائد سياسي، بل أي إنسان سوي هذا الذي يمنح صفة الجمال والذكاء لتكنولوجيا الدمار والموت؟ في حقيقة الأمر، إن هذا الرجل يعاني أعراض مرض ذهاني خطير ويصعب علاجه، وأعراضه تلك تميز أصحاب جرائم القتل والاغتصاب غير المستقرين ذهنياً بفعل مرض «رُهاب الوهم»[30]. هي ذات المشهدية التي في سياقها عرض ترامب في مؤتمر صحافي مشترك مع ولي العهد السعودي مستخدماً لوحة تصويرية نوعية وحجم صفقات الأسلحة التي سيتم توريدها للسعودية، والتي ظهر فيها مقدار سعادته وهو يعرضها أمام العالم مفنداً إياها واحدة واحدة بمئات ملايين الدولارات. في هذا المؤتمر وجه ترامب حديثه لمحمد بن سلمان قائلاً «هذا فستق بالنسبة إليكم» (أي أن كل هذه المبالغ بالنسبة إلى السعودية لا تعني الكثير)[31]، ولم يبدُ ولي العهد السعودي أقل فرحاً ورضاً من مضيفه بهذه الصفقة، ولا بنظرة ترامب إلى بلده (السعودية) باعتبارها مصدراً لإثراء الولايات المتحدة الأمريكية وصناعاتها العسكرية. إن الالتقاء بين الرجلين مذهل ومخيف بذات الوقت، إذا ما أخذنا بالحسبان سمات شخصية محمد بن سلمان ذات الاستعداد الكبير للميل للمخاطرة والقرارات السريعة (أو المتسرعة)، وشغفه بالصفقات الكبرى.

2 ـ محمد بن سلمان: «كاوبوي» ترامب المفضل

في الرياض يأتي طغيان شخصية وسلطة محمد بن سلمان في ظل رحيل أهم أركان الحكم السعودي مثل الأمير سعود الفيصل، والأمير نايف بن عبد العزيز، وهذا ما فتح الباب أمام ولي العهد

(28) وجَّه ترامب تهديداً صريحاً لكوريا الشمالية ولوزير خارجيتها عبر تويتر في 24 أيلول/سبتمبر 2017 بأنها ستزول من الوجود، مما يعدّ مخالفاً لسياسات تويتر. وفي إحدى تغريداته الليلية في عام 2017 استخدم كلمة «كوفيف» في وصف وسائل الإعلام، الأمر الذي أثار موجة عارمة من التكهنات حول معناها، وما المقصود منها ولم يستطع أحد أن يجد لها معنى في أي قاموس لغوي.

(29) دونالد ترامب، تصريحات عن وكالة «معاً» للأنباء.

(30) نقلت صحيفة **الإندبندنت** وغيرها من وسائل الإعلام نتائج المؤتمر الذي عقده أكثر من خمسة عشر مختصاً بارزين في الأمراض النفسية في الولايات المتحدة الأمريكية بكلية الطب في جامعة يال العريقة (هي من بين أول عشر جامعات في أمريكا) الذين أجمعوا على أن دونالد ترامب يعاني هذا الرهاب الخطير، وهو ما يستدعي اتخاذ موقف أخلاقي وتحذير الأمريكيين من نتائج أعماله وقراراته، انظر: May Bulman, «Donald Trump has «Dangerous Mental Illness», Say Psychiatry Experts at Yale Conference,» *Independent*, 21/4/2017, <https://www.independent.co.uk/news/world-0/donald-trump-dangerous-mental-illness-yale-psychiatrist-conference-us-president-unfit-james-gartner-a7694316.html>.

(31) دونالد ترامب، تصريحات عن وكالة «معا» للأنباء.

الجديد ليُحكم قبضته على السلطة معززاً ذلك بحملة الاعتقالات الشهيرة التي شملت أركان المال والسلطة في السعودية، وعزل شخصيات نافذة في الحكم مثل الأمير محمد بن نايف. لقد تحول ولي العهد إلى الحاكم الفعلي للمملكة بشخصيته المندفعة وميله الكبير إلى المغامرة والصدام، وبخاصة في المحيط الإقليمي، وتشدده الكبير بما يتعلق بسورية وإيران، والأزمة القطرية. باتت سياسات المملكة متطابقة تماماً مع توجهات محمد بن سلمان على الصعيدين الداخلي، حيث يسير برنامج الإصلاح الاجتماعي 2020، و«رؤية 2030» الاقتصادية على قدم وساق؛ والخارجي حيث تستمر المملكة في سياسات توتير الجوار، والتصعيد ضد إيران، وبخاصة استمرار حربها في اليمن، وتدخلها في لبنان، ناهيك بدورها في الساحة السورية. إن مجمل سياسات المملكة منذ صعود محمد بن سلمان كشخصية ذات نفوذ ثم توليه للعهد تشير إلى مقدار تأثرها بسماته الشخصية وأسلوبه في صنع القرار. يبدو أن محمد بن سلمان مصرٌّ على فرض بلاده بوصفها اللاعب الإقليمي الأول حتى لو من خلال اللجوء إلى القوة العسكرية، أو الضغط المباشر بأساليب التهديد ولوي الذراع. هذا ما تظهره سياسات وسلوك محمد بن سلمان التي تشير إلى استعداده المفرط للمخاطرة ولاستخدام كل الوسائل لتحقيق تلك الغاية بطريقة مفرطة في «المكيافيلية».

تمثّل منطقة الشرق الأوسط اليوم المنطلق الرئيسي لصراع القوى الكبرى في النظام الدولي، الذي يمكن إعادة تشكيله من خلالها لفرض توازن جديد للقوى في نظام دولي يفتقر إلى هذا التوازن.

تبدو الغاية العليا ذات الأولوية بالنسبة إلى السعودية بقيادة محمد بن سلمان هي محاصرة إيران والتصدي لما تعتبره الرياض توسعاً للنفوذ الإيراني في الجوار الجيوسياسي للمملكة؛ سواء كان في جوارها المباشر في اليمن أو جوارها الأقرب في العراق، أو الأبعد في سورية ولبنان. تطور شعور ولي العهد بالعجز أمام ما تحققه طهران من إنجازات في سورية واليمن والعراق، وبخاصة بعد أن تجرأ الحوثيون على قصف الأراضي السعودية بالصواريخ للمرة الأولى أواخر العام الماضي، الأمر الذي يؤشر إلى امتلاك إيران أفضلية مقابل السعودية. لا يتعلق الموضوع بالصواريخ بحد ذاتها، بل في فرض قواعد اللعبة في الصراع بين النظامين والممتد عبر الإقليم كله تقريباً، وبالذات في دول إما فاشلة وإما آيلة إلى الفشل في سورية والعراق واليمن.

ثمة ما يبرر القول بأن إيران تمتلك الأفضلية: في لبنان لا يبدو أن حلفاء السعودية قادرون على تحجيم قوة «حزب الله» الحليف القوي لإيران. على النقيض تماماً، فحزب الله تمكن منذ العام 2008 من حسم المواجهة مع حركة «الرابع عشر من آذار» الموالية للسعودية، إضافة إلى دخوله العلني في الحرب السورية إلى جانب النظام، وهي المرة الأولى التي يقوم فيها الحزب بالعمل المسلح خارج الأراضي اللبنانية، وهو ما يحوله إلى قوة يمكن أن تدخل في مواجهة مع «إسرائيل على جبهتين» مفتوحتين على كل الاحتمالات وهما لبنان وسورية. وقد تعززت القوة السياسية والحكومية لحزب الله في لبنان مقابل معسكر سعد الحريري، الأمر الذي يفسر السلوك الدراماتيكي للسعودية بقيادة بن سلمان تجاه الحريري وإجباره على الاستقالة واحتجازه على الأراضي

السعودية، وإعلان الرياض عن وقف الدعم المالي للجيش اللبناني، وهو الدعم الذي من المفترض أن يسهم في خلق توازن داخلي للقوى في مواجهة قوة حزب الله.

لم تحقق سياسات السعودية نجاحات يمكن أن تشكل فرقاً في الحرب الدائرة في سورية، فإصرارها على تغيير النظام وإطاحة الرئيس السوري لم يجد استجابة في واشنطن في عهد إدارة باراك أوباما التي أعطت الأولوية لمحاربة «داعش». إن قوى المعارضة السورية المسلحة المدعومة من «الرياض» تبدو مفككة وعاجزة أمام قوة النظام المدعومة بالقوة البشرية والعسكرية والأمنية لإيران وحزب الله. بذات السياق لا يبدو أن النفوذ الإيراني في العراق يشهد أي تراجع مقابل محاولات الرياض تأدية دور مؤثر فيه، كما لم تؤد الحرب السعودية في اليمن إلى أي حلول للأزمة اليمنية، في حين تتعرض السعودية لاتهامات واسعة النطاق بارتكابها جرائم حرب وخروق لحقوق الإنسان[32]. إن الحروب المتعددة للسعودية التي يقودها محمد بن سلمان بإصرار تكشف عن استراتيجية يمكن وصفها باستراتيجية زعزعة الجوار، التي تبرهن على خفة استثنائية في اتخاذ قرارات الحرب والعداء، وهو ما تجلى في الأزمة القطرية أيضاً. ومن اللافت حقاً هنا هو أن السعودية تجاهر في قبول وتبرير هيمنة واشنطن على العواصم العربية وتعامل ترامب المتعالي والإكراهي معها، مثلما حدث عندما طالب وزير خارجية السعودية دولة قطر بتحمل تكاليف الحرب في سورية تعقيباً على تصريحات لدونالد ترامب، كما ذكرنا سابقاً.

إن كانت احتمالات الحرب العالمية أقل حضوراً في ظل المواقف الأوروبية والصينية من التصعيد الأمريكي والإسرائيلي في المنطقة، فإن سيناريو الحرب بين وكلاء واشنطن وبدعمها تبقى أكبر كثيراً.

إن من أبرز مظاهر هذه النزعة لدى بن سلمان هو سياساته في التسلح. لقد عقدت المملكة في عهده صفقات سلاح غير مسبوقة في فترة زمنية قياسية[33]، وباتت نزعات المغامرة تستدعي التسلح والتسلح بدوره يعزز الشعور بالمنعة والقدرة على المغامرة واللجوء إلى القوة العسكرية. لا تكمن المسألة في الأحجام الرقمية لواردات الأسلحة، بل في قراءتها في سياق الصراعات المشتعلة في المنطقة، التي تشكل السعودية عاملها المشترك الأول، الأمر الذي سيزيد من احتمالات التصعيد

(32) Jonathan Spyer, «Tehran Is Winning the War for Control of the Middle East,» *Foreign Policy* (21 November 2017), <http://foreignpolicy.com/2017/11/21/tehran-is-winning-the-war-for-control-of-the-middle-east>.

(33) تظهر دراسة أعدها معهد استوكهولم لبحوث السلام أن السعودية هي ثاني أكبر مستورد للأسلحة بعد الهند خلال الأعوام 2008 ـ 2017، وكانت آخر صفقات الأمير محمد بن سلمان هي شراء 48 طائرة حربية بريطانية من طراز «تايفون» تقدر بنحو 14 مليار دولار أمريكي حسب تقرير على الجزيرة نت: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2018/3/12>.

يشار إلى أن مشتريات المملكة قفزت بنسبة 225 بالمئة خلال سنوات 2013 ـ 2018 حسب تقارير متعددة، فقد بلغت صادرات الولايات المتحدة لوحدها من الأسلحة بين عامي 2015 و2017 قرابة 43 مليار دولار، ناهيك بصفقاتها من روسيا، ومن إسبانيا وفرنسا: <http://www.dw.com/ar>.

واللجوء إلى الخيارات العسكرية في ظل عدم قدرة الرياض على التقدم استراتيجياً في أي من المعارك العسكرية أو الدبلوماسية التي فتحتها في السنوات الأخيرة، والتي تجد اليوم فرصة لتحقيقها في ظل إدارة ترامب وسياساته آنفة الذكر. إن التقاء نمط ونزعات ترامب غير المستقر وهوسه بالقوة يجعل من بن سلمان شخصية محببة وملائمة تماماً لتفكير ترامب وسلوكه، إذ يبدو الأمير المغامر أقرب إلى شخصيات «الكاوبوي» في أفلام «هوليوود».

خاتمة تحليلية

اليوم أكثر من أي وقت مضى تبدو مسألة اندلاع حرب بين إيران وإسرائيل مسألة وقت، بل إن المواجهة قد بدأت بالفعل، وتل أبيب هي مَن شرعت في إشعالها، بعدما قصفت طائراتها قاعدة سورية يوجد فيها ضباط إيرانيون، وأسفرت عن مقتل عدد منهم، وهو تصعيد غير مسبوق دفع المحلل الصحافي الأمريكي المعروف والخبير بشؤون الشرق الأوسط إلى اعتبار ذلك بمنزلة المرة الأولى التي تجري فيها مواجهة بين إسرائيل وإيران مباشرة، وليس عبر وسطاء، وهو ما أكده له مصدر عسكري إسرائيلي رفيع. هذه الواقعة يمكن أن تفضي إلى «نشوب حرب حقيقية»، وهو التحذير الذي أطلقه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون معتبراً أن خطر الحرب محدق بالعالم في حال انسحاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من الاتفاق النووي الإيراني[34]. إن هذا الاحتمال مبني على قراءات متأنية للأزمة الشاملة التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط والتي تجد أحد أهم عوامل استمرارها في الحالة الراهنة للنظام الدولي، الأمر الذي يؤشر على احتمالات تدحرج هذه الأزمة نحو حرب ساخنة بين القوى العظمى التي تخوض صراعاً محموماً على فرض قواعد جديدة للنظام الدولي.

إن حالة العداء بين إيران و«اسرائيل» ليست وليدة الأزمة الحالية في الشرق الأوسط، إلا أن تصاعدها الآن مرتبط حكماً بهذه الأزمة، التي تشكل الإطار الأول لفهم وتفسير سيناريو الحرب المقبلة بين الطرفين، بينما يشكل صراع روسيا وحلفائها من جهة، وواشنطن وحلفائها من جهة ثانية على حسم توازن النظام الدولي الإطار الثاني لفهمها.

لم تكن تل أبيب لتقدم على اختبار قدرتها على توجيه ضربات عسكرية في سورية تستهدف قواعد للوجود الإيراني، أو تصعيد تهديداتها الصريحة ضد إيران وضد الرئيس السوري شخصياً، لولا معرفتها بتغير تموضع القوى الإقليمية المؤثرة في سياق التحالف ضد إيران. فتل أبيب لم تقف يوماً عن تحريض واشنطن والمجتمع الدولي ضد إيران، ولم تخفِ رفضها للاتفاقية النووية مع إيران، ولا رغبتها في اللجوء إلى العمل العسكري ضدها. لقد تعزز في الآونة الأخيرة ـ أي منذ وصول ترامب للرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتولي محمد بن سلمان دفة القرار في الرياض ـ تحالف شبه علني بين الأطراف الثلاثة يقوم على رؤية سعودية تعتبر أن النفوذ الإيراني في المنطقة هو الخطر الأساسي الذي يهدد الأمن الإقليمي. تتفق الأطراف الثلاثة بأن مفتاح حسم مسألة صراع القوى الإقليمي تكمن في الانقضاض على إيران عسكرياً ومن البوابة السورية تحديداً.

(34) توماس فريدمان، تصريحات، نقلاً عن: <https://raseef22.com/politics/2018/05/05>.

يتعزز هذا الحلف بحكم عاملين: **الأول**، هو أن أطرافه لم تجد حلاً لتوسع وترسخ النفوذ الإيراني عبر «الهلال الخصيب» بمعناه الواسع وليس انتهاءً باليمن؛ و**الثاني**، هو إدراك واشنطن والرياض أن القوة الوحيدة القادرة عسكرياً وبحكم تمتعها بـ «استثنائية» كقوة متمرسة في خرق القانون الدولي هي «إسرائيل». إن الوجود المتعاظم لإيران بشكل مباشر ومن خلال حزب الله على الساحة السورية يشكل سبباً أكثر من كافٍ بالنسبة إلى تل أبيب مدعومة من واشنطن والرياض لكي تقوم أخيراً بما أرادته منذ زمن بعيد: ضرب إيران ومعها سورية وحزب الله. وما العرض الذي قدمه رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبوع الماضي ووجد تصديقاً في واشنطن والرياض حول خرق إيران للاتفاق النووي سوى دليل إضافي على هذه النية، والذي سيعقبه غالباً إعلان مرتقب للرئيس الأمريكي عن التخلي عن ذلك الاتفاق أو على الأقل المطالبة بإدخال تعديلات جوهرية عليه، وهو ما يمكن اعتباره كلمة السر في بدء العد التنازلي لمواجهة عسكرية مع إيران في ظل اعتبار واشنطن بأن الموقف من إيران هو مسألة حزم في مواجهة قوة إرهابية لا يمكن تجاهلها مثلما فعلت إدارة أوباما. يسهم في إذكاء احتمالات الحرب تلك السياسة غير المتزنة لإدارة ترامب، وتحويلها المنطقة إلى ميدان للصراعات المسلحة وسباق التسلح، واستجابتها لحلفائها وبخاصة السعودية و«اسرائيل». فحالة التصعيد والتهديدات مصحوبة بمستويات غير معهودة للتسلح تحفز الأطراف على الحسم العسكري في ظل المخاوف المتبادلة بشأن من وكيف ومتى سيبدأ الحرب، وبوجود صانعي قرار لديهم سمات مغامرة وعدوانية تجعل من قرارات الحرب مسألة إرادة منفردة، وبخاصة في بلد لا تحكمه قواعد مؤسسية مثل السعودية.

أبعد من مجرد مواجهة إقليمية، تمثل منطقة الشرق الأوسط اليوم المنطلق الرئيسي لصراع القوى الكبرى في النظام الدولي، الذي يمكن إعادة تشكيله من خلالها لفرض توازن جديد للقوى في نظام دولي يفتقر إلى هذا التوازن. فالضربة الثلاثية لسورية كانت بمنزلة إعلان أمريكي ـ غربي صريح بأن هذه الأطراف لن تسمح لروسيا بأن تتمكن أكثر من التحكم في ماجريات الحرب السورية وعبرها تعزيز نفوذها في هذه المنطقة التي يعتبرها الغرب تاريخياً منطقة لنفوذه ومصالحه. فواشنطن أعلنت مراراً أنها هي من يضع الخطوط الحمر، وهي من يفرض احترام هذه الخطوط حتى لو تطلب الأمر استخدام القوة العسكرية. يأتي ذلك على خلفية موقف روسي صريح بأن موسكو تسعى لاستعادة توازن القوى الذي ساد الحرب الباردة. إن خطورة المواجهة الحالية في هذا المستوى هي أن الميكانيزمات الناظمة والضابطة للحرب الباردة وتوازناتها لم تعد قائمة، الأمر الذي قد يفضي إلى مواجهة عسكرية مباشرة بين الأطراف الكبرى المشتبكة على الساحة السورية والشرق الأوسطية في ظل تصاعد المواجهة الغربية ـ الروسية في عدد من الميادين التي أشرنا إليها في هذه الدراسة.

وإن كانت احتمالات الحرب العالمية أقل حضوراً في ظل المواقف الأوروبية والصينية من التصعيد الأمريكي والإسرائيلي في المنطقة، فإن سيناريو الحرب بين وكلاء واشنطن وبدعمها تبقى أكبر كثيراً. وهذا الأمر مرتبط بغياب رؤية أمريكية للدور الذي تريد أو يمكن لأمريكا تأديته في هذا النظام الدولي غير المستقر. فإذا رأت واشنطن أن نجاحها في تحقيق تفوقها على خصم يزيد قوته (أي روسيا) يتطلب عملاً عسكرياً ضد إيران حتى لو انطوى على خطر المواجهة المباشرة

مع روسيا، فإنها أغلب الظن ستقدم على ذلك، إذ لا يبدو أن واشنطن تعرف ما هو الدور المُتَصوَّر لها في العالم: هل تقدم أمريكا نفسها باعتبارها الأمة التي لا غنى عنها للعالم بما تملكه من قيم وما تمثله من نموذج للازدهار وما تحمله من رسالة، أم ستجسد دور الشرطي الذي تناط به مهمة تنظيم هذا العالم سواء برغبتها أو باضطرارها. وهل يمثل القوة المهيمنة الخيِّرة، أم الامبراطورية، أم أنها ستؤدي دور القيادة من الخلف، وكل ذلك إلى افتراض مسبق (له ما يبرره) بأن أمريكا لا تزال قوة عظمى ذات نفوذ هائل في السياسة الدولية. إلا أن ثمة حالة من الفوضى السياساتية وانعدام الاستراتيجية في السياسة الخارجية لفريق ترامب تجعل من الصعب تأطيرها بهدف فهمها وربما التنبؤ بالسلوك المترتب عليها. ولكن ثمة سمات في السياسة الخارجية الأمريكية تدعم ما ذهبنا إليه، وأهمها النزوع المفرط للإحساس بالتفوق والاكتفاء بالذات، الذي يتجاوز نزعة «الانعزال» المعروفة في التاريخ الأمريكي نحو نمط من الشوفينية العدوانية. لقد كانت أولى خطوات هذه الإدارة التنصل من اتفاقيات دولية في ميادين التجارة الحرة والبيئة والعلاقات الدولية مثلما هو معروف. كما لم تظهر هذه الإدارة أية حساسية تجاه الحلفاء والأصدقاء. فقد انتهجت سياسات وأقامت أحلافاً دون الرجوع إلى حلفائها، واشترطت على هؤلاء الحلفاء أن يدفعوا مقابل تحالفهم معها. على سبيل المثال، كرر ترامب مراراً عدم رضاه عن الالتزام بحلف الناتو، ويريد من الشركاء في هذا الحلف دفع تكلفة تحالفهم مع واشنطن. في هذا السياق فإن تقاربه مع روسيا ـ قبل أن ينقلب عليها ـ يشكل اختلالاً في الاستراتيجية الأوروبية القارية للولايات المتحدة وحليفها الاتحاد الأوروبي. من ذلك أيضاً مغامرات إدارته في الخليج في ما يتعلق بالأزمة القطرية والحرب في اليمن، وقراره الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل بالضد من موقف كل حلفاء واشنطن الدوليين وخصومها على السواء. كل ذلك يجعل إدارة ترامب من الخطورة بمكان بحيث تقدم على سياسات تقود بصورة شبه مؤكدة إلى حرب إقليمية في الشرق الأوسط هي تعبيرات ساخنة لحربها مع روسيا وحلفائها، وربما حرب مباشرة مع روسيا ذاتها □

التعداد السكاني الفلسطيني 2017: قراءة في سياق استعمار استيطاني

أحمد حنيطي(*)

ماجستير في علم الاجتماع.

قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 (الضفة وقطاع غزة)، وقد أُعلن عن النتائج الأولية للتعداد، ونُشرت عبر الموقع الإلكتروني الخاص به. وقد شمل التعداد متغيرات أساسية للأوضاع الديمغرافية والمساكن والمنشآت، وكنت أحرص خلال زياراتي للقرى والبلدات على الاستفسار عن عدد سكانها وانطباعاتهم عن النتائج الإحصائية الخاصة بقراهم وبلداتهم. كما أن اهتمامي بالمناطق المصنفة «ج»، ولا سيّما في منطقة الأغوار، وحرصي على متابعة التغيرات الاجتماعية فيها، أثار لدي العديد من التساؤلات حول نتائج التعداد، سأقوم في هذه الدراسة بقراءة عامة ومختصرة للتعداد، وكذلك قراءتها في سياق النقاش الديمغرافي الفلسطيني ـ اليهودي، فضلاً عن فحص التفاوت في الزيادة السكانية بين مناطق مختلفة، ومناقشة كيفية تناول الجهاز المركزي للإحصاء للمناطق المصنفة «ج».

أولاً: مؤشرات عامة

يبلغ عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة 4.705.601 نسمة[1] موزعين 2.830.284 نسمة في الضفة الغربية و1.875.317 نسمة في قطاع غزة. وتتوزع هذه الأعداد

(*) البريد الإلكتروني: heneiti6@yahoo.com.

(1) البيانات الإحصائية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطع غزة مأخوذة من: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017** (شباط/فبراير 2018)، رام الله ـ فلسطين. وتم الرجوع إلى التعدادين للعام 1999 والعام 2007 لمعرفة الزيادات السكانية وحجم الأسرة.

بفروق قليلة جداً بين الذكور والإناث، وقد بلغت الزيادة السكانية خلال السنوات العشر الماضية 20.9 بالمئة، وهذه الزيادة أقل بما يقرب من 1.2 بالمئة عن الزيادة السكانية بين الأعوام 1997 و2007. لكن الاختلاف الأبرز هو بين الزيادة السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ فقد بلغت الزيادة السكانية في قطاع غزة حوالى 25.5 بالمئة، بينما بلغت في الضفة الغربية حوالى 17.9 بالمئة، كما أن الزيادة السكانية في الضفة الغربية انخفضت خلال الأعوام العشرة الماضية (2007 ـ 2017) بنحو 3 بالمئة عن الزيادة السكانية في الأعوام (1997 ـ 2007)، بينما انخفضت في قطاع غزة 1.2 بالمئة في نفس السنوات. ولكن كيف يمكن فهم هذا الاختلاف في الانخفاض في الزيادة السكانية بين الضفة الغربية وقطاع غزة بين التعدادين السكانيين الأخيرين (2007 و2017)؟

السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة تقوم على جعل الحياة في القطاع غير محتملة من خلال الزيادة السكانية وتضييق سبل العيش، أي تحقيق مقولة «أرض أقل وسكان أكثر».

الإجابة التي تتبادر إلى الذهن هي أن حجم الأسرة في قطاع غزة لم ينخفض كما هو الحال في الضفة الغربية، أي لم يتبنَّ سكان قطاع غزة الأسرة النموذجية الحداثية قليلة العدد، ولم تتمكن من إحداث التغيير في قطاع غزة كما هو الحال في الضفة الغربية، وأن الثقافة المحافظة والمتديِّنة في قطاع غزة تحد من هذا التغيير. ولكن هذه الاجابة غير دقيقة كما يظهر عند فحص المتغيرات الأخرى في عمليات الزيادة السكانية.

تشير نتائج التعداد السكاني في العام 2017 إلى أن عدد الأسر في فلسطين بلغ نحو 929,139 أسرة، منهم 594.429 أسرة في الضفة الغربية و334.710 أسرة في قطاع غزة. ويشير ذات التعداد إلى أن متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ 5.1 فرد، وذلك بمعدل 4.8 فرد في الضفة الغربية و5.6 فرد في قطاع غزة، أي أن الفرق بين المنطقتين هو حوالى 0.8 فرد، ولكن عند فحص التغييرات بشكل عمودي بين المنطقتين، أي الفرق بين العامين 2007 و2017، نجد أن متوسط حجم الأسرة في قطاع غزة عام 2007 بلغ حوالى 6.5 فرد وفي الضفة الغربية بلغ حوالى 5.5 فرد، أي أن الانخفاض في حجم الأسرة في الضفة الغربية بلغ حوالى 0.7 فرد، بينما بلغ في قطاع غزة حوالى 0.9 فرد، أي أن الانخفاض في متوسط حجم الأسرة في قطاع غزة أعلى من الضفة الغربية بفروق قليلة جداً (0.2 فرد)، وهنا يأتي دور المتغيرات الأخرى ذات العلاقة والمرتبطة بالحصار على قطاع غزة مقابل الحرية الحركية النسبية في الضفة الغربية، حيث أدت سياسات الحصار إلى الحد بصورة أساسية من هجرة سكان قطاع غزة إلى الخارج؛ فالسياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة تقوم على جعل الحياة في القطاع غير محتملة من خلال الزيادة السكانية وتضييق سبل العيش، أي تحقيق مقولة «أرض أقل وسكان أكثر»، وهذا يؤدي إلى الضغط على سلطة حماس لتقبل بالإملاءات الإسرائيلية، وبخاصة بما يتعلق بالموضوع الأمني. بينما سياسات الجسور المفتوحة مع العالم الخارجي في الضفة الغربية شجعت الكثير من الفلسطينيين على الهجرة، حيث لا تزال سياسة «عرب أقل وأرض أكثر» مهيمنة على عقلية الساسة الإسرائيليين في الضفة الغربية؛

أضف إلى ذلك أن سياسات السلطة الفلسطينية تشجع عملية الهجرة بطريقة ممنهجة ويتم الاحتفال بها كأحد إنجازات السلطة الفلسطينية لتخفيف أزمة البطالة في الضفة الغربية[2]. ورغم عدم وجود إحصاءات مناطقية (الضفة الغربية وقطاع غزة) حول الهجرة، إلا أن معطيات ومؤشرات المسح الذي أعده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تظهر أن نسبة الهجرة في الضفة الغربية أعلى من قطاع غزة، دون أن يعني ذلك أن سكان قطاع غزة لا يرغبون في الهجرة، وإنما سياسات الحصار ونسبة وجود الفلسطينيين من غزة في الخارج الذين يمكن أن يسهلوا الهجرة أدنى من تلك في الضفة الغربية، مما يحد من أعداد المهاجرين. يشير المسح إلى أن 22 ألف فرد هاجروا للإقامة خارج الأراضي الفلسطينية خلال 2007 ـ 2009، وهذا العدد لا يشمل الأسر التي هاجرت بالكامل، ويحمل 5.9 بالمئة من مجمل السكان الفلسطينيين جنسية أخرى إضافة إلى جنسيتهم الفلسطينية الأصلية، حيث بلغت 9.2 بالمئة في الضفة الغربية مقابل 0.1 بالمئة في قطاع غزة[3].

تميزت محافظة الخليل بأعلى عدد سكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ عدد سكانها 711.223 نسمة، تليها محافظة غزة 657.597 نسمة، بينما شكلت محافظة أريحا أدنى عدد سكان حيث بلغ عدد سكانها حوالى 50.002 نسمة، بينما شكلت محافظة الخليل أعلى نسبة زيادة سكانية (22.3 بالمئة) (2007 ـ 2017) ومحافظة رام الله أدنى نسبة زيادة سكانية (14.9 بالمئة) في الضفة الغربية[4]، في حين شكلت محافظة خانيونس أعلى نسبة زيادة سكانية (26.9 بالمئة) ومحافظة غزة أدنى نسبة زيادة سكانية (23.9 بالمئة) في القطاع.

ثانياً: التعداد الفلسطيني في ظل الاستعمار

يعَدّ التعداد السكاني أحد أهم الركائز في الدول المستقلة لإعداد الخطط الاستراتيجية والتنموية، وتلخص الفقرة الأولى من مقدمة كتاب **النتائج الأولية للتعداد 2017** أهمية التعداد واستحقاقاته: «يعتبر التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ركناً أساسياً من أركان بناء الدولة، ويشكل تنفيذه استحقاقاً قانونياً وتنموياً وإحصائياً بموجب قانون الإحصاءات العامة للعام 2000، كما يمثل مظهراً من مظاهر السيادة الوطنية على الأرض. ويعد هذا التعداد الثالث الذي ينفذ في دولة فلسطين، فقد تم تنفيذ التعداد الأول عام 1997[*]، والتعداد الثاني عام 2007. ويأتي هذا

---

(2) انظر: «الرئيس يستقبل وفد المعلمين المبتعثين إلى الكويت،» وكالة معا الإخبارية، 12 آب/أغسطس 2017، <https://www.maannews.net/Content.aspx?id=918671>.

انظر أيضاً: «وزارة العمل الفلسطينية: تم التنسيق مع قطر لدخول العمالة الفلسطينية إليها بواسطة الجواز الفلسطيني،» صحيفة **رأي اليوم**، 28/6/2015، <http://bit.ly/2Nnkkh5>.

(3) الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **مسح الهجرة في الأراضي الفلسطينية، 2010: التقرير الرئيسي** (رام الله ـ فلسطين، 2011).

(4) قد يشير ذلك إلى تراجع الزيادة السكانية الناتجة من الهجرة الداخلية إلى مدينة رام الله بسبب عدم توافر فرص العمل كما في سنوات سابقة.

(*) تعداد العام 1997 هو التعداد الأول الذي نفذته السلطة الوطنية، ولكنه يعتبر الثاني بعد التعداد الذي نفذته إسرائيل عام 1967.

التعداد بهدف توفير قاعدة بيانات إحصائية حديثة وشاملة، وتعكس صورة رقمية لواقع المجتمع الفلسطيني في شتى المجالات، وتلبي الحاجات الوطنية بناءً على التوصيات الدولية، وتوصيات الأمم المتحدة بشأن محتويات التعداد، لتكوّن بذلك العمود الفقري لبناء الخطط وتطوير السياسات والاستراتيجيات التنموية خلال العقد القادم»[5]. فالحكومات من خلال التعداد تعرف الزيادات السكانية وتعد تخطيطات البنية التحتية والخدماتية والتنموية وغير ذلك، «فلا تنمية بدون إحصاء»[6]. وفي ذات الوقت، تحتاج السلطات السياسية إلى التعداد من أجل تمكينها لوضع الخطط والاستراتيجيات السيادية وبسط السيطرة، حيث يساعدها التعداد على ترسيخ السلطة السيادية في أراضيها، أي وضع خطط الحكم والسيطرة والتحكم، لهذا قامت الدول الاستعمارية بتنفيذ الإحصاءات السكانية للبلدان التي استعمرتها؛ فعملية معرفة الخصائص الديمغرافية للإقليم يساعدها على تصميم خطط وآليات التحكم والسيطرة. فقد نفذت سلطات الاستعمار البريطاني إحصاءات سكانية في فلسطين من أجل أن تتمكن من وضع الخطط التي تتيح لها من بسط السيطرة والتحكّم بالسكان. كما تشير الدراسات إلى أن الاستعمار الصهيوني نفّذ إحصاءات سرية للقرى الفلسطينية قبل عام 1948، وكانت هذه الإحصاءات شاملة، من حيث الخصائص الديمغرافية والسكنية وغير ذلك[7]، وقد ساعدته هذه الإحصاءات على تصميم خطط الهجوم والتهجير للقرى الفلسطينية. كما نفذ الاستعمار الصهيوني بعد عام 1948 إحصاءً سكانياً للقرى الفلسطينية في أراضي 1948، كما قام بمسح سكاني للضفة الغربية وقطاع غزة بعد احتلالهما، واستخدم هذا التعداد لضبط السكان ومنع عودة المهجرين.

سياسات السلطة الفلسطينية تشجع عملية الهجرة بطريقة ممنهجة ويتم الاحتفال بها كأحد إنجازات السلطة الفلسطينية لتخفيف أزمة البطالة في الضفة الغربية.

في سياق الاستعمار الاستيطاني يكون موضوع الخصائص الديمغرافية ذا دلالات سياسية حساسة، حيث يبقى الصراع في ظل هذا النوع من الاستعمار صراعاً سكانياً على الأرض بين المستعمِرين والمستعمَرين. فالخصائص الديمغرافية ليست حقائق أو معلومات موضوعية وحيادية، وإنما هي ذات دلالات سياسية وأيديولوجية، وهي ذات أهمية في الحاضر والمستقبل، فهي تحدد شكل ومستقبل البنية الاستعمارية، لذا يشكل موضوع الديمغرافيا أحد أهم أشكال الصراع في فلسطين، وتعمل إسرائيل على استيطان الأراضي الفلسطينية ووضع الخطط لاسكان المستوطنين في المناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية فيها، وكذلك الحال في مناطق الضفة

(5) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017** (شباط/فبراير 2018)، رام الله ـ فلسطين، ص 6.

(6) المصدر نفسه، ص 7.

(7) انظر: صالح عبد الجواد، في: «الأنثروبولوجيا الاستعمارية الإسرائيلية ودراسة التاريخ الاجتماعي الفلسطيني،» ندوة عقدت في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ـ مدار، رام الله، بتاريخ 26 نيسان/أبريل 2015، <https://www.youtube.com/watch?v=Pniu0CHBfuo>.

الغربية المختلفة، فأساس عملية الاستيطان هو سكان ـ أرض، ينبع من المقولة التأسيسية للمشروع الصهيوني القائم على «شعب بلا أرض لأرض بلا شعب»، ومبدأ هذه المقولة التأسيسية قائمة على مبدأ الترحيل، ترحيل السكان الفلسطينيين من أرضهم وترحيل اليهود من العالم إلى فلسطين. كما تسعى جاهدة لبناء العديد من المستوطنات لمنع التواصل الجغرافي والسكاني بين الكتل السكانية الفلسطينية الرئيسية، وفي حده الأدنى خارج السيطرة والرؤية الإسرائيلية.

تدور في الأوساط الإسرائيلية اقتراحات تتعلق بترحيل الفلسطينيين، ورغم عدم تبني هذه السياسة علناً، إلا أن الممارسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين تهدف إلى ذلك.

تشير عدة دراسات ومقالات إلى وجود سجالات ونقاشات صهيونية بشأن الموضوع الديمغرافي[8]. وتذكر هذه الدراسات أن الهيمنة اليهودية في فلسطين تتطلب وجود أغلبية يهودية، و«تبلغ النسبة التي تذكر عادة لضمان استمرار الأغلبية الديمغرافية اليهودية 80 بالمئة لليهود، و20 بالمئة للعرب، وهي نسبة جرت المحافظة عليها منذ سنة 1948»[9]، ولضمان هذه النسبة تعمل المنظمة الصهيونية على تشجيع الإنجاب وتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين. ومن جانب آخر تدور في الأوساط الإسرائيلية اقتراحات تتعلق بترحيل الفلسطينيين، ورغم عدم تبني هذه السياسة علناً، إلا أن الممارسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين تهدف إلى ذلك. لا يقتصر سجال الترانسفير على الفلسطينيين داخل «إسرائيل»، وإنما يشمل الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتأتي الأصوات «الخجولة» باقتراحات حل الدولتين للتخلص من «الخطر الديمغرافي»، وقد صرح شمعون بيريز أنه «أجل أن تبقى إسرائيل بلداً يهودياً على الصعيد السكاني والخلقي، هي بحاجة إلى وجود دولة فلسطينية»[10]، النقاش حول الموضوع الديمغرافي في إسرائيل لا يقتصر على السياسيين وإنما تشترك فيه مراكز الأبحاث والسياسات والأكاديميون.

ولا تزال إسرائيل تقوم بتنفيذ إحصاءات سكانية رسمية وغير رسمية للفلسطينيين، وتستخدم كل الطرائق والوسائل لتوفير الأرقام الدقيقة لعددهم وسبل عيشهم ومقومات وجودهم، وتستخدم لتوفير ذلك التصوير الجوي والمراقبة اليومية والمداهمات المنزلية وتصوير المنازل من الخارج والداخل وغير ذلك، بحيث يتمكنوا من معرفة العدد الدقيق للسكان والخصائص السكنية. والسؤال الذي أطرحه هنا: كيف يمكن فهم التعداد السكاني الفلسطيني ضمن سياق الاستعمار الاستيطاني؟ ما هي جدواه لكلا السلطتين، السلطة الاستعمارية والسلطة القابعة تحت الاستعمار؟ كيف يمكن فهم تعداد المناطق المصنفة «ج»؟ أين تكمن الخصوصية الفلسطينية في تجربة التعداد؟

---

(8) انظر: إيليا زريق، «الديمغرافيا والترانسفير: طريق إسرائيل إلى اللامكان،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، السنة 14، العدد 55 (صيف 2003).

(9) المصدر نفسه، ص 2.

(10) يوسف كرباج، «إعادة خلط الأوراق السكانية في الشرق الأوسط: المستقبل الديمغرافي لمنطقة فلسطين/إسرائيل،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، السنة 10، العدد 38 (ربيع 1999)، ص 4.

ثالثاً: التوازن الديمغرافي الفلسطيني ـ اليهودي

حظي التعداد الأول الذي نفذته السلطة الفلسطينية عام 1997 باهتمام كبير، لأنه يؤسس لتوقعات مستقبلية تتعلق بالتوازن السكاني بين الفلسطينيين واليهود في فلسطين جميعها، وما يرتبط بهذه التغيرات الديمغرافية من سياسات وخطط استراتيجية تتعلق بمستقبل الطرفين. واعتماداً على نتائج المسح الفلسطيني عام 1997، أعد يوسف كرباج، وهو مدير أبحاث في ميدان الديمغرافيا في المعهد الوطني للدراسات الديمغرافية في باريس (في حينه)، دراسة حول التوقعات الديمغرافية الفلسطينية ـ اليهودية، أشارت إلى أنه وفقاً لاحتمالات التراجع في نسبة الخصوبة لدى الفلسطينيين وثباتها النسبي لدى اليهود، فإن الخصوبة لدى الفلسطينيين تبقى أعلى مما هي لدى اليهود، و«الفلسطينيون سيكونون أكثر عدداً بنسبة ملحوظة تصل إلى ما بين 56 بالمئة و58 بالمئة بحسب اتجاهات وفوارق الخصوبة المتوقعة، وسيشكلون، من دون انتظار نهاية مرحلة الإسقاطات، الأكثرية بعد 12 سنة، ابتداءً من سنة 2010»[11]. ويرى كرباج أنه لتحقيق التوازن الديمغرافي بين اليهود والفلسطينيين، يفترض أن يكون هناك، سنة 2018، ما بين 800 ألف و1.3 مليون يهودي، وهذا العدد أكثر من المتوقع نتيجة ازديادهم الطبيعي. ولهذا تحاول إسرائيل «استيراد» مهاجرين جدد لمعالجة الخطر الديمغرافي، فوسعت إسرائيل «قانون العودة» كي يشمل الأزواج والزوجات من غير اليهود، لذا، توجد نسبة كبيرة، تكاد تصل إلى النصف، من المهاجرين إلى إسرائيل ليسوا يهوداً، وذات النسبة هم من يبقون ويستوطنون في إسرائيل، هذا إضافة إلى العمال من العالم الثالث الذين «استوردتهم» إسرائيل للحد من استخدام العمالة الفلسطينية، وهذا يؤشر سلباً عن نسبة اليهود في إسرائيل. وبعد هذا النقاش حول التوقعات الديمغرافية، كيف يمكننا قراءة عدد السكان الفلسطينيين عشية عام 2018؟

نشر موقع «عرب 48» معطيات إحصائية صادرة عن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية حول السكان في إسرائيل في عام 2018، تشير إلى أن عدد السكان يبلغ 8.8 مليون نسمة، وقد سُجلت 180 ألف حالة ولادة خلال عام 2017. وحول التوزيع السكاني للإثنيات المتعددة داخل «إسرائيل»، تذكر هذه المعطيات أن عدد السكان اليهود بلغ 6.5 مليون نسمة، أي ما نسبته 74 بالمئة، بينما بلغ عدد العرب 1.8 مليون نسمة، أي ما نسبته 21 بالمئة، في حين بلغت نسبة الجنسيات الأخرى 4.5 بالمئة. ويشمل العرب الذين شملهم هذا العدد سكان القدس الذين احتُلوا عام 1967، ويقدر عددهم بأكثر من 300 ألف، وكذلك السكان السوريين في الجولان الذين يقدر عددهم بأكثر من 20 ألفاً. وتضيف هذه المعطيات أن 86 بالمئة من الزيادة بين السكان اليهود كانت طبيعية، بينما بلغت نسبة الزيادة الطبيعية بين السكان العرب 94 بالمئة، والجنسيات الأخرى 23 بالمئة[12].

---

(11) المصدر نفسه.

(12) محمود وتد، «عشية 2018: عدد سكان إسرائيل 8.8 مليون نسمة،» موقع «عرب 48» (31 كانون الأول/ديسمبر 2017)، <http://bit.ly/2x0nsnp>.

يؤسس العامان 2018 و2019 مرحلة انتقالية في التوازن السكاني بين اليهود والفلسطينيين في فلسطين، فعدد سكان قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة عام 1967[13]، بلغ 4.780.978 نسمة، وعند إضافة السوريين في إسرائيل إلى عدد الفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة، يصبح عدد الفلسطينيين والسوريين الكلي في فلسطين التاريخية 6.299.815 نسمة، بينما يبلغ العدد الكلي للمستوطنين اليهود في فلسطين التاريخية 6.5 مليون، أي بفارق حوالى 200.185 نسمة، أي أن نسبة السكان اليهود في فلسطين التاريخية تبلغ 50.8 بالمئة، وبهذا تكون توقعات كرباج الديمغرافية حول التوازن الديمغرافي غير دقيقة، وتحتاج إلى سنوات أكثر، حيث توقع كرباج أن نسبة السكان الفلسطينيين في فلسطين التاريخية بعد عام 2010 كان من المتوقع أن تبلغ 57 بالمئة ـ 58 بالمئة[14]. رغم ذلك، يبقى استنتاج كرباج بناء على المعطيات الديمغرافية بحاجة إلى دراسة، حيث «إن إسرائيل في حدود ما قبل سنة 1967 توفر إطاراً جغرافياً وسياسياً أكثر ملاءمة للمحافظة على الطابع اليهودي»، ويتساءل كرباج: ما هي آفاق هذا الخيار؟ لا شك في أن هذا الخيار مطروح في النقاشات السياسية الإسرائيلية، ولكن يبقى السؤال ما هي حدود الدولة الإسرائيلية التي تقترح في النقاشات الصهيونية؟

رابعاً: التعداد السكاني في المناطق المصنفة «ج»

إن الخصوصية التي يشكلها السياق الاستعماري الاستيطاني في فلسطين يجعل الاهتمام بالأوضاع الديمغرافية للمنطقة المصنفة «ج» أهمية كبرى، حيث تمثل هذه المنطقة الجبهة الأمامية في السياسات الاستيطانية الصهيونية، المتمثلة بالمقولة التأسيسية للكيان الصهيوني «أرض أكثر وعرب أقل»، وما تتطلب هذه السياسة من عمليات تطهير عرقي للفلسطينيين المقيمين فيها، ولهذا فإن الخصوصية التي تعيشها المنطقة المصنفة «ج» تحتم وجود اختلاف في كيفية تناولها في السياقات الديمغرافية عن مناطق أخرى من الضفة الغربية. وتخلق المنطقة «ج» توافقاً بين معظم الساسة الإسرائيليين بخصوص ضمها لإسرائيل، فقد تم عملياً ضم المنطقة الواقعة على طول السلسلة الغربية لجبال فلسطين الوسطى من خلال الجدار العازل، وكذلك الشريط الشرقي لتلك السلسلة عبر إجراءات أخرى متعددة[15].

---

(13) لم يقم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالعد الفعلي للتجمعات الفلسطينية في منطقة القدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل عام 1967، وإنما اعتمدت على تقديرات الزيادة السكانية للتعدادين السابقين، ولكن التقديرات في التعداد الأول تم اعتماده بناء على الإحصاء الإسرائيلي للتجمعات عام 1967، ولهذا يجعل بيانات الإحصاء حول هذه التجمعات موضوع تساؤل، والتجمعات المقصودة في هذا هي: كفرعقب، بيت حنينا، مخيم شعفاط، شعفاط، العيسوية، شيخ جراح، وادي الجوز، باب الساهرة، الصوانة، الطور (جبل الزيتون)، القدس (بيت المقدس)، الشياح، رأس العمود، سلوان، الثوري، جبل المكبر، السواحرة الغربية، بيت صفافا، شرفات، صور باهر، أم طوبا. ويقدر جهاز الإحصاء الفلسطيني عددهم بـ 281.163 نسمة.

(14) البيانات التي بين أيدينا لا تمكّننا من معرفة أسباب ذلك.

(15) حول موضوع ضم مناطق من الضفة الغربية لإسرائيل، ولا سيَّما المنطقة «ج»، انظر: عاطف أبو سيف، **تقرير مدار الاستراتيجي 2018**، ص 27 ـ 63؛ مدى الكرمل، «الدعوة إلى ضم مناطق في الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية،» (ورقة تقدير موقف)، وأحمد حنيطي، **السياسة الإسرائيلية تجاه الأغوار وآفاقها** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2016).

تنقسم معالجتي لهذا البند إلى قسمين: يتناول **الأول** كيفية تناول التعداد مع المناطق المصنفة «ج»، بينما يتناول القسم **الثاني** حالات محددة من التغيرات الديمغرافية لبعض التجمعات الفلسطينية في المنطقة «ج».

1 ـ التعداد السكاني والمنطقة «ج»

تحاول إسرائيل «استيراد» مهاجرين جدد لمعالجة الخطر الديمغرافي، فوسعت إسرائيل «قانون العودة» كي يشمل الأزواج والزوجات من غير اليهود، لذا، توجد نسبة كبيرة، تكاد تصل إلى النصف، من المهاجرين إلى إسرائيل ليسوا يهوداً.

تتكون المنطقة المصنفة «ج» في أغلبها من أراضٍ زراعية ومناطق رعوية، ويقع في هذه المناطق تجمعات سكنية فلسطينية ذات كثافة سكانية تقل نسبياً عن التجمعات الفلسطينية في مناطق «أ» و«ب». تبلغ مساحة المنطقة «ج» حوالى 60 بالمئة من مساحة الضفة الغربية، ويقدر عدد سكانها بنحو 297.986 نسمة، موزعين على 532 منطقة سكنية[16]، يوجد بعض المناطق المستقلة بذاتها كقرى وبلدات، وأخرى هي أحياء تابعة لتجمعات تقع في مناطق «أ» و«ب»، وهذا النوع الأخير من هذه التجمعات يقع في منطقة جنوب الضفة الغربية، محافظة بيت لحم وبجزء أكبر محافظة الخليل. كما أن بعضاً من التجمعات الفلسطينية في المنطقة «ج» تتبع لذات التجمع الرئيس؛ فمثلاً يوجد أربعة أحياء من مدينة الخليل تقع في المنطقة «ج»، وتم عدّها بشكل مستقل، وكذلك الحال في قرية الجفتلك، حيث قُسِّمت إلى أربعة أحياء تم عدّها بصورة منفصلة بالرغم من وجود كامل التجمع في المنطقة «ج» (انظر الجدول الرقم (1)).

الجدول الرقم (1)

توزيع مناطق «ج» حسب نوع التجمع

نوع التجمع	مدينة ـ بلدة	قرية	قرية صغيرة ـ نجع	مخيم	المجموع
عدد المناطق السكنية	71	258	198	5	532
عدد السكان	123.189	125.460	31.542	125.460	297.986

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، <https://public.tableau.com/profile/ocha.opt#!/vizhome/VPP2013MMay21N-Basic24/DashBasic>.

(16) انظر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، <https://public.tableau.com/profile/ocha.opt#!/vizhome/VPP2013MMay21N-Basic24/DashBasic>.

وتدّعي إسرائيل أن هذه المناطق خالية من السكان الفلسطينيين، أو يسكن فيها مجموعات من البدو والرعاة الرحل. لهذا لا تعترف بالأغلبية الكبيرة من هذه التجمعات، ولتحقيق هذا الادعاء تعمل على الحد من الزيادة السكانية في المناطق المصنفة «ج» من خلال عدم إعطاء رخص لبناء وتطوير البنية التحتية وتدمير القائم منها، وكذلك المضايقة في سبل عيش السكان والحد من تحركاتهم وتنقلاتهم ومصادر رزقهم. وتبلغ مساحة المناطق التي خصصتها إسرائيل لتطوير البنية التحتية للفلسطينيين في المنطقة «ج» أقل من 1 بالمئة من مساحتها[17].

الجدول الرقم (2)
نسبة المناطق المبنية في المنطقة «ج»

النسبة المئوية	عدد المناطق السكنية	عدد السكان المقدر
أقل من 50	240	175.866
55 ـ 99	51	55.018
100	241	67.016
المجموع(*)	**532**	**297.900**

(*) هذه الأرقام من نتائج المسح الذي أجري عام 2013.

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. «موجز بيانات مواطن الضعف في المنطقة (ج)،» ص 2، <https://www.ochaopt.org/sites/default/files/ocha_opt_fact_sheet_5_3_2014_Ar_.pdf>.

إن الخصوصية التي تتمتع بها المنطقة «ج» تجعل طريقة معالجة الأوضاع الديمغرافية الفلسطينية فيها تختلف عن المناطق الأخرى؛ فالتجمعات السكانية الفلسطينية في المنطقة «ج» يجب تثبيتها كتجمعات مستقلة عن التجمعات الفلسطينية «أ» و«ب» القريبة منها، أي اعتبارها تجمعات قائمة بذاتها، وذلك بصرف النظر عن مدى قربها أو بعدها عن التجمعات الفلسطينية في مناطق «أ» و«ب». هذه الطريقة في تخطيط العملية الإحصائية الفلسطينية تجعل موضوع تثبيت هذه التجمعات كأمر واقع، ويمكننا من ترويج السياسة الإسرائيلية تجاه هذه التجمعات بأنها تستهدف تجمعات وقرى فلسطينية، وليس كما يتم ترويجه حالياً بأنها مجموعات سكانية غير ثابتة وغير مستقرة وما شابه.

إن طريقة تعامل التعداد السكاني الفلسطيني مع تلك المناطق تؤثر بشكل سلبي في صمودها أمام السياسات والممارسات الإسرائيلية. أحصى الجهاز المركزي جزءاً من التجمعات الفلسطينية في مناطق «ج» كتجمعات مستقلة، بينما دمج أحياء وتجمعات مع تجمعات أخرى رئيسية قريبة منها، ونُشر جدول بأعداد بعض هذه التجمعات[18]. ولكن هناك تجمعات كثيرة أخرى تعاني خطراً وجودياً وصمودياً ولم يتم إحصاؤها بشكل مستقل.

(17) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، «تحت التهديد: أوامر الهدم في المنطقة (ج) في الضفة الغربية،» (2015)، ص 6، <https://www.ochaopt.org/sites/default/files/demolition_orders_in_area_c_of_the_west_bank_ar.pdf>.

(18) انظر: «عدد السكان في التجمعات التابعة،» <http://www.pcbs.gov.ps>.

التجمعات الفلسطينية في المناطق المصنفة «ج» على طول الشريط الشرقي من الضفة الغربية وفي محيط مدينة القدس، وكذلك في جنوب الضفة الغربية، يجب العمل على تخطيطها فلسطينياً واعتبارها تجمعات فلسطينية قروية. فمثلاً، تم إعداد خرائط التعداد السكاني للتجمعات البدوية في محيط القدس بدمج سكانها بعدد سكان البلدات القريبة منها، وبهذه العملية تم عدم الاعتراف ديمغرافياً، ولو رمزياً، بوجود هذه التجمعات، واعتبرت أحياء ملحقة ببلدة العيزرية أو السواحرة أو أبو ديس أو عناتا أو السواحرة الشرقية وغيرهم، وذلك بغض النظر عن مدى قرب أو بعد هذه التجمعات عن هذه البلدات. على سبيل المثال، لم يوفر التعداد أي بيانات عن تجمعات: الخان الأحمر، أبو نوّار، أبو هندي، جبل البابا، المنطار، وغيرها من التجمعات المنتشرة في هذه المنطقة، كذلك لا يوجد هناك أي معلومات توضح إلى أي بلدات تم دمج سكان هذه التجمعات. كما لم يتم ذكر البلدة التي تم دمج سكان التجمع البدوي في منطقة الخان الأحمر، وجزء من هذا التجمع تم إصدار أوامر من قبل المحكمة العليا (وغير قابل للنقض)، بإزالته وتهجير سكانه، ويقدر عدد سكان هذا التجمع بـ 614 نسمة[19]، والاعتراف ديمغرافياً باستقلال هذه التجمعات عن القرى والبلدات المحيطة بها يؤدي إلى فرض سياسة أمر واقع ويشرعن وجودها، وهو بنفس أهمية وجود بنية تحتية ومؤسسات مثل التعليم والصحة ومراكز العبادة في هذه التجمعات.

تتطلب هذه العملية تعاوناً وتنسيقاً مع المؤسسات الحكومية ذات العلاقة، وبخاصة وزارة الحكم المحلي وهيئة مقاومة الجدار والاستيطان، كما تتطلب إجراءات تتعلق ببحث كيفية شراء الأراضي التي تقع عليها هذه التجمعات، وتأسيس المجالس القروية، وغيرها من المؤسسات التي تفرض وجود هذه التجمعات كقرى مستقلة. وعدم وجود مثل هذه الخطوة تجاه هذه التجمعات يؤدي إلى عدم منطقية الطلب من سكان هذه التجمعات البقاء في مواقعهم وعدم الرضوخ لسياسات الترحيل الإسرائيلية، مع العلم أن هذه التجمعات أُنشئت منذ عقود وقد يستمر وجودها لعقود أخرى. هذه الآلية هي امتداد لصيرورة نشوء البلدات والقرى الفلسطينية. الأغلبية الكبيرة من التجمعات الفلسطينية أقيمت بصورة عفوية، وبعض هذه القرى والبلدات كانت عبارة عن تجمعات سكانية تابعة لتجمعات أخرى أكبر منها، ولكن مع زيادة عدد سكان التجمعات التابعة وبُعدها سكنياً عن التجمع الأم أصبحت تجمعات مستقلة. ولهذا فإن الوضع السياسي الذي تعانيه الأراضي الفلسطينية، وخصوصاً التجمعات الفلسطينية المهددة في المنطقة «ج»، يتطلب أن تسعى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لدعم صمودها وترسيخ وجودها كتجمعات فلسطينية مستقلة في الأماكن التي تقيم فيها.

قضية أخرى ذات أهمية في هذا الجزء، تتطلب الحالة الفلسطينية قيام الإحصاء الفلسطيني بتوفير معلومات وبيانات ديمغرافية وغيرها عن هذه التجمعات السكنية في المنطقة «ج»، مهما كبر أو قلّ عدد سكانها ـ باستقلالية، بما يشمل الأحياء التابعة للمدن والبلدات والقرى، وهذه البيانات توضح التغيرات الديمغرافية والسكنية في المنطقة «ج»، وتساعد المؤسسات المختلفة على

(19) انظر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية، <https://public.tableau.com/profile/ocha.opt#!/vizhome/VPP2013MMay21N-Basic24/DashBasic>.

عملية التخطيط التنموي والإغاثي، ويحد من فوضى الأرقام والإحصاءات التي تقوم بها المؤسسات المختلفة (وهو ما نتطرق إليه لاحقاً). ويعكس غياب توفير الإحصاءات عن هذه التجمعات من جانب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عدم الاهتمام أو غياب الجدية في عمليات التخطيط أو التدخل التنموي أو الإغاثي للمؤسسات الحكومية تجاه هذه التجمعات. من هنا، فإن إدعاءات سكان هذه التجمعات بغياب الاهتمام الرسمي بهم هو أقرب إلى الواقع، وفي الحد الأدنى يدل على غياب الاهتمام الاستراتيجي والجدي والعلمي، ويبقي ما يتم تصميمه من تخطيط أو اجتماعات أو تصريحات نظرية وبعيدة من الواقع، وغياب هذه الإحصاءات يجبر المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على الاعتماد في أوراقها وبياناتها المختلفة على تقديرات إحصائية لمؤسسات دولية أو أهلية دون أدنى معرفة حول منهجية بناء هذه الإحصاءات.

2 ـ التغيرات الديمغرافية في المناطق «ج»

يتم تناول الإحصاءات والتغيرات الديمغرافية عموماً على مستوى الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 ككل (الضفة والقطاع)، أو على مستوى المحافظات. وتشير هذه الإحصاءات إلى التغيرات الديمغرافية والسكنية، ولكن هذا التناول يخفي في تفاصيله العديد من الاختلافات الديمغرافية، وفي هذا القسم سوف أتناول التغيرات الديمغرافية في المناطق «ج» من خلال تناول حالات معينة ومقارنتها بالتغيرات الديمغرافية العامة، حيث تختلف التغيرات الديمغرافية في المناطق «ج» عن مثيلتها في مناطق أخرى.

تشير نتائج الإحصاء الفلسطيني إلى أن الزيادة في عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة خلال السنوات العشر الماضية تبلغ 20.9 بالمئة، وبلغت في الضفة الغربية 17.9 بالمئة، وفي محافظة طوباس على سبيل المثال بلغت الزيادة السكانية 17.5 بالمئة. ولكن عند التفصيل أكثر في هذه النسبة نجد أن الزيادة السكانية في التجمعات داخل المحافظة ليست منسجمة، حيث الزيادة السكانية في القرى التي تقع في المنطقة «ج» قليلة بالنسبة إلى المناطق «أ» و«ب»[20]، وفي بعض القرى سالبة. مثلاً يبلغ عدد سكان الجفتلك حسب التعداد السكاني 3100 نسمة، بينما كان تعدادها في عام 2007 يبلغ 3614 نسمة، أي انخفض عدد سكانها حوالى 19.8 بالمئة، وتعد قرية الجفتلك قرية مركزية في منطقة الأغوار، وأوصت بعض الدراسات أن يتم تطوير البنية الخدماتية في المنطقة لتصبح مركزاً خدماتياً لمنطقة الأغوار توازي الخدمات التي تقدمها مدينة أريحا. لكن يبقى السؤال حول أسباب انخفاض أعداد السكان في هذه المناطق، ويوضح الجدول الرقم (3) الزيادات السكانية لبعض التجمعات السكانية في منطقة الأغوار التابعة لمحافظتي أريحا وطوباس.

---

(20) بلغت الزيادة السكانية في المنطقة «ج» خلال أربع سنوات (مسح أوتشا في العامين 2013 و2017) 986 نسمة. انظر: <http://www.ochaopt.org/sites/default/files/ocha-opt-fact-sheet-5-3-2014-Ar-.pdf>.
انظر أيضاً: <http://public.tableau.com/profiles/ocha.opt#!/vizhome/vpp2013MMay21N-Basic24/DashBasic>.

الجدول الرقم (3)

الزيادات السكانية لبعض التجمعات السكانية في منطقة الأغوار

المحافظة	اسم التجمع	عدد السكان 2007	عدد السكان 2017	الزيادة السكانية (نسبة مئوية)
طوباس	بردلة(**)	1637	1607	2.3
	عين البيضاء(**)	1163	1138	2
	كردلة(*)	307	203	−44.8
	ابزيق(*)	211	129	−56.5
	الفارسية(*)	151	118	−22.8
	العقبة(*)	104	168	40.5
	المالح(*)	370	354	0
	خربة الرأس الأحمر(*)	179	74	−131
	خربة عاطوف(*)	171	216	24
أريحا	مرج نعجة(**)	715	828	13.6
	الزبيدات(**)	1421	1679	15.3
	مرج الغزال(**)	203	243	16.4
	الجفتلك(*)	3714	3100	−19.8
	فصائل(**)	1078	1637	34
	العوجا(**)	4120	5224	21
	النويعمة(**)	1245	1794	30.6
	عين الديوك الفوقا(**)	821	885	7.2
	مخيم عين السلطان(***)	3160	4384	27.9
	أريحا(**)	18346	20907	12.2
	دير القلط(*)	4	1	−3
	مخيم عقبة جبر(**)	7176	8960	19.9
	دير حجلة(*)	8	17	52.9
	النبي موسى(*)	309	343	9.9

(*) يقع التجمع بأكمله في المنطقة «ج».

(**) يقع جزء من التجمع في المنطقة «ج».

(***) يقع التجمع في المنطقتين «أ» و«ب».

فوضى الإحصاءات في المنطقة المصنفة «ج»

تحظى المنطقة المصنفة «ج» باهتمام مؤسساتي كبير، وتجري بعض هذه المؤسسات إحصاءات لجميع المنطقة أو لأجزاء منها، وينتج من تعدد الجهات التي تقوم بالإحصاء تعدد في النتائج الإحصائية، وربما يعود ذلك إلى تعدد مناهج هذه المؤسسات أو اختلاف التغطية الجغرافية للمنطقة أو لاختلاف استقلالية تجمع عن آخر أو لاعتبارات تتعلق بتعريف السكان الدائمين وغير الدائمين، وغير ذلك من الاعتبارات.

إن الوضع السياسي الذي تعانيه الأراضي الفلسطينية، وخصوصاً التجمعات الفلسطينية المهددة في المنطقة «ج»، يتطلب أن تسعى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لدعم صمودها وترسيخ وجودها كتجمعات فلسطينية مستقلة في الأماكن التي تقيم فيها.

حسب المسح الشامل الذي قام به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية (أوتشا) يبلغ عدد المناطق السكنية الفلسطينية في المنطقة المصنفة «ج» 532 منطقة، يقع جزء منها أو كاملها في المنطقة المصنفة «ج»، ويبلغ عدد السكان حوالى 297.986 نسمة، ويعَد هذا المسح رئيسياً وشاملاً للمنطقة «ج»، وتوجد في موقع أوتشا الإلكتروني تفاصيل حول العديد من المتغيرات عن هذه التجمعات، ولهذا يعتبر هذا المسح مرجعياً لمعظم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وكذلك للباحثين، ولكن تعدد البيانات الإحصائية عن منطقة حساسة سياسياً يطرح الكثير من التساؤلات.

إجراء مقارنة سريعة بين بعض التجمعات السكنية في المنطقة «ج» التي أحصاها الجهاز المركزي للإحصاء بصورة مستقلة مع نتائج المسح الذي أعدته أوتشا يظهر وجود فروق في البيانات الإحصائية. وهذا يجعلنا نفكر أكثر في الإحصاءات الأكثر دقة والأقرب إلى الحقيقة بين المسحين، ولكن غياب تناول مفصل للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن التجمعات المصنفة «ج» يجعل المؤسسات المهتمة بالمنطقة، وكذلك الباحثين، يتبنون بيانات أوتشا، فمن غير المنطقي أن تقوم هذه المؤسسات بتبني بيانات المؤسستين نظراً إلى اختلاف المنهجية والنتائج الإحصائية، بينهما، كما أن شمولية التناول التي مارستها أوتشا (الصحة، التعليم، المياه، الكهرباء، الوضع الاقتصادي، والمساكن وغيرها) يجبر المؤسسات والباحثين على تبني النتائج الإحصائية الخاصة بأوتشا.

يوضح الجدول الرقم (4) الفروق الإحصائية بين مسح أوتشا ومسح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لبعض التجمعات التي تقع بشكل كامل في المنطقة المصنفة «ج».

خلاصة

يثير التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام 2017 الكثير من التساؤلات، وتتعلق معظم هذه التساؤلات بالمنهجية والمعايير التي تبناها التخطيط للتعداد في ما يتعلق باعتبار تجمعات سكانية مستقلة وأخرى تابعة لتجمعات قريبة، وكذلك في ما يتعلق بكيفية معالجته

الجدول الرقم (4)

الفروق الإحصائية بين مسح أوتشا(*) ومسح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

اسم التجمع	عدد السكان 2017	
	الجهاز المركزي للإحصاء	أوتشا
كردلة	203	498
ابزيق	129	146
الفارسية	118	354
العقبة	168	235
المالح	354	477
خربة الرأس الأحمر	74	216
خربة عاطوف	216	62
الجفتلك	3100	5663
عرب الرشايدة	2060	1525
خشم الدرج	989	1200
النجادة	449	2010
سوسيا	199	450
عرب الرشايدة	2060	1525
خشم الدرج	989	1200

(*) بعض التجمعات المدرجة في هذا الجدول تناولتها أوتشا بمناطق سكنية مختلفة، مثل النجادة والجفتلك، وقمنا بجمع هذه المناطق ليظهر العدد المدرج في الجدول.

للتجمعات السكانية في المنطقة «ج»، وفي هذا الصدد يتم التساؤل عن التوازن بين المتطلبات والمعايير الدولية والخصوصية الفلسطينية.

تشكل سنتا 2018 و2019 مرحلة انتقالية في التوازن السكاني بين الفلسطينيين واليهود في فلسطين، ويتطلب ذلك استحقاقاً وطنياً في دراسة هذه الانتقالية وكيفية المحافظة على أن تكون في مصلحة الفلسطيني، كما يتطلب ذلك كيفية استخدام هذه الانتقالية في دعم القضية الفلسطينية على المستوى الدولي.

تختلف الزيادة السكانية الفلسطينية من منطقة إلى أخرى، وعند فحص الزيادة في التجمعات السكانية في المنطقة «ج» نجدها قليلة، وفي أحيان أخرى سالبة، وهذا يعني وجود هجرات ونزوح من تلك المناطق إلى التجمعات الفلسطينية في المناطق «أ» و«ب»، وهو ما تعمل عليه إسرائيل في محاولة «لتنظيف» مناطق معينة من المنطقة «ج» لصالح التوسع الاستيطاني الصهيوني، وهذا يتطلب تضافر الجهود والإمكانات لتعزيز صمود الفلسطينيين وتعزيز مقومات وجودهم في تلك المناطق.

تشكل سنتا 2018 و2019 مرحلة انتقالية في التوازن السكاني بين الفلسطينيين واليهود في فلسطين، ويتطلب ذلك استحقاقاً وطنياً في دراسة هذه الانتقالية وكيفية المحافظة على أن تكون في مصلحة الفلسطيني.

تشير عُلا عوض، رئيسة الجهاز والمدير الوطني للتعداد، إلى أن الجهاز أطلق منذ بداية التخطيط للتعداد «برنامجاً للحوار والتشاور مع مختلف الوزارات والمؤسسات الرسمية والخاصة، ومؤسسات المجتمع المدني، عبر لقاءات وندوات واجتماعات ثنائية، وورش عمل، بهدف الوصول إلى إجماع وطني على مستويات التعداد، وحشد كل الطاقات والجهود لإنجاحه». وهذا التصريح يثير الكثير من التساؤلات حول الاهتمام الجدي والعلمي والاستراتيجي لتلك المؤسسات في التجمعات الفلسطينية في المنطقة «ج»، حيث يبقى تدخل تلك المؤسسات في هذه المنطقة شكلياً، ومن أجل الحصول على تمويل من الجهات الداعمة المهتمة بهذه المنطقة، كما يبرهن على أن ادّعاءات سكان تلك التجمعات بغياب الاهتمام الاستراتيجي والعلمي بهذه التجمعات، وأنهم يواجهون وحدهم سياسات الترانسفير الإسرائيلية هو أقرب للحقيقة □

المنظومات التربوية المغاربية: ملاحظات ومداخل إصلاحية

محرز الدريسي(*)

باحث في علم النفس التربوي ـ تونس.

مقدمة

حظي موضوع التعليم والشباب، على مستوى العمل المغاربي المشترك، بأهمية كبيرة منذ توقيع معاهدة مراكش سنة 1989، حيث وُقعت 8 اتفاقيات من جانب رؤساء الجمهوريات، واجتمع وزراء التربية بالبلدان المغاربية في شباط/فبراير 2001 بنواكشوط وعبَّروا عن ضرورة تأهيل هياكل التنمية البشرية، وأكد وزراء خارجية دول الاتحاد المغاربي الطابع الاستراتيجي للشباب وضرورة التكفل بحوائجه، ولا سيَّما التعليمية منها، وهو ما تجسد في القرار الذي اتخذوه في دورتهم الـ 27 سنة 2007 بجعل موضوع الشباب بنداً قارّاً في جدول أعمالهم، ووضعه في صدارة اهتمامات المجالس الوزارية القطاعية كافة. بناء على ذلك، أُنشئ العديد من الهياكل في مختلف مجالات التنمية البشرية، منها: اللجنة الوزارية المكلفة بتنمية الموارد البشرية، والمجلس الوزاري القطاعي للشباب والرياضة، والوكالة المغاربية لأنشطة الشباب، والاتحاد المغاربي للرياضة، واتحاد معاهد ومؤسسات تكوين أطر الشباب والرياضة، واللجنة المغاربية الدائمة للشباب، تمثلت فيها القطاعات الرسمية والجمعيات والمنظمات المدنية المعنية، تعمل على وضع تصور محدد لسياسات مغاربية بغية مزيد العناية باهتمامات الشباب، وتطوير منظومة التعليم والتعلم، وتوسيع قاعدة الحوار معه، ودمجه في الحياة العامة.

إلا أن هذه الإجراءات لم تُفعّل، فولدت المؤسسات معطلة بلا روح، ولم نلمس أثرها فعلياً في تكوين الموارد البشرية الشبابية، ولا في المؤسسات التعليمية والتربوية. بل لم تتشكل في إطار البلدان المغاربية أي مبادرة رسمية متكاملة للتفاعل أو الحوار بين المنظومات التعليمية، ولا توجد أي اتفاقيات واقعية في هذا المجال.

(*) البريد الالكتروني: mehrez.conseil@gmail.com.

لهذا لم تتجاوز الأنساق التعليمية المغاربية دائرة الأزمة، فظلّت أنظمة مغلقة، تُكرس الأزمة المجتمعية القيمية على جميع الأصعدة؛ فهي نُظُم هشّة غير قادرة على التأثير الإيجابي في المجتمع، وضَخِّ «القيم الإيجابية» في الواقع الاجتماعي. ولعل الاستبداد والمناخ الخانق ما قبل الحراك السياسي أسهم بدرجات متفاوتة في ترسيخ آليات «الاجترار» والبقاء في مربع «الترقيعات» والإصلاحات الصغرى (Les Réformettes)؛ فالاستبداد تركته ثقيلة وأصلٌ لكل فساد، «فالمستبد يضغط على العقل فيفسده ويلعب بالدين فيفسده ويحارب العلم فيفسده»[1] كما عبر عن ذلك عبد الرحمن الكواكبي.

وبالرغم من ذلك، يُعَدُّ تاريخ المنظومة التربوية المغاربية تاريخ الإصلاحات والتعديلات والتغييرات بامتياز؛ إذ تتالت الإصلاحات في المغرب سنوات (1966 ـ 1957 ـ 1985 ـ 2000 ـ 2009)، وتعددت في الجزائر فترات (1964 ـ 1976 ـ 1998 ـ 2008)، كما أنجزت تونس العديد من الإصلاحات سنوات (1958 ـ 1991 ـ 2002 ـ 2016)، وهو ما شهدته موريتانيا سنوات (1967 ـ 1973 ـ 1979 ـ 1999)، وعاشته ليبيا سنوات (1970 ـ 1980 ـ 1993 ـ 2010). عانت كل هذه الإصلاحات صعوبات تنزيلها على أرض الواقع وإكراهات تجسيدها، ذلك أن هذه الإصلاحات المتعاقبة باءت بالتعثر أو الفشل بشكل صريح، نظراً إلى كونها لم تبلغ القصد من بلورتها ولا الهدف من إعدادها.

لا يزال إصلاح المنظومات التربوية المغاربية يمثل التحدي الأكبر والرهان الأساسي لبلوغ التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية المنشودة، كون أن إصلاح قطاع التربية والتعليم هو بالأساس استثمار في المعرفة وفي رأس المال البشري الذي يشكل الثروة الوطنية الاستراتيجية الأهم والأبقى. والأسئلة الأساسية المطروحة: ما الأسباب التي أدت إلى تعطل الإصلاحات التعليمية؟ وما مبررات غياب أثرها الإيجابي وعدم تحقق الأهداف المبرمجة ولا النتائج المرجوة؟ لماذا فشلت الإصلاحات التربوية؟

أولاً: أولوية التربية والتعليم وبهرجة المنحى الكمي

تتبوأ المدرسة مكانة محورية لدى كل فئات المجتمعات المغاربية، واعتُبر التعليم من بين الأولويات الوطنية لجُل البلدان في الفترات التاريخية المختلفة؛ ففي الجزائر، ورد في ديباجة «القانون التوجيهي للتربية الوطنية»[2] «إن الجزائر ومنذ فجر الاستقلال جعلت من تربية أبنائها مركزاً لاهتماماتها... واعتبرت أن قطاع التربية الوطنية ذا أولوية». وتضمنت المبادئ الأساسية «للميثاق الوطني للتربية والتكوين»[3] المغربي إعلان «قطاع التربية والتكوين أول أسبقية وطنية بعد الوحدة الترابية». ونص الفصل الأول من «القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي»[4]

(1) عبد الرحمن الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد** (القاهرة: كلمات، 2011)، ص 36.

(2) <http://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2008/A2008004.pdf>.

(3) ميثاق التربية والتكوين، <http://www.0et1.com/acceuil/pdf/modikarat/mitaq.PDF>.

(4) <http://wrcati.cawtar.org/.../pdf/LoiNum80du23-07-2002Education.pdf>.

التونسي على أن «التربية أولوية وطنية مطلقة». وأشار القانون الموريتاني[5] إلى «أهمية التعليم في المجتمع، وضرورة إعلاء التربية ومنحها مكانة متميزة». ولم تشذ ليبيا كذلك عن هذا الخيار، حيث يشير الإطار التشريعي إلى «أن التعليم حق للجميع... كما تعمل الدولة على تشجيع التعليم الأهلي والتوسع فيه»[6]. يتبين من هذه المواقف أن المدرسة لا تزال تحتل مكانة مركزية في إنتاج المعاني والدلالات لدى مجموع المجتمعات المغاربية؛ إذ كان طوال العقود التي تلت الاستقلال ينظر إليها (المدرسة) باعتبارها الإمكانية الوحيدة للتحديث الاجتماعي وتجديد القيم، وعُدّت آلية الارتقاء الاجتماعي بامتياز لفئات عريضة من الشرائح الفقيرة، ومارست هذا الدور في بعض الأحيان أكثر من العائلة والقبيلة والمؤسسة العسكرية.

لم تعد مسألة الوحدة أو العروبة ولا حتى البعد المغاربي من رهانات المنظومات التربوية المغاربية في مستويات أهدافها، فانكمشت الإصلاحات على أبعادها القطرية واستدعت عمقها المحلي فقط.

نشير بداية إلى انتشار التمدرس بنسب متفاوتة في أغلب البلدان المغاربية، فقد تطورت النسب العامة بعد الاستقلال، حيث بلغت في تونس نسبة 99.5 بالمئة للتلاميذ في عمر ست سنوات عام 2016، وتتراوح بنسبة 99.1 بالمئة لسن ما بين 6 و11 سنة، و81.2 بالمئة للفئة العمرية 12 ـ 18 سنة. وارتفعت نسبة التمدرس في الجزائر إلى 47,20 بالمئة سنة 1966، و83.05 بالمئة سنة 1998، و98 بالمئة سنة 2010. وفي المغرب تضاعف عدد التلاميذ في الابتدائي والثانوي قرابة 16 مرّة؛ ففي سنة 1956 كان العدد 365.712 تلميذ فارتفع إلى حدود 5.8 مليون سنة 2003 ـ 2004، وفي سنة 2015 بلغت نسبة التمدرس 96.9 بالمئة. أما في ليبيا فقد ارتقت أعداد المتمدرسين من 57402 طالب سنة 1954 ـ 1955، ليبلغ مجموع الطلاب في التعليم الأساسي 1003865 طالباً سنة 2012، منهم 495224 طالبة بنسبة 49.30 بالمئة، أما في التعليم الثانوي فقد بلغ عدد الطلاب 223623 منهم 126056 طالبة. إلا أن موريتانيا لم تشهد نفس الزخم، إذ لم تتجاوز أعداد المتمدرسين حدود 470753 تلميذاً في التعليم الأساسي سنة 2011، و59561 في التعليم الخصوصي، و90570 تلميذاً في التعليم الثانوي من بينهم 44.4 بالمئة إناث.

لن نتوقف عند المعطيات «الإحصائية» التي عرفت ارتفاع نسب تعميم التمدرس وشيْد المؤسسات التعليمية، ونسب النجاح في امتحانات البكالوريا، وتشجيع الفتيات على التمدرس، وتراجع نسب الأمية. فهذه المنجزات التي تستند إلى لغة الأرقام والإحصاءات، لا يمكن إنكارها، إلا أنها لا تلامس نجاعة المنظومات التربوية إلا من بعيد، انطلاقاً من أن هذه الإنجازات ـ على أهميتها ـ لا تكتسي طابعاً حاسماً في إصلاح أي منظومة تربوية تعاني إخلالات بنيوية.

(5) القانون الرقم 99/012 الصادر بتاريخ 26 نيسان/أبريل 1999.
(6) القانون الرقم 18 لسنة 2010 بشأن التعليم.

هذه الأرقام قد تحجب عنا الإشكاليات العميقة، مثلاً رغم مؤشرات التمدرس المرتفعة نسبياً فإن معركة الأمية لا تزال مستمرة، وبخاصة في المغرب؛ فالتقييمات الأخيرة لإحصاءات «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» (OECD) كشفت نقائص في تعميم التعليم داخل المناطق الريفية والجبلية.

ما نراه إلى حد الآن في المنظومات التربوية المغاربية معالجة قضايا الحاضر بحلول الماضي، ومواجهة التحديات الجديدة بأساليب بالية (الغايات ـ الوسائل ـ التمشي).

وما زالت الأمية حاضرة في تونس من خلال مؤشرات التفاوت الجهوي؛ ففي مدينة القصرين تبلغ نسبة 39 بالمئة، بينما المعدل الوطني 27 بالمئة، إضافة إلى أن 44 بالمئة من المدارس الريفية لا تتوافر على مياه الشرب. وتبرز الفجوة والفوارق الدالة في نتائج البكالوريا بين المحافظات الساحلية والداخلية. والأمر كذلك في الجزائر؛ فنسبة التمدرس في مدينة سكيكدة (الشمال) مثلاً بلغت 94.7 بالمئة، بينما في ولاية إليزي بالجنوب الشرقي لا تتعدى النسبة 56.5 بالمئة، ومن كل 100 طالب يدخلون المدرسة الابتدائية ينجح منهم 9 فقط في البكالوريا، ويحصل 5 طلاب على شهادة تعليم عالٍ[7]. إلا أن الأمر أخطر في كل من ليبيا التي تستنزف الصراعات طاقات الشباب وتدفعهم إلى مغادرة مقاعد الدراسة؛ وموريتانيا حيث لم تتجاوز الأمية سنة 2016 نسبة 47.9 بالمئة، وهو رقم مفزع. وذكر التقرير الاقليمي لليونسكو أن نظام التعليم في موريتانيا يواجه عقبات كبيرة، إذ تتجاوز نسب التمدرس المتوسط الإقليمي.

ورغم انتشار المدارس والتوسّع السريع في التعليم الأساسي في البلدان المغاربية، لا تزال المدارس تشهد ارتفاعاً في معدلات التسرّب والرّسوب، وتآكل المباني وازدحام الصفوف، ناهيك بأن المتخرّجين يفتقرون إلى ما يلزم من المهارات والمعارف للدخول إلى سوق الشغل أو متابعة الدراسة الجامعية. كما تركز المناهج في الدول المغاربية على التلقين والحفظ، ولا تسهم في تنمية التفكير النقدي والإبتكاري. وثمة نواقص أخرى، منها نقص عدد المدرِّسين المؤهّلين، وتدني مستويات التحصيل الدراسي، وضعف مكتسبات الطلاب، وغياب الحوكمة والشراكة والمساءلة العامة، وهو ما كشفته معظم التقييمات والتقارير العربية والإقليمية والدولية، التي سنشير إلى بعض نتائجها باقتضاب.

• المنظومات التعليمية المغاربية في ميزان التقييمات الدولية

سنعتمد ثلاثة تقييمات أساسية:

أ ـ التقييم الأول

يصدر «المنتدى الاقتصادي العالمي» (World Economic Forum) مقره في جنيف تقريراً كل سنة حول التنافسية العامة (The Global Competitiveness Report)[8]، يعتمد ترتيب نمو

(7) **المصدر:** المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (الجزائري).

(8) <http://www3.weforum.org/docs/gcr/...2016/Global_Competitiveness_Report_2015-2016.pdf>.

البلدان وفق 114 مؤشراً (Global Competitiveness Index GCI) تقيم الوضع الاقتصادي للبلدان، من خلال عدّة محاور، من بينها البنية التحتية وقطاع الصّحة وقطاع التربية. وقد كشف تقرير 2015 ـ 2016 تدني ترتيب البلدان المغاربية في النتائج العامة، ومقارنة بالبلدان الأفريقية نجد جزيرة موريس في المرتبة 46 عالمياً، تليها أفريقيا الجنوبية (49)، ونجد المغرب في المرتبة 72 والجزائر 87 وتونس 92 وموريتانيا في المرتبة 138[9]. سنتناول أساساً المؤشرات ذات الصلة بالتربية في البلدان المغاربية، تقدم تقييماً للوضعية الإجمالية للأنظمة التربوية، وتعرض صورة فوتوغرافية لتقييم مستوى أداء المنظومات التعليمية المغاربية، التي لا تزال بعيدة عن المعايير الدولية.

الجدول الرقم (1)
نسبة التمدرس في المرحلة الابتدائية

البلدان	النسب المئوية	الترتيب
تونس	98.70	10
الجزائر	97.30	36
المغرب	98.30	21
موريتانيا	73.1	133

الجدول الرقم (2)
ربط المؤسسات التربوية بشبكة الإنترنت

البلدان	العلامة	الترتيب
تونس	3.4	110
الجزائر	2.8	128
المغرب	3.5	112
موريتانيا	2.1	137

الجدول الرقم (3)
مستوى التلاميذ في الرياضيات والعلوم

البلدان	العلامة	الترتيب
تونس	4.4	53
الجزائر	3.3	105
المغرب	4	74
موريتانيا	2.9	123

الجدول الرقم (4)
جودة إدارة المدارس

البلدان	العلامة	الترتيب
تونس	4.2	72
الجزائر	3.4	117
المغرب	4.1	69
موريتانيا	2.5	131

تدل الإحصاءات المتضمنة في الجداول ذوات الأرقام (2) و(3) و(4) و(5) على الترتيب المتأخر للبلدان المغاربية في المحاور المذكورة، كما تبين فوارق كبرى داخل البلدان المغاربية ذاتها، خاصة في مستوى نسب التمدرس واستيعاب مادتي الرياضيات والعلوم.

(9) لم يتضمن التقرير الإحصاءات الخاصة بليبيا، رغم أنه يحتوي على إحصاءات ومؤشرات أكثر من 139 بلداً.

ب ـ التقييمان الثاني والثالث

مكنت التقييمات الدولية PIRLS (الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة في العالم) وTIMSS (دراسة التوجهات الدولية في الرياضيات والعلوم) من تقييم جودة التعليم في مختلف مناطق العالم. شارك المغرب في التقييم الدولي PIRLS وكانت نتائجه متواضعة، وشاركت تونس في PISA (البرنامج الدولي لتقييم مكتسبات الطلاب) وهي مرتبة في ذيل السلم، وشاركت الجزائر في TIMSS ورتبتها متدنية. أظهرت نتائج «الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة في العالم» PIRLS، احتلال تلاميذ الصف الرابع ابتدائي بالبلدان المغاربية مراتب متأخرة جداً في ما يتعلق بقياس تقدم القراءة وتقييم الاتجاهات في الرياضيات والعلوم؛ إذ يجد طلاب الصف الرابع ابتدائي صعوبة كبيرة في القراءة باللغة العربية. وهو أمر أكدته منظمة «اليونسكو» في تقرير (سنة 2014) صادم عن واقع التربية والتعليم بالبلدان المغاربية، أشار إلى إشكالات بنيوية جعلت النظم التربوية المغاربية تحتل مراتب متأخرة في أغلب المؤشرات التربوية[10]. لم تتم الإشارة إلى المعطيات الخاصة بكل من ليبيا وموريتانيا، لعدم مشاركتهما في أي تقييم دولي لأسباب غير معلومة.

يستوجب الإصلاح السليم والفاعل القطع مع سياسة اللجان وفتح حوارات عمومية ووطنية شاملة حول قضية التربية والتعليم؛ فالتعليم يجب ألّا يكون مجالاً للمزايدات السياسوية بين من يحكم ومن يعارض.

تبرز الجداول التالية نماذج من النتائج المنشورة:

الجدول الرقم (5)
نتائج الدول المغاربية في تقييم TIMSS في الرياضيات
(متوسط أداء طلاب الرابعة أساسي)

المنطقة / السنة	2003	2007	2011
المتوسط الدولي	467	500	500
تونس	410	420	425
الجزائر	ـ	387	ـ
المغرب	387	381	371
المتوسط العربي	392	388	ـ
كوريا الجنوبية			613

الجدول الرقم (6)
نتائج الدول المغاربية في تقييم TIMSS في العلوم
(متوسط أداء طلاب الرابعة أساسي)

المنطقة / السنة	2003	2007
المتوسط الدولي	474	500
المتوسط العربي	416	424
تونس	404	445
الجزائر	ـ	408
المغرب	396	402

(10) <http://www.unesco.org/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/ED/ED.../ARAB-REGION_FR.pdf>.

الجدول الرقم (7)

نتائج البرنامج الدولي لتقييم مكتسبات الطلاب (2015)

المجال / الدولة	المرتبة	علوم	رياضيات	قرائية	المتوسط الدولي لعام 2015 لمنظمة (OCDE)	
سنغافورا	1	556	564	535	علوم	493
اليابان	2	538	532	516		
أستونيا	3	534	520	519		
تونس	65	386	367	361	رياضيات	490
الجزائر	68	376	360	350		
لبنان	64	386	396	347		
الإمارات العربية المتحدة	45	437	427	434	قرائية	490
قطر	55	418	402	402		
الأردن	60	409	380	408		

يبين كل من الجدولين الرقمين (5) و(6) نتائج طلاب الصف الرابع أساسي في البلدان المغاربية مقارنة بالمتوسط الدولي والمتوسط العربي، ويلخص الجدول الرقم (7) نتائج طلاب سن الخامسة عشرة للبلدان المغاربية مقارنة بالبلدان العربية المشاركة والبلدان المرتبة في رأس القائمة.

أين يكمن الخلل؟ في البرامج والمناهج المقررة؟ في المُدرّسين؟ في منهجية وطرق التدريس؟ في الامتحانات والتقويم الإشهادي؟ في الأسرة والمحيط؟ في كل هذه الأمور مجتمعة؟ هل مراجعة البرامج والمناهج كافية لتجاوز عطالة المنظومات التعليمية؟

ثانياً: مأزق الإصلاحات التربوية المغاربية

تشهد البلدان المغاربية حراكاً تربوياً من أجل إصلاح أنظمتها التعليمية، إلا أن عمليات الإصلاح لا تخضع لمنهجية دقيقة، أو تمشيات واضحة المعالم، ترتبط غالباً بالأشخاص وبطبيعة الحكومات المتعاقبة، وبمتغيرات السياسة الوطنية ولم تتحول إلى مشروع مجتمعي متكامل. سنشير إلى ثلاث نقاط رئيسية ساهمت في خنق الإصلاحات وأعاقت تنفيذها السليم.

1 ـ فلسفة الأهداف في الخطاب الإصلاحي

تشكل الأهداف التربوية في بنيتها وآليات اشتغالها ظاهرة مركبة تتكامل فيها الطموحات الفردية والمجتمعية في بلورة صورة الإنسان، وتتقاطع فيها الرهانات السياسية والتربوية والمعرفية

والحضارية، وعادة ما تكون الأهداف التربوية إجابة عن أسئلة، مثل: ما صورة الإنسان الذي ترغب النظم في بنائه تربوياً؟ أي إنسان يريد المجتمع؟ ويتجلى الهدف التربوي في تصورات ذهنية تنزع إلى التحقق ضمن برامج وخطط في إطار مكاني وزماني محددين، يعرِّف جون ديوي الهدف التربوي بأنه الغاية المقصودة من رسم الخطط التربوية اللازمة لحياة المجتمع وتقدمه، والأهداف التربوية هي الضوابط التي توضح مسار التربية في المجتمع والمرامي التي تسعى التربية إلى بلوغها لفائدة المجتمع، ويحدّ الهدف أيضاً بأنه «وصف للتغير المتوقع حدوثه في سلوك المتعلم نتيجة تزويده بخبرات تعليمية وتفاعله مع المواقف التعليمية المحددة»[11].

تدرك الأهداف بوصفها ترجمة لغايات المجتمع التربوية، وتحدد أوجه النشاطات التربوية في مديين زمني ومكاني معينين، والأهداف إما أن تكون كمية مثل انتشار التعليم ما قبل المدرسي، وأما أن تكون نوعية مثل تعديل بعض الاتجاهات أو بناء القيم الإيجابية أو الإنصاف أو العدالة. على أهمية ضبط الأهداف وصياغة الخيارات الأساسية، يؤكد الخبراء أن الأهم ليس بلورة قيم وغايات المنظومات التربوية وقوانينها ومبادئها، وإنما التحدي الأكبر التمكن من ترجمتها في ممارسات وسلوكات ومواقف لدى الناشئة. ننطلق من تساؤل منهجي: هل تستوفي الأهداف التربوية المغاربية الشروط المنهجية الضرورية لصياغة الأهداف التربوية؟ هل يعاني خطاب الأهداف التربوية من عناصر ضعف وقصور؟ ما هي أبرز العيوب التي تعانيها بنية النصوص الخاصة بالأهداف التربوية؟

اطلعنا على مجموعة الوثائق والتقارير التربوية المرجعية للمنظومات التعليمية المغاربية، ممثلة بـ «**الكتاب الأبيض**»[12] و«القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي» بتونس، و«القانون التوجيهي للتربية الوطنية» بالجزائر، و«الميثاق الوطني للتربية والتكوين» و«البرنامج الاستعجالي 2009 ـ 2012» بالمغرب[13]، والقانون الرقم 012/99 الصادر بتاريخ 26 نيسان/أبريل 1999 في موريتانيا، والقانون الرقم 18 لسنة 2010 بليبيا. في قراءة هذه النصوص المرجعية، يشعر القارئ بالغبطة للأهداف النبيلة والفلسفة الإنسانية التي تقود المنظومات، إلا أن مقارنة متبصرة تشي بأن الجهود التربوية تواجه مشكلات جوهرية، وتعترضها معضلات حقيقية، فالأهداف على رفعتها وتميزها بقيت حبيسة الأوراق ولم يتم تجسيمها ميدانياً ولم تتجلَّ في مكتسبات الطلاب وتصرفاتهم، وتشهد انحساراً في التفكير النقدي وهيمنة لنزعات التشدد والغلو الديني. لا يمكننا استعراض كل الأهداف، سنقتصر على تقديم بعض النماذج لإبراز خصوصيات الأهداف وثغراتها، سنقتصر على ثلاثة نماذج مغاربية لاستنادها إلى سلسلة من المرجعيات المتكاملة، ومقارنتها مع الأهداف التربوية لولاية فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية.

يوضح الجدول الرقم (8) عينة من الأهداف التربوية:

---

(11) John Dewey, *Démocratie et éducation d'expérience et éducation* (Paris: Armand Colin, 2011).

(12) تونس، وزارة التربية، **الكتاب الأبيض: مشروع إصلاح المنظومة التربوية في تونس** (أيار/مايو 2016)، <http://www.echos.education.gov.tn/2016-05-20/LivreBlanc.pdf>

(13) <http://sf1992177f0946b8c.jimcontent.com/download/version/.../programme-urgence.doc>.

الجدول الرقم (8)
عيِّنة من الأهداف التربوية

تونس (9)	الجزائر (10)	المغرب (9)	ولاية فلوريدا (8)
1 تحقيق مبدأ الانصاف وتكافؤ الفرص	1 مركزية الفرد في العملية التعليمية	1 تكوين مواطن يتسم بالاستقامة والصلاح والاعتدال والتسامح	1 مساعدة التلميذ على فهم ذاته
2 مراجعة الخارطة المدرسية	2 المعرفة الحديثة هي بذاتها قوة	2 اكتساب القيم والمعارف والمهارات التي تؤهله للاندماج في الحياة	2 إكساب التلميذ المهارات الأساسية في الحديث والقراءة والكتابة والحساب
3 تطوير كفايات الموارد البشرية	3 ليس هناك ثوابت في الواقع الاجتماعي للإنسان	3 نشر التعليم وربطه بالمحيط الاقتصادي	3 إكساب التلميذ مهارات الابتكار والقدرة على التفكير الناقد
4 تطوير مكتسبات المتعلمين وتجويد تعلماتهم	4 توفير التعليم للجميع	4 إعادة هيكلة التعليم ونظام التقويم والامتحانات والتوجيه.	4 تأكيد العادات الصحية الجيدة
5 تطوير الحياة المدرسية	5 تأكيد العمل المبدع	5 رفع جودة التربية والتكوين ومراجعة البرامج والمناهج.	5 معرفة التلميذ لفرص العمل المتاحة وإعداده بما يناسب هذه الفرص
6 إعادة هيكلة التعليم الاعدادي والثانوي	6 إثارة روح التحدي في الإنسان العربي	6 الاهتمام بالموارد البشرية وتحسين ظروف المتعلمين.	6 تقدير الآخرين الذين يختلفون عنه ثقافياً
7 التصدي للفشل المدرسي والانقطاع عن الدراسة	7 تأمين حقوق المتعلم	7 تحقيق اللامركزية وتحسين التدبير العام	7 إكساب التلميذ الاتجاهات نحو المواطنة المسؤولة والملتزمة اجتماعياً
8 توظيف تكنولوجيات الاتصال في التعليم والتعلم والتسيير	8 مساعدة التلاميذ على فهم أفضل لثقافتهم وإعدادهم لمجتمع عالمي.	8 جعل المتعلم في قلب الاهتمام والتفكير والفعل خلال العملية التربوية التكوينية.	8 تفهم وتذوق الفنون والموسيقا والآداب وذلك بغرض التمتع بالحياة واستغلال أوقات الفراغ
9 تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة	9 اشتقاق غايات العمل التربوي من رؤى القرن الحادي والعشرين	9 تسعى المدرسة المغربية ان تكون مفعمة بالحياة ومفتوحة على محيطها.	
	10 إكساب الطالب المرونة لمواجهة المستقبل		

تعد الأهداف التربوية محورية في عملية التخطيط التربوي وبناء السياسات التربوية، فهي المخطط المركزي الذي يعول عليه في تحديد مسارات الإصلاح التربوي وتطوير الأنظمة التربوية نحو آفاق مستقبلية تستجيب لتطلعات المجتمع بمختلف مكوناته. يرى البيداغوجي الفرنسي لويس لوغران (Louis Legrand) أن اللحظة الأولى للسياسة التربوية تبدأ في ضبط الأهداف، وإذا كانت الأهداف تعني معطيات قابلة للملاحظة مثل رفع نسبة النجاح، مساهمة إيجابية في المجتمع، نتائج متميزة في التقييمات... فإن ذلك التحديد لا يمكن له أن يتم إلا من خلال خيارات رئيسة أكثر عمقاً تتمثل ببلورة الغايات المعلنة سياسياً. وتتشكل الأهداف التربوية العامة مع مفهومَي الاستراتيجية والتخطيط، فالاستراتيجية هي الجهد المبذول لتحويل السياسة إلى مجموعة من القرارات، أما التخطيط فهو صياغة الأهداف التربوية في برنامج تنفيذي ورسم صورة واضحة للمستقبل. يمكننا مساءلة أهداف النظم التعليمية المغاربية التي تم عرضها على النحو التالي:

طغى على إصلاح المدرسة المغاربية ومنظومتها التربوية والتكوينية نموذج المدخل القطاعي التجزيئي، في حين أن مداخل الإصلاح المزمع تنفيذها، تنحو نحو الاستفادة من مختلف المداخل على نحوٍ منظومي.

ـ هل تعكس الأهداف التربوية قيم المجتمع وحاجاته وطموحاته المستقبلية؟

ـ هل ترسم الأهداف التربوية محتويات المناهج التعليمية والتربوية لمختلف المراحل الدراسية؟

ـ هل تشكل معياراً أساسياً لاتخاذ القرارات التعليمية القابلة للتنفيذ والتقييم؟

توصلنا إلى تشخيص جملة من المعيقات الرئيسية في صياغة الأهداف التربوية:

• عدم التمييز بين الغايات البيداغوجية (Les finalités pédagogiques) والأهداف التربوية (Les buts de l’éducation)[14].

• تعاني صياغة الأهداف التربوية المغاربية ضعفاً منهجياً يغلب عليه التكرار والتعميم وغياب الإجرائية.

• تهيمن على الأهداف اللغة الأدبية بما تختزنه من محسنات بيانية وسجع وطباق.

• تتضمن شحنة مكثفة من الأحلام والتمنيات والطوبويات.

• تخترق الأهداف عناصرُ متناقضة وحشوٌ في مختلف مستوياتها بصياغات لفظية مكررة.

• تفتقر إلى الوضوح والبساطة والدّقة.

• تطبع الأهداف العموميات وعدم ارتباطها بالخصوصيات المحلية.

• غياب الخيط الناظم بين الأهداف، وهو ما يعني انعدام الرؤية والاستراتيجية.

(14) تتميز الغايات بأنها بعيدة المدى تشمل مراحل متعددة، أما الهدف التربوي فيعرف بأدائه وطابعه الإجرائي، وهو غاية فرعية من أجل تحقيق الغايات الكبرى للمجتمع.

يبدو أن أهداف المنظومات المغاربية تقتصر على المعلَن من الأهداف «الرئيسة»، من غير أن تتجسد واقعياً في الارتقاء بمكوناتها ومخرجاتها وآليات اشتغالها، نظراً إلى غياب الوعي القيمي والتربوي لدى القيادات السياسية والتربوية وضمور الإرادة الحقيقية لبناء منظومة مغاربية غايتها الإنسان والمصلحة العامة. أكدت الاستنتاجات أن بلورة الأهداف تقتصر على اللغة الجميلة والأهداف النبيلة، وتكتفي بمجرد صياغات إنشائية، ومراكمة الأمنيات والأحلام في أهداف فضفاضة، سرعان ما تتحول إلى ركام من المفردات والمفاهيم، تفتقر إلى الدلالة وعاجزة عن كل قدرة تأطيرية، فالعبارات الغامضة تعكس غموض الرؤية، والألفاظ العامة تفضي إلى التسطيح والعموميات. وتستغني عن بذل المجهود من أجل إخراجها إلى حيّز التنفيذ والتعقل، فمنظوماتنا التربوية تستعيض بها عن الفعل، أو كما يقول الجابري «إن العقل العربي يتعامل مع الألفاظ أكثر مما يتعامل مع المفاهيم»[15].

أنجزنا مقارنة مقتضبة في الجدول الرقم (8) بين الأهداف التربوية في أمريكا والأهداف التربوية لعيِّنة من البلدان المغاربية، لاحظنا فيها أن أهداف النظام التربوي في ولاية فلوريدا يبلغ عدد الكلمات الموظفة (80 كلمة)، بينما التجأنا في بناء الجدول إلى التقليص من الصياغات الإنشائية، وخصوصاً أن أحد الأهداف التربوية لأحد البلدان تجاوز 80 كلمة. كما بينت المقارنة أن الأهداف التربوية المغاربية تحتاج إلى التدقيق. إن أهداف النصوص المرجعية المطلع عليها لا تتبنى غايات إجرائية، لغياب الوضوح القيمي وانعدام الرؤية وغياب الرسالة.

2 ـ رائحة القطرية وغياب الفكرة المغاربية في الإصلاحات التربوية

أي إصلاح جاد في الأنظمة التعليمية المغاربية يجب أن يقف ملياً عند سؤال جوهري: من نحن؟ ماذا نريد؟ ما هي الشخصية التي نرغب أن يصوغها النظام التعليمي؟ ما هي المقومات الحضارية والثقافية الإيجابية التي ينبغي صيانتها؟ ما هي لغة التدريس؟ كيف يتم التعامل مع التنوع اللغوي لتحويله إلى عامل غنى ثقافي عوض أن يكون عامل صراع؟ اطلعنا على مختلف النصوص المرجعية، ورصدنا الخلاصات التالية:

لقد وضّح «القانون التوجيهي للتربية الوطنية» الجزائري في الفصلين الأول والثاني من العنوان الأوّل، وفي الفصول الثاني والثالث والرابع من العنوان الثّالث مهام المدرسة، والقيم الروحية والمواطنة التي تؤكد الشخصية الجزائرية، وتعزز وحدة شعبها بترقية القيم الخاصة بثلاثية الإسلام والعروبة والأمازيغية، والتفتّح على الحركات العالمية. أما البعد المغاربي فلا نجد إلا إشارات جزئية في الديباجة، «يتعين على المدرسة المساهمة في إدامة صورة الجزائر، باعتبارها أرض الإسلام وجزءاً لا يتجزأ من المغرب الكبير وبلداً مسلماً عربياً أمازيغياً ومتوسطياً وأفريقياً». وفي باب الاهتمام اللغوي «تضمن اللغة العربية النجاعة في التبليغ البيداغوجي، وتسمح بتلبية

(15) محمد عابد الجابري، **بنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية**، نقد العقل العربي؛ 2، ط 9 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).

متطلبات تعليم ذي نوعية، قادر على التعبير عن عالمنا الجزائري والمغاربي والعربي والمتوسطي والأفريقي ... والمساهمة في التقدم العلمي والتكنولوجي».

صمم المغرب وثيقة «الميثاق الوطني للتربية والتكوين» وفق قسمين كبيرين: **الأول،** يتناول المبادئ الأساسية والمرتكزات الثابتة والغايات الكبرى (تكوين مواطن ومنحه فرصة العمل)؛ وجاء القسم **الثاني** تحت عنوان «مجالات التجديد ودعامات التغيير»، ويتضمن خمسة مجالات وتسع عشرة دعامة. تتضمن المرتكزات الثابتة للنظام التعليمي مبادئ العقيدة الإسلامية والتمسك بالملكية الدستورية وتأصيل النظام التربوي في التراث الحضاري والثقافي للبلاد. وفي باب الغايات الكبرى ينص على أن المدرسة المغربية الوطنية الجديدة تسعى إلى الرفع من جودة التربية والتكوين. تتمحور مجمل المبادئ حول المراوحة بين البعدين المحلي والعالمي، ولا نعثر على البعد المغاربي إلا في الدعامة (9)، ترمي إلى تحسين تدريس اللغة العربية، مع الإشارة إلى الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمغرب كملتقى للحضارات، وإلى روابط الجوار بأبعاده المغاربية والأفريقية والأوروبية.

إن التمشي الإصلاحي الملائم للنظم التربوية المغاربية، يستوجب ـ في نظرنا ـ الاستناد إلى مدخل المعايير الذي سيحدث تغييراً حقيقياً في تصور سياسات التعليم، وفي إدارة عملياته، وفي الممارسات التعليمية ـ التعلمية التي يقتضيها.

يتكون **الكتاب الأبيض** التونسي من جزأين: اهتم الجزء **الأول** بتقديم الإطار التاريخي الوطني والدولي للإصلاح ومرجعياته، وضبط تحدياته ورهاناته، وألمح إلى توجهاته الاستراتيجية؛ أما الجزء **الثاني** فاحتوى على برامج الإصلاح ومشاريعه لتحويل الأهداف الاستراتيجية (9) من مبادئ وتوجهات إلى مشاريع تفصيلية فرعية. وحدد المرجعيات القانونية التي تشمل الدستور التونسي الجديد وقيم الثورة والمعاهدات الدولية، ثمّ أدبيات الإصلاح المتنوعة. والغريب أنه على امتداد صفحات **كتاب الإصلاح الجديد**، لا نجد أي إحالة للفكرة المغاربية. بينما إذا عدنا إلى قانون (2002) نلحظ في الفصل الثالث أن التربية تهدف إلى تنمية الشعور لدى الطلاب بالانتماء الحضاري في أبعاده الوطنية والمغاربية والعربية والإسلامية والأفريقية والمتوسطية. وأعلن قانون (1991) في الفصل الأول أن النظام التربوي يهدف إلى تعزيز الانتماء الحضاري لدى الناشئة وطنياً ومغاربياً وعربياً وإسلامياً، ودعم انفتاحها على الحداثة والحضارة الإنسانية.

تتكون الوثيقة المرجعية في ليبيا (القانون الرقم 18 لسنة 2010 بشأن التعليم)، من 100 مادة، تنص المادة الثانية، في العناصر (أ ـ د ـ ز) على إعداد مواطنين مخلصين للوطن والقضايا القومية والإنسانية، والاعتزاز باللغة العربية وتعميق الإيمان بقدرتها على استيعاب العلوم والمعارف، وتقتصر الإشارة إلى «الهوية الحضارية» للمجتمع الليبي) في المادة الثالثة (العنصر أ). ويتهيكل القانون الموريتاني (الرقم 012/99 لسنة 1999)[16] ضمن خمسة أبواب و18 فصلاً، يتناول

(16) <http://anac.mr/ANAC/JOf/1999/957%20fr%20sc.pdf>.

الفصل الثاني أن «العربية هي اللغة الوحيدة في التدريس في السنة الأولى لكافة الطلاب»، وفي تنصيص مختلف، يشير الفصل الثالث إلى أن تدريس المواد العلمية يتم باللغة الفرنسية، وخصص الفصل (12) لتطوير اللغات المحلية مثل ولوف (wolof) والبولار (Pular) وسونينك (soninke)، وبالنتيجة لا يحتوي هذا النص الإصلاحي على أية إشارة إلى الفكرة المغاربية أو الوحدة العربية، بل انشغل بتوحيد النظام التعليمي الموريتاني ومعالجة تفاصيل وجزئيات المنظومة التربوية.

تضعنا المرجعيات الإصلاحية المغاربية في مأزق كبير، فلم تعد مسألة الوحدة أو العروبة ولا حتى البعد المغاربي من رهانات المنظومات التربوية المغاربية في مستويات أهدافها، فانكمشت الإصلاحات على أبعادها القطرية واستدعت عمقها المحلي فقط. وحافظت على رعاية خصوصياتها؛ فهي «قلعة» منفصلة عن عمقها الجيوستراتيجي بجناحَيه العربي والمغاربي. تسود مرجعيات الإصلاح التعليمي المغاربي البعد الوطني المحلي، وتغلب عليها رائحة القطرية، وأن الإشارة إلى البعد المغاربي حاضرة في بعدها الجغرافي وليس الاستراتيجي، وفي سياقات الجيرة وليس الخيار المستقبلي، وهذا يدعم انغلاق المنظومات وعدم انفتاحها وكأنها مكتفية بذاتها وبأنساقها.

3 ـ الإصلاحات التربوية: الأسلوب العمودي ومركزية التسيير

تتساءل حنة أرنت ـ ونتساءل معها ـ «متى تحدث الأزمة؟»، تجيب: «تحدث الأزمة عندما يتشبث القديم ولا ينتصر الجديد؟» وتتساءل أيضاً «متى تتحول الأزمة إلى كارثة؟» تجيب «عندما نعالج قضايا الحاضر بحلول الماضي؟». وما نراه إلى حد الآن في المنظومات التربوية المغاربية معالجة قضايا الحاضر بحلول الماضي، ومواجهة التحديات الجديدة بأساليب بالية (الغايات ـ الوسائل ـ التمشي)؛ تجتر المدرسة المغاربية صعوباتها تعيد إنتاج مأزقها. إن استعادة نفس شروط الإصلاحات التعليمية بلا وعي تاريخي وبلا قيم راهنة يفرِّخ نفس الأزمات ويؤدي إلى المؤاخذات التالية:

أ ـ مآخذ في أسلوب الإصلاح

يمكن إجمال أسباب إخفاق أنظمة التعليم المغاربية من حيث الأسلوب الإصلاحي في الأسباب التالية:

ـ التعامل مع أزمة التعليم بشكل تقني، وغياب تصور شامل يضع المنظومة واختياراتها تحت المجهر ويحدد الأسباب الحقيقية لهذه الأزمة.

ـ هيمنة الشعارات «الإنشائية» على الإصلاح والانغماس في تفاصيل جزئية شكلية، وتجنب التطرق للقضايا الرئيسية.

ـ التعاطي مع أزمة التعليم بمعزل عن بقية القطاعات، مما يوحي وكأن الأزمة تهم قطاع التعليم دون غيره والحال أنها أزمة شاملة.

ـ انفراد هياكل الدول المغاربية في اتخاذ القرارات المصيرية، وتهميش قوى المجتمع ومختلف الهيئات التي لها علاقة بقطاعي التربية والتعليم.

ب ـ المدرسة ـ القلعة وضعف الشراكات

من الإشكاليات الرئيسية انغلاق المدرسة وتحولها إلى قلعة منفصلة عن محيطها المباشر، بينما تعلمنا التجارب في العديد من بلدان العالم انفتاح المدرسة وإنجازها شراكات مع المنظمات المحيطة. قدمت دانيال زاي[17] تحليلاً يبرز أن مفهوم الانفتاح على المحيط أو الشراكة الأفقية يندرج في إطار التحولات التي عرفتها أدوار كل من المؤسسة التعليمية ومختلف المؤسسات الموجودة في محيطها، ويستدعي كل الفاعلين التربويين والاجتماعيين والمدنيين لأداء أدوار حيوية في المرافق العمومية للنظم التربوية؛ وأن الشراكات نشطت في المجال التربوي بفعل الأهمية المتعاظمة للأقاليم والمناطق والجهات والمدن والتجمعات السكنية، الأمر الذي أتاح إمكانات واسعة للمبادرة والاستقلال في اتخاذ القرار في المجالات كافة، بما فيها المؤسسات المدرسية التي أصبحت تبرم الاتفاقيات وتنسج علاقات تعاون مثمر مع محيطها.

لم يطرح مفهوم الشراكة التربوية في البلدان المغاربية إلا في بداية التسعينيات من القرن العشرين، حيث انفردت وزارة التربية المغربية بصياغة مفهومها عن الشراكة التربوية وترجمته من خلال مذكرتين وزاريتين أساسيتين[18]. ترى أن مشروع المؤسسة هو جوهر هذا المفهوم ومجاله الحيوي الذي لا ينبغي أن تخرج عنه أي شراكة مهما كانت صياغتها؛ من هنا يتضح التداخل الموجود بين مفهوم مشروع المؤسسة ومفهوم الشراكة التربوية. أما التجربة الموريتانية فأكدت في القانون المذكور الشراكة مع رابطات الأولياء في تطوير منظومة التعليم و«التهذيب الوطني» (الفصل 14)، إلا أن الطابع الاحتكاري للدّولة وعسكرتها أفقد الإصلاح كل عمق شعبي. في حين أحدثت التجربة التونسية[19] آليات، تهدف إلى إرساء ثقافة المشاركة والمساءلة، منها المجلس البيداغوجي للمدرّسين[20]، ومجلس المؤسّسة الذي أوكلتْ إليه مهمّةُ بلورة مشروع المؤسّسة وتنفيذه ومتابعته وتقييمه. لكنّ وعود التغيير في شراكة حقيقية في صلب النظام التعليمي التونسي شهدت إجهاضاً من جرّاءَ غياب ثقافة التقييم والمساءلة في جميع المجالات، الأمر الذي جعل المؤسسات المستحدثة خاوية على عروشها وبلا أثر فعلي في الوسط المدرسي. وراوح مفهوم الشراكة بين ضبابية المفهوم وانعدام تطبيقاته في التجربتين الجزائرية والليبية.

يستوجب الإصلاح السليم والفاعل القطع مع سياسة اللجان وفتح حوارات عمومية ووطنية شاملة حول قضية التربية والتعليم؛ فالتعليم يجب ألّا يكون مجالاً للمزايدات السياسوية بين من يحكم ومن يعارض، ينبغي أن تتم التعبئة المجتمعية بالشكل الكافي والمطلوب لضمان انخراط المتدخلين والفاعلين كافة في مجهودات الإصلاح. تأسيساً على ذلك، نستنتج أن «الميثاق الوطني

---

(17) Danielle Zay, dir., *La Formation des enseignants au partenariat: Une réponse à la demande sociale* (Paris: PUF- INRP, 1994).

(18) مذكرة وزارية رقم 73 بتاريخ 12 نيسان/أبريل 1994، وهي خاصة بمشروع المؤسسة. مذكرة وزارية رقم 27 بتاريخ 24 شباط/فبراير 1995، وهي التي تناولت مفهوم الشراكة التربوية.

(19) الأمر المنظم للحياة المدرسية عدد 2437 لسنة 2004، المؤرخ في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2004، والأمر عدد 827 لسنة 2012 مؤرخ في 11 تموز/يوليو 2012 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر السابق.

(20) المخصص لتنظيم التعلمات والأنساق البيداغوجية.

للتربية والتكوين» و**الكتاب الابيض** و«القانون التوجيهي للتربية الوطنية» و«قانون 012/99 لسنة 1999» و«قانون رقم 18 لسنة 2010»، لم تكن نصوصاً إصلاحية تشاركية، بل كانت جواباً سياسياً أكثر منه جواباً تربوياً وبيداغوجياً على إشكاليات التربية والتعليم، على اعتبار أن السياسات التعليمية كانت مرتبطة بالاختيارات السياسية التي كانت سائدة، وليست مشروعاً مجتمعياً جامعاً، حيث لا يمكننا أن نتكلم عن إصلاح تربوي ناجح في غياب توافق سياسي حقيقي لكل الحساسيات الوطنية، حول المرامي والوظائف والاختيارات الأساسية للمدرسة.

ج ـ مركزية التسيير وغياب الحوكمة

تعرف الحوكمة الرشيدة كمقاربة حديثة في إدارة المؤسسات بما فيها المدارس، وأداة توجيه للمخططات الاستراتيجية ومراقبتها، حيث تجسم حسن التنظيم وتوزيع المسؤوليات وتعزيز القدرات وتدعيم التواصل داخلياً وخارجياً. وتشمل مجموعة من المبادئ من بينها الشفافية، والحق في النفاذ إلى المعلومة، وضمان حقوق وواجبات كل الفاعلين في صناعة القرار، وربط المسؤولية بالمحاسبة والمساءلة. هذه الثقافة المعطوبة في طليعة المآخذ التي ساهمت بشكل مباشر في تعثر الإصلاحات التربوية، إذ تعاني إدارة النظم التربوية والتعليمية المغاربية من غياب ممارسة الحوكمة الرشيدة في إدارة النظم التربوية. نستطيع اختزال قصور الحوكمة في نقطتين:

ـ إخلالات في نمط القيادات التربوية، وعدم تطوير القدرات القيادية في طريقة الاشراف وإدارة النظم التعليمية.

ـ عدم تطبيق اللامركزية في إدارة المنظومات التربوية، يظهر ذلك جلياً في القرارات الاستراتيجية التي تتم في الوزارات، ولم يتم تفويضها للسلطة التربوية الجهوية (الأكاديميات أو المندوبيات أو الإدارات الجهوية).

تخضع النظم التربوية المغاربية لأوامر المركز الذي احتكر جل المهام من إشراف وتصميم وتقييم وتعديل، يحدّد التوجُّه العام بكل مكوناته، فعلى الصَّعيد البيداغوجي، يفرض المركز اعتماد البرامج الدّراسية نفسها والكتب المدرسيّة ذاتها، ونظام التقييم عينه، والزمن المدرسي، بصرْف النّظر عن البيئات وإيقاعات التعلّم المختلفة، ويُحْتَفى بالطاعة والانضباط، وتُسلط العقوبات على أدنى المبادرات. وهكذا، ظلت النظم التربوية المغاربية تدور في حلقة مفرغة، فهي، فرضياً، تشتغل لمصلحة المجتمع، ولكنها في الواقع تشتغل لتستمر دون أن تتقدم، وذلك في غياب مساهمة حقيقية للمستفيدين من خدماتها مثل العائلات والطلاب والجمعيات. إضافة إلى أن مفهوم المُساءلة مفهوم مستهجن لدى أغلب الفاعلين في النظم التعليمية، فجل المسؤولين في حل من أية مسؤولية، مما أفرز الإفلات من العقاب، فضلاً عن تورم النزعة الفئوية لدى مختلف الأسلاك التربوية، وكان ذلك سبباً في رفض كل مبادرات التجديد والتجويد الساعية إلى تجذير ثقافة الحوكمة وتحرير المدرسة من عطالتها.

ثالثاً: مدخل تأطيري للإصلاح التعليمي

أكد تقرير اليونسكو العالمي الجديد[21] مساهمة التعليم الفعّالة في دفع عجلة التقدّم، وفي تحقيق الأهداف الواردة في الخطّة العالمية للتنمية المستدامة لعام 2030، ويفيد أيضاً أنّ التعليم بحاجة إلى نقلة نوعيّة لتحقيق هذه الإمكانات ومواجهة التحديات التي تواجه الإنسانية. وأتاحت السّياقات الجديدة فرصاً لتجاوز تعثر الإصلاحات؛ إذ ينصّ الدّستور المغربي الجديد (2011) وكذلك الدستور التونسي (2014)، ومن المنتظر أن تنسج بقية البلدان المغاربية على هذا المنوال، على توسيع السلطة المحلية، بشكل لم يسبق أن عرفته البلدان المغاربية في أي وقت مضى، بإتاحة هامش واسع للهياكل الجهوية والمحلية لإنجاز المشاريع والمبادرات، عبر إرساء اللامركزيّة، وتشريك كل الفاعلين، وتطبيق الحوكمة الرشيدة، وهي مداخل أساسية لإصلاح المنظومات التربوية المغاربية.

1 ـ جدل الإصلاح في الفضاء العمومي

إن الأفق الذي ينطلق منه الإصلاح، أن المدرسة التقليدية قد انتهت وبات من الضروي تغيير النموذج والوجهة والضفة، فالإصلاحات المنجزة دون مستوى متطلبات العصر والتحوّلات البنيوية التي تعيشها المجتمعات. كل هذا يستوجب من الإصلاح الجذري مراجعة مبادئه واستراتيجياته في السياسات العمومية للتربية، والاستئناس بالمعارف والمقاربات التي أنتجتها البحوث، حتى يتم اللقاء بين ما هو معرفي ونظري وبين الجدل الاجتماعي والنقاش السياسي. فالعالم يتبدل بنسق سريع، يفرض على الاجتماع السياسي تنظيم حوارات متواترة حول قضايا التربية، وأن تخرج من بوتقة «الخبراء» لتعالج في رحابة الفضاء العام.

في هذا السياق يدافع المؤلفان فرنسوا دوبي وماري دوري ـ بللا عن الجدل العمومي، فدونه سيظل كل إصلاح تربوي دون نجاعة أو «مجرد رسالة ميتة»[22]. ويشدّد الكاتبان على أن مشكلات التربية وأسئلتها الأساسية هي «أسئلة المبادئ»[23]، وأن أولوية كل إصلاح إعادة بلورة فلسفة التربية وصوغ مبادئها قبل الوقائع والتفاصيل، فالتعديلات التفصيلية ليس لها معنى إلا متى أدرجت ضمن أفق مبادئ وغايات المدرسة. كما أن المدرسة ولئن لم تتخلَّ عن وظائفها العادية في نقل المعارف وتكوين المواطنين والإعداد للحياة الاجتماعية والمهنية، بات من الضروري التخلص من الفكرة التي تجعل من هذه المدرسة المصدر الوحيد للعلم والمعرفة والثقافة؛ إذ أحدثت الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي «ثورة كوبرنيكية» بإزاحتها من المركز جاعلة منها مجرد مجرة من بين مجرات معرفية عديدة. وفي مقابل المدرسة الخاضعة للقواعد البيروقراطية، من الحيوي التخلي عن فكرة الهيكل المغلق وإعادة تجديد فضاءاتها، وفتح أبوابها على محيطها، وتوسيع مساحات

---

(21) <http://www.unesco.org/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/ED/ED_new/.../DRAFT-FFA-FR.pdf>.

(22) François Dubet et Marie Duru-Bellat, *10 propositions pour changer l'école* (Paris: Seuil, 2015), p. 18.

(23) المصدر نفسه، ص 20.

الجدل التربوي. فالجميع لديهم الحق في الحديث عن المدرسة، ولا ينبغي أن تختزل الاستشارات في الفاعلين داخل المنظومة فقط كما بينت تقارير الدارسين للشأن التربوي أمثال بروست وبورديو وماريو ودوبي وتيلوه وغيرهم.

ولا بد من التفكير في مناقشة المخاطر الجديدة المحدقة بالشّباب، والتساؤل باستمرار عن غايات التربية في مرحلة تتميز بهشاشة فئة الشباب وتأثره بالإشاعات ودعوات التطرف والعنف.

يتطلّب الإصلاح تطبيق خطوات جريئة في تأهيل الشباب المغاربي، وتنشئة مواطنين يجيدون استخدام مهارات القرن الحادي والعشرين في طرق تفكيرهم [...] وفي وسائل عملهم [...] وفي أدوات عملهم [...] وفي ممارساتهم المدنية.

فلا بُدّ من أن تطرح دينامية الإصلاح التعليمي المغاربي أسئلة من قبيل: ما الذي ينبغي تقديمه للشباب داخل «أسوار» المدرسة؟ ما الذي يمكن للمدرسة أن توفره للأجيال الجديدة؟ ما المعرفة المفيدة للطالب وللمجتمع؟ لأن معرفة تدرس ولا تفيد فلا جدوى منها. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من البلدان لا تفكر في مشاريع الإصلاح التربوي إلا لمن في المدرسة؛ أي من هم داخلها، ولا تجهد نفسها في الإجابة عن أسئلة من قبيل: كيف يرغب المجتمع أن يعيش الشبان ويتصرفوا؟ كيف سيواجهون المستقبل الغامض؟ من واجبات الإصلاح الشامل النظر في إنقاذ الشباب من حالات التهميش والتبخيس، وتحديد موقعهم وأدوارهم في الحياة الاجتماعية.

2 ـ مدخل الحوكمة والتشاركية الحقيقية

إن إصلاح التعليم ورش مجتمعية مفتوحة، شرط تحييد قطاع التربية والتعليم وتحريره من التجاذبات الحزبية والسياسية، والارتقاء بالمشاريع لتكون منجزاً مجتمعياً، ذلك أن المشاركة ليست مجرد مسألة تواصل. يتعلق الأمر برؤية متكاملة لمكانة مختلف الفاعلين ودورهم في مشاريع إصلاح المدرسة المغاربية، عبر إنجاز تعبئة مجتمعية شاملة، وضمان انخراط ومساهمة كل المتدخلين في مجهود إعادة الثقة في المدرسة وإنجاح الإصلاح التربوي المنشود. ذلك أن الشراكة التربوية تعد شرطاً أساسياً للنهوض بالمؤسسات التعليمية، باعتبار أنها شأن مجتمعي خالص، يتطلب ذلك:

ـ اعتبار أن الشراكة ليست مسألة دعم مالي فقط، وإنما يجب دعم الجوانب التكوينية والبيداغوجية والمعرفية في إطار الجهود لإعداد المواطن الصالح والواعي.

ـ جعل الشراكة إطاراً تفاعلياً يتيح إشراك جميع الفاعلين، ولا سيَّما الطلبة كشركاء حقيقيين.

ـ ضرورة التعاون بين الوزارات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية، والهياكل النقابية، إذ يوفر هذا التعاون شروط الإصلاح ومقومات استدامته في مختلف الأصعدة المحلية والجهوية والوطنية.

ـ إحداث شبكة للجمعيات التربوية لتبادل الخبرات وتفعيل مساهماتها ضمن منظور جديد للشراكة القائمة على القرب.

ـ مطالبة الأحزاب السياسية إيلاء الإصلاح أهمية قصوى في برامجها دون تسييس المسألة التربوية أو جعلها رهاناً انتخابياً.

ـ إرساء نظام التقييم المستمر وتفعيل التدقيق التربوي الذي يعتمد على آليات شفافة لرصد إدارة الأنظمة التربوية ومراقبة طرق تسييرها، ومدى تحقيقها النتائج المحددة في المخططات التربوية.

ترتكز ممارسة الحوكمة الرشيدة بالأساس على ثلاث نقاط أساسية:

ـ رؤية استراتيجية: تصاغ انطلاقاً من المعطيات السوسيو ـ اقتصادية والثقافية، واستناداً إلى تشخيص تشاركي يسهم فيه كل الفاعلين في الشأن التربوي محلياً وإقليمياً وجهوياً ووطنياً.

ـ حسن التسيير: اعتماد المقاربات العصرية في التسيير التشاركي، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة مع ربط المسؤولية بالمحاسبة.

ـ نجاعة التسيير: من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة مادية كانت أو مالية أو موارد بشرية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة والنتائج المرجوة.

3 ـ مدخل الجودة والمعايير

طغى على إصلاح المدرسة المغاربية ومنظومتها التربوية والتكوينية نموذج المدخل القطاعي التجزيئي، في حين أن مداخل الإصلاح المزمع تنفيذها، تنحو نحو الاستفادة من مختلف المداخل على نحوٍ منظومي. لأن منظومة التربية والتكوين كل مركب لا يمكن تجزئته، حيث تشمل هذه المداخل الإصلاحية ضرورة الفلسفة التربوية والمبادئ والغايات الكبرى، والمشروع المجتمعي، وصناعة القرار التربوي. إلا أن التمشي الإصلاحي الملائم للنظم التربوية المغاربية، يستوجب ـ في نظرنا ـ الاستناد إلى مدخل المعايير[24] الذي سيحدث تغييراً حقيقياً في تصور سياسات التعليم، وفي إدارة عملياته، وفي الممارسات التعليمية ـ التعلمية التي يقتضيها؛ تغييراً يكون متسقاً مع الأهداف الأساسية المنشودة في إصلاح التعليم وفق متطلبات الواقع والحاجات الحقيقية للمجتمعات، بحيث يطوع المدخل/النموذج لمتطلبات المجتمعات ومطامحها وحاجاتها.

ظهر مدخل «المعايير في إصلاح التعليم» في الولايات المتحدة الأمريكية منذ ثمانينيات القرن الماضي، بعد بروز تقرير «أمة في خطر» (A Nation at Risk) حول واقع التعليم الذي قدم للرئيس

(24) المعايير (Standards/Normes): نماذج يتم الاتفاق حولها لقياس درجة اكتمال أو كفاءة نشاط ما، وهي عبارات وصفية تحدد الغايات المثلى التي ينبغي أن تتوافر في المجال الذي توضع له المعايير أو التي نسعى إلى تحقيقها. ويتمثل إنشاء المعايير في التعليم بوجود جملة من الخصائص والوظائف التي تميز المفهوم، توظف في بناء المناهج وفي تطوير العملية التعليمية بوجه عام. ويؤدي وضوح المعايير ودقتها إلى الشفافية والمحاسبة، وبالتالي إلى ثقة كل فئات المجتمع وتأييدها، وتعتبر المعايير ومستوياتها ومؤشراتها وسيلة فاعلة وركيزة أساسية لعمليات تطوير وتحسين التعليم.

الأمريكي رونالد ريغان سنة 1981. نتاجاً لذلك تبلور مفهوم إدارة الجودة الشاملة في قطاع التعليم كأداة للتنمية، فكان من المنهجي ضبط «معايير» اعتبرت مرجعيات أساسية في مجمل مكونات العملية التعليمية، وشكلت مؤشرات للحكم على مكتسبات الطلاب، وتقويم أداء المدارس المختلفة، ومراقبة الأداء التعليمي. تبنت مدارس كثيرة في العالم فلسفة إدارة الجودة الشاملة وحققت نتائج إيجابية، لذا بدأت الدول المصنعة في وضع توصيف دقيق، يضبط مؤشرات كل مجال من مجالات العملية التعليمية. وتعد هذه العبارات الوصفية بمثابة المستويات المعيارية التي تسعى النظم التعليمية الوصول إليها، لأنها محكّات يقاس في ضوئها مستوى التقدم الذي يحققه أي مجتمع في التعليم.

نقترح مدخل المعايير لضبط جودة التعليم في المنظومات المغاربية، ومن أهم الآليات تعزيز التقييم الذاتي في كل المستويات، مع اعتماد أسلوب التقييم الخارجي المحايد والموضوعي، الذي يعطي ثقة للفاعلين ويمدهم بالخبرات الضرورية. وبمقارنة عمليتَي التقويم الداخلي والخارجي، تستطيع المدرسة أن تحدد مدى تقدمها في تحقيق رؤيتها ورسالتها من دون أي اعتبارات عاطفية. من أهم المعايير والمؤشرات التي يمكن اعتمادها في قياس مستوى جودة التعليم العام نموذجين، إنشاء معايير التعليم العام وإنشاء معايير المناهج الدراسية.

أ ـ النموذج الأول: إنشاء معايير التعليم العام

تتآلف هذه العناصر فيما بينها لتنشئ دينامية بين عناصرها:

ـ معايير خاصة بالطلاب: القبول والانتقاء ونسبة عدد الطلاب إلى المعلمين، ومتوسط تكلفة الفرد والخدمات التي تقدم للطلاب، ودافعيتهم للتعلم.

ـ معايير خاصة بالمعلم: الثقافة المهنية لهيئة التدريس ومدى تواصلهم الإيجابي مع الطلاب، وطبيعة مساهمته في خدمة المجتمع.

ـ معايير خاصة بالمناهج الدراسية: أصالة البرامج، وجودة مضامينها، وأسلوب التدريس وارتباطه بالواقع، ومدى تعبيرها عن الخصوصيات الثقافية وتجسيمها لشبكة القيم.

ـ معايير خاصة بالبنية التحتية: قدرة الهندسة المدرسية على توفير بيئة تعليمية ـ تعلمية ملائمة.

ـ معايير خاصة بالإدارة التعليمية: التزام القيادة التربوية بالجودة، وإتاحة قدر أكبر من الحرية للمدرسة لتحقيق الإبداع في جميع مجالات العمل المدرسي، وتدريب إدارات المدرسة على الأساليب الحديثة في التخطيط الاستراتيجي، وتفعيل روح الديمقراطية في المجتمع المدرسي من خلال المجالس المدرسية ومجالس الأولياء.

ب ـ النموذج الثاني: إنشاء معايير المناهج التعليمية

نقترح مجموعة من المعايير لإصلاح المناهج التعليمية لكي تحقق الجودة المطلوبة، من أبرزها:

ـ على المناهج التعليمية تحقيق المخرجات التعليمية المرغوبة والمعلنة، بضبط مجموعة من المواصفات تتمثل بمخرجات معرفية (كفايات الفهم والإبداع والنقد...) ومهارية (مهارات حسية حركية وأدائية ومنهجية...) وقيم واتجاهات (اجتماعية، مواطنية ومدنية...).

ـ أن تحقق المناهج التعليمية نجاح المتعلم لمواصلة الدراسة أو الاستعداد للانخراط في سوق العمل، على أساس التعلم المستمر.

ـ تدعيم محتوى المناهج بالبحوث والدراسات، وأن تتميز المناهج بالمرونة ومواكبة التطورات المعرفية والعلمية التي يعرفها العالم.

ـ أن تعكس أهداف المناهج التعليمية التطلعات الوطنية والمغاربية والقومية، وترمي إلى تكوين الفرد وتدريبه ليكون مواطناً صالحاً، وإعداده لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

ـ ايلاء قيم المواطنة وخدمة المصلحة العامة ما تستحقه من عناية واهتمام، وصياغة ثقافة مدرسية تؤكد أولوية القيم المدنية وليس فقط المعارف والمهارات.

ـ استخدام التقنيات الحديثة وتطوير استراتيجيات التعلم والتعليم بحيث ترتكز على قيم التفكير المستقل ومهارات النقد الذاتي وحل المشكلات والبحث والابتكار، وربط ما يتعلمه الطالب بمشكلات الواقع والقضايا المستحدثة.

ـ ترقية آليات التقويم التربوي، لكي تهتم الامتحانات بقياس الجوانب المعرفية والمهارية والوجدانية والاجتماعية في شخصية الطالب.

خاتمة

نشير إلى ست ملاحظات تستدعي من المهتمين بالتربية في البلدان المغاربية أو المنطقة العربية التوقف عندها، والسعي إلى تجسيمها:

1 ـ أظهرت التجربة الحديثة في مجال التربية المساوئ الكبرى التي ينطوي عليها حصر الإصلاح في وثيقة واحدة وكلمة واحدة وفكر واحد. فمثل هذا النهج يختزل الإصلاحات في نصوص مكتوبة، بلا روح، على كل فعل إصلاحي أن يتغذى من الثقافة المحيطة ويتدعم بمشاركة الفاعلين. والعمل على نصوص أكثر مرونة تركز على المدى القصير، وفتح آفاق أكثر براغماتية تنبني على إمكانية التحقق، وتجعل من مقاربة التربية مقاربة أكثر إنسانية، ما يطلق عليه مفكرو التربية أنسنة المدرسة.

2 ـ من الواضح أن جهود الإصلاح، على الرغم من مزاعمها الشمولية، لم تنصب إلا على أبعاد جزئية، تكميلية وثانوية وعرضية أي كل ما يمكن أن نعتبره هامشياً. لذلك ينبغي تركيز جهود الإصلاح على البعد المنظومي، المتمثل بالاشتغال على البرامج، والمحتويات، والبرامج الدراسية، والعلاقة بين المدرسين والمتعلمين، والتسيير الإداري، والممارسات البيداغوجية داخل القسم، والكتب المدرسية...

3 ـ تتجلّى في البلدان المغاربية هوّةٌ كبيرة بين خطط الإصلاح التعليمي وبين واقع المدارس، ولا سيَّما في ما يتعلّق بالتربية المدنية والمواطنية. يتطلّب الإصلاح تطبيق خطوات جريئة في

تأهيل الشباب المغاربي، وتنشئة مواطنين يجيدون استخدام مهارات القرن الحادي والعشرين في طرق تفكيرهم (الإبداع، التفكير النقدي، حلّ المشكلات، التعلّم مدى الحياة)، وفي وسائل عملهم (التواصل، التعاون)، وفي أدوات عملهم (الوعي المعلوماتي)، وفي ممارساتهم المدنية (المسؤولية الاجتماعية).

4 ـ تجاوز اختزال مهام المدرسة في مجرد «آلة توزيع الشهادات» وتصنيف الطلاب وترتيبهم على أساس معارفهم وقدرتهم على استيعاب المواد المدرسية، والتوافق على أنّها إعداد للحياة وتسليح للشباب لمواجهة التحديات الجديدة، لذا لا ينبغي أن تختزل مضامينها المعرفية في مواد يتم تقطيعها بصفة اعتباطية، وإنما إعطاء معنى للتعلّمات عبر بناء مشاريع عابرة للمواد والمعارف التخصصية، والاهتمام أكثر بالكفايات الأفقية والمنهجية.

5 ـ الحسم في مفارقات التعليم/التربية والكفايات/المعارف، وهو ما أوجد ضرباً من «الفصام النكد»، لذا وجب على المدرسة أن تسترجع دورها التربوي والتأطيري والاشتغال على تنمية شخصية المتعلّم، وفحص المعارف والكفايات التي يحتاجها للنجاح في الحياة، بما يوسع أفق الإصلاح باعتبار أن الحياة أكبر وأوسع من المواد الدراسية وأطرها المحدودة. ومن تحديات التربية تحديد ما هو ضروري للحياة المستقبلية للطلاب، وإيجاد التوازن بين التميّز المدرسي والمعرفة المشتركة، والتخلي عن فكرة تكوين الطلاب وفق نمط موحّد وفتح مساحات للمشاريع الشخصيّة، وإتاحة المجال شاسعاً للتفاعل مع المحيط.

6 ـ تجاوز التصوّر التقليدي للتعلّم الذي تسكنه المنافسة الشرسة في ارتباط بالأيديولوجيا الاستحقاقية (Méritocratique) للنجاح والتسابق على المراتب الأولى، وهو تصور مزعج لفعل التعلم ويسيء إلى المناخ الذي يفترض أن يكون ودياً بين الطلاب في علاقاتهم بعضهم ببعض وبينهم وبين المدرِّسين داخل فضاء المدرسة. فالطلاب يركضون من صفّ إلى آخر، والمدرِّس يركض لإتمام البرامج، والكل مثقل بالالتزامات والواجبات المدرسية، يستوجب هذا المشهد النمطي تقليص حجم البرامج المكثفة، وإتاحة هامش من الوقت للأنشطة الحرّة □

العلاقات العربية ـ الصينية: تحديات معاصرة

محمد صالح محمد(*)

باحث عربي، دكتوراه في القانون الدولي
من جامعة الصين للعلوم السياسية والقانون.

مقدمة

ترتبط الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية بعلاقات تاريخية ومتطورة على نحوٍ ملحوظ ومستمر. ورغم امتداد هذه العلاقات لقرون طويلة عبر التاريخ، إلا أنّ جذورها في التاريخ المعاصر تعود إلى مؤتمر باندونغ الذي عبّد الطريق لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية[1]. وقد تطورت هذه العلاقات عبر العقود، حيث أضحت تربط الصين علاقات دبلوماسية بجميع الدول العربية[2]، وكان آخرها السعودية التي أقامت علاقاتها الدبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية عام 1990[3].

ينطلق الموقف الصيني من الأزمة السورية أيضاً من التزام تقليدي بالمبادئ الأساسية لسياسة الصين الخارجية وعلى رأسها مبادئ التعايش السلمي الخمسة التي طورها رئيس الوزراء الصيني الأسبق «شو إن لاي» عام 1954.

وشهدت العلاقات العربية ـ الصينية نقلة نوعية بعد إنشاء منتدى التعاون العربي ـ الصيني

(*) البريد الإلكتروني: bujaffer67@yahoo.com.

(1) محمد السيد سليم، «الصين الشعبية والقضية الفلسطينية،» **السياسة الدولية**، العدد 25 (تموز/يوليو 1971)، ص 58 ـ 83.

(2) **ملف وثائقي لمنتدى التعاون الصيني ـ العربي** (أيلول/سبتمبر 2004 ـ أيار/مايو 2010)، الصين ـ 2010، ص 1.

(3) العلاقات السعودية ـ الصينية/تقرير، وكالة الأنباء السعودية (29 آب/أغسطس 2016).

في عام 2004، الذي أصبح منصة متعددة الأذرع لتطوير وتعزيز العلاقات بين الجانبين في مختلف المجالات[4]. فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والصين على سبيل المثال من 36,7 مليار دولار عام 2004[5] إلى 191 مليار دولار في عام 2017[6]. هذا التطور جعل الصين تصدر في عام 2016 لأول مرة وثيقة سياسية حول سياستها تجاه الدول العربية[7]. ورغم هذا التطور اللافت في العلاقات، إلا أنّه لا يعني بأيّ حال من الأحوال غياب التحديات التي تواجه هذه العلاقات التي يمكن الارتقاء بها إلى مستويات أرحب من التعاون في حال التغلب على ما يعترضها من صعاب.

ساهمت المنطلقات الفكرية والثقافية في تشكيل الموقف الصيني من الأزمة السورية، حيث إنّ للصين منظومة من القيم الأخلاقية والثقافية المعتدلة التي كرسها فلاسفة ومفكرو الصين القدماء.

تتناول هذه الدراسة بعضاً من أبرز التحديات المعاصرة التي تواجه العلاقات العربية ـ الصينية وسبل التغلب عليها. ومن أبرز التحديات التي واجهت هذه العلاقات تلك المرتبطة بما يسمى «الربيع العربي»، الذي بدأ البعض في البلدان العربية يطلق عليه تسمية الخريف العربي[8]. فلقد ألقى هذا «الربيع العربي» بظلاله على العلاقات العربية ـ الصينية ولو لفترة وجيزة. كما تتناول الدراسة بعض التحديات الأخرى التي تواجه هذه العلاقات كتلك المتعلقة بالطاقة المتجددة، وضعف الاهتمام العربي بالصين، وضعف الاهتمام بالدراسات الصينية في البلدان العربية، وتحديات أخرى ثقافية وإعلامية.

أولاً: الصين و«الربيع العربي»

لم يكن لموقف الصين من أحداث ما سمي الربيع العربي أي أثر يذكر في علاقاتها العربية باستثناء موقفها من الأزمة السورية. وهناك العديد من العوامل التي ساهمت في تشكيل الموقف الصيني من هذه الأزمة، يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1 ـ شعور الصين بالقلق الشديد من تداعيات الأزمة السورية وإمكان امتداد النزاع إلى الدول المجاورة مثل العراق ولبنان وباقي الدول في المنطقة، الأمر الذي من شأنه الإضرار بالمصالح

(4) وثيقة إعلان منتدى التعاون العربي الصيني، القاهرة، 14 أيلول/سبتمبر 2004

(5) هاشم وانغ وسحر وو، «العلاقات التجارية الصينية ـ العربية تخطو بثبات نحو المستقبل،» صحيفة **الشعب اليومية أونلاين**، 3/11/2012.

(6) ارتفاع التبادل التجاري بين الصين والدول العربية بـ11.9 بالمئة في 2017، وكالة أنباء الأناضول (14 آذار/مارس 2018).

(7) وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، بكين، 13 كانون الثاني/يناير 2016.

(8) انظر على سبيل المثال: عبد الله العوضي، «ما بعد «الخريف العربي»!،» جريدة **الاتحاد** (الإماراتية)، 6/6/2014؛ حسين شبكشي، «الخريف العربي،» جريدة **الشرق الأوسط** (السعودية)، 21/1/2014؛ حمد عبد الله اللحيدان، «الخريف العربي مقابل الربيع العربي،» جريدة **الرياض** (السعودية)، 4/7/2014، ص 25. انظر أيضاً: رجب مصطفى شعلان، **حصاد الخريف العربي**، <http://ektab.com>.

الصينية في عموم الشرق الأوسط، كما أن سقوط النظام في سورية قد يعني زيادة في النفوذ الأمريكي والغربي بشكل عام في المنطقة، وهو ما لا ترغبه بكين بكل تأكيد.

يعتبر العامل الاقتصادي أهم عامل مؤثر في العلاقات العربية ـ الصينية بعد تضاؤل أثر العامل الأيديولوجي في السياسة الخارجية الصينية منذ نهاية السبعينيات. ويعتبر النفط السلعة الأهم التي تحتاجها الصين من الدول العربية لمواصلة نموها الاقتصادي.

2 ـ الخشية من تمدد الجماعات الإرهابية التي تهدد وحدة واستقرار الدول، بما في ذلك وحدة واستقرار الصين ذاتها. وقد تجسد القلق الصيني من موضوع الإرهاب في المنطقة خلال الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني «شي جينبينغ» للشرق الأوسط في كانون الثاني/يناير عام 2016 والتي شملت مصر والسعودية وإيران. فخلال زيارته للسعودية رافقت أربع مقاتلات سعودية طائرة الرئيس «شي» بمجرد دخولها الأجواء السعودية[9].

3 ـ ينطلق الموقف الصيني من الأزمة السورية أيضاً من التزام تقليدي بالمبادئ الأساسية لسياسة الصين الخارجية وعلى رأسها مبادئ التعايش السلمي الخمسة التي طورها رئيس الوزراء الصيني الأسبق «شو إن لاي» عام 1954، وفي مقدمها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[10].

4 ـ كان للعامل الداخلي أثر كبير في صياغة الموقف الصيني من الأزمة في سورية، إذ تعاني الصين وجود جماعات انفصالية متطرفة في التبت والشنجيان ومنغوليا الداخلية. ونتيجة لهذا الوضع الداخلي الصيني لا يمكن للصين أن تشرعن التدخل الغربي أو حتى تدعمه وهي تعاني مشاكل وتحديات مماثلة[11].

5 ـ ساهمت المنطلقات الفكرية والثقافية في تشكيل الموقف الصيني من الأزمة السورية، حيث إنّ للصين منظومة من القيم الأخلاقية والثقافية المعتدلة التي كرسها فلاسفة ومفكرو الصين القدماء. وعن اعتدال الشخصية الصينية يقول حسين إسماعيل في كتابه **سفر الصين** «إنّ الشخصية الصينية مؤيدة طيعة وسطية وليست شخصية ناقدة أو رافضة أو متطرفة»، وهذا في رأيه ما يفسر عدم اعتناق الصينيين للأديان[12].

ورغم أنّ الموقف الصيني من أحداث «الربيع العربي» قد أثر سلباً في سمعتها في عدد من الدول العربية في بادئ الأمر، إلا أنّ هذا التأثير سرعان ما أخذ يتلاشى، بل لعلنا نستطيع القول إنّ

(9) الرئيس الصيني يصل إلى السعودية في مستهل جولة للشرق الأوسط، المركز العربي للمعلومات، بكين، 20 كانون الثاني/يناير 2016.

(10) «Will China Get Involved in the Fight against ISIS?,» CNN Wire (21 November 2015).

(11) Adrien Morin, «China's Instructive Syria Policy,» *The Diplomat* (18 May 2014).

(12) انظر بوجهٍ عام: حسين إسماعيل، **سفر الصين: رحلة في فكر وحياة ومجتمع الصينيين** (بكين: دار النشر باللغات الأجنبية، 2008).

الموقف الصيني كان عقلانياً وحكيماً. وقد أثبتت السنوات القليلة الماضية صواب هذا الموقف بعد أن بدأت الدولة السورية بدعم حلفائها تسيطر على الأمور عسكرياً، وبعد أن تم دحر أكبر التنظيمات الإرهابية في تاريخنا المعاصر. وبذلك لم يعد اليوم هناك من تأثير لأحداث «الربيع العربي» في العلاقات العربية ـ الصينية التي تمكنت الصين من التعاطي معها بطريقة عملية، مع تمسكها بمبادئ سياستها الخارجية.

ثانياً: أثر مساعي الصين لتطوير مصادر الطاقة في علاقاتها بالدول العربية

تسعى الكثير من دول العالم اليوم، وبخاصة تلك التي تعتمد على المصادر التقليدية للطاقة، كالنفط والغاز الطبيعي، لتطوير مصادر أخرى للطاقة تغنيها أو تقلل من اعتمادها على المصادر التقليدية للطاقة. والصين واحدة من دول العالم التي لها باع طويل في هذا المجال، إذ إنّ لها استثمارات هائلة في مجال الطاقة المتجددة التي تعتبر جزءاً من الطاقة غير الأحفورية. هذه المساعي الصينية ستؤثر سلباً على المدى البعيد على التعاون الاقتصادي بينها وبين الدول العربية، حيث إنّ مصادر الطاقة التقليدية هي السلعة الأهم في التبادل التجاري العربي ـ الصيني.

ويعتبر العامل الاقتصادي أهم عامل مؤثر في العلاقات العربية ـ الصينية بعد تضاؤل أثر العامل الأيديولوجي في السياسة الخارجية الصينية منذ نهاية السبعينيات. ويعتبر النفط السلعة الأهم التي تحتاجها الصين من الدول العربية لمواصلة نموها الاقتصادي وتشغيل صناعاتها المختلفة. وتعاني الصين أزمة تلوث كبيرة مصدرها استخدام الطاقة غير النظيفة كالفحم والديزل والنفط. وتكمن المشكلة في هذا الخصوص في أنّ حاجة الصين إلى النفط ومصادر الطاقة التقليدية لا تزال مستمرة، بل إنّ وكالة الطاقة الذرية تتوقع أن تستمر شهية الصين لهذه المصادر وبشكل قوي حتى أواخر العشرينيات من هذا القرن[13].

وقد أنشأت الصين صندوقاً للاستثمار في الطاقة المتجددة برأسمال سيبلغ 361 مليار دولار بحلول عام 2020. وتحل الصين اليوم بموجب تقارير واحصاءات الأمم المتحدة في مقدمة دول العالم المستثمرة والمنتجة للطاقة المتجددة[14]. وبفضل مساعيها الحثيثة أصبحت الصين اليوم الدولة الأكثر تقدماً في العالم في مجال استخدام وتصنيع الطاقة الشمسية[15]، إلى درجة أنّ الشركات الأمريكية تسعى اليوم للاستفادة من التكنولوجيا الصينية المتقدمة في هذا المجال، وأخذت الولايات المتحدة تستورد طاقة شمسية من الصين[16].

---

(13) Naser Al-Tamimi, «Analysis: China and Saudi Arabia: Reinvigorating Ties,» *Arab News* (Saudi Arabia), 16/3/2017.

(14) *Renewles 2016: Global Status Report* (REN21), p. 21, <http://www.ren21.net/wp-content/uploads/2016/06/GSR_2016_Full_Report.pdf>.

(15) James West, «China Spending Billions to Become Worldwide Renewable Energy Leader,» Newsweek (7 January 2017).

(16) Report to Congress of the U.S. China Economic and Security Review Commission, 111 Congress, 2nd ed. Session, U.S. Government Printing Office, Washington (November 2010), p. 203.

ومن الجدير بالذكر أنّ الحكومة الصينية كانت قد أصدرت في عام 2012 وثيقة بيضاء حول سياستها في مجال الطاقة، تضمنت أهداف الصين في هذا المجال، ومنها العمل على الاستثمار في مجال الطاقة النظيفة، بما في ذلك من طريق زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة[17]. ويعتبر إصدار مثل هذه الوثيقة مؤشراً واضحاً على حجم التقدم الذي أحرزته ومدى الاهتمام الذي توليه الصين لمجال الطاقة في نهضتها الاقتصادية بوجه عام.

إن مساعي الصين في مجال الطاقة المتجددة والتقدم الذي أحرزته في هذا الخصوص يمكن أن تكون تحدياً وفرصة في الوقت ذاته. فهي على المدى البعيد تحد حقيقي للبلدان العربية المنتجة للنفط.

تعمل الإدارة الوطنية للطاقة في الصين (وكالة الطاقة النووية) من أجل الحصول على طاقة نظيفة ومنخفضة الكربون، إضافة إلى نظام طاقة حديثة وآمنة وفعالة. لهذا سيتم تقليل استخدام الفحم الذي يعتبر أحد مسببي التلوث الذي تعانيه الصين، وسيحل محله الفحم النظيف. كما ستتم زيادة حصة الغاز الطبيعي بنسبة 10 بالمئة بحلول عام 2020. كل هذه الجهود الرامية لتنفيذ استراتيجية الصين في مجال الطاقة المتجددة خلال الفترة 2016 ـ 2020 ستكلف الصين نحو 361 مليار دولار، أي أنّ الصين ستنفق نحو 70 مليار دولار سنوياً في هذا المجال[18]، علماً بأنّ حجم الاستثمار العالمي في مجال الطاقة المتجددة قد بلغ 276 مليار دولار عام 2015.

ومن الجدير بالذكر أنّ الصين تستهلك اليوم أكثر من ربع طاقتها الكهربائية من مصادر الطاقة الأحفورية[19]. وفي الولايات المتحدة تحقق تقدم كبير في مجال النفط الصخري منذ دخول الألفية الثالثة، ففي عام 2000 كانت تنتج 102 ألف برميل يومياً، أمّا اليوم فإنّها تنتج 4,3 مليون برميل يومياً، بمعنى أنّ انتاجها ارتفع من 2 بالمئة عام 2000 إلى أكثر من نصف إنتاجها من النفط الخام خلال عام 2016[20]. لذلك يرى بعض الخبراء الاقتصاديين أنّ النفط الصخري على سبيل المثال بات يهدد البلدان العربية النفطية، إذ إنّ التقدم الذي حدث في مجال استخراجه بانخفاض تكلفة الانتاج من 80 دولاراً للبرميل الواحد إلى 40 دولاراً هو أحد أسباب أزمة تهاوي أسعار النفط التقليدي التي يمر بها العالم منذ منتصف عام 2014، فزيادة العرض بسبب إنتاج النفط الصخري ساهم في انخفاض أسعار النفط. ومن المتوقع أن تنخفض تكلفة انتاج النفط الصخري لتصل إلى حدود نسبة إنتاج النفط التقليدي والتي تبلغ 8 دولارات للبرميل الواحد، وذلك بسبب التقدم التقني

(17) *China's Energy Policy 2012* (Information Office of State Council, People's Republic of China, Beijing, October 2012).

(18) «China Eyes Greener Energy Mix by 2020,» *China Daily*, 6/1/2017.

(19) Marc Howe, «Non-Fossil Fuel Sources Provide 25% of China's Electricity,» Clean Technic (11 March 2015), <https://cleantechnica.com/2015/03/11/non-fossil-fuel-sources-provide-25-chinas-electricity/> (accessed 16 January 2017).

(20) «النفط الصخري .. سيف ذو حدين،» CNBC عربية (4 نيسان/أبريل 2016).

في مجال استخراج هذا النفط[21]، وهذا سيمثل تحدياً كبيراً للبلدان التي تعتمد على النفط التقليدي كمصدر رئيسي للدخل وفي مقدمتها البلدان العربية.

إن مساعي الصين في مجال الطاقة المتجددة والتقدم الذي أحرزته في هذا الخصوص يمكن أن تكون تحدياً وفرصة في الوقت ذاته. فهي على المدى البعيد تحد حقيقي للبلدان العربية المنتجة للنفط، التي تعتمد بالدرجة الأولى على عائدات هذه السلعة في دخلها القومي. ولهذا فإنّ أيّ تطور في مجال الطاقة المتجددة سينعكس سلباً على مبيعات الدول العربية للصين من النفط والغاز، وهذا تحدٍّ لا بد من التفكير في عواقبه على المدى البعيد. أمّا الفرصة التي يشكلها تقدم الصين في مجال الطاقة المتجددة، وبخاصة في مجال الطاقة الشمسية، فتتمثل بإمكان استفادة البلدان العربية الغنية بالطاقة الشمسية من التكنولوجيا الصينية والخبرات الصينية لتطوير صناعة عربية في مجال الطاقة الشمسية تكون بديلاً من مصادر الطاقة التقليدية مستقبلاً.

على الرغم من كل التقدم الذي شهدته العلاقات العربية ـ الصينية في مختلف المجالات، فإنّ هذا التقدم ليس كافياً، إذ لا يزال بإمكان الجانبين تحقيق المزيد والمزيد لو تم مضاعفة الجهود، وبخاصة من الجانب العربي.

وترى الصين أنّ ما أحرزته من تقدم في مجال الطاقة المتجددة يشكل فرصة لتعزيز التعاون مع الدول العربية في هذا المجال، ولهذا جاء في وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية الصادرة عام 2016 أنّ الصين تعمل على «تعزيز التعاون في مجال الطاقة المتجددة وفي مقدمتها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية»، كما أنّها ستشارك في «بناء مركز التدريب الصيني ـ العربي للطاقة النظيفة»[22]. ولهذا يمكن للبلدان العربية الاستفادة من آليات منتدى التعاون العربي ـ الصيني وأهمها مؤتمر التعاون العربي ـ الصيني في مجال الطاقة لتطوير وتعزيز التعاون في مجال الطاقة البديلة والاستفادة من الخبرات الصينية في هذا المجال.

وتفيد بعض الدراسات بأنّ دول مجلس التعاون الخليجي على سبيل المثال يمكنها الاستفادة من مواردها الشمسية لتوليد الكهرباء وتحلية المياه، الأمر الذي يمكن أن يقلل من استخدامها للمياه بنسبة 16 المئة سنوياً، وتوفير 400 مليون برميل من النفط، وخلق نحو 210 آلاف فرصة عمل والحد من وجود الكربون لكل فرد بنسبة 8 بالمئة بحلول عام 2030، إذا ما تم تنفيذ استراتيجيات الطاقة المتجددة في هذه الدول[23]. ومع ذلك ينبغي التأكيد مرة أخرى أنّ التقدم والتطور العلمي في مجال الطاقة المتجددة في الصين وفي العالم بشكل عام يؤثر سلباً في علاقات الدول العربية

(21) جعفر الصائغ، «النفط الصخري،» صحيفة **الوسط** (البحرينية)، 16/1/2017، ص 18.

(22) China's Arab Policy Paper (January 2016).

(23) «Renewable Energy Market Analysis: The GCC Region,» International Renewable Energy Agency (IRENA), 2016 <http://www.irena.org/DocumentDownloads/Publications/IRENA_Market_GCC_2016.pdf> (accessed 16 January 2017).

بالصين من الناحية الاقتصادية على المدى البعيد، إذ إنّ هذه العلاقات تقوم ـ بدرجة كبيرة ـ على التعاون في مجال الطاقة التقليدية.

تعاني الدول العربية كثيراً من قلة الأبحاث والدراسات المتخصصة المعنية بالصين، كما لا توجد في هذه الدول إلا القليل من معاهد ومراكز الأبحاث المختصة بالشؤون الصينية.

ويقترح بعض المعنيين بالشؤون الاقتصادية أن تعمل الدول العربية على التغلب على التحديات التي تواجهها في مجال الطاقة الأحفورية من طريق إعداد استراتيجية عربية للطاقة المتجددة، واعتماد استراتيجية للبحث والتطوير وتفعيل مراكز البحث الجامعية، والاستثمار في شركات تكنولوجيا الطاقة المتجددة[24].

ثالثاً: تحديات أخرى أمام التعاون العربي ـ الصيني

على الرغم من كل التقدم الذي شهدته العلاقات العربية ـ الصينية في مختلف المجالات، فإنّ هذا التقدم ليس كافياً، إذ لا يزال بإمكان الجانبين تحقيق المزيد والمزيد لو تم مضاعفة الجهود، وبخاصة من الجانب العربي. وهناك مجموعة من التحديات الراهنة التي يتعين على الجانبين، ولا سيّما الجانب العربي إيلائها المزيد من الاهتمام حتى يتم تحقيق أكبر مصلحة ممكنة من علاقاته بالصين، ومن هذه التحديات ما يلي:

1 ـ ضعف الاهتمام بالصين من جانب بعض البلدان العربية

لا تزال بعض البلدان العربية تنظر غرباً وتتجاهل الشرق القريب جغرافياً وثقافياً وسياسياً. ومن المفارقة أنّ الغرب بات اليوم ينظر شرقاً نحو الصين وغيرها من دول آسيا الصاعدة، غير أنّ بعض البلدان العربية لا تزال ترى في الولايات المتحدة والدول الغربية العون والسند في شؤونهم الداخلية والخارجية، بينما لا يعرف بعض من مسؤولي هذه الدول إلا اليسير من المعلومات عن الصين واقتصادها ونهضتها وتاريخها وحضارتها وثقافتها. ولو سأل أحدٌ اليوم بعض هؤلاء عن اسم الرئيس الصيني أو رئيس الوزراء أو وزير الخارجية لكانت الإجابة في الغالب خاطئة أو «لا أعرف». وفي المقابل تراهم يعرفون عن الغرب وقادته أكثر حتى مما تعرفه شعوب تلك الدول الغربية. ويقال في هذا الخصوص أنّ مسؤولاً عربياً زار السفارة الصينية في بلاده لتقديم التعازي في وفاة الزعيم الراحل دينغ شياو بينغ عام 1997، وقد تفاجأ طاقم السفارة بأنّ ذلك المسؤول العربي لا يعرف شيئاً عن هذا الزعيم الصيني الكبير. لهذا يتعين على الجانب العربي العمل بجد على تصحيح هذا الوضع الذي ليس للصين أيّ ذنب أو تقصير فيه.

ويتجلى ضعف الاهتمام بالصين من جانب بعض البلدان العربية في مشاركات هذه الدول في منتدى التعاون العربي ـ الصيني وآلياته المختلفة؛ فعلى سبيل المثال كان تمثيل عدد لا بأس به من

(24) «النفط الصخري .. سيف ذو حدين،» CNBC عربية، مصدر سابق.

الدول العربية في الدورة السابعة للمنتدى التي عقدت في قطر عام 2016 دون المستوى الوزاري الذي تعقد به هذه الاجتماعات، وهذا قد يعطي للجانب الصيني انطباعاً بعدم اهتمام تلك الدول بالعلاقات مع الصين.

2 ـ قلة البحوث والدراسات العربية حول الصين

تعاني الدول العربية كثيراً من قلة الأبحاث والدراسات المتخصصة المعنية بالصين، كما لا توجد في هذه الدول إلا القليل من معاهد ومراكز الأبحاث المختصة بالشؤون الصينية[25]، الأمر الذي يساهم في جهل المسؤول والمواطن العربي بالصين بوجه عام. إنّ وجود مراكز ومعاهد الأبحاث المتخصصة في الشأن الصيني أمرٌ في غاية الأهمية، إذ إنّ هذه المعاهد والمراكز البحثية يمكنها أن تمد صانع القرار والرأي العام العربي بالدراسات والبحوث العلمية التي تتضمن توصيات واقتراحات حول سبل تطوير علاقات التعاون بين الجانبين العربي والصيني.

إنّ كثيراً مما يقرأه المواطن العربي أو يسمعه عن الصين مصدره وسائل إعلام غربية، وهذا الأمر ينطبق على الصين حيث يتم الاعتماد على معلومات مصدرها وسائل إعلام غربية لتداولها في وسائل الإعلام الصينية المختلفة بما فيها تلفزيون الصين المركزي.

ويلاحظ من خلال استعراض آليات التعاون المنبثقة عن منتدى التعاون العربي الصين وجود آلية خاصة بالتعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، لكنّها أقل آلية من آليات المنتدى التي تم تفعيلها، إذ لم تعقد «ندوة التعاون العربي ـ الصيني في مجال التعليم العالي والبحث العلمي»، إلا اجتماعاً يتيماً في الخرطوم بالسودان عام 2009. ويقال إنّ الجانب الصيني الذي شارك بفعالية قد تفاجأ بضعف مستوى المشاركة من الجانب العربي، الأمر الذي قد يُفهم منه عدم اهتمام عربي بهذا المجال من مجالات التعاون. وإن صح ذلك، فيجب على المعنيين بأمور التعليم العالي والبحث العلمي تدارُك هذا الخطأ وتصحيحه، من خلال العمل على تعزيز التعاون في هذا المجال. يمكن في هذا الخصوص للجامعات العربية العمل على توقيع مذكرات تعاون مع العديد من جامعات ومعاهد الصين المرموقة، فضلاً عن إبرام مذكرات تعاون بين مراكز الأبحاث العربية ونظرائها في الصين.

هناك شح في عدد من يتكلمون اللغة الصينية (الماندرين) من العرب بخلاف من يتكلمون العربية من الصينيين وهم كثرٌ لا يحصون، والفضل في ذلك يعود إلى الجامعات الصينية المتخصصة المعنية بتدريس اللغات الأجنبية وفي مقدمها جامعة اللغات الأجنبية ببكين وغيرها من جامعات اللغات المنتشرة في مختلف أنحاء الصين، التي تخرِّج أفواجاً من الناطقين بالعربية يتم

(25) من المراكز البحثية القليلة في الدول العربية المعنية بالشؤون الصينية هناك مركز البحوث والدراسات الصينية ـ المصرية بجامعة حلوان المصرية الذي أنشئ عام 2006، ومركز دراسات الصين وآسيا في سورية الذي أنشئ عام 2009.

اختيار الصفوة منهم للعمل في مؤسسات الدولة الصينية كوزارة الخارجية ووزارة الثقافة وغيرها. في المقابل لا تكاد تجد سفيراً أو دبلوماسياً عربياً واحداً يتحدث اللغة الصينية بطلاقة أو يعرف الكثير عن الصين.

3 ـ أثر الإعلام الغربي

إنّ كثيراً مما يقرأه المواطن العربي أو يسمعه عن الصين مصدره وسائل إعلام غربية، وهذا الأمر ينطبق على الصين حيث يتم الاعتماد على معلومات مصدرها وسائل إعلام غربية لتداولها في وسائل الإعلام الصينية المختلفة بما فيها تلفزيون الصين المركزي. ووسائل الإعلام الغربية غالباً ما تعمل على نقل صورة غير واضحة أو غير دقيقة عن الصين وعن الدول العربية على حد سواء، تحقيقاً لمصالح غربية ضيقة، وبالتالي لا تساعد تلك المعلومات في تطوير التعاون العربي ـ الصيني. تجدر الإشارة هنا إلى أنّ الصين قد بذلت جهوداً جبارة في هذا الصدد خاصة بافتتاحها قناة الصين العربية CCTV (العربية) عام 2007 حيث تعمل هذه القناة على مخاطبة المواطن العربي بلغة عربية من طريق مذيعين معظمهم من الصينيين المتقنين للغة العربية.

لا تزال الجهود العربية ـ الصينية في مجال الترجمة متواضعة على الرغم من التقدم الملحوظ الذي حدث في هذا المجال بفضل جهود عدد من الباحثين والمترجمين العرب والصينيين المتخصصين.

إنّ التحدي المتعلق بأثر وتأثير وسائل الإعلام الغربية في المواطن العربي وانطباعه عن الصين هو تأثير مشترك، بمعنى أنّ الجانب الصيني هو الآخر يستقي معظم أخباره عن المنطقة العربية من مصادر إعلامية غربية، فتجدها تنقل صورة سلبية عن المنطقة العربية في كثير من الأحيان، وهذا ما ينبغي للجانبين العربي والصيني على حد سواء تداركه والعمل على مواجهة هذا التحدي المشترك من خلال ندوة التعاون الإعلامي العربي ـ الصيني التي هي إحدى آليات منتدى التعاون العربي ـ الصيني. ومع ذلك يلاحظ إجمالاً أنّ النظرة العربية إلى الصين هي نظرة إيجابية، فهي دولة عظمى تسعى لتعزيز علاقاتها بالدول العربية دون أن يكون لها أطماع استعمارية أو تكون لها رغبة في استغلال هذه الدول، بقدر ما ترغب في تحقيق مصالح مشتركة وفقاً لصيغة «رابح ـ رابح».

ويمكن للجانبين العربي والصيني القيام بعدة خطوات لتقليل الأثر السلبي للإعلام الغربي في العلاقات بينهما، كأن يتم على سبيل المثال لا الحصر ترجمة بعض المجلات العربية للغة الصينية كمجلة **العربي** الكويتية ومجلة **المستقبل العربي** اللبنانية ومجلة **السياسة الدولية** المصرية حتى يكون لكل جانب فرصٌ للإطلاع على الآخر بطريقة أكثر موضوعية وبعيداً من أيّ عوامل أو مؤثرات خارجية[26]. كما يمكن أيضاً توقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات بين التلفزيون المركزي الصيني

(26) تشانغ هونغ (عمّار)، «سياسة عربية تجاه الصين والعلاقات العربية ـ الصينية،» مجلة **الفكر السياسي** (19 تموز/يوليو 1999)، ص 126 ـ 127.

ونظرائه في الدول العربية، بحيث يتم تبادل بعض البرامج والأفلام الوثائقية والمسلسلات والأفلام الناجحة لدى الجانبين، إضافة إلى تبادل الزيارات والدورات التدريبية في المجال الإعلامي.

4 ـ ضعف دور السفارات العربية

لا يزال دور السفارات العربية في بكين ضعيفاً، وبخاصة إذا ما قورن بدور السفارة الإسرائيلية هناك. ويقال في هذا الشأن أنّ مسؤولاً صينياً أبلغ أحد السفراء العرب عن مدى نشاط السفارة الإسرائيلية في بكين وتواصلها الدائم مع المجتمع الصيني عبر التحدث الدائم لوسائل الإعلام ومراكز الأبحاث والجامعات وغيرها. وفي المقابل قلّما يكون للسفارات العربية تحركات دبلوماسية نشطة من هذا القبيل، وذلك يعود لأسباب عديدة منها عدم وجود الكفاءات العربية القادرة والمدربة على التواصل الاجتماعي والشعبي في الصين، هذا فضلاً عن غياب الرؤى الاستراتيجية والتخطيط الدبلوماسي لدى جل هذه البعثات العربية.

ولتفعيل دور السفارات العربية في بكين ينبغي على سبيل المثال الحرص على تعيين سفراء عرب يجيدون اللغة الصينية، حتى يتمكنوا من التواصل بشكل أفضل مع المجتمع الصيني. وفي أسوأ الحالات يتعين على السفراء العرب الجدد في بكين الحرص على دراسة اللغة الصينية منذ السنة الأولى لتعيينهم، لأن اللغة هي المفتاح الرئيسي الذي يمكن من خلاله كسر الحواجز الثقافية وخلق الثقة والمودة مع الطرف الآخر.

5 ـ غياب الأمن والاستقرار في بعض البلدان العربية

تعاني بعض البلدان العربية من حالة غياب الأمن والاستقرار، وهو ما يجعل الصين تتردد وتتحفظ في توسيع تعاونها معها وبخاصة في المجال الاقتصادي الذي يعد العامل الأكثر تأثيراً في سياسة الصين الخارجية.

لقد مرت بعض البلدان العربية في السنوات القليلة الماضية بأزمات سياسية وأمنية انعكست سلباً على علاقات التعاون بين الدول العربية والصين، مثل الأوضاع التي شهدتها السودان بسبب أزمة جنوب السودان الذي انفصل عن الشمال عام 2011، حيث إنّ للصين الكثير من الاستثمارات في هذا البلد. كما أنّ مشكلة دارفور في غرب السودان أثرت هي الأخرى في العلاقات العربية ـ الصينية بوجه عام وفي العلاقات مع السودان بوجه خاص. كما أن دولة عربية أخرى لا تزال تعاني من إرهاصات ما يسمى الربيع العربي، وهو ما يؤثر سلباً في نظرة الصين للتعاون معها في المجالات كافة.

6 ـ أهمية العامل الثقافي

رغم كون العامل الاقتصادي هو العامل الأبرز من بين العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية، فضلاً عن أهميته للجانب العربي، إلا أنّه ينبغي الأخذ بعين الاعتبار أنّ ذلك لا يعني أبداً تجاهل دور العامل الثقافي في العلاقات العربية ـ الصينية وأهميته. وقد أدركت جمهورية الصين الشعبية هذا الأمر، ولهذا عملت على تعزيز دور هذا العامل من خلال إنشاء معاهد كونفوشيوس في

مختلف الدول بما فيها الدول العربية، إضافة إلى سعيها لإنشاء المراكز الثقافية الصينية. فهي تدرك أنّ العامل الثقافي هو الأساس الذي يمكن من خلاله تعزيز علاقات التعاون في المجال الاقتصادي مع الدول العربية وباقي دول العالم. وتسعى الصين لإنشاء نحو 50 مركزاً ثقافياً حول العالم بحلول عام 2020.

جدير بالذكر أنّ الصين افتتحت في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 المركز الثقافي الصيني في تل أبيب وهو أول مركز ثقافي صيني في غرب آسيا والثاني من نوعه في منطقة الشرق الأوسط بعد المركز الثقافي الصيني في القاهرة، ضمن سلسلة المراكز الثقافية الصينية حول العالم والبالغ عددها حالياً 35 مركزاً. وتدرك «إسرائيل» أهمية العامل الثقافي في تعزيز علاقاتها بالصين. كما يولي «الإسرائيليون» اهتماماً كبيراً بالصين على المستوى الأكاديمي، إذ تحظى الدراسات الصينية بشهرة واسعة في «إسرائيل» فهناك مئات الطلبة المسجلين في أقسام دراسات شرق آسيا أو في معهد كونفوشيوس[27].

وهناك فرص كبيرة للتعاون الثقافي بين الصين والبلدان العربية التي تجمعها الكثير من المشتركات، مثل التحديات التنموية ذاتها والعقلية الشرقية المحافظة وغيرها من المشتركات. ويمكن القول إنّ هناك عدداً من التحديات الثقافية التي تواجه الدول العربية والصين في علاقاتهما، وهي تحديات ناتجة من حاجز اللغة وعامل البعد الجغرافي. لهذا يمكن القول إنّ التغلب على هذه المعوقات الثقافية يساعد دون شك في تعميق التفاهم المتبادل اللازم لتحقيق المنفعة المتبادلة.

ويمكن من طريق تعزيز التعاون الثقافي بين الجانبين معالجة بعض أشكال سوء الفهم المشترك، كالنظرة النمطية الصينية للعرب كشعوب تعيش في بحبوحة النفط، فضلاً عن الربط بين الإرهاب والشعوب العربية نتيجة للتأثر بما يبثه الإعلام الغربي والإعلام الصيني المتأثر بالإعلام الغربي بدرجة كبيرة. ومن المفاهيم الخاطئة الأخرى لدى الصينيين حول العرب، نظرتهم لوضع المرأة في الدول العربية، إذ يعتقدون أنّ المرأة العربية تعيش تحت وطأة قيود كثيرة على حريتها، وأنّ النساء الأجنبيات يتعرضن أيضاً للتقييد في حال إقامتهم في الدول العربية[28].

وفي مقابل سوء الفهم لدى الصينيين حول العرب، هناك نوع آخر من سوء الفهم لدى العرب تجاه الصين والصينيين. ومن أمثلة سوء الفهم هذه، نظرتهم للصين كبلد مصدر للبضائع الرخيصة ذات الجودة المتردية، وهو فهم خاطئ ينم عن قصور في الفهم الصحيح لواقع الصين الاقتصادي والتجاري. سوء الفهم المتبادل هذا يحتاج إلى معالجة مشتركة من الجانبين العربي والصيني، ويمكن التغلب على بعض أوجه سوء الفهم المشترك من خلال:

---

(27) «China Cultural Center Opens in Israel to Boost Exchange, Mutual Understanding,» Xinhua (27 November 2017).

(28) وجد الباحث من خلال إقامته الطويلة في الصين والمقابلات الشخصية التي أجراها مع عدد من طلبة اللغة العربية في جامعة شنغهاي للدراسات الدولية أن لديهم انطباعاً خاطئاً بشأن وضع المرأة العربية، فعدد كبير من الطالبات يعتقدن أنه ليس بإمكانهن الدراسة أو العمل في كثير من الدول العربية، وبخاصة الخليجية منها، بسبب ما يظنون أنها قيود مفروضة على المرأة في هذه الدول. ولهذا عمل الباحث على إثارة مثل هذه الملاحظات في أكثر من ندوة أو دورة عقدت في الصين، بهدف لفت انتباه الجانب الصيني إلى هذا الموضوع.

أ ـ زيادة التعاون الثقافي بين الصين والدول العربية

وفي هذا الخصوص تؤدي معاهد كونفوشيوس دوراً معتبراً في تعزيز علاقات التعاون الثقافي بين الجانبين، من خلال ردم الهوة الثقافية عبر نشر اللغة الصينية في الدول العربية.

ب ـ الزيارات المتبادلة

يمكن للزيارات المتبادلة، سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، أن تساهم في تعزيز التعاون الثقافي، وإزالة بعض أشكال سوء الفهم لدى الجانبين، فالزيارات المتبادلة تتيح فرصة لكل طرف للتعرف عن كثب إلى واقع الطرف الآخر وثقافته، ومن ثم تزول أوجه سوء الفهم المغلوطة لدى الجانبين.

يمكن للتعاون في مجال الإعلام أن يؤدي دوراً في تصحيح بعض هذه المفاهيم الخاطئة، كما أنّ الزيارات المتبادلة وعلى مختلف المستويات هي الأخرى يمكن أن تؤدي دوراً في توضيح الصورة الصحيحة لدى الطرفين العربي والصيني.

ج ـ أهمية دور وسائل الإعلام

تؤدي وسائل الإعلام دوراً كبيراً في نشر المفاهيم الخاطئة، لهذا ينبغي العمل على استغلال هذه الوسائل في إزالة أشكال سوء الفهم وتصحيح الصورة النمطية الخاطئة بشأن الآخر. ويمكن في هذا الخصوص التنسيق بين الجانبين عبر آليات منتدى التعاون العربي ـ الصيني التي تعنى بالتعاون في المجال الإعلامي مثل ندوة التعاون العربي ـ الصيني في مجال الإعلام.

7 ـ الترجمة ودورها في تعزيز العلاقات العربية ـ الصينية

تعتبر الترجمة من أهم الوسائل المتبعة في تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي وتعزيز التبادل الثقافي بين الأمم، وهي لا تنقل العلوم فحسب، بل تنقل أيضاً الأدب والعادات والتقاليد والتاريخ وغيرها. والترجمة وسيلة من وسائل الحوار بين الحضارات، وإزالة أسباب الصراع بين الثقافات، وتحقيق التواصل بين الشعوب. وقد أولى العرب قديماً الترجمة الكثير من الاهتمام، وبخاصة خلال العصر العباسي، حيث أسس المأمون دار الحكمة في بغداد واستقطب المترجمين وأغدق عليهم الأموال لنقل علوم اليونان في الطب والرياضيات والموسيقى والفلسفة والنقد وغيرها[29].

تعود جذور الترجمة من اللغة العربية إلى الصينية إلى ما قبل قيام جمهورية الصين الشعبية بقرون، حيث بدأت الترجمة من العربية إلى الصينية في أول الأمر للكتب الإسلامية، بهدف تعريف المسلمين الصينيين بأصول ومبادئ الدين الإسلامي. ومن الرواد الصينيين الأوائل في موضوع الترجمة من العربية إلى الصينية الشيخ وانغ داي يوي (1585 ـ 1670) في أواخر حكم أسرة مينغ

(29) عبد العزيز بن عثمان الفالح، «الترجمة وحوار الحضارات،» صحيفة **الرياض** (السعودية)، 2013/10/20.

وأوائل عهد أسرة تشينغ. كما برز في هذا المجال أيضاً العلامة «ما ليان يوان» (1841 ـ 1903) في أواخر عهد أسرة تشينغ. ورغم تركيز الترجمات من اللغة العربية في تلك الحقب على الكتب الدينية بوجه عام، إلا أنّ الترجمة شملت أيضاً مجالات أخرى غير دينية مثل الجغرافيا والفلك والأدب[30].

وقد أدرك قادة الصين المعاصرون أهمية الترجمة من اللغات الأخرى فأولوها الكثير من الاهتمام، لإيمانهم بأنّها وسيلة من وسائل الوصول إلى القواعد الشعبية في الدول، فضلاً عن دورها في نقل العلوم والأفكار والتقريب بين الحضارات. وكانت اللغة العربية واحدة من اللغات التي حظيت باهتمام جيد في مجال الترجمة، رغم أنّه لا يزال هناك الكثير لإنجازه في هذا المجال. والاهتمام بموضوع الترجمة من شأنه المساهمة في تعزيز وتطوير التعاون الثقافي العربي ـ الصيني، والنهوض بالعلاقات العربية ـ الصينية بشكل عام. وخير شاهد على اهتمام القيادات الصينية بالترجمة دعمها لإنشاء العديد من كليات وأقسام للغة العربية في مختلف مقاطعات ومدن الصين الرئيسية.

ولا تزال الجهود العربية ـ الصينية في مجال الترجمة متواضعة على الرغم من التقدم الملحوظ الذي حدث في هذا المجال بفضل جهود عدد من الباحثين والمترجمين العرب والصينيين المتخصصين، وهي جهود فردية تستحق الثناء. غير أنّ هذه الجهود غير كافية، إذ ينبغي أن تساندها جهود من مؤسسات رسمية وغير رسمية، ذلك أنّ الترجمة في حاجة إلى تشجيع ودعم مالي ومعنوي.

ويلاحظ أنّ الصين تولي اهتماماً أكبر من الدول العربية لموضوع الترجمة بين اللغتين العربية والصينية. وقد أصدرت دار النشر «الصين للقارات» في بكين، وهي مؤسسة حكومية، نحو 120 كتاباً مترجماً من العربية إلى الصينية، حتى كانون الثاني/يناير 2016. كما أنّها ترجمت أكثر من 130 كتاباً من الصينية إلى العربية خلال عامي 2014 ـ 2015. وقد وقعت دار النشر آنفة الذكر أيضاً اتفاقات مع 70 في المئة من الناشرين العاملين في صناعة النشر الرقمي في العالم العربي، وحصلت على تخويل لطباعة 6500 عنوان على منصتها الإلكترونية التي تم إنشاؤها في نهاية عام 2014. وفي شهر أيار/مايو من العام المذكور توصلت دار النشر الصينية هذه إلى اتفاق مع اتحاد الناشرين العرب يقضي بإطلاق مشروع للترجمة بين اللغتين العربية والصينية[31].

كما عملت مجموعة نشر جامعة بكين للمعلمين على نشر «الترجمات العربية للمؤلفات الصينية الكلاسيكية»، بالإشتراك مع مجموعة من الأساتذة والمترجمين العرب والصينيين، منهم الأستاذ محسن سيد فرجاني، ومن هذه الكتب **كتاب الطاو وسياسات الدول المتحاربة**. وهناك جهود فردية في مجال ترجمة أمهات الكتب الصينية للغة العربية يقوم بها مستعربون صينيون أمثال وانغ يويونغ (فيصل) أستاذ اللغة العربية في جامعة شنغهاي للدراسات الدولية الذي ترجم بعضاً من هذه الكتب للغة العربية ككتاب **شون تسي** الفيلسوف الصيني الشهير (313 قبل الميلاد

(30) للمزيد من المعلومات في هذا الخصوص، انظر: كتاب مي شو جيانغ ويو جيا، **الإسلام في الصين**، ترجمة وانغ ماو هو (بكين: دار ووتشو للنشر، 2004)، ص 74 ـ 80.

(31) Hou Liqiang, «Press to Publish More Chinese Books in Arabic,» *China Daily*, 28/1/2017.

حتى 238 قبل الميلاد). ويقول هذا الأستاذ الجامعي إنّه لم تتم حتى الآن ترجمة إلا نحو عشرين كتاباً من تلك الكتب[32].

وقد أولت الصين المزيد من الاهتمام بأعمال الترجمة من الصينية إلى العربية بعد إطلاق مبادرة الحزام والطريق عام 2013، حيث تتضمن المبادرة شقاً ثقافياً تهدف من خلاله لردم الهوة الثقافية مع الدول الواقعة على طول الحزام والطريق، بما فيها الدول العربية[33]. كما دعت وثيقة «سياسة الصين تجاه الدول العربية» الصادرة في مطلع العام 2016 إلى «تشجيع مؤسسات الإعلام والنشر لدى الجانبين على إجراء التواصل والتعاون، والعمل على تنفيذ «مذكرة التفاهم حول الترجمة والنشر للكتب الصينية والعربية والأعمال الأدبية»، وتشجيع ودعم مشاركة مؤسسات النشر لدى الجانبين في معارض الكتب الدولية المقامة في الجانب الآخر»[34].

وتسعى الصين من خلال دعمها لمشاريع الترجمة من اللغة الصينية إلى اللغة العربية لتعريف القارئ العربي بالصين، ماضيها وحاضرها. كما تدرك الصين جيداً أنّ هناك نوعاً من عدم الفهم الجيد لدى القارئ العربي بالثقافة الصينية، لهذا فهي تعمل على تصحيح هذا الوضع من خلال ترجمة أمهات الكتب الصينية إلى اللغة العربية[35]. وهذه الجهود هي دون شك تساعد في تعزيز القوة الناعمة الصينية التي تتطلع إلى تسنم دور أكبر على الساحة الدولية.

وعلى الرغم من الدور الكبير والهام لمنتدى التعاون العربي ـ الصيني في تعزيز العلاقات العربية ـ الصينية في مختلف المجالات، إلا أنّ دوره لا يزال محدوداً ومتواضعاً في مجال دعم الترجمة من اللغتين العربية والصينية. وقد دعا المنتدى في دورته السادسة التي عقدت في بكين عام 2014 إلى العمل على توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين في مجال الترجمة والنشر للكتب العربية والصينية[36]، ولتطوير التعاون العربي ـ الصيني في مجال الترجمة، يمكن للجانبين ترجمة عشرين كتاباً سنوياً أو حتى أكثر من ذلك، مستغلين بذلك آليات منتدى التعاون العربي ـ الصيني، على أن يترجم الجانب الصيني نصفها ويتولى الجانب العربي ترجمة النصف الآخر. ويمكن لجامعة الدول العربية في هذا الخصوص الاستفادة من جهود المعهد العالي العربي للترجمة التابع لجامعة الدول العربية والذي يتخذ من الجزائر مقراً له. كما أن الجهود الفردية في مجال الترجمة في حاجة

---

(32) من تلك الكتب: **كتاب الحوار**، وكتاب **منشيوس**، وكتاب **تشوانغ تسي**، وكتاب **لاو تسي**، و**فن الحرب لسون تسي**، و**كتاب التحولات**، وكتاب **الأغاني**، و**قصائد تشو**، و**قصة الحب في المقصورة الغربية**، و**أبيات ثلاثية المقاطع**، و**السلوك الصحيح للنشء**، و**أبطال على شاطئ البحيرة**، و**رحلة إلى الغرب**، و**حلم القصور الحمراء**، و**مختارات من حكايات لياوتشاي العجيبة**.

(33) «الحزام والطريق يساهم بنشر الثقافة الصينية في العالم،» الصين بالعربي (موقع إلكتروني)، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

(34) وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية (كانون الثاني/يناير 2016).

(35) «الصين تدعم بقوة ترجمة كتبها إلى العربية،» ن بوست (22 شباط/فبراير 2014).

(36) انظر: الفقرة 6 الفصل الخامس عشر، «البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون العربي الصيني بين عامي 2014 ـ 2016،» بكين، 5 حزيران/يونيو 2014.

هي الأخرى للتشجيع والدعم من مختلف الجامعات والمؤسسات الفكرية والاجتماعية وحتى من جانب قطاع الأعمال.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أنّ هناك حاجة ماسة لوضع سجل إلكتروني محدث بعناوين الكتب التي تُرجمت من اللغة الصينية للعربية وتلك التي تُرجمت من العربية إلى الصينية، بحيث تكون متاحة للباحثين والمترجمين، لأنّ مثل هذا السجل قد يساعد على تركيز جهود المترجمين في الأعمال التي لم تترجم بعد، بدلاً من إعادة ترجمة بعض الكتب بسبب عدم الاطلاع على ما أنجزه الآخرون. وهذه مهمة قد يكون بإمكان الجانبين العربي والصيني القيام بها، عبر آليات منتدى التعاون العربي الصيني. كما أنّ هناك حاجة لتفعيل الآليات القانونية الموجودة حالياً في هذا المجال، سواء تلك الموقعة بشكل ثنائي بين الدول العربية والصين كمشروع ترجمة ونشر الأعمال الأدبية القديمة الموقع بين المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في دولة الكويت وإدارة الدولة للصحافة والنشر والراديو والأفلام والتلفزيون في جمهورية الصين الشعبية على سبيل المثال، أو تلك الموقعة في إطار منتدى التعاون العربي ـ الصيني.

رابعاً: نظرة مستقبلية إلى العلاقات العربية ـ الصينية

على الرغم من التقدم الكبير الذي شهدته العلاقات العربية ـ الصينية، إلا أنّه لا يزال دون المستوى المأمول، حيث إنّ جل ما تحقق من تطور في العلاقات العربية ـ الصينية في العقود الثلاثة الماضية التي أعقبت تبني سياسة الإصلاح والانفتاح الصينية عام 1978 يركز على الجانب الاقتصادي وعلى وجه الخصوص التعاون في مجال الطاقة التقليدية، في وقت لا يزال التقدم في العلاقات والثقافية والشعبية محدوداً.

ومن المرجح أن تشهد العلاقات العربية ـ الصينية مزيداً من التطور على المديين القصير والمتوسط، وبخاصة في ظل المساعي الصيني الحثيثة لإعادة إحياء طريق الحرير القديم من خلال مبادرة الرئيس الصيني «شي جين بينغ» لعام 2013 المعروفة بمبادرة «الحزام والطريق». ومع ذلك ينبغي على الجانبين العربي والصيني أن يعملا سوياً في المستقبل على تطوير التعاون بينهما في المجال الثقافي من خلال إعادة صياغة هذه العلاقات وتصحيح الانطباعات الخاطئة لدى الجانبين.

ويمكن للتعاون في مجال الإعلام أن يؤدي دوراً في تصحيح بعض هذه المفاهيم الخاطئة، كما أنّ الزيارات المتبادلة وعلى مختلف المستويات هي الأخرى يمكن أن تؤدي دوراً في توضيح الصورة الصحيحة لدى الطرفين العربي والصيني. ولا نعني هنا بالزيارات المتبادلة فقط تلك التي تتم بواسطة المسؤولين الرسميين من الجانبين، بل تشمل أيضاً ـ وهو الأهم هنا ـ الزيارات الشعبية المتمثلة في الوفود السياحية، والطلبة الذين يتلقون تعليمهم في الصين وفي البلدان العربية، فضلاً عن زيارات الأكاديميين، حيث بإمكان هؤلاء جميعاً المساهمة في نقل الصورة الصحيحة وتوضيح ما هو خاطئ من مفاهيم وانطباعات.

إنّ ما هو معروف عن الصين ثقافياً في الوطن العربي ضئيل جداً، فكثير من العرب لم يقرأوا أو حتى يسمعوا بأسماء مفكري وفلاسفة الصين القدماء أمثال كونفوشيوس أو لاو تسي وغيرهما.

كما يجهل الكثيرون النهضة الثقافية الكبيرة التي تعيشها الصين اليوم، حيث يتم سنوياً طباعة المليارات من أعداد الكتب والمطبوعات المختلفة، ففي عام 2011 على سبيل المثال بلغ عدد ما تم طباعته داخل الصين (7.7 مليار مطبوعة)[37].

ولا تقتصر النهضة الثقافية للصين على ذلك، بل تشمل النظام التعليمي الذي يعد الأكبر من حيث الحجم في العالم، ولا سيَّما التعليم العالي الذي شهد إصلاحات جمة ضمن سياسة الإصلاح فارتفع بذلك عدد مؤسسات التعليم العالي إلى نحو 2900 جامعة وكلية[38]، وأخذت الجامعات الصينية تتبوأ مراكز مرموقة في التصنيف العالمي كجامعة تشينخوا وجامعة بكين اللتين تصنفان في قائمة أفضل مئة جامعة في العالم[39]. لهذا يتعين على الجانبين العربي والصيني تعزيز تعاونهما في المجال التعليمي من طريق تبادل البعثات والأساتذة والمنح الدراسية، فضلاً عن التعاون في مجال اللغة عبر زيادة عدد المنح التي تقدم من الجانبين لدراسة اللغة الصينية والعربية لما لذلك من دور كبير في تحقيق المزيد من التقارب والتعاون العربي ـ الصيني في مختلف المجالات.

ومن المجالات الأخرى التي تتطلب المزيد من التعاون بين الدول العربية والصين المجال التكنولوجي، حيث حققت الصين تقدماً كبيراً في هذا المجال. لهذا يمكن للدول العربية أن تستفيد من التجربة الصينية في هذا المجال، خاصة تجربتها في مجال تكنولوجيا الطاقة البديلة. ويمكن للجانبين العربي والصيني توقيع المزيد من اتفاقيات ومذكرات التعاون في المجال التكنولوجي، والاستفادة من الدورات والمنح التي تقدمها الصين سنوياً للدول العربية، بالإضافة إلى العمل على تبادل الزيارات بين المسؤولين المعنيين بهذا القطاع في الجانبين لاستكشاف فرص التعاون المتاحة والعمل على الاستفادة منها. وحسناً فعلت جامعة الدول العربية حين وقعت على مذكرة تفاهم مع وزارة العلوم والتكنولوجيا بجمهورية الصين الشعبية بشأن إنشاء مراكز صينية ـ عربية لنقل التكنولوجيا. وينبغي للجانب العربي في هذا الخصوص العمل على الاستفادة من كل ما تقدمه الصين حالياً من دورات تدريبية وورش عمل في مجال نقل التكنولوجيا.

وقد أكد الرئيس الصيني «شي جين بينغ» في خطابه الذي افتتح به الدورة السادسة لمنتدى التعاون العربي ـ الصيني في بكين عام 2014 على أهمية التعاون التكنولوجي بين الصين والدول العربية. ولتحقيق التعاون في هذا المجال الحيوي بادرت الصين بإنشاء المركز الصيني ـ العربي لنقل التكنولوجيا في منطقة نينغشيا الصينية خلال افتتاح الدورة الثانية لمعرض الصين والدول العربية (نينغشيا إكسبو) في 10 أيلول/سبتمبر 2015. يهدف هذا المركز لنقل التقنيات

---

(37) Clarissa Sebag-Montefiore, «The Bookworms of China,» *The New York Times*, 4/9/2012, and Kelly Chung Dawson, «West Turns Page in Thinking on Chinese Literature,» *China Daily*, 3/8/2013.

(38) Zhao Xinying, «China Has 1 in 5 of all College Students in the World: Report,» *China Daily*, 8/4/2016.

(39) عادل صبري، «العظماء في رحاب جامعة بكين،» الصين اليوم (نيسان/أبريل 2014)، ص 41 ـ 44.

انظر أيضاً: Ansuya Harjani, «China Crushes India in BRICS University Ranking,» CNBC (16 December 2013), <http://www.cnbc.com/id/101277382> (accessed 28 January 2014).

والتكنولوجيا الصينية للدول العربية، بما في ذلك في مجالات القطارات فائقة السرعة والاتصالات الفضائية والطاقة النووية والطاقة البديلة والزراعة الحديثة[40]. وعلى الرغم من أهمية هذا المركز ودوره في عملية نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى البلدان العربية، إلا أنّه ينبغي للبلدان العربية أن تعمل أيضاً على المستوى الثنائي مع الصين على إنشاء مراكز وطنية للتكنولوجيا في ديارها يكون هدفها البحث عن فرص التعاون في المجال التكنولوجي، مع الأخذ في الاعتبار حاجات وإمكانات كل بلد عربي. كما يمكن للدول العربية العمل عبر الدبلوماسية الثنائية أيضاً على تعزيز التعاون في هذا المجال من خلال البعثات التي تقدمها الصين إلى الدول العربية، بحيث تشمل بعض هذه البعثات مجالات العلوم والتكنولوجيا، الأمر الذي من شأنه المساعدة أيضاً على تحقيق هدف نقل التكنولوجيا الصينية للدول العربية من خلال تأهيل كوادر عربية قادرة على الاشراف على هذه المهمة وتنفيذها بالتعاون مع الجانب الصيني.

لم يقتصر التقدم الذي أحرزته الصين في المجال التكنولوجي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بل تعدته لتحقق إنجازات كبيرة في مجال الصناعات الثقيلة كصناعة الطائرات. ففي عام 2008 بدأت الصين تجربة طائرتها من طراز أي آر جي ARJ21-700 التي دخلت طور التجميع في العام 2011 بعد أن حصلت على حقوق الملكية الفكرية للطائرة بالإضافة إلى حصولها على شهادة صلاحية الطيران[41]. وكانت الصين قد أنهت في عام 2008 عمليات البحث والتطوير لطائرة C919 كبيرة الحجم التي من المقرر استخدامها في الخطوط الرئيسية وتحتوي على 150 مقعداً وممراً واحداً. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2015 تم تجميع هذه الطائرة في شنغهاي بواسطة شركة كوماك COMAC الصينية[42]. وما لا شك فيه أنّ الاحتكار الذي كانت تمارسه شركتا بوينغ الأمريكية وإيرباص الأوروبية طيلة العقود الماضية أصبح في طريقه للزوال خلال السنوات القليلة القادمة. وعلى الرغم من أنّ صناعة الطائرات الصينية ما زالت في مهدها الأول، إلا أنّها من المجالات التي يمكن أن يستفيد الجانب العربي منها مستقبلاً، إذ من المتوقع أن تكون أسعار هذه الطائرات تنافسية مع مثيلاتها الأمريكية والأوروبية.

ويمكن للدول العربية أيضاً تحقيق الكثير من المكاسب من علاقاتها السياسية الطيبة بجمهورية الصين الشعبية من خلال الاستفادة من التجربة الصينية الرائدة في مجال التنمية والاصلاح الاقتصادي، فقد حققت الصين ما يطلق عليه تسمية «المعجزة» في مجال التنمية الاقتصادية، وأصبحت مثلاً يحتذى لجميع الدول النامية التي عليها إذا ما أرادت النهوض هي الأخرى استلهام الدروس من هذه التجربة الرائدة □

---

(40) «افتتاح المركز الصيني العربي لنقل التكنولوجيا في نيغشيا الصينية،» شينخوا، 10 أيلول/سبتمبر 2015.

(41) «تجميع أول طائرة صينية للركاب من طراز إيه آر جيه 700-21،» صحيفة **الشعب اليومية أون لاين** (الصينية)، 2017/9/25.

(42) «طائرة الركاب الصينية C919 الثانية تجري أول رحلة طيران،» صحيفة **الشعب اليومية أون لاين** (الصينية)، 2017/12/18.

السخرية السياسية زمن التحول والعنف: قراءة في الرسائل النصية الليبية بعد القذافي

يوسف محمد الصواني(*)

أستاذ العلوم السياسية،
ومدير الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية.

تمهيد

بداية لعلّ من المفيد الإشارة إلى أن التعابير السياسية الساخرة والنكتة لم تشكل في الماضي مكوِّناً بارزاً في الثقافة الشعبية وتمثلاتها اليومية في الحوار الشعبي، كما أن الليبيين لم يتداولوا خلال أربعة عقود خلت الطرفة أو النكتة بقدر كبير. يرتبط ذلك في الحقيقة بكون نظام القذافي فرض سيطرة شاملة جعلت الليبيين يحجمون عن المخاطرة بمخالفة الرواية الرسمية، ويفضلون الهمس على التصريح كلما اتصل الأمر برؤاهم أو مواقفهم السياسية بوجه عام. وضمن ترتيبات الدولة الشمولية المتسلطة وسعيها الدؤوب للهيمنة والتغلغل في بنى المجتمع وفئاته المختلفة، قامت السلطة بإنشاء إدارات متخصصة بالتعبير الشعبي تجاه السياسة سواء في شكل النكت أو الملح والطرائف والتعابير السياسية الساخرة أو في بث ومقاومة الإشاعات ذات الطابع السياسي أيضاً، كما كان اختصاص متابعة ورصد وتحليل الرأي العام واتجاهاته وتعبيراته الظاهرة من اختصاص الأجهزة الأمنية. من هنا انصرف الليبيون عن هذا الصنف من التعبير وخلت الحياة اليومية في حواراتها الشعبية تقريباً منه ومن النقد السياسي، وهو ما عكس بوجه عام ما يمكن للدكتاتورية أو النظم الشمولية فعله ليس بالحريات فقط، بل بالمزاج الشعبي أيضاً[1].

إن فهم هذه الظاهرة يقع عموماً ضمن ما قدمه علماء السياسة والاجتماع من نظريات وتحليلات تتعلق بكل تعبيرات الدكتاتورية والشمولية، وهو ما برز بصورة خاصة في الدراسات

(*) البريد الإلكتروني: youssef.sawani@gmail.com.

(1) مبروكة الورفلّي، «الضحك في وجه الخوف: مفردات المقاومة السلبية في المجتمع الليبي،» **المستقبل العربي**، السنة 39 العدد 452 (تشرين الأول/أكتوبر 2016)، ص 56 ـ 83.

المتعلقة بشرق أوروبا؛ حيث سجل الدارسون التقنيات والآليات التي استخدمتها هذه النظم ليس في قمع أي تعبير للرفض أو المعارضة فقط، بل إعادة إنتاج الثقافة السياسية في بلدانها جملة وتفصيلاً. ومن المؤكد هنا أننا سنستحضر كتابات جورج أورويل الشهيرة مثل **مزرعة الحيوانات** و**1984** وغيرها من الأدبيات التي سجلت سطوة القمع على إنسان العصر وأساليبها المختلفة. رغم ذلك فقد تمكنت تلك الشعوب من خوض غمار الثورة وإسقاط الشمولية، ولاحظنا كيف أمكن لما أسماه فاتسلاف هافيل «قوة من لا حول لهم»[2] إنتاج ثقافة المواجهة التي كانت تنمو تحت الأرض وبخاصة في الكنائس والنقابات لتنتج مزاجاً وروحاً شعبية كانت انتفاضتها التعبيرية الثورية عارمة بالقدر الذي كان كافياً للإجهاز على الشمولية. ولعل من المفيد هنا أن نذكر أن الدراسات المعاصرة للثقافة السياسية في هذه البلدان تظهر خلوَّها تقريباً من أي مكونات ذات صلة بعمليات التوجيه والتنشئة التي باشرتها الشمولية بشكل يوحي وكأن تلك النظم لم تقم أصلاً.

إن التعابير السياسية الساخرة والنكتة لم تشكل في الماضي مكوِّناً بارزاً في الثقافة الشعبية وتمثلاتها اليومية في الحوار الشعبي، كما أن الليبيين لم يتداولوا خلال أربعة عقود خلت الطرفة أو النكتة بقدر كبير.

إن اللجوء إلى التعابير الساخرة، أو النكتة والطرفة السياسية، أثبت في مختلف التجارب الإنسانية أنه وسيلة تعبير عن المعارضة في حدها الأدنى في مواجهة النظم التسلطية ولم تتجاوز كونها سلاحاً لمن لا حول ولا قوة لهم أمام ملاحقة تلك النظم للإنسان بحجج ودعاوى مختلفة ارتدت في أغلب الأحيان قفازات الأيديولوجيا بمستوياتها وتمثلاتها المتعددة. لذلك تكون التعابير السياسية الساخرة أبرز مظاهر التعبير عن الواقع السياسي وطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكومين وما يمكن أن يكتسي تلك العلاقة من توتر أو تصادم. بهذا التوصيف تتأرجح هذه الأصناف من الثقافة الشعبية بين «الدفاع عن الذات ومحاولة المقاومة والتعبير عن الرفض وعدم التقوقع، وبين الانسحاب الفعلي والانكفاء نحو مناطق أقل ضرراً والاكتفاء بالقليل»[3].

تنظر هذه الدراسة في التحول الذي طرأ على التعابير الساخرة التي أنتجها الليبيون، وبخاصة في عهد القذافي وفي عام سقوط نظامه مقارنة بما تم إنتاجه بعد سبع سنوات من انطلاق الاحتجاجات عام 2011 وسقوط النظام وانحدار البلاد إلى حالة هي أقرب ما تكون إلى الدولة الفاشلة والحرب الأهلية متعددة المستويات. وتسعى الدراسة لبيان التحول الكيفي في التعابير الساخرة في الثقافة الشعبية الليبية عبر ما تم تبادله من رسائل نصية عبر الهواتف المحمولة

(2) Václav Havel [et al.], *The Power of the Powerless: Citizens Against the State in Central Eastern Europe,* introduction by Steven Lukes; edited by John Keane (Armonk, NY: M.E. Sharpe, 1985).

وقد نشرت ترجمة عربية له تحت عنوان **قوة المستضعفين** قام بها خالد البلتاجي، ونشرتها دار التنوير العربي للنشر والتوزيع في 2012.

(3) خالد الطراولي، «في معاقل الاستبداد التعابير السياسية الساخرة تبحث عن بسمة،» الجزيرة.نت، <https://bit.ly/2w6uaZi>.

وبخاصة ما يتعلق بعيد الأضحى وبالأضحية ذاتها، علاوة على الحالة الاقتصادية المتردية. كما تهدف الدراسة إلى تقديم تفسير لهذا التحول ومضامينه وصلته بالوضع السياسي.

أولاً: التعابير الساخرة في ليبيا في عهد القذافي

سعى نظام القذافي إلى استنساخ التجربة الأوروبية الشرقية مثلما استعان بخبراء ومختصين من هذه البلدان وعمل من خلال استخدام آليات التوجيه والأدلجة للسيطرة على كل وكلاء التنشئة الاجتماعية بدءاً من الأسرة والمسجد والمدرسة مروراً بالأعلام ووسائطه المتعددة. لقد أمعن نظام القذافي في تبني سياسات وأساليب أراد من خلالها تشكيل الثقافة والمخيال الشعبي ولم يترك مناسبة إلا واستثمرها لهذا الغرض مثل اللعب على الحساسيات القبلية أو الجهوية وتوجيه القدرة المحدودة عموماً على إنتاج النقد السياسي في مستواه الشعبوي نحو إنتاج النكت الموجهة لمناطق أو قبائل بعينها لإخراجها من حيز الشأن العام. لقد وصل الأمر لإصدار قانون يجرّم ويقضي بعقوبات قاسية على كل من يتهكم أو يشيع نكتاً أو إشاعات تتعلق بشخص القذافي أو مؤسسات النظام.

ووفقاً لبعض الدراسين، فقد واجه النظام الرغبة الشعبية في التنفيس من طريق النكتة وقدّم حلولاً سياسية للاستجابة لهذه الحاجة النفسية. يوضح الكاتب الليبي عمر الككلي أن النظام ساهم في إنتاج نكت محلية الصنع وليبية تماماً بترويج نكت اتخذت من بعض الشخصيات في النظام مادة لها، ومن بينهم أبو بكر يونس جابر، الذي كان أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة وقائداً عاماً للقوات المسلحة. «هذا كان أمراً مخططاً له من قبل القذافي يتمثل في إيجاد «بالون حراري» هو أبو بكر يونس جابر يجتذب «صواريخ» التعابير السياسية الساخرة بدلاً من أن تتجه إليه هو شخصياً. إن اختيار أبو بكر يونس جابر مادة لهذه العملية يمثل فعلاً دهائياً من قبل معمر القذافي استغل فيه العنصرية الكامنة لدى الليبيين من حيث تصورهم لذهنية الزنوج وقدراتهم العقلية»[4]. غير أن الليبيين، وبحكم حداثة الكيان السياسي ذاته من ناحية، وبفعل الآثار الواسعة لاقتصاد الريع من ناحية أخرى، الذي يمد الدولة بقدرات هائلة على جميع المستويات مثلما يجعل الأفراد يحرصون على الحصول على الثروة من خلال ما توزعه الدولة وليس من خلال ما ينتجونه مباشرة، لم يتمكنوا على ما يبدو من إنتاج نمط المقاومة الذي شهدته مجتمعات أوروبا الشرقية على المستوى الذي أشرنا إليه وإن قاموا بعد أكثر من أربعة عقود من الشمولية بإحداث المفاجأة التي حيّرت في نطاقها ودرجتها ليس الخارج فقط بل وأكثر علماء السياسة والاجتماع متابعة وفطنة عندما انضموا إلى مسيرة الاحتجاجات التي عُرفت بالربيع العربي.

---

(4) عمر أبو القاسم الككلي، «تطور التعابير السياسية الساخرة في ليبيا،» بوابة الوسط (18 تشرين الأول/أكتوبر 2014)، <http://alwasat.ly/news/opinions/39252?author=1>.

ثانياً: التعابير الساخرة والنكتة السياسة بعد إسقاط النظام: سلاح الضعفاء يقسمهم

مات القذافي ليتم بذلك إصدار شهادة الوفاة الرسمية لنظامه الذي أرهق الروح الشعبية لكنه لم يتمكن من وأد البذور الجنينية لنشوء روح السخرية والدعابة والنكتة في الحاضر الشعبي اليومي. إسقاط النظام عبر التدخل الخارجي فسح في المجال أمام الليبيين فأثبتوا أن مكوّن التعابير السياسية الساخرة والطرافة أو المداعبة لم يمت تماماً، وإن كان لا يزال بحاجة إلى فترة أطول ليؤتي ثماراً إيجابية. ورغم أن المرحلة الحالية لم تُظهر أي تعبيرات واضحة لأي مكوّنات كانت تعتمل تحت الأرض بالمستوى أو الدرجة التي شهدتها بلدان أوروبا الشرقية، فإنه يبدو أننا أمام ظاهرة تستحق الاهتمام لما لها من صلة بمسائل العلاقة بين المجتمع والدولة من ناحية ولصلتها بالسياقات العامة لعمليات التحرر من الشمولية والانتقال الديمقراطي من ناحية أخرى. هذه الظاهرة تطرح أيضاً أسئلة حول الربيع العربي وحول عملية الاستقطاب التي سببتها الإطاحة بالقذافي في المجتمع الليبي.

إن اللجوء إلى التعابير الساخرة، أو النكتة والطرفة السياسية، أثبت في مختلف التجارب الإنسانية أنه وسيلة تعبير عن المعارضة في حدها الأدنى في مواجهة النظم التسلطية ولم تتجاوز كونها سلاحاً من لا حول ولا قوة لهم.

يمكن الاستدلال على هذا التطور بما تم إنتاجه في الثقافة الشعبية اليومية من تعابير ساخرة أو طرائف ونكات غلب عليها الطابع والمدلول السياسي وتم تداولها على نطاق واسع في المرحلة التالية لإسقاط النظام من خلال الرسائل النصية الهاتفية التي تغني عن الحاجة إلى القيام بزيارة الأصدقاء والأقارب. ظاهرة الاستقطاب تجاه القذافي ونظامه برزت واضحة للعيان خلال هذه الرسائل النصية التي تبادلها الليبيون بمناسبة أول عيد أضحى بعد إسقاط النظام ومقتل القذافي والتي يمكن أن نتبين منها أن القذافي ورغم تأكد مقتله ظل حينها يشغل الليبيين ميتاً مثلما شغلهم وشاغلهم وهو حي اثنين وأربعين عاماً وبقوة حضور لافتة للنظر. يمكننا أن نلمس من خلال استعراض نماذج من هذه الرسائل النصية العيدية درجة الانشغال بالقذافي، حيث يبدو ميتاً منتهياً في قسم منها بينما يبرز حياً ماثلاً للعيان في قسم آخر. لا شك في أن هناك توتراً في الخيال الشعبي إزاء هذه المسألة وأن الجدل حول القذافي لم ينتهِ بعد رغم مرور سبع سنين على وفاته، بل قتله بطريقة بشعة بعدما تم أسره حياً وبأسلوب لا يمت بصلة لما تحتويه الثقافة الليبية من قيم أخلاقية وإسلامية، وإن عبر عن درجة الحقد والكراهية التي تراجعت أمامها كل تعاليم الإسلام عن قيمة النفس البشرية وقواعد الحرب ومعاملة الأسير وعدم جواز القتل بلا محاكمة عادلة.

يمكن القول بأن جل الرسائل النصية التي أُتيح لي الاطلاع عليها سجلت الفرح الغامر بالخلاص من القذافي ونظامه. لقد اختار القسم الأعظم التعبير عن فرحتهم برسائل نصية لكنهم اختاروا خروف العيد في الغالب لينطق بلسانهم ويعبر عن فرحتهم!! هذا بلا شك يذكّرنا بالفيلسوف الهندي

بيدبا وقصته الشهيرة **كليلة ودمنة** حيث الحديث في السياسة يتم بلسان الحيوان، كما يمكن هنا أن نتلمس آثار ممارسات وقمع القذافي، وهو ما يؤكد أن الدكتاتور يأخذ وقتاً أطول من موته البيولوجي لكي يختفي من المخيال والثقافة الشعبية. تقول إحدى هذه الرسائل: «كبش العيد سعيد وطاير! فرحان بثورة فبراير! كبش العيد امحول (أزال) صوفه خايف من قولة شفشوفة (إشارة للشعر المنكوش وغير المهذب للقذافي)! كبش العيد ضحك من جده (أي بجد) قال زمان عمورة (معمر) عدّى (ذهب لغير رجعة)! كبش العيد قال انعيد خير ما يقولوا مؤيد (أي اتفادي وصفي بتأييد القذافي)! كبش العيد اليوم اتهنى (ذاق الهناء) شفشوفة (تعبيراً عن شعر القذافي المنكوش) تفكينا منه! (خلصنا منه). بينما اختار بعض الليبيين ألوان العلم الجديد لليبيا أو رموزاً أخرى للتعبير عن الفرح بالتخلص من القذافي مثل قولهم: «غلاكم عندي غير الغير (أي أحبكم ليس مثل حب الغير)، سلام كبير، ايجيك يطير، يرفرف بجناحات حرير، مخطط بألوان التحرير(ألوان العلم الجديد)»!

لم ينسَ الليبيون استخدام الرمزية والحديث بلسان الخروف أيضاً. هنا يحضر القذافي شاخصاً بكل قوة حيث تستخدم وتوظف عبارات وكلمات من خطابه الشهير الذي هدد فيه بملاحقة المتمردين على النظام والمتظاهرين في كل حارة وشارع وبيت. من هذه الأقوال: «خروف ليبيا يتحدث لليبيين (وكأن القذافي يتحدث)!: هذه آخرتها يا ليبيين: خرفان مرتزقة! هذه آخرتها؟! سنزحف أنا والجديان (صغار الماعز) لتطهير الأسواق، سوق سوق، زريبة زريبة، سلخانة سلخانة (إشارة إلى قولة القذافي الشهيرة: زنقة، زنقة)، حتى نطهر البلد من التركي والروماني (الخراف المستوردة كأضاحي من تركيا ورومانيا)؟! أنا معي النعجات (إناث الغنم) ومعي الجديان! من أنتم؟ دقت ساعة الذبح، دقت ساعة الشواء، دقت ساعة العصبان (أكلة شعبية تصنع بأحشاء الخروف)! دقت ساعة القديد! إلى الأمام، كبدة، كبدة، وطني، وطني (خروف وطني).

هذه التعابير التي اتخذت من خروف العيد مادة لها ليست جديدة تماماً؛ فقد شهدت البلاد موجة مماثلة خلال عام 2009 عندما قرر القذافي مخالفة السعودية والمسلمين الذين كانوا يؤدون نسك الوقوف بعرفة والاحتفال بعيد الأضحى في يوم مختلف. عبّر الناس عن عدم قبولهم قرار القذافي بجعل يوم الخميس أول أيام عيد الأضحى، ورغبتهم المشاركة مع المسلمين بالعيد يوم الجمعة. وفي تلك السنة انتشرت رسائل نصية عبرت عن الرفض الشعبي لقرار السلطات الاحتفال بالعيد يوم الخميس واتخذت الخروف بطلاً لها. من الأمثلة على ذلك: «كبش العيد امنزل دمعة.. حاير بين خميس أو جمعة».. «كبش العيد كتب وصية.. قال الجمعة ضحوا بيا».. «كبش العيد امنتش صوفه.. قال الوقفة مش معروفة».. «كبشي قدم احتجاج.. يريد العيد مع الحجاج».. «كبش العيد ركبله السكر.. بين خميس وجمعة يفكر»؛ «كبش العيد كفكف دمعه.. وقال الذبحة يوم الجمعة».. أما إحدى الرسائل فقد طرحت بسخرية حلاً وسطاً لهذا الجدل عبر خروف صيني برأسين يذبح على يومين، تقول الرسالة: «بشرى سارة لليبيين.. تم تنزيل كبش صيني، دبل كبدة، ودبل راس، ويتذبح على يومين، خميس وجمعة»[5]. من الواضح قوة التحاميل الرمزية في هذه النماذج أو العينات من

(5) عبد السلام الزغيبي، «كبش العيد امنزل دمعه.. نموذج التعابير السياسية الساخرة العصرية،» 1 كانون الأول/ديسمبر 2009، <https://bit.ly/2NepgjF>.

الرسائل النصية التي تبادلها أغلبية مستخدمي الهاتف النقال أيام عيد الأضحى وهي معبرة بما فيه الكفاية للإشارة إلى أن القذافي وإن مات مادياً فهو يحضر في تمثلات التعابير الشعبية ولا يمكننا بطبيعة الحال القول بأن هذه التعبيرات ستعيش طويلاً، لكن يمكن القول بأنها تعكس بداية تغير في المزاج السياسي في مستواه الشعبي.

وما يعزز هذا التطور الوجه الآخر أو المضاد لظاهرة الاستقطاب التي أشرنا إليها. هنا نعرض عيّنات لرسائل نصية هاتفية تداولها ليبيون يمكن الإشارة إليهم لا على أنهم «مؤيدون للقذافي أو أزلامه»، مثلما يوصفون من قبل الأطراف والقبائل أو المدن والتيارات التي عدّت ذاتها منتصرة، بل قطاع لا يمكن تجاهله من أبناء البلد الذين تبرز هذه الرسائل النصية التي تبادلوها الحاجة إلى تدابير لاستيعابهم وليس استبعادهم ووصفهم بنعوت غير لائقة منذ 2011 خدمت الأجندة السياسية القبلية والجهوية أو السياسية لبعض أطراف الصراع. تعكس الرسائل ميلاً إلى استحضار القذافي واستدعاء مكونات سياسته على جميع المستويات. إن هذا يبين أيضاً تأثيرات السياق الذي قتل فيه القذافي وملابسات الدور الخارجي في إسقاط النظام على مخيلة قطاع غير محدد من الليبيين، وما لذلك من انعكاسات على أية سياسة تتبناها السلطات اللاحقة تجاه المناطق المنكوبة أو تجاه المصالحة والعدالة الانتقالية ومحددات المشاركة السياسية.

إن ما جرى من أحداث عنف واقتتال وسقوط ضحايا خلال السنوات اللاحقة لإسقاط النظام بين مناطق وقبائل ليبية مختلفة، وبخاصة في جنوب البلاد وغربها، أو بين من تم وصفهم بالمدن والمناطق الثائرة أو المنتصرة وتلك القبائل والمناطق الأخرى التي لا يزال يجري وصفها بأنها تضم مؤيدي أو «أزلام القذافي»، يمثل نوعاً من العنف الذي نجد له أيضاً تأسيساً في النكتة والطرفة ولغة التهكم السياسي التي بدأت تنتشر بين السكان. إن ما جرى في ليبيا لم يكن في الواقع صراعاً بين ثوار وبقايا مؤيدين للنظام المنهار بقدر ما كان تعبيراً عن صراعات ذات طابع قبلي، أو صراع جماعات من أجل السيطرة والنفوذ، وبخاصة بعد ما تبين أن ما قامت به أطراف سياسية أو أيديولوجية معينة كان يستهدف التأجيج وإخافة تلك المناطق والقبائل التي تمثل ثقلاً سكانياً هائلاً تمهيداً لاستبعادها من العملية السياسية التي توصف تجاوزاً بأنها ديمقراطية.

ما يمكن الإشارة إليه هو أن لغة التعابير السياسية الساخرة التي تبرز الآن لا تنفصل أيضاً عن أجواء التوتر السياسي والقبلي أو المناطقي الذي يصبح أكثر خطراً لامتشاق ممثليه السلاح في كل مكان. من هنا تكتسي التعبيرات التي نوردها هنا من نماذج هذه الرسائل النصية الهاتفية خطورة عالية إذا ما تبين أنها انتشرت في مناطق محددة من ليبيا لتكون تعبيراً عن حالة من الشحن العاطفي في مواجهة محاولات الإقصاء أو الاستبعاد السياسي مثلاً. تشترك هذه الرسائل الهاتفية مع ما عرضنا له في ما تقدم في الأسلوب واللغة والرمزية أيضاً. من ذلك مثلاً: «كبش العيد طلع مؤيّد (مؤيد للقذافي) وقال بدون معمر ما نعيّد!! كبش العيد دار (عمل) إعلان وقال ما نعيدش مع الجرذان! (أي لن يشارك (الجرذان) الثوار العيد). كبش العيد يبكي ويتمنى قال العقبة لبو شنة (العاقبة بالذبح لمصطفى عبد الجليل الذي قاد المجلس الانتقالي) كبش العيد دائماً زعلان، قال كله (أي كل ما يحدث) من الجرذان (بسبب الثوار)! كبش العيد حلف يمين بلا معمّر العيد حزين! كبش العيد يعيط (يصرخ) وووه ووه راهو (إن) قائدنا قتلوه!!

من الواضح أن هناك تحولاً ما في الطريقة التي يتفاعل بها الليبيون مع الشأن السياسي معبراً عنه هذه المرة وفي مناسبة العيد بالموقف من القذافي. هذا التحول يستحق المتابعة وانتظار آثاره المحتملة على الثقافة السياسية الليبية، وعلى دور الفرد في الشأن العام، وترجمة ذلك على مستوى العلاقة بين المجتمع والدولة. هذا الأمر يكتسي أهمية مرحلية ومستقبلية، وخصوصاً أن ليبيا تمر بمرحلة انتقالية تتميز بالعنف والانقسام، ولكنها مع ذلك تبقى الإطار الزمني والموضوعي الذي سيتم فيه إقرار قواعد اللعبة السياسية والمستقبل السياسي لهذا البلد بوجه عام. إن لهذا أهمية كبيرة، خاصة إذا ما عرفنا أن بعض النكت أصبحت تجد مادتها في ما قامت به قبائل محددة أو سكان مناطق معينة من أعمال خاصة، بعد سقوط آخر معاقل النظام في طرابلس من سرقة ونهب للممتلكات العامة والخاصة، أو ما قامت به عناصر أو مكونات من قبائل ومناطق أخرى من أعمال باسم الثورة، رغم أنها كانت غير مساندة لها في البداية. الحقيقة أن التعبيرات التي تستخدم في هذه الحالة هي من الحساسية التي تجعلنا نُحجم عن إيراد أيٍّ منها هنا لما في مفرداتها من إثارة للنعرات.

إن ما جرى في ليبيا لم يكن في الواقع صراعاً بين ثوار وبقايا مؤيدين للنظام المنهار بقدر ما كان تعبيراً عن صراعات ذات طابع قبلي، أو صراع جماعات من أجل السيطرة والنفوذ.

كما تُظهر التعابير الساخرة والنكت السائدة اليوم أبعاد الصراع الذي انطلق منذ 2011 بين قوى الإسلام السياسي وقوى التطرف الإسلامي العنيف من جهة والقوى الوطنية أو الليبرالية والجهوية من جهة أخرى. ومع أنه ليس ممكناً اعتبار هذه الأخيرة قوى علمانية أو معارضة لإعطاء الإسلام مكانته في مجتمع كله من المسلمين، حيث تؤكد وتطالب بأن تكون الشريعة مصدراً للتشريع ورفض ما يخالفها، فإنها كانت، ومنذ 2011 وقبل أن يصمت دوي المدافع والرصاص، هدفاً لهجوم قوى الإسلام السياسي وحلفائهم في الداخل والخارج لإزاحتهم من المشهد والقضاء عليهم كمنافسين بوصفهم علمانيين، وربما ملحدين، سيقودون البلاد إلى الهاوية والليبيين المسلمين إلى جهنم إن هم انتخبوهم واختاروهم لقيادة البلاد. من هنا تبرز أهمية الإشارة إلى بعض التعليقات التي تداولتها الرسائل الهاتفية النصية في العيد والتي تناولت بقدر من التهكم وروح الدعابة ما جاء في خطاب رئيس المجلس الوطني الانتقالي بمناسبة إعلان تحرير ليبيا من نظام القذافي. لقد صورته بعض هذه الرسائل الهاتفية دكتاتوراً جديداً أو حاكماً بأمره، بينما ركزت رسائل أخرى على ما رآه كثير من الليبيين من اختيار غير موفق من طرف المستشار مصطفى عبد الجليل لقانون الزواج والطلاق كنموذج للقوانين الظالمة التي ينبغي إلغاؤها لعدم موافقتها للشريعة واضطراره لاحقاً إلى تعديل ما قال. استهجنت رسائل الليبيين الفكرة التي رأى فيها ليبيون ليبراليون، ومواطنون عاديون أيضاً، إشارة غير مريحة إلى ما يمكن توقعه من فرض لرؤية معينة بشأن التشريع.

من هذه الرسائل تلك التي تقول: «الولد (الشاب) الليبي يغني ويقول ثورتنا زين على زين وتتزوج واحدة واثنين!!»، والبنت الليبية تقول: يا قذافي ولي ولي (ارجع) ما نبوش (لا نريد) الحاج

متولي!! (إشارة إلى المسلسل التلفزيوني المصري عن شخص باسم الحاج متولي متعدد الزوجات والذي قام ببطولته نور الشريف)، وهنا إشارة واضحة إلى موقف النسوة من مسألة تعدد الزوجات. بينما تستفيد رسالة أخرى من أخبار سورية لتمس ذات الموضوع قائلة: «واحد قال لزوجته مساكين السوريات (النساء في سورية) تشردن في الحرب! الواحد (الليبي) كان يأخذ زوز منهم يربح فيهم أجر (لو يتزوج الليبي اثنتين من سورية يحصل له الأجر) قالت له زوجته: كان قلبك طيب لهاذي الدرجة (لو كنت حقاً طيب القلب) الزواج بالصوماليات أكبر أجراً!، مجاعة وعشرين سنة حرب!!! (واضحة إسقاطات اللون ومفهوم الجمال هنا). ولم يفت هذا القطاع من الليبيين أن يسجل رأياً حول مقتل القذافي وابنيه خميس والمعتصم مثلما اتخذ ذلك مناسبة للتعبير عن موقف وإن بدا عليه الوهن، فإنه يسجل وقائع لا يريد نسيانها حتى في مناسبة العيد بدون القذافي. الأهم هنا هو الحرص على استدعاء الدين من خلال الإشارة للشهادة والجنة التي تنتظر القذافي وأبناءه. من هذه القول: «يا عيد عيد الناس مانك عيدنا (الناس تحتفل بالعيد وهو ليس عيد لنا) الناس عيدت ونحنا استشهد سيدنا (القذافي). استشهد وراح خسارة هو وخميس ومعتصم في غارة (ماتوا بفعل غارة لقوات الناتو)، بجاه ربنا الشعب يأخذ بثاره!! هم تريس (رجال) وماتوا غدارة (غدرا)، وارفع رأسك يا مؤيد ومعمر في الجنة امعيد (يحتفل بالعيد).

إن تجربة السنوات السبع التالية لإسقاط النظام لم تعزز أو تفتح آفاق التحول الديمقراطي السلمي وإنجاز العقد الاجتماعي الجديد، بل جلبت للواقع معاول هدم كثيرة.

ثالثاً: التعابير السياسية الساخرة وسياقات الصراع والعنف

يدخل الليبيون أعتاب مرحلة جديدة يشمل فيها التغيير كل شيء، حيث من الطريف أنهم يستعملون القذافي لأغراض مختلفة في آن واحد! إلى أي مدى سيظل القذافي حاضراً في خيالهم ومخيالهم وثقافتهم الشعبية أمر سيتحدد بلا شك بقدرة القادة الجدد على إعلان موت القذافي السياسي والمؤسسي والشعبوي إلى الأبد، وذلك مرهون بقدرتهم على مواجهة تحديات المرحلة الانتقالية بنجاح يستوعب كل الليبيين ويبدأ في بناء وطن للجميع. إن تجربة السنوات السبع التالية لإسقاط النظام لم تعزز أو تفتح آفاق التحول الديمقراطي السلمي وإنجاز العقد الاجتماعي الجديد، بل جلبت للواقع معاول هدم كثيرة وساهمت في إماطة اللثام، أو إحياء ما كان قد تراجع من تصورات، عن الذات والآخر في الداخل والخارج ولم تؤدِّ في النهاية إلا إلى الاصطدام بواقع مخالف للآمال والطموحات والتوقعات. إن أي فشل في تحقيق هذه الأهداف ومعالجة التحديات الواقعية المرتبطة بها من شأنه أن يفسح في المجال لمضامين أخرى حرصت إحدى الرسائل النصية الهاتفية على تسجيلها. هذه الرسالة تقدم تعريفاً للفرد الليبي بطريقة تستدعي السياسة بكل معانيها وأبعادها في الماضي والحاضر والمستقبل، مثلما تعكس ميلاً إلى عدم المبالاة السياسية يهدد الطموح بإقامة ديمقراطية تقوم على المشاركة الفاعلة للمواطنين:

«تعريف الليبي قبل الثورة: هو كائن حي مكروه دولياً، مظلوم محلياً، مفلس مادياً، مشتت ذهنياً، فاشل عاطفياً، فارغ علمياً، متكهرب (متوتر) يومياً، يسمع بقروض وزيادة رواتب شفوياً، مريض نفسياً، مش فاضي (مشغول) كلياً، مكسد (حالة كساد) يومياً، ما عنداش (ليس لديه) رصيد نهائياً (رصيد هاتف)».

الأكيد أن الليبيين يطمحون إلى وضع أفضل على جميع المستويات. إن الأوضاع الحالية لليبيا ليست متوافقة لا مع طموحات وآمال أولئك الذين انتفضوا ضد نظام القذافي، ولا أولئك الذين يعتبرون ما تم مجردّ عمل خارجي قاده الناتو بمشاركة أطراف عربية لتدمير دولة قبل أن يكون مجرد استهداف لنظام دكتاتوري، أو أولئك الذين يعتقدون بشعبية الانتفاضة لكنهم يرونها تم استغلالها وتوجيهها دولياً وإقليمياً لخدمة مشروع لا علاقة له بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. لذلك نجد اليوم صفحات التواصل الاجتماعي الليبية تعكس هذا الانقسام، وتنذر بصراع متواصل وتشظٍّ يهدد التماسك المجتمعي الليبي، ويهدد أسس الدولة الليبية ذاتها. تعكس التعابير السياسية الساخرة اليوم هذا التشظي والانقسام المتصاعد، ويظهر ذلك واضحاً في تعبيراتها المختلفة. هذه التعبيرات تتميز عن سابقتها زمن القذافي بتحررها، ولو مؤقتاً، من الخوف والرعب الذي كانت تثيره مجرد محاولة التفكير في الاستهزاء بالنظام وانتقاده ولو على سبيل النكتة البريئة. لكن هذه النكتة التي أضحت أكثر انطلاقاً لا تزال تحمل عبء الخوف من المستقبل وأحياناً التحسر على الماضي.

ومع أن التعابير المرتبطة بالقذافي بشكل مباشر، أو التي تتحسر على إسقاط نظامه؛ بما يمثله لقطاعات عريضة من الليبيين من يسر العيش والأمن ومجانية الخدمات وتمسُّك بالسيادة الوطنية، قد تراجعت بعد مرور سبع سنين على وفاته، فإنها لم تختفِ تماماً. فقد شهد عيد الأضحى لهذا العام بروز تعابير ورسائل نصية جديدة ساخرة؛ زاد من حضورها الوضع الأمني والسياسي المتدهور والمنذر بما هو أسوأ على كل المستويات، علاوة على أزمات السيولة والغلاء الفاحش للأسعار وعدم تمكن العائلات من تأمين سعر الأضحية. من بين تلك التعابير الساخرة القول بأن على المواطن الليبي الذي يدخل إلى سوق بيع الماشية ويخرج منه بدون أن يتمكن من شراء الخروف أو الشاة الأضحية، أن يقول دعاء الخروج من السوق: «الله يرحمك يا معمر القذافي»!

المواطن الذي يرى القهر بأم عينه في رابعة النهار والميليشيات تزدريه وتحتقره وتكيل له أبشع أنواع العنف المادي واللفظي وهو يقف في الطابور الطويل أمام البنك ليتمكن من الحصول على دنانير قليلة من حسابه الشخصي، وما إن يبدأ بعدِّها إلى أن يصل إلى الرقم 16 فيتجاوز الرقم 17 مستعيضاً عنه بتعبير «نهار أحرف» ثم يواصل عد نقوده فيصبح هذا التعبير كناية عن رغبة في عدم تذكر يوم 17 فبراير الذي انطلقت فيه الاحتجاجات ضد نظام القذافي في 2011 باعتباره يوم شؤم وسوء طالع. بينما يشير تعبير آخر إلى معنى مماثل فيقول «فبراير كيف السروال العربي لما تعوم به جو مليح وخفة، وبعدما تطلع يفضحك ويعرّيك.. بالضبط خشينا نعوموا (سبحنا في البحر) في الحرية قعدنا بلا ضي ولا امية (أصبحنا بدون كهرباء ومياه شرب)، أي أن فبراير (الانتفاضة) مثلها مثل السروال العربي (البنطلون الشعبي الليبي المصنوع من قماش خفيف إذا ابتلّ يكشف ما تحته من الجسد)، إذا سبحت وأنت ترتديه فهو خفيف ولا يعيق الحركة، لكن بمجرد

الخروج من البحر فإنه يكشف عورتك أو يعريك أمام الخلق، وذلك تعبيراً عما يعتقده قطاعات عريضة من الناس أن الانتفاضة لم تحقق ما حلموا به بل جعلتهم عرايا، كناية عن غياب الحرية والافتقاد لما كان مضموناً أيام القذافي من ضرورات الحياة كالكهرباء ومياه الشرب، أو السلع المدعومة والوقود والعلاج المجاني وهي خدمات أو حاجات أضحت بعيدة المنال.

نجد اليوم الليبيين، وهم يعيشون الارتدادات السلبية المدمرة لما حصل في 2011، يعبِّرون بسخرية وهزل سياسي عمّا يواجهونه من خوف وانعدام للأمن وهيمنة لقوى التطرف وسطوة للميليشيات، ناهيك بالفساد المستشري بمستويات غير مسبوقة.

أما التردي الذي لحق بالوضع الاقتصادي وأثر سلبياً بشكل هائل على معيشة الأغلبية فقد كان هو الآخر موضوعاً لآخر موجة من التعابير الساخرة خلال العامين الماضيين. هكذا يتم التعبير عن أزمة عدم توافر رغيف الخبز والغلاء الفاحش الذي أصابه بكاريكاتير يصوِّر جدْياً (صغير الماعز) وهو يقف بباب أحد المنازل حيث طفل صغير فيخاطبه الجدْي قائلاً: «اسأل أمك عندكم خبز؟ قتلنا الشر» (لقد فتك بنا الجوع)، وذلك في إشارة إلى أزمة رغيف الخبز وارتفاع أسعاره ونقص وزنه عن المحدد قانوناً بعدما كان الليبيون يطعمون المواشي الخبز لوفرته ورخص سعره. بينما يصور رسم كاريكاتور آخر شخصاً وهو غارق تماماً في مياه آسنة لكنه مع ذلك يرفع كلتا إبهامَي يديه راسماً علامة تبين أن كل الأمور على ما يرام، وذلك كناية عن أن الليبي البسيط يبقى صامتاً ولا يجاهر بالرفض أو الاحتجاج رغم أنه غارق في وحل الأزمة الاقتصادية الخانقة والغياب شبه الكامل للأمن، بل ويظهر أنه راضٍ عن الأوضاع المزرية رغم مرور سبع سنين على إسقاط النظام.

نجد اليوم الليبيين، وهم يعيشون الارتدادات السلبية المدمرة لما حصل في 2011، يعبِّرون بسخرية وهزل سياسي عمّا يواجهونه من خوف وانعدام للأمن وهيمنة لقوى التطرف وسطوة للميليشيات، ناهيك بالفساد المستشري بمستويات غير مسبوقة وانسداد الأفق السياسي وتهديد الكيان برمَّته. تلك التعابير كما تتجلى في الرسائل النصية الهاتفية مثلاً، وإن عبّرت عن حالة المواطن المسحوق الذي أصابه الإحباط، وربما اليأس من أي أفق للتغيير الإيجابي وبناء دولة المواطنة والحقوق والتنمية، فإنها تتأثر بأجواء الرعب والخوف وتراجع مستوى حرية التعبير التي تلت إسقاط النظام ولفترة محدودة؛ حلّت محلها هيمنة لقوى سياسية أرادت فرض رؤيتها على الجميع بدعاوى الثورة أو الديمقراطية أو الإسلام، فصادرت حرية التعبير وكمّمت أفواه المثقفين والصحافيين والنشطاء، وأصبح من اليسير قتل، أو تغييب أو خطف هؤلاء، بل والمواطن العادي، لمجرد تعبيره عن رفض أو ازدراء الواقع المؤلم، أو رفضه واستيائه من هيمنة تلك القوى التي لا تعدم وسيلة لاتهامه باستعمال حجج تتصل بالانقسام السياسي أو الأيديولوجي.

هكذا تعود ليبيا للمربع الأول، ويمكن لنا أن نتمثل مجدداً ما قاله فاتسلاف هافل عن نظام «ما بعد الشمولية» والصراع بين آمال الناس وطموحاتهم ومصالح ورؤى القوى المهيمنة والمتصارعة التي لا تأبه لمعاناة الناس وحرمانهم وتراجع قدرة المواطن الليبي عن تأمين حاجته الأساسية.

ومثلما تقرر مبروكة الورفلي فإن التعابير السياسية الساخرة في ليبيا في عهد القذافي عكست القيود على الحريات والتعبير وغياب وسائل التعبير الحر فكانت «وسيلة للمقاومة كونها تتصدى للخوف والاضطهاد والقمع وتسعى لخلق توازن نفسي لدى الفرد والجماعة. فهي بإيجاز، مقاومة الخوف والظلم بالضحك والسخرية المتحفظ من الضحك». ورغم التغيير الكبير الذي حصل في 2011 وما صاحبه من تحولات في المزاج الليبي وفي سمات الثقافة السياسية السائدة، فإنها ليست سوى أحد أسلحة الضعفاء.

الوضع اليوم يذكرنا بما كان عليه في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي عندما تعرّضت ليبيا لشحّ الموارد وللعقوبات الغربية عليها بحجة الانخراط في الإرهاب ودعمه. التعابير الساخرة التي ظهرت حينها بدت جديدة على الثقافة الشعبية الليبية التي بدأت أولاً في تليين النكت السياسية المصرية وتبيئتها لتنطلق بعدها اليوم إلى النكتة الليبية الصرفة. «فالسخرية لم ِ تأتِ بشكل النكتة المباشرة فقط بل أخذت أيضاً طابعاً تراثياً يعمل على استغلال شهرة قصيدة أو نشيد ذائع الصيت أو أغنية ومن ثم تحريف كلماتها لتحمل جوهر الرسالة المراد إيصالها»[6]. حينها كانت السخرية صارخة وربما عدوانية تجاه النظام وسياسات التقشف والتضييق على العباد في حياتهم وتراجع مستوياتهم الحياتية وما واجهوه من شح ومكابدة للحصول على الضروريات، بينما تراجع مستوى خدمات التعليم والصحة وغيرهما من القطاعات الحيوية بصورة مخيفة، مع انتشار للفساد غير المسبوق في مستوياته وانتشاره وانهيار للبنى التحتية، وهي الظواهر نفسها التي يعيشها المواطن الليبي اليوم بعد سبع سنين من إسقاط نظام القذافي الذي لا يمكن المجادلة الآن في أنه كان إسقاطاً للدولة أيضاً. وبينما يتبادل الليبيون الطرفة أو النكتة بسخرية مريرة فإنها تُعبّر عن يأس الليبيين من إصلاح الطبقة السياسية الحاكمة اليوم، فقد صاروا أكثر لجوءاً إلى التعابير السياسية الساخرة للتعويض عن الإحساس بنتائج وآثار إخفاقات أداء قادة وساسة ما بعد القذافي، وخصوصاً في الجانب الاقتصادي[7].

وكما تستخلص مبروكة الورفلي، فإن التعابير السياسية الساخرة منذ ٢٠١١ لم تعد مقتصرة على انتقاد الساسة أو السلطة، بل إن نطاقها اتسع ليشمل «السخرية من الذات، وعبر عن إحباط الشعب من نتائج ثورة فبراير»[8]. كما تعبِّر عن خيبة الأمل من أولئك الساسة الذين كانوا معارضين للقذافي طوال عقود من الزمن وينتقدون مظالمه؛ إلا أنهم وبمجرّد أن ذاقو حلاوة السلطة ومغرياتها رفضوا التنازل عنها أو أصبحوا أكثر فساداً ويرتكبون أعتى المظالم والجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان، التي اعتبرتها منظمات حقوقية ترتقي لجرائم الحرب. هكذا تدخل التعابير السياسية الساخرة في ليبيا مرحلة جديدة وتقوم بوظائف لا تختلف عمّا كانت تؤديه في الماضي، إنها مجرد سلاح الضعفاء الذين لا قوة لهم. الطرفة والتعابير السياسية الساخرة في ليبيا مرشحة ومؤهلة

(6) الورفلّي، «الضحك في وجه الخوف: مفردات المقاومة السلبية في المجتمع الليبي،» ص 78.

(7) ««النكتة الليبية» التي «أشغلت» كوريا الجنوبية،» عن موقع «قناة 218» (3 حزيران/يونيو 2018)، <https://bit.ly/2JptuWM>.

(8) الورفلّي، المصدر نفسه، ص 81.

للتطور لتتخذ مضامين أكثر إحاطة بالوضع المتدهور، وسط الآمال المتكسرة على صخرة التنافس على السلطة والموارد والتدخل الأجنبي، ولكن دون أن تتحرر من الخوف والحذر الذي لازمها منذ عقود مضت. لن يتغير الوضع إلا إذا تمكن الساسة وأمراء الحرب والميليشيات من تصحيح الأخطاء والتنازل عن مواقعهم لصالح مشروع وطني جديد يعيد الاعتبار للناس وقضاياهم بديلاً من الصراع «والمساهمة في المصالحة الوطنية لبناء ليبيا الغد وإعادة البسمة لشفاه الليبيين»[9] □

صدر حديثاً

الحرب الخفية: أمريكا والعقوبات على العراق

جوي غوردون

يبحث هذا الكتاب، في إدانة واضحة للسياسة الأمريكية، في الدور الرئيسي الذي أدته الولايات المتحدة في صوغ تلك العقوبات على العراق، التي أسفرت عن وضع قيود صارمة على الواردات العراقية حتى لأبسط السلع الحيوية، من أنابيب المياه إلى منظفات الغسيل إلى لقاحات الأطفال، بذريعة «الاستخدام المزدوج» لهذه السلع وإمكان إفادة العراق منها لتصنيع «أسلحة الدمار الشامل».

يشرح الكتاب بالتفاصيل، استناداً إلى الآلاف من وثائق الأمم المتحدة الداخلية ومحاضر الاجتماعات المغلقة فيها (التي أتاحت المؤلفة النفاذ إليها عبر الرابط www.invisiblewar.net)، فضلاً عن مقابلات مع دبلوماسيين أمريكيين وأجانب، كيف أن الولايات المتحدة لم تكتفِ بمنع وصول السلع الإنسانية الحيوية إلى العراق فحسب، بل قوّضت من جانب واحد أي محاولات للإصلاح، عبر تجاوز مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة، والتلاعب بالأصوات في مجلس الأمن، بهدف الاستمرار في العدوان على العراق الذي انتهى بتدمير كل مقوماته المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية، العسكرية والمدنية على السواء.

351 صفحة

الثمن: 20 دولاراً أو ما يعادلها

(9) علي عبد اللطيف اللافي، «في الذكرى السابعة لثورة 17 فبراير المشهد السياسي الليبي في أفق نهاية سنة 2018م،» مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية (20 شباط/فبراير 2018)، <https://bit.ly/2wuzDIJ>.

التأويل الإصلاحي لمفاهيم النهضة الغربية: مفهوم الحرية أنموذجاً

امبارك حامدي(*)

أستاذ الفكر العربي المعاصر في جامعة قفصة ـ تونس.

أولاً: الإطار النظري

يُعنى الباحث في هذه المداخلة بالنّظر في المشروع الإصلاحي العربيّ. ويتركّز الاهتمامُ في تبيّن الشروط الحضاريّة والتّاريخيّة والآفاق المعرفيّة التي حفّت بلحظة تلقّي المدنيّة الغربيّة سبيلاً إلى الوقوف على خصائص تأويل مفاهيم التمدّن الغربيّ وسائر نظمه وتدابيره السّياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة عبر أنموذج محدّد هو مفهوم الحرّيّة... وقد صدر البحث عن أطروحة مفادها أنّ تعثّر المشروع الإصلاحي يعود إلى أسباب عميقة موصولة بكيفيّة التلقّي والتّأويل. ويستند الباحث في هذه المقاربة إلى نظريّة التلقّي لا بوصفها منهجاً في قراءة النّصوص الأدبيّة كما بلورها أعلام النّقد الأدبي الألمان (هانس روبرت ياوس وهانز جورج غادامير، وفولفغانغ أيزر فضلاً عن الشكلانيّين الروس... إلخ)، بل باعتبارها موقفاً في الفهم والتّفسير عامّة نظر فيه إلى حاصلة تداخل أفق القارئ، وهو في هذا المقام الفكر الإصلاحي ومرجعيّته العربيّة الإسلاميّة القديمة، مع أفق «النصّ»، ونعني به في هذا البحث مقوّمات التمدّن الأوروبيّ في القرن التّاسع عشر وقيمه.

وهكذا تنأى هذه المقاربة بنفسها، في ما نزعم، عمّا ذهبت إليه أغلب البحوث والدّراسات من ردّ فشل التّجربة الإصلاحيّة والخصائص التي تميّزت بها إلى أسباب خارجيّة فحسب، ومنها موقع أصحابها من السّلطة وضغط ذلك الموقع على حرّية فكره، والأطماع الأجنبيّة، والصّراع على السّلطة والنّفوذ بين الفئات الحاكمة في البلاد العربيّة، فضلاً عن هشاشة الاقتصاد وتراكم الدّيون الخارجيّة وسوء التّصرّف المالي، وتقادم الهياكل الاجتماعيّة... إلخ، مهما تكن لتلك العوامل من تأثيرات لا ينكرها البحث الرّصين.

(*) البريد الإلكتروني: mobarekhamdi1@gmail.com.

يكمن الفارق الأساسيّ بين تلك المقاربات وبين المقاربة التي نقترحها في الإجابة عن السّؤال الآتي: هل تُعدّ الشّروط المعدودةُ «خارجيّةً» مجرّدَ ضغوط على المصلح العربيّ حاول «مراوغتها» باتّباع المرحليّة، وتوخّي الخلط المقصود بين المفاهيم الحديثة وبين المفاهيم الفقهيّة القديمة طلباً لاستئناس المتلقّي التقليديّ واستمالته، أم أنّ الأمر يعود إلى ضغط هويّة القارئ الذي يقرأ «نصّاً» هو هنا مشروع التّمدّن الأوروبيّ بجميع مستوياته السّياسيّة والاجتماعيّة والفكريّة ...؟

إنّ فعل القراءة، بما هو مضمار الجهد التّأويليّ وشرطُ إمكانه، هو حصيلة تلاقي أفقيْن تاريخيّين: أفق القارئ وموروثه وتوقّعاته... من جهة، وأفق النّصّ وإكراهاته التّاريخيّة واللّغويّة على النّحو الذي حدّده أعلام مدرسة التلقّي والقراءة والتأويل من جهة أخرى.

إنّ مقاربة على هذا النّحو ستستحضر، بكلّ تأكيد، كلّ «الأسباب الخارجيّة» التي ذكرنا، ولكنّها ستكون ههنا جزءاً من السّياق الاجتماعيّ والأيديولوجي والثقافي... إلخ، الذي يفسّر (يفهم ويؤوّل) القارئ من خلاله النّصّ أو ما يسمّيه روّاد مدرسة كونستانس الألمانيّة ببنية الأفق الاجتماعيّ للتّجربة (أي ما يجلبه القارئ التّاريخي معه من عالمه الواقعيّ) بديلاً من بنية أفق التّجربة المحتمل (أي ما يوحي به النّصّ ويستشرفه). فهل كان هذا الأفق الاجتماعيّ مساعداً على القراءة والفهم والتمثّل، أم أنّه شكّل عائقاً حجب «النص» ومنع من فهمه؟ إنّ الجواب على هذا التّساؤل هو ما سيحدّد ما إذا كان فشل الحركة الإصلاحيّة أصيلاً، لأنّه **داخليّ** نابع من تمثّل التمدّن الغربيّ تمثّلاً «تلفيقيّاً» مهما يكنْ من ضغط الأفق الثّقافيّ والمعرفيّ والاجتماعيّ والسّياسيّ، أم أنّه طارئ لأنّه **خارجيّ** متأتٍّ من الشّرط التّاريخي الظّرفيّ لـ «القراءة». وهو ما سيعمّق البحث عن أسباب استمرار سمة التّداخل بين المرجعيّتين الحديثة والتقليديّة لا عند مصلحي القرن التاسع عشر فحسب، بل كذلك في أطروحات بعض تيّارات الفكر العربيّ المعاصر اليوم، بالرغم من تغيّر الأسباب والشّروط التّاريخيّة التي حفّت بمشروع الإصلاح العربيّ.

فما المقصود بالتّأويل وما آلياته؟ وعلى أي نحو يمكن اعتبار التمدّن الغربيّ بمستوياته المتعدّدة نصّاً؟

1 ـ في معنى التّأويل

من البداهة القولُ إنّ فعل القراءة، بما هو مضمار الجهد التّأويليّ وشرطُ إمكانه، هو حصيلة تلاقي أفقيْن تاريخيّين: أفق القارئ وموروثه وتوقّعاته... من جهة، وأفق النّصّ وإكراهاته التّاريخيّة واللّغويّة على النّحو الذي حدّده أعلام مدرسة التلقّي والقراءة والتأويل من جهة أخرى. فـ «في معرض تفسيره لهايدغر يتناول غادامير في **الحقيقة والمنهج** مسألة المعرفة المسبّقة في مواجهتنا مع النصوص. فيقول بأنّنا لا يمكن أن نقرأ النصّ إلا بتوقعات معيّنة، أي بإسقاط مسبّق، غير أن علينا أن نراجع إسقاطاتنا المسبّقة باستمرار في ضوء ما يَمْثُل هناك أمامنا. وبإمكان

كل مراجعة لإسقاط مسبّق أن تصنع أمامها إسقاطاً جديداً من المعنى»[1]. ويؤكّد غادامير أنّ هذا الإسقاط المستمرّ للتوقّعات، وعمليّة تعديلها الدّائمة في ضوء عمليّة جدليّة مع النّصّ، هو ما يُسمّى الفهم والتأويل، ويدعو غادامير أحياناً هذا الفهم المسبّق بالتحيّز (Préjudice). وإذا كان هذا الجدل بين الفهم المسبّق (أو الخبرة) والنّصّ يُشْرِع نافذةً لتعدّد المعنى، فإنّ غادامير يشرّع للقول بلانهائيّته، إذ يرى أنّ المرء لا يمكنه أن يعرف العالم إلّا من خلال الفهم المسبّق والخبرة التّأويليّة المتراكمة، لكنّ هذه الخبرة وذاك الفهم لا يمكنهما أن يحيطا بالعالم الذي يتجاوز ترميزنا بحكم عينيّته، ومن ثمّ فإنّ هناك دائماً فائضاً من المعنى للوجود يراوغ شبكة اللغة، فتحاول محاصرته بالاستعارة والصّورة والسّرد والاشتراك اللّفظي... إلخ[2]. وينتهي غادامير من ذلك كلّه إلى التّأكيد أنّ الوجود الذي يمكن فهمه هو اللغة، وأنّ الهرمنيوطيقا هي اللّقاء بالوجود من خلال اللغة، إذ الواقع الإنسانيّ هو، تحديداً، واقع لغويّ، ومن هذا المنطلق يطرح أسئلته الإشكاليّة حول العلاقة بين كلّ من اللغة والفهم والتّاريخ والواقع. ونطرح نحن هنا سؤال العلاقة بين النّص اللّغوي وبين مفاهيم التمدّن الغربي ومؤسّساته التي تأثّر بها المصلحون العرب المسلمون. بعبارة أخرى: بأيّ معنى يمكن اعتبار التمدّن الأوروبي نصّاً أوّله المصلحون؟ وهل سعوا إلى مراجعة مسبّقاتهم من أجل تحقيق المعنى المتعدّد/اللّانهائيّ؟

2 ـ في أنّ المدنيّة الغربيّة نصّ[*]

تساءل هايدغر في كتابه **الكينونة والزمن 1927**: «ما الذي يسبق الآخر: الكينونة أم اللغة؟» و«هل نولد في الكينونة أم في اللغة؟» و«هل تسبق الكتابةُ الوجودَ أم العكس؟»[3]. وانتهى إلى القول إنّ اللغة هي وحدها التي تكشف عن الكينونة، وإنّ العالم في الحقيقة هو ما تشكّله اللغة لا ما هو في الحقيقة، ذلك أنّ اللغة هي البيت الذي نسكنه، هي بيت الكائن[4]. وبمتابعة الموقف الهايدغري إلى نهاياته، يتّضح أنّه لا يرى أسبقيّة اللغة على الكينونة والوجود فقط، بل يذهب أبعد من ذلك، فيعتبر أن وجود العالم هو تحديداً وجود لغويّ، وأنّه لا شيء

لا شيء يحدث خارج اللغة، لذلك من البداهة القولُ إنّ الطبيعة نفسَها نصّ لأنّنا نتلقّاها في اللغة وباللغة. وقس على ذلك المدنيّة الغربية بمؤسّساتها السّياسيّة وتدابيرها الاجتماعيّة وممارساتها الثقافيّة فضلاً عن القيم والأفكار والمفاهيم.

(1) عادل مصطفى، **فهم الفهم، مدخل إلى الهرمنيوطيقا: نظرية التأويل من أفلاطون إلى جادامر** (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2007)، ص 17.

(2) المصدر نفسه، ص 15 ـ 18.

(*) استفدنا في هذه الفقرة من مقال لنا سابق: «الترجمة والعولمة الاختلاف،» مجلة **العربية والترجمة** (المنظمة العربية للترجمة)، العدد 28 (كانون الأول/ديسمبر 2016).

(3) انظر: عبد العزيز حمودة، **المرايا المحدّبة: من البنيوية إلى التفكيك**، عالم المعرفة؛ 232 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998)، ص 257.

(4) المصدر نفسه، ص 257.

خارجها. وقد تابعه البنيويون الفرنسيون المحدثون الذين وقعوا تحت تأثيره فاستنتجوا، بدورهم، أنّه «إذا كانت اللغة هي التي تقوم بتشكيل وصياغة ما نعرفه عن العالم، فإنه يمكن القول بأن اللغة تشكل معرفتنا بالعالم. ما نعرفه إذن ليس العالم كما هو في الواقع بل اللغة ذاتها»[5].

نخلص، إذاً، إلى أنْ لا شيء يحدث خارج اللغة، لذلك من البداهة القولُ إنّ الطبيعة نفسَها نصّ لأنّنا نتلقّاها في اللغة وباللغة. وقس على ذلك المدنيّة الغربية بمؤسّساتها السّياسيّة وتدابيرها الاجتماعيّة وممارساتها الثقافيّة فضلاً عن القيم والأفكار والمفاهيم التي هي أصلاً صيغ لغويّة **تجسّد** بعضها في مؤسّسات وتدابير وممارسات بعينها... وتأسيساً على ذلك يصبح من المشروع الحديث عن تأويل ما باشره المصلح العربيّ الذي اطّلع على التمدّن الغربيّ، وقد تلقّاه نصوصاً لغويّة أيّاً تكن صيغتها الأصليّة، في لحظة شعور بتأخّر الأوضاع العربيّة، وتقدّم الغرب، فحاول الفهم والتمثّل، وإعادة النّظر في الموروث في ضوء ذاك الفهم وهذا التمثّل.

تجدر الإشارة إلى أنّ تأثّر المصلحين العرب بالفكر الغربي (ومنه التأثّر بمسألة الحرّيّة التي نُعنى بها في هذا البحث) قد كان على ضربين:

ـ التأثّر إلى حدّ الانبهار، والسّعي أحياناً إلى التّماهي مع الفكر الغربي في تصوّره لمسألة الحرّية التي تعنينا في هذا البحث، ويتجلّى ذلك في بعض مواقف أعلام التيّار التّحديثي: الليبرالي والاشتراكيّ (لطفي السيد، طه حسين، محمود عزمي، قاسم أمين، محمد حسين هيكل، شبلي الشّميل، فرح أنطون، سلامة موسى...)[6].

ـ محاولة التّوفيق بين المفاهيم والأفكار الوافدة من ناحية والمفاهيم التّراثيّة من ناحية أخرى، وقد تبنّى هذا الموقفَ أنصار التيّار السلفي الجديد (رفاعة رافع الطّهطاوي، جمال الدين الأفغاني، خير الدين التّونسيّ، محمد عبده، محمد رشيد رضا، حسن البنا، مالك بن نبي...)[7]. وهذه الفئة هي المقصودة أساساً بمصطلح «المصلح»، لتميّزها بالجمع بين الإحساس بضرورة التّغيير من جهة، وعجزها عن الانفكاك من الموروث من جهة أخرى. وهذا ما به يختلف عن المتغرّبين من ناحية، وعن الشّيوخ المحافظين من جهة أخرى.

---

(5) المصدر نفسه، ص 257.

(6) انظر مثلاً قول بعضهم: «لعل آخر عرض وأقواه للموقف الليبرالي التقليدي في العربية كان على يد المصري أحمد لطفي السيد (1872 ـ 1963). كان هذا الرجل تلميذاً صريحاً لجون ستيوارت مل وغيره من ليبراليي القرن التاسع عشر الميلادي. وقد جعل مشكلة الحرّيّة محور تفكيره السّياسيّ. فالحرّيّة في الجوهر معناها حقوق الفرد، أجل حريته الطبيعية التي لا نزول عنها تحددها وتؤمنها الحقوق المدنية. وهذه تؤمنها التدابير والنظم السّياسيّة والشرعية. ويجب أن يكون عمل الدولة وتدخلها في أقل درجة». انظر: **موجز دائرة المعارف الإسلامية** (الشارقة: مركز الشارقة للإبداع الفكري، 1998)، ج 33، ص 3646.

انظر أيضاً مطابقة تعريف ابن عاشور للحرية (رغم سلفيته) لتعريف جون ستيوارت مِل في قوله: «الحرّيّة عمل الإنسان ما يقدر على عمله حسب مشيئته لا يصرفه عن عمله أمر غيره»: محمد الطاهر بن عاشور، **أصول النظام الاجتماعي في الإسلام** (تونس: الشركة التّونسيّة للتوزيع، 1979)، ص 160.

(7) انظر تيارات الفكر الإصلاحي في: محمد صالح المراكشي، **فصول في الثقافة العربية المعاصرة**، سلسلة دراسات في اللغة والآداب والحضارة؛ 1 (صفاقس: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1995).

ولا شكّ في أنّ ما يعنينا أساساً هو هذا التيّار الثّاني. على أنّ أعلام التيّارين جميعاً لم يسلموا في أحيان كثيرة من سوء فهم يعود إلى أسباب متنوّعة. ولا نستبعد أن يكون سوء الفهم هذا مقصوداً أحياناً من أجل التّمكين للمفاهيم الجديدة وضمان تقبّلها، وإن كان من الثّابت قصور الأفهام في أحيان أخرى عن تجاوز المدوّنة التراثية والبنى التراثيّة ومعانقة الفكر الغربي الحداثيّ ومؤسّساته. وقد أورد المفكّر المغربي عبد الله العروي في هذا المعنى الثاني نصّين في الموقف من مسألة الحرّيّة تحديداً، أحدُهما للمؤرّخ المغربي الشّهير أحمد الناصريّ يقول فيه: «واعلم أن هذه الحرّيّة التي أحدثها الفرنج في هذه السنين هي من وضع الزنادقة قطعاً لأنها تستلزم إسقاط حقوق الله وحقوق الوالدين وحقوق الإنسانية رأساً...» والثاني لابن أبي الضّياف الذي لم يمنعه رفضه للحكم المطلق أي للاعتداء على الحرّيّة من التّهوين من أمر الرقّ تهويناً يلامس التقريظ في قوله: «ولا يخفى أن الرق في نفسه غير قادح في الفطرة الإنسانية ولا ينافي أخلاق الكمال والدين لأنه مصيبة نزلت بمن الحرّيّة فيه أصل»[8].

بالرغم من انخراط الفكر الإصلاحيّ بأقدار متفاوتة في الأفق التّحديثيّ، فإنّه لم ينفكّ عن ترديد التّعريفات التّراثية. وهو ضرب من التّناقض النّاشئ عن التمزّق بين الإحساس بضرورة التّحديث من جهة، والعجز عن الانفكاك عن التّراث من جهة أخرى.

أمّا اختيارنا لمفهوم الحرّيّة دون غيره، فيعود **أولاً** إلى شيوع هذا المفهوم في التّراث العربيّ الإسلامي وإنْ بمعان تختلف عن المعاني العصريّة، وهو مثال نموذجيّ لما يمكن أن يقع فيه المصلح الحديث من وهم التطابق بينه وبين معاني هذا المفهوم الحديث، ويعود **ثانياً** إلى أنّ الحرّيّة مفهوم جامع يتجلّى في مجالات كثيرة، ويتّخذ فيها مدلولاتٍ متنوّعةً، فهو ديمقراطيّة ومجلس نيابيّ وحقوق مواطنة، وحرّية تعبير... في المجال السّياسيّ، ومساواة بين الرّجل والمرأة في المجال الاجتماعيّ، واستقلال وحقّ في تقرير المصير في مجال العلاقات الدّوليّة... إلخ.

وأيّاً ما كان الأمر، فإنّ سمة التلقّي الجامعة التي تولّدت منها سائر خصائص مفهوم الحرّيّة وتمثّلاته لدى المصلحين العرب هي، بعبارة جابريّة[9]، سمة التّداخل التّلفيقي بين مرجعيّتين: **أولاهما** غربيّة حديثة دنيويّة (حرّيّة، ديمقراطيّة، قانون، فصل بين السّلطات، نوّاب الشعب، مواطنة... إلخ)؛ و**ثانيتهما** عربيّة إسلاميّة تقليديّة (شورى، شريعة، أهل الحلّ والعقد، وليّ الأمر/راع، رعيّة/عامّة... إلخ).

فكيف تمثّل الفكر الإصلاحيّ العربيّ مفهوم الحرّيّة؟ وما خصائص تأويله لذلك المفهوم؟

---

(8) عبد الله العروي، **مفهوم الحرية**، ط 4 (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2008)، ص 13 ـ 14.

(9) محمد عابد الجابري، **بنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية**، نقد العقل العربي؛ 2، ط 7 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 486.

ثانياً: مفهوم الحرّيّة وخصائصه عند زعماء الإصلاح

يستدعي فهم مسألة الحرّيّة في المدوّنة الإصلاحيّة العربيّة الحديثة استحضارَ الأفق المعرفيّ الجديد الذي فرضته العصور الحديثة. ولعلّ من أهمّ خصائص هذا الأفق المعرفيّ الجديد معالجتَه قضيّة الحرّيّة في نطاق الدولة، وتحوّل النّظر فيها، تبعاً لذلك، من المدارات الميتافيزيقيّة الكلاميّة القديمة إلى مدارات اجتماعيّة وسياسيّة حديثة. ويعتبر المفكّر المغربيّ عبد الله العروي أحد أنصار هذا المذهب في التّحليل، إذ يرى أنّ كلمة الحرّيّة في مرحلة الإصلاح قد اكتسحت «الميادين التي كانت تعبِّر عنها من قبل رموز البداوة والتّقوى والتصوّف والولاء العشائريّ، لأن الدولة أصبحت محور الحياة الاجتماعيّة كلها بعد أن قضت جزئياً أو كلياً على البداوة والعشيرة والتصوف»[10]. ولعلّ هذا الوضع الحضاريّ الانتقاليّ الذي ظهر فيه الفكر الإصلاحيّ هو الذي يفسّر كثيراً من خصائص هذا الفكر، كما سنرى، ومن تلك الخصائص نذكر:

1 ـ التأويل الشعري لمفهوم الحرّيّة: مظاهر الاحتفاء والتّغنّي

اكتسب مفهوم الحرّيّة في المدوّنة الإصلاحيّة أهمّية لافتة تجلّت في تواتر معالجتها عند جميع الإصلاحيين تفريعاً وتأصيلاً ودعوة إليها وانتصاراً لها. ومن أهمّ ما يستحق التوقّف هو تحوّل هذا المفهوم إلى موضوع للتّغنّي والتمجيد طلباً لعطف القلوب عليها، والتماساً لكسب الأنصار لها. فلا غرابة أن تتواتر في مؤلّفات زعماء الإصلاح صور بلاغيّة في تقريظ الحرّيّة والإشادة بها والتغنّي بسحرها، ومنه وصف أديب إسحاق لها بأنّها نور على نور، ومورد للظمآن، ومأمن للخائف، وسبيل للتّائه الحيران، وهي بعد ذلك كلّه فوق كلّ وصف، يقول إسحاق: «رآها نبهاء الناس نوراً على نور فرفعوا لها بينهم مناراً وأوقدوا من حولها ناراً، تهدي قوماً وتحرق آخرين (...) فهي المورد يراه الظّمآن، والمأمن يجده الخائف، والسبيل يلقاه التائه (...) [و] هي فوق ما يصف الواصفون وينعت العارفون، بل هي: الحرّيّة»[11]. ويتلطّف الحدّاد في تعريفها فيسميها البراءة، ويبرّئ الدّين من معرّة إنكارها، يقول الحدّاد داعياً إلى حرّية المرأة: «معاذ الله أن يناكد الإسلام هذه الحرّيّة البريئة [حريةُ أخذِ نصيبها من نور الشمس ونسامة الجو ورياضة الجسم، بدل لزوم البيت والأردية والحجب] بل هو قد أوسع في تقرير الحرّيّة إلى حدها الكامل»[12]. أمّا الكواكبي فيعتمد أسلوباً

---

(10) العروي، المصدر نفسه، ص 43. ويضيف العروي في المرجع نفسه مقارناً بين الأفق القديم الذي عولجت فية مسألة الحرّيّة وبين الأفق الحديث قائلاً: قبل عهد الإصلاح كان مفهوم الحرّيّة يستعمل في ميدانين: (1) ميدان الفرد: علاقة النفس بالعقل ـ والإرادة بالحواس. (2) ميدان الكون: علاقة النوع البشري بكل من الطبيعة والقدر والخالق. وقد خرج المفهوم بعد عهد الإصلاح من هذين الميدانين إلى ما يفصل بينهما وهو المجال الاجتماعيّ والسّياسيّ (ص 96).

(11) أديب إسحاق، **الدرر**، ترجمة وتحقيق مارون عبود، ط 3 (بيروت: دار ماورن عبود، 1975)، نقلاً عن: عزت قرني، **العدالة والحرّيّة في فجر النهضة العربية الحديثة**، عالم المعرفة؛ 30 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980)، ص 188.

(12) الطاهر الحداد، **امرأتنا في الشريعة والمجتمع**، ط 3 (سوسة، تونس: دار المعارف للطباعة والنشر، [د. ت.])، ص 22.

شعريّاً ينزّل الحرّيّة منزلة سامية، ويحدّد علاقتها بالقيم والنّاس. يقول الكواكبي: «المستبد عدو الحق، عدو الحرّيّة وقاتلهما، والحق أبو البشر، والحرّيّة أمّهم، والعوامّ صبية أيتام نيام لا يعلمون شيئاً، والعلماء هم إخوتهم الراشدون»[13].

وبلغ الاحتفاء بالحرّيّة أن اعتبر الشّيخ الطّاهر بن عاشور الاعتداء عليها ضرباً من ضروب الظّلم. وتكشف هذه المماهاة بين الاعتداء على قيمة الحرّيّة والظّلم، عن رغبة في التنفير من معاداتها بالاستناد إلى منظومة القيم الدّينيّة التماساً للتّأثير، يقول ابن عاشور: «واعلم أن الاعتداء على الحرّيّة نوع من أنواع الظلم»[14]. واعتبر الباحث عزت قرني أن مسألة الحرّيّة كانت في قلب اهتمامات أديب إسحاق «وكان تمجيدها والدعوة إليها هي الرسالة التي وهب حياته لها»[15]، وهو حكم يصدق على أغلب المصلحين العرب بمختلف تيّاراتهم.

ومن مواقف الشّيخ ابن عاشور الإصلاحيّة التي يتجلّى فيها النّفس التّبشيري بالحرّيّة كذلك تعداده فوائدَها على الأمّة قاطبة متجاوزاً حدودها الفرديّة التّراثيّة. يقول الشيخ ابن عاشور: إنّ «أمة تنشأ على التطبع بالرأي الصحيح، والتخلّق بأخلاق الأخوة والمساواة وحب الحرّيّة وتوقير العدل لأمة خليقة بأن تعرف مزية الوحدة، فتكون متحدة الإحساس والعمل»[16]. أمّا الكواكبيّ فقد رأى في وجودها محرّكاً لسائر الأنشطة الإنسانيّة، مثلما أنّ غيابها مبطلٌ لها، فضلاً عن كون مدار كتابيه: **طبائع الاستبداد** و**أم القرى** كان على الحرّيّة تعريفاً وتمجيداً وبياناً لأهميتها في حياة الأفراد والشعوب، ومهاجمةً للاستبداد والمستبدّين: أعداء الحرّيّة. يقول الكواكبي: «لا شك أن الحرّيّة أعز شيء على الإنسان بعد حياته، وأن بفقدانها تفقد الآمال، وتبطل الأعمال، وتموت النفوس، وتتعطل الشرائع، وتختل القوانين»[17]. وفي السّياق ذاته وسم قاسم أمين الحرّيّة بأنّها قاعدة الترقّي، ومعراج السعادة، وسرّ النجاح، وجعلها من أنفس حقوق الإنسان، ويتنزّل هذا التقريظ كلّه في نطاق النّفس التبشيري الدّعوي بمسألة الحرّيّة، والسّعي، كما أسلفنا، إلى غرسها في النّفوس والتبصير بأهمّيتها، يقول أمين: «الحرّيّة هي قاعدة ترقّي النّوع الإنساني ومعراجه إلى السّعادة، ولذلك عدّتها الأمم التي

---

(13) عبد الرحمن الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، تقديم أسعد السحمراني، طبعة مزيدة ومنقحة بمناسبة المئوية الأولى لوفاة عبد الرحمن الكواكبي، ط 3 (بيروت: دار النفائس، 2006)، ص 42.

(14) محمد الطاهر بن عاشور، **مقاصد الشريعة الإسلامية** (القاهرة: دار السلام، 2005)، ص 131. انظر كذلك قول الطهطاوي: «الحرّيّة من حيث هي رخصة للعمل المباح من دون مانع غير مباح ولا معارض محظور (...) فلا طاقة لقوة بشرية على دفعها بدون أن يعدّ دافعها ظالماً». انظر: رفاعة رافع الطهطاوي، **المرشد الأمين للبنات والبنين**، في: **الأعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوي**، دراسة وتحقيق محمد عمارة، 5 ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1973)، ج 2، ص 373 ـ 374.

(15) قرني، **العدالة والحرّيّة في فجر النهضة العربية الحديثة**، ص 156.

(16) ابن عاشور، **أصول النظام الاجتماعي في الإسلام**، ص 133.

(17) عبد الرحمن الكواكبي (السيد الفراتي)، **أم القرى** (وهو ضبط مفاوضات ومقررات مؤتمر النهضة الإسلامية المنعقد في مكة المكرمة سنة 1316هـ) (القاهرة: المطبعة المصرية بالأزهر، 1350هـ/1931م)، ص 29.

أدركت سرّ النجاح من أنفس حقوق الإنسان»[18]. وبلغ الاحتفاء بالحرّيّة وتقديسها عند فرح أنطون مبلغاً جعله لا يتردّد في: «الوقوف إزاء تمثال الحرّيّة في نيويورك وتوجيه التحية له»[19].

إنّ تمثّل الحرّيّة على هذا النّحو الشّاعريّ التّبشيري لمّا يكشف عن هيمنة الأسلوب البلاغيّ الموروث في النّظر والإدراك، من دون مراعاة طبيعة المسألة المعالجة وطبيعتها النّظريّة.

2 ـ التّأويل البراغماتي: غلبة الهاجس العمليّ على التّأصيل النّظريّ

بدت كلمة «الحرّيّة»، في المدوّنة الإصلاحيّة، صالحة للتّوظيف في نطاق كلّ نشاط اجتماعيّ يضغط على المجتمع أو مطلبٍ يتشوّف إليه. فلا عجب أن يتمّ توظيفها من أجل إلغاء قوانين أو محو عادات أو تغيير سلوك، أو تحرير المسلمين من الأوروبّيين أو الأتراك، أو بهدف التّحرّر من الاستبداد، أو لتحرير الوجدان من القوالب الموروثة في المجال الأدبيّ، أو للدّعوة إلى تحرير المرأة من التّقاليد الفاسدة، أو لتحرير العقول من الخرافات... إلخ. ولهذه الأسباب جميعها اكتسى مفهوم الحرّيّة صفة العمليّة على حساب البحث النّظري والفلسفيّ، باستثناء بعض التّعريفات ذات النّفس اللّيبرالي التي ساقها أصحابُها تأثّراً بالفكر الغربي دون تعمّق نظريّ أو تأصيل فلسفيّ. وقد جرت بهذه التّعريفات أقلام التّحديثيّين خاصّة، وفي مقدّمتهم قاسم أمين القائل إنّ «المقصود من الحرّيّة هنا هو استقلال الإنسان في فكره وإرادته وعمله متى كان واقفاً عند حدود الشرائع محافظاً على الآداب، وعدم خضوعه بعد ذلك في شيء لإرادة غيره»[20]، وأديب إسحاق الذي نادى بأنّ تكون الحرّيّة «لكل إنسان بمحض وجوده ولكل أمة بمحض الطبيعة»[21]... إلخ.

إنّ مفهومَ الحريّة عند زعماء الإصلاح، وتفاوتَهم في التّركيز على الحريّة في مجال من مجالات الحياة دون [...] غيره إنّما يعود إلى بواعث ذاتيّة تتّصل بوعي المصلح وحدود أفقه المعرفيّ من جهة، وإلى بواعث موضوعيّة موصولة بالشّروط الاجتماعيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة [...] من جهة أخرى.

ولئن أبدى المصلحون رغبةً في تجاوز المفهوم التّراثي للحريّة، فإن حظّهم كان متفاوتاً في التّجديد. فظلّ التّقليديّون منهم منشدّين إلى الأفق التّراثيّ في تمثّل مفهوم الحرّيّة، ولا أدلّ على ذلك من وسمهم الحرّيّة، في غير تعمّق، بنعوت مبهمة مثل قولهم بأنّها ليست غريزيّة مستمدّة من طبيعية الإنسان المتناقضة، بل من فطرته التي هذّبها الوعي، والرّشد الدّيني الذي جاء به

(18) قاسم أمين، **المرأة الجديدة** (طرابلس: تونس: الدار العربية للكتاب، 1991)، ص 32.

(19) سمير أبو حمدان، **فرح أنطون: صعود الخطاب العلماني**، سلسلة موسوعة عصر النهضة (بيروت: الشركة العالمية للكتاب؛ دار الكتاب العالمي، 1992) ص 30.

(20) أمين، المصدر نفسه، ص 32.

(21) قرني، **العدالة والحرّيّة في فجر النهضة العربية الحديثة**، ص 157.

القرآن[22]. وهكذا ارتبط تعريف الحرّيّة بمصطلحات الفقه (تكليف، شهوة، إيمان، خير، صلاح... إلخ) دونما إضافة تذكر أو تطوير يستحق الذّكر، كما في قول الفاسي مثلاً: «إن الحرّيّة لا تعني أن يفعل الإنسان ما يشاء ويترك ما يريد فذلك ما يتفق مع طبيعة شهوته ولا يتفق مع طبائع الوجود كما ركّب عليه، ولكنها تعني أن يفعل الإنسان ما يعتقد أنه مكلف به وما فيه الخير لصالح البشر أجمعين. وإيمان الإنسان بأنه مكلف هو أول خطوة في حريته»[23]. وهكذا فإنّ مؤدّى هذا القول هو أنّه لا حرّية إلّا في إطار الإيمان، ولا إيمان إلّا بتوفّر شروط التّكليف، فإذا استحضرنا أنّ الإيمان الحقّ هو الإيمان بالإسلام وحده، وأنّ للتكليف شروطاً لا تتوفّر في كثير من الفئات الاجتماعيّة، عرفنا كمّ الأفراد الذين سيحرمون من نعمة الحرّيّة لعدم الأهلية. ليس هذا فحسب، بل إنّ الدّارس ليجد علّال الفاسي في كثير من التعريفات قد ذهب بعيداً في تبنّي مرجعيّات مبسّطة من قبيل اعتبار الحرّيّة هبة إلهيّة، وهو قول يعفي قائله من كلّ بحث أو تمحيص، يقول الفاسي: «قال تعالى: لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البيِّنة، رسول من الله يتلو صحفاً مطهرة فيها كتب قيمة». والعجب أن المفسرين قاطبة لم يدركوا قيمة هذه الآية، لأنهم لم يهتدوا للمراد بالانفكاك فيها، مع أن أقرب دلالاته اللغوية هي التحرير. فلم يكن الكفار منفكين أي متحررين ممّا عبدهم لغير الله إلا بعد أن جاءتهم الحجة القاطعة التي ليست غير رسول الله»[24]. وحين حاول الفاسي تأكيد الطّابع الاكتسابيّ لا الغريزيّ للحرّية استند إلى ضرب من الحجاج قائم على محاولة إفحام الخصم وتبكيته شأن المتكلّمين القدامى. يقول الفاسي: «إننا نرى أن الإنسان لم يخلق حراً بطبعه، وإنما خلق ليكون حراً بطبعه. الحرّيّة خلق وليس غريزة، ولو كانت غريزة لما استطاع أحد تفويتها»[25].

إنّ خاصّية التناقض والتمزّق بين المرجعيّتين التّراثيّة|المحلّيّة والحديثة|الوافدة، ومحاولة التّوفيق بينهما قد فعلت فِعْلها في تصوّر الفكر الإصلاحيّ لمفهوم الحرّيّة.

(22) علال الفاسي، **مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها**، ط 5 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1991)، ص 248.

(23) المصدر نفسه، ص 248: حيث يضيف: «ليس معنى هذا أنه [أي الإنسان] حر ما دام لم يتحمل فإذا تحمل أصبح حراً مكلفاً على مبدإ الحرية الملتزمة كما يعبر الوجوديون ولكن المقصود أنه يبقى في فترة النظر والبحث إلى أن يقتنع بأنه مكلف فيكون قد اختار الحرية على الفراغ أو الفوضى أي عبودية التقاليد وما التصق به من الوسط الذي نشأ».

(24) المصدر نفسه، ص 250.

(25) المصدر نفسه، ص 249. ومن مظاهر الإبهام وعدم الدقّة كذلك اعتبار خير الدين الحرّيّة غريزة على خلاف ما ذهب إليه الفاسي، والأمر في الحالين لا يخلو من غياب للضّبط المنهجي والدقّة في استعمال المفردات والمفاهيم: «إن الحرّيّة والهمة الإنسانية اللتين هما منشأ كل صنع غريب غريزتان في أهل الإسلام مستمدّتان مما تكسبه شريعتهم من فنون التهذيب». انظر: خير الدين التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، تحقيق المنصف الشنوفي (طرابلس؛ تونس: الدار العربية للكتاب، 1998)، ص 158.

وبناء على ما تقدّم، فإنّه يمكن الرّكون في كثير من الاطمئنان إلى ما ذهب إليه المفكّر المغربي عبد الله العروي من أنّ المصلحين العرب لم يتمثّلوا مفهوم الحرّيّة الحديث تمثّلاً دقيقاً. يقول العروي: «أما علماء وفقهاء الإسلام، فإنهم كانوا لا يستعملون عادة الكلمة [يعني كلمة الحرّيّة] التي لم تعرف رواجاً إلا كترجمة إصطلاحية للكلمة الأوروبية، وكانوا كذلك لا يتمثلون بسهولة ودقة مفهوم الحرّيّة»[26].

إنّ خاصّية البراغماتية (العمليّة) وغياب البحث النّظري لا تعود أحياناً لنقص في الوعي أو لعجز عن التمثّل كما ذهب إلى ذلك كثيرون، بل تعود كذلك إلى تعقّد الشّروط الحضاريّة والثّقافيّة التي انبثق عنها الفكر الإصلاحيّ نفسه، ومن وجوه تعقّده تعدّدُ المستويات الحياتيّة التي تستدعي الدّعوة إلى الحرّيّة، وتراكم تأخّرها عبر قرون طويلة من الانحطاط العربيّ الإسلاميّ. فلا غرابة أن يرى العروي مثلا أنّ المصلحين قد سعوا إلى حشد كلّ الحجج والأدلّة، والاستناد إلى جلّ النظريّات والأفكار مهما كان تناقضها، وذلك من أجل الإقناع بأهمّية الحرّيّة وضرورتها. ذلك أنّ «من مميزات العهد الليبرالي في تاريخ العرب المعاصر أنه كان يوظف كل فكرة تعرض لتبرير الدعوة إلى الحرّيّة حتى الأفكار التي تبدو منحرفة عنها»[27].

3 ـ التّأويل الممزّق بين أفق النّصّ وأفق القارئ: التناقض ومحاولات التوفيق

التّناقض ومحاولات التّوفيق خاصّيتان متولّدتان عن الخاصّية السّابقة، إذْ ذهل دعاةُ الإصلاح (أو لم يلتفتوا إلى)، وهم يُسندون دعوتَهم ويسعَوْن إلى ترسيخها في المجتمعات العربية الإسلاميّة دون تعمّق ولا بحث حثيث، عن تناقض المرجعيّات التي نهلوا منها مفهوم الحرّيّة. من ذلك تعليقُ ابن عاشور منحَها وتعيينَ حدودها بالسّلطان شأن الطّرح التّراثي كما في قوله: «إن موقف تحديد الحرّيّة موقف صعب وحرج دقيق، فواجب ولاة الأمور التريث فيه وعدم التعجل»[28]. وتبنّيه، من جهة أخرى، مفهوماً للحرّيّة مطابقاً مطابقة تامّة لتعريف زعيم اللّيبرالية الحديثة، أعني الإنكليزي جون ستيوارت مِل (ت 1873)، إذ يرى ابن عاشور في أحد تعريفاته أنّ الحرّيّة «عمل الإنسان ما يقدر على عمله حسب مشيئته لا يصرفه عن عمله أمر غيره»[29]. ويلحظ الدّارس الخاصّية ذاتها في فكر خير الدّين التّونسيّ، فهو يحتفظ بالمفاهيم التراثيّة كأهل الحلّ والعقد، بدل الحديث عن نوّاب الشّعب رغم تأكيده على أهمّية القانون في الإدارة. يقول خير الدين: «وجب علينا أن نجزم بأن مشاركة أهل الحل والعقد للملوك في كليات السياسة، مع جعل المسؤولية في إدارة المملكة على الوزراء المباشرين لها، بمقتضى قوانين مضبوطة، مراعى فيها حال المملكة، أجلبُ لخيرها وأحفظُ له»[30]، وهذا بالرغم من أنّ مشاهداته في أوروبّا تختلف تمام الاختلاف عمّا ذهب إليه من تصوّرات

(26) العروي، **مفهوم الحرية**، ص 14.

(27) المصدر نفسه، ص 75.

(28) ابن عاشور، **أصول النظام الاجتماعيّ في الإسلام**، ص 177.

(29) المصدر نفسه، ص 160.

(30) التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، ص 103.

لتحقيق الحرّيّة في مجال الحكم، بل نجده قد مال إلى ضرب من التوفيقيّة في المستويين: التّطبيقي كما رأينا، والنظريّ كما في مماثلته بين «الكونستيتوسيون» (الدستور) والتّنظيمات السّياسيّة. يقول خير الدين: «رأينا بالمشاهدة أن البلدان التي ارتقت إلى أعلى درجات العمران، هي التي تأسست بها عروق الحرّيّة و**الكونستيتوسيون** المرادف للتنظيمات السّياسيّة».

وتبدو النّزعة التوفيقيّة جليّة في مدوّنة رائد المصلحين الذي يرى معلّقاً على الدّستور الفرنسي أنّ «ما يسمُّونه الحرّيّة ويرغبون فيه هو عين ما يطلق عليه عندنا **العدل والإنصاف**، وذلك لأنّ معنى الحكم بالحرّيّة هو إقامة التساوي في الأحكام والقوانين»[31].

لئن أغفل كثير من المصلحين حريّة المرأة، فإنّ بعضهم الآخر قد جاهر صراحة بمعاداته لتحريرها متذرّعاً بأسباب أخلاقيّة في الغالب. ومن الغريب حقّاً أن يكون من هؤلاء المعادين لحرية المرأة أحدُ أشهر المصلحين معاداةً للاستبداد، نعني عبد الرحمن الكواكبي.

ومن وجوه استدعاء المفاهيم التّراثية للتّعبير عن محتويات حديثة ما نجده عند أحد الرّوّاد من تأكيد على الطّابع التحريري للإسلام، ومن تعداد لبعض القيم التي يرى أنّها مساعدة على إقامة الحرّيّة، يقول الكواكبي: «الإسلامية مؤسسة على أصول الحرّيّة برفعها كل سيطرة وتحكّم، بأمرها بالعدل والمساواة والقسط والإخاء، وبحضها على الإحسان والتحابب»[32].

وبالرغم من انخراط الفكر الإصلاحيّ بأقدار متفاوتة في الأفق التّحديثيّ، فإنّه لم ينفكّ عن ترديد التّعريفات التّراثية. وهو ضرب من التّناقض النّاشئ عن التمزّق بين الإحساس بضرورة التّحديث من جهة، والعجز عن الانفكاك عن التّراث من جهة أخرى، فقد خصّص الشّيخ الطّاهر بن عاشور صفحاتٍ طويلةً لعرض مفهوم الحرّيّة التّراثية، ومنه قوله: «جاء لفظ الحرّيّة في كلام العرب مطلقاً على معنيين، أحدهما ناشئ عن الآخر. **المعنى الأول**: ضد العبودية، وهي أن يكون تصرف الشخص العاقل في شؤونه بالأصالة تصرفاً غير متوقف على رضا أحد آخر (...). **المعنى الثاني**: ناشئ عن الأول بطريقة المجاز في الاستعمال. وهو تمكن الشخص من التصرف في نفسه وشؤونه كما يشاء دون معارض. ويقابل هذا المعنى الضرب على اليد أو اعتقال التصرف... إلخ»[33].

---

(31) رفاعة رافع الطهطاوي، **تخليص الإبريز في تلخيص باريز** (طرابلس؛ تونس: الدار العربية للكتاب، 1991)، ص 125.

(32) الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، ص 56.

(33) ابن عاشور، **مقاصد الشريعة الإسلامية**، ص 126 ـ 127. والصفحات المقصودة هي: ص 126 ـ 132. قارن ذلك أيضاً بما ورد في **موجز دائرة المعارف الإسلامية**، حيث يُذكر أنّ ج. ف. روفي (J. F. Ruphy) قد ترجم في معجمه: *Dictionnaire abrégé: français – arabe* (Paris, 1802) كلمة Liberté فقصرها على ما يدلّ على: ضد العبودية، ولكنه كان يفضّل كلمة «سراح» للدلالة على القدرة على الفعل «وقد ترجم هانجري (Alexandre Handjéri) في وقت متأخر يرجع إلى سنة 1841 العبارتين: «Liberté civile» و«Liberté politique» =

4 ـ التّأويل الانتقائيّ: التفاوت في التّركيز على مجالات من الحرّيّة دون غيرها

التّفاوت في وعي المصلحين بالمفهوم الحديث للحرّية خاصّية موصولة بالخصائص السّابقة، ونعني بها أنّ زعماء الإصلاح كانوا متفاوتين في استيعاب المفهوم الحديث للحرّية، فكان بعضهم أقربَ من بعض منه، وكان بعضُهم أقربَ من التّصوّر التراثيّ من بعضهم الآخر. ونقف عند المصلح الواحد (وأحياناً في المؤلَّف الواحد) على تعريفات ليست على المسافة نفسها من المفهومين التراثيّ والحديث، وإن كان من البداهة القولُ إنّ رواد النّزعة التّحديثيّة أقربُ في الغالب من المفهوم الحديث من روّاد السّلفية المحدثة منه.

وأيّاً ما كان الأمر، فإنّ مفهومَ الحرّيّة عند زعماء الإصلاح، وتفاوتَهم في التّركيز على الحرّيّة في مجال من مجالات الحياة دون (أو أكثر من) غيره إنّما يعود إلى بواعث ذاتيّة تتّصل بوعي المصلح وحدود أفقه المعرفيّ من جهة، وإلى بواعث موضوعيّة موصولة بالشّروط الاجتماعيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة... إلخ، وبموقعه من السّلطة، من جهة أخرى. ويذهب العروي بحقّ في هذا المعنى إلى القول: «هناك مفاهيم، مثل المساواة والتنمية والأصالة، تعبّر عن «الحرّيّة» كمنبع النشاط والتطور، تعني المساواة في الظروف الحالية، استقلال الفرد عن كل تبعية للغير، وتعني التنمية استقلال الدولة عن أي تأثير خارجي، وتعني الأصالة استقلال القومية وانفلاتها من الذوبان في ثقافات أخرى»[34].

على أنّ الأمر لا يخلو من ضرب من التّجوّز، ذلك أنّ بعض المصلحين قد عالجوا مسألة الحرّيّة في صورتها المطلقة الشّاملة، ومنه قولُ خير الدين معلّقاً في إثر مشاهداته الأوروبّيّة: «الحرّيّة هي منشأ سعة نطاق العرفان والتمدن بالممالك الأوربـاوية»[35]، أو قول فرح أنطون «أما غاية الحكم، فهي صيانة الحرّيّة البشرية في حدود الدستور»[36].

بناء على ما تقدّم، فستتّجه العناية إلى النّظر في المجالات الحياتيّة التي اعتنى بها هذا المصلح أو ذاك دون غيرها (أو أكثر من غيرها)، على أنّ معالجة مفهوم الحرّيّة في مجالات منفصلة لا يخلو من تعسّف تقتضية إكراهاتُ المنهج ومطلبُ الوضوح في العرض.

= «رخصة شرعية» و«رخصة ملكية». انظر: *Dictionnaire français arabe – persan et turc* (1840-1841), vol. 2, p. 397.

انظر أيضاً: **دائرة المعارف الإسلامية**، ص 3633.

(34) العروي، **مفهوم الحرية**، ص 138.

(35) التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، ص 206.

(36) نقلاً عن: ألبرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة**، ترجمه إلى العربية كريم عزقول (بيروت: دار النهار للنشر، [د. ت.])، ص 306.

أ ـ الحرّيّة الشخصيّة

نعني بالحرّيّة الشخصية كلّ تصرّف أو سلوك واعتقاد يقع بمعزل عن الجماعة، وعن الدّولة. ولا نشكّ أن التّداخل كبير بين ما نسمّيه «حرية شخصيّة» وبين الحرّيات الاجتماعيّة والسّياسيّة... إلخ، ويعسر القول إنّ هذا المظهر أو ذاك هو حرّية شخصيّة صرف. وبالرّغم من هذا التّداخل، وبشيء من التّجوّز، نعتبر أنّ حرّية اللّباس وحرّية التّنقّل والسّفر واختيار مكان السّكنى والزّواج والطّلاق والإنجاب أو عدمه وحرّية المعتقد والرّأي والتّعبير... إلخ، إنّما هي حرّيات تقع في الدّائرة الشّخصيّة التي لا تعني أحداً غير صاحبها. وقد عبّر صاحب معجم المصطلحات والشّواهد الفلسفية عن هذه المعاني تعبيراً فلسفيّاً مجرّداً بقوله: إنّ «الحرّيّة هي خاصة الكائن الذي لا يخضع للجبر ويتصرف بدون قيود، وفقاً لما تمليه عليه إرادته وطبيعته (...) أما معنى الحرّيّة النفسي والأخلاقي، فمفاده حالة التفكير والتروّي التي تكون سابقة لدى الفرد لاختياره بين الأشياء ولتبنّيه موقفاً ما»[37].

لم يكن هذا المستوى من الحرّيّة غائباً عن وعي بعض زعماء الإصلاح، فقد تطرّق إليه بعضهم وإن بصورة محتشمة، من ذلك أنّ خير الدين التّونسيّ يقسّم الحرّيّة في أوروبا، بناء على مشاهداته، إلى ثلاثة أنواع، وفي مقدّمتها الحرّيّة الشّخصيّة وحرّية المطبعة (حرّية التّعبير)، وتعني الأولى عنده «إطلاق تصرف الإنسان في ذاته وكسبه، مع أمنه على نفسه وعرضه وماله ومساواته لأبناء جنسه لدى الحكم، بحيث إن الإنسان لا يخشى هضيمة في ذاته ولا في سائر حقوقه، ولا يحكم عليه بشيء لا تقتضيه قوانين البلاد المتقررة لدى المجالس»[38]. وتعني الثّانية (حرية المطبعة)، «أن لا يُمنع أحد منهم أن يكتب ما يظهر له من المصالح في الكتب، والجرنالات التي تطلع عليها العامة، أو يعرض ذلك على الدولة والمجالس ولو تضمن الاعتراض على سيرتها»[39]. والمُلاحظ في هذين التّعريفين أنّهما وردا في سياق تسجيل خير الدين لما شاهده في أوروبا، وقد يكون في تسجيله ترغيبٌ لأبناء جلدته في إرساء هذا الضّرب من الحرّيّة، غير أنّه لم يتجاوز التّلميح إلى التّصريح، ولم يظهر في دعوته إلحاحٌ عليها يضاهي إلحاحَه على مستوى آخر من مستويات الحرّيّة هو الحرّيّة السّياسيّة كما سنرى في حينه. وأشار الشّيخ ابن عاشور إلى حرّية التّعبير وإن أدرجها ضمن باب الحقوق العامّة التي ينبغي أن يتمتّع بها الإنسان دونما تفصيل أو توسّع، يقول ابن عاشور إنّ الحرّيّة هي: «أن يأخذ المرء بكل حقوقه وأن يفيَ بجميع حقوق غيره وأن يصدع بآرائه»[40].

وليس بعيداً ممّا تقدّم ما ذهب إليه المغربيّ علّال الفاسي من تفريع للحرّية إلى حرّية ذاتيّة وأخرى جسميّة، مع جعل الثّانية من نتائج الأولى وثمارها. يقول الفاسي: «الحرّيّة الذاتية، هي

---

(37) جلال الدين سعيد، **معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية**، سلسلة مفاتيح (تونس: دار الجنوب للنشر، 1994)، ص 156.

(38) التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، ص 207.

(39) المصدر نفسه، ص 208.

(40) محمد الطاهر بن عاشور، **تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة** (تونس: الشركة التونسية للتوزيع، 1985)، ص 63.

الأساس الأول للحرية التي نادى بها الإسلام وأقرّها. والحرّيّة في الإسلام تنظر إلى المعنى الأصيل في اللغة العربية للحرية. فالحر ضد الزائف (...) وليست حرية الجسم من سيطرة الغير إلا مظهراً له قيمته في ازدهار الشخصية وتفتحها. ولكنه ليس إلا ثمرة من ثمرة (كذا!) الحرّيّة الداخلية التي تجعل الإنسان مومناً بالحق ومكافحاً من أجل العدل والحرّيّة للجميع»[41]. ومن البيّن الواضح أنّ مرجعيّة هذا المصلح هي مرجعيّة تراثيّة، وأنّ هذا التّمييز الذي أقامه تغيب فيه حرارة الدّعوة التي تميّز بها خطابُه الإصلاحيّ في غير هذا المجال. ولا أخالنا نجانب الصّواب إذا ذهبنا إلى القول إنّ أنصار التحديث في الحركة الإصلاحيّة العربيّة (فرح أنطون، شبلي الشّميل، سلامة موسى...) هم أكثر اهتماماً بمفهوم الحرّيّة الشّخصيّة وأشدّ تأكيداً على بعض مظاهرها، ومنها حرّية الاعتقاد عبر الدّعوة إلى الفصل بين الدّينيّ والسّياسيّ (العلمانيّة). يقول فرح أنطون: «لا مدنية حقيقية ولا تساهل ولا عدل، ولا مساواة ولا أمن ولا ألفة ولا حرية ولا علم ولا فلسفة ولا تقدم في الداخل إلا بفصل السلطة المدنية عن السلطة الدينية»[42].

ب ـ الحرّيّة السّياسيّة

تتعلّق الحرّيّة السّياسيّة بجملة المكاسب التي يتمتّع بها الفرد في مواجهة الدّولة، وقد أفاض زعماء الإصلاح عامّة الحديثَ في هذا الضّرب من الحرّيّة، ونخصّ بالذّكر منهم صنفين: مصلحين كانوا جزءاً من السّلطة الحاكمة أو قريبين من أصحابها أمثال خير الدين التّونسيّ وابن أبي الضياف، وآخرين اكتوَوْا بنارها من موقع معارضتها. والحرّيّة السّياسيّة عند خير الدين هي الضّرب الثاني من الحرّيات (بعد الحرّيّة الشّخصية وقبل حرّية المطبعة)، ويعرّفها بقوله: «هي تطلّب الرعايا التداخل في السياسة الملكية، والمباحثة فيما هو الأصلح للمملكة على نحو ما أشير إليه بقول الخليفة الثاني عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه: «من رأى منكم فيّ اعوجاجاً فليقوّمه»»[43].

إنّ الأسباب العميقة لفشل تجربة الإصلاح العربيّة في القرن التاسع عشر تعود إلى التأويل المخصوص الذي باشره المصلحون، وهو تأويل كانت الغلبة فيه إلى أفق القارئ وانتظاراته على حساب أفق النصّ.

ولا مراء في أنّ منطلق الفكر الإصلاحيّ في معالجة قضيّة الحرّيّة عامّة هو البحث في أسباب تخلّف المسلمين وتقدّم غيرهم. وقد اعتبر بعض المصلحين أنّ من أهمّ تلك الأسباب هو الاستبداد السّياسيّ. وفي هذا السياق يفنّد الكواكبي قول

(41) الفاسي، **مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها**، ص 251.

(42) نقلاً عن: حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة**، ص 308. انظر أيضاً رأيه الداعي إلى استقلال السياسة لا عن سلطة الدين وحده بل عن كلّ سلطة: «الدولة يجب أن تقوم على الحرّيّة والمساواة، ويجب أن تتوخى بقوانينها وسياستها السعادة في هذه الدنيا والقوة الوطنية والسلم بين الأمم، ولا يمكنها أن تحقق ذلك إلا إذا كانت السلطة العلمانية مستقلة عن أي سلطة أخرى» (ص 306).

(43) التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، ص 207.

القائلين بأنّ أصل الداء هو التّهاون في الدّين أو اختلاف الآراء أو الجهل... إلخ؛ ويقرّر، في المقابل، أنّ أصل الدّاء هو الاستبداد السّياسيّ، مضيفاً قوله: «إني قد تمحض عندي أن أصل هذا الداء هو الاستبداد السّياسيّ ودواؤه دفعه بالشورى الدستورية»[44]. ويحمّل الكواكبي الاستبداد السّياسيّ (أي غياب الحرّيّة) مسؤولية إفساد جميع وجوه الحياة، ذلك أنّه: «يضغط على العقل فيفسده، ويلعب بالدين فيفسده، ويحارب العلم فيفسده»[45]. ويرى الكواكبي تلازماً بين الاستبداد الدّيني والاستبداد السّياسيّ: يوجدان معاً ويغيبان معاً. وهو رأي جريء في زمانه، ويتجاوز الدّعوة لإصلاح السّياسة إلى إصلاح الدّين وتنقيته من وجوه الإكراه والعسف والوصاية. يقول الكواكبي: «بين الاستبدادين السّياسيّ والديني مقارنة لا تنفك متى وجد أحدهما في أمة جرّ الآخر إليه، أو متى زال رفيقه، وإن صلح أي ضعف أحدهما، صلح أي ضعف الثاني»[46].

وقد لمس بعض المصلحين تمكّن أخلاق الطّاعة من النّفوس، وسيطرة الاستبداد السّياسيّ باسم الدّين قروناً طويلة إلى حدّ اعتبار السّلطان ظلّاً لله على الأرض، حتى وقع التّسليم بكونه فوق المحاسبة، ولاحظوا نظر المؤمنين إلى الخلافة بوصفها أسلوباً في الحكم إلهيّاً، فسعوا، أعني بعضَ المصلحين، تبعاً لذلك، إلى نزع القداسة عن الخلافة، والكشفِ عن طابعها البشريّ لتصبح قابلةً للنّقد أو الإلغاء. يقول علي عبد الرازق: «كانت ولاية محمد صلى الله عليه وسلم على المؤمنين ولاية الرسالة غير مشوبة بشيء من الحكم»[47].

ولمّا كانت الحرّيّة السّياسيّة متلوّنة بالظروف التي كان المصلح يعيشها، فإنّ قسماً من الفكر الإصلاحيّ يرى أنّ الحرّيّة السّياسيّة لا تعني فقط حقوقاً من قبيل المشاركة في إدارة الدّولة عن طريق المجالس النّيابيّة مهما كانت تسميتها، وإبداء الرأي بكل حرّية، وانتقاد الحاكم... إلخ، بل تعني كذلك، عند من عاشوا الاحتلال الأجنبي، استقلال الوطن وتحرّره من السّيطرة الخارجيّة. يقول بحقّ أحد الدّارسين لمفهوم الحرّيّة عند الأفغاني: «الواقع أن الحرّيّة التي كان يقصدها جمال الدين عادة، حين يستخدم هذه الكلمة، لم تكن الحرّيّة الشخصية، بل الحرّيّة «القومية» أي الاستقلال الوطني، سواء كان ذلك بإزاء المستبدين الشرقيين في داخل الوطن أو بإزاء الاستعمار الأوروبي»[48]. ويشير برنارد لويس في هذا السياق إلى أنّ مفهوم الحرّيّة قد اتّخذ تفسيراتٍ جديدةً تجاوزت حدود الفرد لتشمل الأمّة ولا سيّما بعد «انتشار الاستعمار وظهور القوميّة. ذلك أنّ الحرّيّة في استعمال الآخذين بالقومية مرادفة للاستقلال، أي سيادة الدولة لا تكبلها أية سلطة أجنبية أقوى منها. ويقال للأمة أمة حرة إذا تجردت من أي خضوع من هذا القبيل للأجانب، بصرف النظر عن الظروف السّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصادية السائدة فيها»[49]. وهو أمر ينطبق على جلّ البلاد العربيّة عدا الأتراك الذين لم يفقدوا استقلالهم قطّ.

---

(44) الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، ص 30.

(45) المصدر نفسه، ص 73.

(46) المصدر نفسه، ص 48.

(47) علي عبد الرازق، **الإسلام وأصول الحكم** (تونس: دار الجنوب للنشر، 1993)، ص 89.

(48) قرني، **العدالة والحرّيّة في فجر النهضة العربية الحديثة**، ص 205.

(49) برنارد لويس، «فصل حرية (العصر الحديث)،» في: **موجز دائرة المعارف الإسلامية**، ص 3647.

فهل كان التّركيز على الحرّيّة السّياسيّة عند المصلحين العرب عاملاً مساعداً على نضج الرّؤى في ما طُرح من حلول وأفكار لإصلاح الحياة السّياسيّة؟

لا شكّ في أنّ خاصّية التناقض والتمزّق بين المرجعيّتين التّراثيّة/المحلّيّة والحديثة/الوافدة، ومحاولة التّوفيق بينهما قد فعلت فِعْلها في تصوّر الفكر الإصلاحيّ لمفهوم الحرّيّة. وقد تجلّى ذلك في محاولات التّقريب بين الجهازين المفاهيميّين: الحديث والتّراثي على ما بينهما من بون تاريخيّ وفلسفيّ، وفي مستوى تكييف مضامين تلك المفاهيم إلى حدّ التّشوية وإفراغ المفهوم من معناه كما في قول خير الدين على سبيل التّمثيل: «لما كان إعطاء الحرّيّة بهذا المعنى/لسائر الأهالي مظنة لتشتيت الآراء وحصول الهرج، عدل عنه إلى كون الأهالي ينتخبون طائفة من أهل المعرفة والمروءة وتسمى عند الأوروباويين بمجلس نواب العامة، وعندنا بأهل الحل والعقد، وإن لم يكونوا منتخبين من الأهالي»[50].

ج ـ الحرّيّة الاقتصاديّة

يقصد بالحرّيّة الاقتصاديّة جملة ما يقع في نطاق الكسب واستثمار الأموال وحقّ الملكيّة وحرية الاتّجار في شتّى الميادين، وحفظ الأموال من الغصب والمصادرة... إلخ. ولعلّ من أكثر المصلحين تعرّضاً لمفهوم الحرّيّة الاقتصاديّة: الكواكبي وخير الدين التّونسيّ، فقد خصّص **الأوّل** لـ «الاستبداد والمال» فصلاً مستقلاً[51]. واعتبر **الثّاني** سلب الحرّيّة (الاستبداد) سبباً في انتشار الفقر والغلاء وضعف الهمّة إلى العمل... إلخ. يقول خير الدين: «وبالجملة فالحرّيّة إذا فقدت من المملكة تنعدم منها الراحة والغنى ويستولي على أهلها الفقر والغلاء ويضعف إدراكهم وهمتهم كما يشهد بذلك العقل والتجربة»[52]، وهو أمر يفصّل الكواكبي فيه القول، ويربط بين الاستبداد ونتائجه النّفسيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة المفضية جميعاً إلى كساد الأعمال وانتشار الفقر. يقول موضّحاً: «إن الاستبداد يجعل المال في أيدي الناس عرضة لسلب المستبد وأعوانه وعماله غصباً، أو بحجة باطلة، وعرضة أيضاً لسلب المعتدين من اللصوص والمحتالين الراتعين في ظل أمان الإرادة الاستبدادية، وحيث المال لا يحصل إلا بالمشقّة فلا تختار النفوس الإقدام على المتاعب مع عدم الأمن على الانتفاع بالثمرة»[53]. ولا مخرج، عند الكواكبي، من حالة الفقر والكساد تلك، والإقبال على الأعمال وتحصيل المكاسب إلّا بارتفاع عسف الحكومات وضمان الأمن على الأرزاق والأرواح، ويلخّص ذلك كلّه في قوله: «يبدأ الانقياد للعمل عند نهاية الخوف من الحكومة»[54]. وينتهي الكواكبي إلى القول إنّ الحكومات المستبدة تجعل من حفظ المال أصعب من كسبه، ذلك أنّ ظهور الغنى يجلب لصاحبه أنواعاً من البلاء، مؤكّداً ظاهرة مطّردة مفادها أنّ «حرص التموّل القبيح يشتدّ

(50) التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، ص 207

(51) الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، ص 89 ـ 105.

(52) التونسي، المصدر نفسه، ص 211.

(53) الكواكبي، المصدر نفسه، ص 101.

(54) المصدر نفسه، ص 95

كثيراً في رؤوس الناس في عهد الحكومات المستبدّة حيث يسهل فيها تحصيل الثروة بالسرقة من بيت المال، وبالتعدي على الحقوق العامة، وبغصب ما في أيدي الضعفاء»[55].

نخلص ممّا تقدّم إلى أنّ معالجة مفهوم الحرّيّة الاقتصاديّة عند الكواكبي وخير الدين (وغيرهما من المصلحين) قد اتّصلت بوجه واحد هو علاقة الاستبداد بالكسب وحفظ المال وما يكون من غصبٍ وتضييقٍ فيهما من السلطان المستبدّ، ولم تتطرّق تلك المعالجة إلى أشكال الكسب، ولا إلى حدودٍ تدخّل الدّولة على النّحو الذي نجده عند دعاة الليبرالية الاقتصادية أمثال ريكاردو وآدام سميث وغيرهما، بل إنّ الدّارس ليقف على قصور المدوّنة الإصلاحيّة حتى عن الطّرح الخلدوني من حيث عمق التّحليل والجرأة في التّشخيص. أمّا العمق فيتجلّى في الباب الذي وسمه بقوله: «في المعاش ووجوهه من الكسب والصنائع»[56]، وأمّا الجرأة ففي الفصل الذي عقده لـ «ضرر وفساد تجارة السلطان»[57].

د ـ الحرّيّة الاجتماعيّة

يقصد بالحرّيّة في المجال الاجتماعيّ ما ينبغي أن يتمتّع به الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع من حقوق لا تتوقّف على جنسه أو عرقه أو طبقته الاجتماعيّة... إلخ، كحرّية تكوين الجمعيات والانخراط فيها، والمطالبة بحرية فئات اجتماعية ما، أو رفع ظلم ما عنها كالفقر أو الدّونيّة أو الاستعباد أو الإهمال... إلخ. وقد اقتصر هذا الضرب من الحرّيّة على مظهر أساسيّ هو حرّية المرأة، واختصّ به مصلحان بصورة أساسيّة: **الأوّل** هو المصريّ ذو الأصول الكرديّة قاسم محمد أمين (ت 1908) و**الثّاني** هو التّونسيّ الطّاهر الحدّاد (ت 1935). وللأول كتابان في تحرير المرأة هما: **تحرير المرأة** (1899) و**المرأة الجديدة** (1900). أمّا الثّاني فله كتاب وحيد في هذا الباب هو: **امرأتنا في الشريعة والمجتمع** (1929). وقد دعا كلا الرّجلين إلى تحرير المرأة من حياة الرقّ التي تعيشها، ومن سطوة الرّجل التي تمنعها من الخروج من البيت إلى فضاء الحياة العامّة، والمشاركة في شتّى الأعمال الاقتصاديّة والثقافيّة. واستند أمين والحدّاد، في سبيل تأثيل هذه الدّعوة، إلى حجج متنوّعة منها التّاريخيّ ومنها النّفسيّ الاجتماعيّ ومنها الدّينيّ. يقول الحدّاد معتمداً القرآن ذاته الذي يستند إليه المحافظون في تكبيل المرأة بشتّى القيود: «إن آي الكتاب الكريم ظاهرة في خطاب

إنّ الفكر العربيّ الإصلاحيّ قد عرف مفارقة مزدوجة في علاقته بالآخر وبالذّات، فقد تنازعه موقفا الانبهار والتوجّس في نظرته للآخر، وتردّد في علاقته بالذّات بين الرّضى والسّخط. ولم يستطع أن يتجاوز هذه المفارقة إلا نادراً.

(55) الكواكبي، المصدر نفسه، ص 100 ـ 101.

(56) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدّمة** (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1982)، الباب الخامس، ص 678 ـ 768.

(57) المصدر نفسه، ص 497 ـ 501.

الرجل والمرأة سواء: في أحكامها وعامة مقرراتها إلّا ما كان نصّاً في خطاب الرّجال والنساء. وهي تقرر لهما هذه الحقوق المدنية تفرض عليهما الواجبات وكما تسوّي بينهما في العقوبات عند ارتكاب الجرائم»[58]. وذهب قاسم أمين إلى الوصل بين الوضع السّياسيّ والوضع العائليّ، وبين حرّية المرأة وحرّية الرجل، موّجهاً الأنظار إلى التلازم بين جميع الحرّيات، وهو مذهب في النّظر يقطع الطّريق على من يتوهّم أنّ المجتمع يمكن أن يكتفي بتحرّر فئة منه دون أخرى، أو أنّ الحرّيّة يمكن أن تتجزّأ. ولا مراء في أنّ ما انتهى إليه أمين في بحثه إنّما يعود الفضلُ فيه إلى استحضاره التّجربة الغربيّة. يقول أمين: «يهمّنا هنا أن نثبت (...) وجود التلازم بين الحالة السّياسيّة والحالة العائلية في كل بلد، ففي كل مكان حطّ الرجل من منزلة المرأة، وعاملها معاملة الرقيق، حَطّ نفسه وأفقدها وجدان الحرّيّة، وبالعكس في البلاد التي تتمتّع فيها النساء بحرّيتهنّ الشخصية يتمتّع الرِّجال بحرّيتهم السّياسيّة فالحالتان مرتبطتان ارتباطاً كليّاً»[59].

ولئن أغفل كثير من المصلحين حرّية المرأة، فإنّ بعضهم الآخر قد جاهر صراحة بمعاداته لتحريرها متذرّعاً بأسباب أخلاقيّة في الغالب. ومن الغريب حقّاً أن يكون من هؤلاء المعادين لحرية المرأة أحدُ أشهر المصلحين معاداةً للاستبداد، نعني عبد الرحمن الكواكبي الذي تحدّث عن آثار الاستبداديْن: السّياسيّ والدّيني، وبيّن آثارَهما في العلم والمجد والمال والأخلاق، وذهل عن تأثيره في استعباد نصف المجتمع. يقول الكواكبي: «ما أصدق بالمدنية الحاضرة في أوروبا أن تسمى المدنية النسائية لأن الرجال فيها صاروا أنعاماً للنساء»[60]. ولا ندري كيف يمكن لصاحب **طبائع الاستبداد** أن يقول: إنّ «أقل ما يؤثره الاستبداد في أخلاق الناس، أنه يرغم حتى الأخيار منهم على إلفة الرياء والنفاق»[61]، ولا يفهم من الاستبداد سوى استبداد الرجال بالرجال والسلطان بالرعية، ولا يلتفت إلى استبداد الرجل بالمرأة وما ينجرّ عن هذا الاستبداد من إلف الرّياء والنّفاق إلا أن يرى أن المرأة ليست من «الناس» الذين تحدّث عنهم.

نتائج وآفاق

يخلص هذا البحث إلى عدد من النتائج ويفتح آفاقاً من البحث جديدة، ويمكن إجمالها على النّحو الآتي:

1 ـ إنّ الفكر الغربي وقيمه ومؤسّساته التي تجسّد فيها مفهوم الحرّيّة هي نصوص. واستندنا في هذا الاستنتاج إلى الموقف الهايدغريّ الذي يقدّم اللغة على الكينونة ويجعلها معبّرة عنها، وإلى تصوّر غادامير لعمليّة التلقّي والتّأويل، وانتهينا مع الأول إلى أن لا شيء خارج اللغة التي نتلقّى بها ومن خلالها العالم، ومع الثاني إلى أنّ قراءة نصّ ما وتأويله إنّما تتمّ عبر التقاء أفق النصّ بالتوقّعات المسبّقة للقارئ (التحيّزات). وكان هذا المنطلق مبرّراً لاعتبار تجليّات المدنيّة الغربيّة

(58) الحداد، **امرأتنا في الشريعة والمجتمع**، ص 21.

(59) أمين، **المرأة الجديدة**، ص 20.

(60) الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، ص 92.

(61) المصدر نفسه، ص 111.

المادّيّة للمصلحين العرب نصوصاً سعَوْا إلى تأويلها، محمّلين بمسبّقاتهم المستمدّة قطعاً من معهودهم التّراثيّ.

2 ـ إنّ الأسباب العميقة لفشل تجربة الإصلاح العربيّة في القرن التاسع عشر تعود إلى التأويل المخصوص الذي باشره المصلحون، وهو تأويل كانت الغلبة فيه إلى أفق القارئ وانتظاراته على حساب أفق النصّ، وكان دور العوامل الخارجيّة في ذلك الفشل، على خلاف ما هو شائع، أدنى من العوامل الذاتيّة الدّاخليّة.

3 ـ إنّ التّأويلات التي عرفها مفهوم الحرّيّة والمؤسّسات والقيم المجسّدة له في شتّى المجالات (التّأويل الشعري/التّأويل البراغماتي/التّأويل الممزّق/التّأويل الانتقائي) قد كشفت جميعاً عن عدم قدرة على تجاوز الموروث. وتعود أسباب هذا العجز إلى عوامل مختلفة، ومنها ما ينمّ عن قصور في استيعاب مفهوم غريب عن معهود القارئ، ومنها ما هو مقصود طلباً لاستمالة المخاطبين التّقليديّين والقوى المحافظة، واتّقاءً لتهمة التّغريب والتبعيّة الفكريّة.

4 ـ إنّ الفكر العربيّ الإصلاحيّ قد عرف مفارقة مزدوجة في علاقته بالآخر وبالذّات، فقد تنازعه موقفا الانبهار والتوجّس في نظرته للآخر، وتردّد في علاقته بالذّات بين الرّضى والسّخط. ولم يستطع أن يتجاوز هذه المفارقة إلا نادراً، وهو ما يفسّر في نظرنا، تلك الخصائص التي ميّزت معالجته لا لمفهوم الحرّيّة وحدها، بل لسائر القضايا والمفاهيم التي واجهته. على أنّه من الإنصاف القول إن الشروط الموضوعية (التّاريخية والسّياسيّة والحضاريّة... إلخ) والشروط الذّاتيّة (الوعي والتّكوين والتّجربة الفرديّة والعامّة التي عاشها المصلح... إلخ) قد ساهمت بقدر كبير في توجيه هذا صوب المحافظة وذاك في اتّجاه التّحديث والمغامرة.

5 ـ إنّ ما يمكن اعتباره قصوراً في تأويل مسألة الحرّيّة في المدوّنة الإصلاحيّة العربيّة، هو نقائص يمكن تفهّمها في بدايات النّهوض الفكريّة والعمليّة في تاريخ الشّعوب والأمم. أمّا ما لا يمكن تفهّمُه ولا قبولُه فهو الجمود لاحقاً عند تلك الاجتهادات المشروطة بظروفها وإكراهاتها، أو الارتكاس إلى ما قبلها كفراً بالتّاريخ وعقوقاً للتّراكم المعرفيّ وتجاهلاً لتغيّر الأحوال والأوضاع، وهو ما يلاحظ عند كثيرين من تيّارات الفكر العربيّ المعاصر لأسباب ودوافع مختلفة عن تلك التي كانت وراء تأويلات الأسلاف □

عودة المسلّمة الدينية في العلاقات الدولية

أمينة رباحي(*)

أستاذة التعليم العالي في كلية العلوم السياسية
والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ٣.

يذهب وليد عبد الحي في كتابه: **تحول المسلّمات في نظريات العلاقات الدولية** إلى أن سيادة مسلّمة ما في ميدان علمي معين، ستؤدي إلى سلسلة من النتائج المترابطة بها، لتتكون لدينا منظومة معرفية متكاملة، ولكنها مستندة إلى تلك المسلّمة بشكل رئيسي، فإذا ما حدث تحول عن تلك المسلّمة أضحت المنظومة المعرفية التي بنيت على أساسها موضع مناقشة وتشكيك[1].

وتضم المنظومة المعرفية مجموعة من المسلّمات المركزية في بنياتها الأساسية، حيث لا تنفصل هذه المسلّمات عن البنية الذهنية والاجتماعية[2].

وبدراسة تاريخ العلاقات الدولية وتطور نظريات العلاقات الدولية نشير إلى المراحل التالية:

أولاً: مرحلة المسلّمة الدينية

يعتبر الدين في هذه المرحلة المسلّمة المطلقة، وعليه يتم النظر إلى الحياة وعلى الظواهر كلها من منظور ديني، والحكم يتم طبقاً لقواعد دينية. وبالنسبة إلى الحرب تكون عادلة أو مقدسة إذا استندت إلى دوافع دينية، والاتفاقات مقبولة شريطة عدم مخالفتها لنص ديني.

وعليه تستند هذه المسلمة إلى المتغيرات التالية:

(*) البريد الإلكتروني: arabahi@yahoo.com.

(1) وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية: «دراسات مستقبلية»** (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994)، ص 11 ـ 12.

(2) المصدر نفسه، ص 18.

1 ـ المتغير الأخلاقي

يستند هذا المتغير في منطلقاته إلى المصادر الدينية، وإلى فلسفة الأخلاق والعقل. أي أن المتغير الأخلاقي يقوم على تلك العقائد الدينية والفلسفية التي تصور لنا مناهج وطرق وآليات حماية الإنسانية في أوقات السلم والحرب[3].

2 ـ المتغير القيمي

يعرّف تالكوت بارسونز القيم على أنها: « أنماط ثقافية شاملة ذات جذور في التقاليد الدينية، مما يجعلها مؤثرة على واقعية السلوك الإنساني»[4] .

ويجسد الدين أعلى الطموحات الإنسانية وأسماها، فالقيم الدينية ليست قيماً مطلقة فحسب، بل هي أيضاً قيم إنسانية تهدف إلى السمو بمكانة الناس أفراداً وجماعات، كما وقع النظر إلى الدين على أنه حصن من الأخلاق وأنه المصدر الأساسي لأمن الجماعة، ويشير برتران بادي إلى أن إميل دوركايم يعتبر الدين مصدر كل ما نعرف من ثقافة عليا[5].

ثانياً: المسلّمة القومية

بدأ التحول عن المسلّمة الدينية، في نطاق إعادة النظر بدور الكنيسة في حياة المجتمع الأوروبي، وبالحريات، وشكل مؤتمر وستفاليا عام 1648، نهاية مرحلة الصراع الديني، وتأسيس الدولة القومية على أسس علمانية، رغم أن الغرب الأوروبي أنهى الصراع الديني داخل النسق الأوروبي ولكنه كان يوظف البعثات الدينية باعتبارها إحدى وسائل الهيمنة إلى جانب الاقتصاد والقوة العسكرية (ثلاثية: الثروة ـ الدين ـ القوة العسكرية). ويؤكد قانون وستفاليا على فكرة الدولة القومية وسيادتها واستبعاد الدين من الحكم.

برزت عدة كتابات تمجد الدولة القومية وتأكيدها على فصل الدين عن الشؤون الدولية، واستبعاد الحروب لدوافع دينية، فقد أشار ألبيريكو جنتيلي[*] إلى أن كل مجتمع من المجتمعات له دين خاص به، ومن غير الممكن الحسم في أي هذه الأديان هو الأفضل، من هنا إشعال الحرب

---

(3) عمار بن سلطان، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية** (الجزائر: دار طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2011)، ص 166.

(4) محمد عدار، «المنظور القيمي الإسلامي: مدخل نظري تفسيري للصراعات الدولية بعد الحرب الباردة،» (أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2016)، ص 152.

(5) انظر: **الدين في المجتمع العربي** (ندوة)، تقديم عبد الباسط عبد المعطي، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 16.

(*) ألبيريكو جنتيلي (Alberico Gentili) (1552-1608) مفكر إيطالي أحد مؤسسي علم العلاقات الدولية.

لأسباب دينية سيجعل أفق السلام غير مرئي، وعليه «فعلى رجال الدين أن يلتزموا عدم الخوض في شؤون خارج دائرتهم»[6].

وأهم ما يميز هذه الفترة هو بروز عدة مفكرين وفلاسفة بشّروا بنهاية الدين كهيغل وفيورباخ وكارل ماركس وأوغست كونت ونتيشه وفرويد وفي فترة متأخرة هابرماس.

1 ـ هل استبعد الدين فعلاً عن العلاقات الدولية؟

في هذا السياق بزغت أمريكا كقوة جديدة في إطار المنظومة الغربية مستخدمة نفس الوسائل والأدوات التي استخدمتها أوروبا في توسعها، الفرق الوحيد بين الحالتين هو موقع الدين من علاقات كل منهما الدولية[7].

يجسد الدين أعلى الطموحات الإنسانية وأسماها، فالقيم الدينية ليست قيماً مطلقة فحسب، بل هي أيضاً قيم إنسانية تهدف إلى السمو بمكانة الناس أفراداً وجماعات.

إن الخلاف حول الدور المناسب للأطروحات الدينية في السياسة يشمل نقاشين حسب مايكل ج. بيري: نقاش حول الدور المناسب دستورياً للأطروحات الدينية في السياسة، ونقاش ذو علاقة، ولكنه مختلف، حول الدور المناسب أخلاقياً لهذه الأطروحات[8].

فوزن الحركة الطهرية واضح جداً في تكوين المؤسسات الديمقراطية الأمريكية. ولقد شدد دو تكفيل على أن مستوطني ماي فلاور كانوا حجاجاً قرروا تأسيس مجتمع مطابق لتعاليم الإنجيل وسط عزلة العالم الجديد. وقد حلل ماكس فيبر في كتابه **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**[9] ذلك التطابق بين «الأخلاق» الكالفينية[*] و«روح» الرأسمالية والذي أثبته سومبار (Sombart) أن الأخلاق الكالفينية كان دورها الرئيس لليهود السيفارديين المطرودين من قبل الملوك الكاثوليكيين الذين يعتقدون بأنهم ضحايا

(6) عبد الحي، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية: «دراسات مستقبلية»**، ص 25.

(7) سمير مرقس، **الإمبراطورية الأمريكية: ثلاثية الثروة، الدين، القوة من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003)، ص 14.

(8) مايكل ج. بيري، **الدين في السياسية: جوانب دستورية وأخلاقية**، ترجمة عربي ميقاري (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014)، ص 11.

(9) ماكس فيبر، **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**، ترجمة محمد علي مقلد (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990).

(*) نسبة لجون كالفين (Jean Calvin) مؤسسة الحركة الإصلاحية بفرنسا وسويسرا حيث أنشأ في هذه الأخيرة حكومة تيوقراطية، وتعتبر الكالفينية (Calvinisme) واللوثرية (Luthéranisme) أهم فروع البروتستانتية المنتشرة في فرنسا وإنكلترا وهولندا وأمريكا الشمالية بفضل الهجرة والحركة التبشيرية المرتكزة على Les uns au salut, des autres à la damnation.

الاضطهاد[10]. وهكذا كانت هامشية البروتستانت واليهود وتماسك مجموعاتهم المنتشرة في أوروبا هي التي جعلت من الهجرة إلى أمريكا بمثابة «أرض الميعاد».

بدأ التحول عن المسلّمة الدينية، في نطاق إعادة النظر بدور الكنيسة في حياة المجتمع الأوروبي، وبالحريات، وشكل مؤتمر وستفاليا عام 1648، نهاية مرحلة الصراع الديني، وتأسيس الدولة القومية على أسس علمانية.

وجاء في مقدمة كتاب **الدين في السياسة: جوانب دستورية وأخلاقية**، لمؤلفه مايكل ج. بيري أن مواطني الولايات المتحدة هم من أكثر المواطنين تديناً[11] ويظهر التديّن في الشعارات الأمريكية في أعلى هرم السلطة، يمكن أن نذكر أن الرئيس الأمريكي يؤدي اليمين على الإنجيل، وأن دورات البرلمان تفتح بتلاوة النصوص الدينية، إضافة إلى الشعار الديني للدولار الأمريكي «بالله نثق» (In God We Trust).

وقد ظهر تأثير الطهرية في الخطابات السياسية لرؤساء أمريكا في مبادئ ولسون، ولم يتوانَ كل من الرئيسين ريغان وكارتر عن ذكر الله في كل أزمة من الأزمات التي تمر بها الولايات المتحدة، بل كانا يطلبان من الناس العودة إلى القيم الدينية. وخطاب الرئيس الأمريكي بوش الابن أثناء تأدية اليمين الدستورية لولاية ثانية يوم 22 كانون الثاني/يناير 2005، حيث قال إن حرية الولايات المتحدة يجب أن تكون حرية في العالم، وهذا واجب إلهي أُنزل من السماء إليكم. وقد برر من قبل حربه في العراق على أنه واجب إلهي.

وبما أن الولايات المتحدة هي بلد متدين، وفي الوقت نفسه بلد تعددي، فإن قضية الدور الحقيقي للدين في السياسة ليست هامشية، بل هي قضية مركزية في السياسة الأمريكية[12].

وقد أدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى إحداث تحولات جذرية على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والقيمية على المستوى العالمي. فتراجع العامل الأيديولوجي أحيا من جديد الهويات القومية والإثنية، وأعطى نفساً جديداً للصراعات العرقية والدينية في العديد من المناطق من العالم وعلى سبيل المثال يوغسلافيا، التي تفككت إلى دول جديدة على أساس ديني وعرقي. فالصراعات الطائفية والعرقية متشددة ومتطرفة، وهذا ما ولد التقوقع الثقافي والحقد والعنف والتطهير العرقي، وهذا سيؤدي إلى تفجير العالم بتفتيت الدولة الواحدة إلى شظايا عرقية ودينية.

---

(10) ريمون بودون وفرنسوا بوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986)، ص 317 ـ 318.

(11) بيري، **الدين في السياسية: جوانب دستورية وأخلاقية**، ص 11.

(12) المصدر نفسه، ص 12.

2 ـ عودة المقدس

يذهب الكاتب الفرنسي أندري فروسار إلى أن «القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً دينياً بامتياز»[13]. والعودة القوية للظاهرة الدينية لا يمكن النظر إليها كبعد ظرفي شاذ قابل للتراجع في كل لحظة، بل هذه الصحوة الدينية نابعة من صميم الواقع التاريخي الإنساني، ذلك أن الدين ظاهرة ملازمة للوجود الإنساني ووجوده حاسم في الثقافات والحضارات والانعطافات التاريخية الكبرى.

وتظهر عودة الدين من خلال عدة أطر وأنماط وبسبب عدة عوامل، فالتغير المستمر في ركائز البنية التحتية لمختلف المجتمعات لم يحمل تغيراً موازياً في الركيزة التاريخية للبنية الفوقية المتمثلة بالظاهرة الدينية، فما زالت هذه الظاهرة تعرف رواداً لمعابدها في مختلف الدول، أياً كان مستوى التطور العلمي فيها. فبالنسبة إلى أوروبا تظهر هذه العودة من خلال تمسكهم بهويتهم الوطنية والدينية، والخطابات ذات الحمولة الدينية والعقائدية(*).

أدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى إحداث تحولات جذرية على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والقيمية على المستوى العالمي. فتراجع العامل الأيديولوجي أحيا من جديد الهويات القومية والإثنية.

بدأ الحديث لدى أوساط العلاقات الدولية، وعدد من الاستراتيجيين عن العامل الديني بوصفه أحد أقوى التأثيرات المحركة للشعوب وللصراعات، خاصة في المناطق الجيو ـ استراتيجية الحساسة (الشرق الأوسط، البلقان، وآسيا الوسطى، وشمال وجنوب البحر المتوسط).

وفي هذا السياق، يرى الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس أن التنبؤات القائلة بنهاية الدين وزواله هي الآن بحاجة إلى مراجعة نقدية عميقة، لأن الدين عرف عودة قوية في مجال الحياة العامة، وفي نظره أن هناك أمارات دالة على ظهور عالمي جديد للدين في العالم[14]. ففي سنة 1929 وفي عز مجد الدولة القومية، نشأت دولة دينية هي القلب النابض ومركز العالم الكاثوليكي والمسيحي، فالفاتيكان كأصغر دولة في العالم، تؤدي دوراً هاماً في امتداد التبشير المسيحي على نطاق واسع، وفتحت قنوات دينية تلفزيونية لهذا الغرض، كما قام البابا الأسبق يوحنا بولس بإرسال تسعة آلاف مبشر دفعة واحدة إلى أفريقيا، وقد برر هذا بأنه شكل من التصدي للمد الإسلامي. كما أن بابا الفاتيكان فرنسوا ومنذ 2013 إلى غاية 2018 قام بـ 22 زيارة لعدة دول من القارات الخمس.

---

(13) André Frossard, «Le XXI[ème] siècle sera-t-il religieux?,» *Le Nouvel Observateur*, no. 2, Coll. dossiers, 1990), pp. 54-55.

(*) شهدت الكنائس الفرنسية وفوداً كثيرة من الشباب بعد الحوادث الإرهابية في فرنسا، رغم العلمانية التي تطبع الدولة.

(14) بلال موقاي، «سؤال الدين في الفضاء العمومي: قراءة في تصور يورغن هابرماس للمسألة الدينية،» **مجلة المواقف للبحوث وفي دراسات في المجتمع والتاريخ**، العدد 9 (كانون الأول/ديسمبر 2014)، ص 61.

وعلى غرار الفاتيكان، تم تقديم الكيان الصهيوني كدولة للدين اليهودي، واستقلت باكستان عن الهند لأسباب دينية، كما صنفت الثورة الإيرانية على شاه إيران على أساس ديني. هذه التجارب أعطت دفعاً للحركات الدينية، وكانت مؤشراً على عدم تراجع الدين في العلاقات الدولية.

وفي معظم الصراعات والحروب في العقد الأخير من القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، أصبح الدين يشغل موقعاً محورياً، وتحولت العودة إلى الدين إلى ظاهرة اجتماعية وسياسية وأمنية، وأصبح العالم المعاصر يشهد بعثاً دينياً يؤثر في مختلف جوانب الحياة، ويعيد تشكيل الدول والمجتمعات، وصارت الحركات الدينية في معظم أنحاء العالم تطرح شعوراً جديداً بالهوية والانتماء، وأضافت العولمة وتقنيات الاتصال فرصاً وتحديات جديدة حيث بدأت الدول تتخلى عن كثير من وظائفها وسيادتها لمصلحة العديد من الأطراف الأخرى داخلياً وخارجياً.

وقد أشار برتران بادي في كتابه **انقلاب العالم**[15] إلى عودة المقدس إلى مسرح العلاقات الدولية، إذ يرى أنه «ينبغي أن ينظر بعين الاعتبار إلى الأثر الناجم عن المفهوم المسيحي الذي تعتنقه النخبة عن سلوكها الخاص والذي تستمده من المأثور ومن الأساطير المؤسسة للولايات المتحدة على السياسة الخارجية الأمريكية»[16]. وهو ما تجلى في خطابات سياسية تحمل مفردات ذات طابع ديني وأخلاقي، ومع وصول قوى اليمين الديني المتطرف في أمريكا إلى الحكم، تم تقسيم العالم إلى الشر والخير وهي دلالات أخلاقية قيمية.

فالدين هو ظاهرة مميزة لكل المجتمعات الإنسانية السابقة والحاضرة واللاحقة، ومنه ينبغي ألّا تعامل الاتجاهات الدينية الكبرى لا بصفتها صوراً بعيدة لمثال لا يمكن الوصول إليه، وإنما تعامل بصفتها بديلاً جوهرياً لبناء الحضارة الحديثة والمحافظة عليها، كما ذهب إليه ماكس فيبر في كتابه **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**[17].

لقد صرح آدم مشنك (Adam Michnik): «إني خائف من عالم قد تحكمه عقلانية بدون حدود وثقافة بدون مقدس، لأن ذلك معناه عالم بلا أخلاقية وبلا ثقافة»[18].

فالعولمة بدأت بيقظة الهويات الذاتية لكثير من الجماعات والقوميات، وبخاصة أن العولمة قد حملت الكثير من الرؤى والتصورات التي حملت للعالم كي تتبع قسرا. وقد اهتم الكثير من الباحثين من بينهم المفكر أنتوني غيدنز في كتابه *Consequences of Modernity* بدور الدين في ظل العولمة حيث:

ـ أصبح الدين قوة فاعلة بحسب بيتر باير (Peter Beyer).

ـ الدين ذو رسالة في إطار العولمة بحسب مالكولم ووتر (Malcolm Water).

---

(15) برتران بادي وماري كلود سموت، **انقلاب العالم**، ترجمة سوزان خليل (القاهرة: دار العالم الثالث بالتعاون مع المركز الفرنسي للثقافة والتعاون العلمي، قسم الترجمة والنشر، 1998).

(16) المصدر نفسه، ص 22.

(17) بودون وبوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ص 316.

(18) محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 58 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 94.

ـ تأكيد الهوية بحسب فيل مارفليت (Phil Marfleet)[19].

وعلينا أن نفرق بين الدين كعقيدة يسمو إلى مستوى القداسة وبين الوعي الديني بمستوياته الوجدانية والمعرفية والأيديولوجية، أي فهم الأفراد والجماعات للدين و«تدينهم» الذي يعبر عنه بممارسات أي تفاعلات تتداخل بشأنها مجموعة من العوامل الاجتماعية (الفردية والطبقية) والسياسية (السلطة الحاكمة والمعارضة) والحضارية (الأصيلة والدخيلة)، التاريخية والمعاصرة[20].

في معظم الصراعات والحروب في العقد الأخير من القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، أصبح الدين يشغل موقعاً محورياً، وتحولت العودة إلى الدين إلى ظاهرة اجتماعية وسياسية وأمنية.

وحسب ألفين وهايدي توفلر فإن التأثير المتزايد للأديان العالمية من الإسلام وحتى الأرثوذكسية الروسية، مروراً بطوائف العصر الجديدة المتكاثرة بسرعة، ليست بحاجة إلى توثيق، فالكل سيكون لاعباً أساسياً في النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين[21].

فالشخص يمكن أن يكون نصف فرنسي ونصف جزائري، ولكن من الصعب جداً أن يكون نصف مسلم ونصف مسيحي[22]. وعليه، في الصراعات الثقافية يطرح السؤال: «من أنت؟» بدلاً من «مع أي طرف أنت؟». فكما يرى تيموثي غارتون آش أن: «الهوية بالأساس، تحديد للذات»، لكن يجب أن يؤخذ في الاعتبار كذلك ما يراه الآخر[23]. فتركيا ترى نفسها أوروبية، إلا أن أغلب دول الاتحاد الأوروبي لا يراها كذلك، فهي دولة من الشرق الأوسط أو من آسيا، بينما الجميع يرى أن بريطانيا أوروبية، إلا إنها ترى نفسها أطلسية[24].

ونشير إلى أن القيم مفهوم مطاطي يتعلق بتضارب المصالح، وبالتالي يحاول كل طرف أن يعمم قيمه على الآخر، وينظر إليه نظرة فوقية وعدائية، وهنا ينشأ التصادم. وقد ركزت

(19) مرقس، **الإمبراطورية الأمريكية: ثلاثية الثروة، الدين، القوة من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر**، ص 17.

(20) انظر: **الدين في المجتمع العربي** (ندوة)، ص 10 ـ 11.

(21) ألفين توفلر وهايدي توفلر، «النظام العالمي في القرن 21،» ترجمة عصام الشيخ، **الثقافة العالمية**، السنة 12، العدد 70 (أيار/مايو 1995)، ص 21.

(22) مقولة لهنتغتون في كتابه **صدام الحضارات**، تداولها عدة باحثين دون تهميشها وكأنها مسلَّمة.

(23) تيموثي غارتون آش، «هل بريطانيا أوروبية،» ترجمة بدر الرفاعي، **الثقافة العالمية**، السنة 12، العدد 70 (أيار/مايو 1995)، ص 20 ـ 35.

(24) أمينة رباحي، «التعاون والتنافس في العلاقات الأورو ـ أمريكية بعد الحرب الباردة،» (أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية غير منشورة، جامعة بن خدة بن يوسف، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر 2009).

النظرية الاجتماعية النقدية(*) على ذلك، حيث ترى أن النظرية هي دائماً لشخص ما ومن أجل هدف معين.

ومن النظريات التي ركزت على أهمية القيم والهوية بعد الحرب الباردة، هي النظرية البنائية. ومن أهم روادها: فريدريك كراتوشويل (Friedrick Kartochwill)، وألكسندر وانت (Alexander Wendt)، وبيتر كاتزنشتاين (Peter Katzenstien)، ونيكولاس أونف (Nicholas Onuf).

إن القيم مفهوم مطاطي يتعلق بتضارب المصالح، وبالتالي يحاول كل طرف أن يعمم قيمه على الآخر، وينظر إليه نظرة فوقية وعدائية، وهنا ينشأ التصادم.

وما يميزها عن الواقعية من حيث عدم تحديدها «للواقع» حسب توزيع القوى المادية، اعتماداً على الأفكار والعلاقات الاجتماعية بين البشر التي تجد مصادرها في الوعي الإنساني، وعلى خلاف الاتجاهات النظرية التقليدية، تركز البنائية على عنصر الهوية، إذ تعتبر مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتؤكد كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية وتستجيب لمطالبها ولمؤسساتها.

وتسعى البنائية إلى إبراز أهمية الأفكار وتأثيرها، أي إنها تولي أهمية كبيرة لمصادر التغيير، وأهمية الوعي الإنساني في الشؤون العالمية.

مما سبق فإن البنائية بوصفها إطاراً مفاهيمياً يرتكز على مفاهيم: البنية، الفاعل، الهوية، المصالح والمعايير، فإنها إطار مفاهيمي اجتماعي قائم على الأفكار.

ويرى وليد عبد الحي في كتابه **تحول المسلّمات في العلاقات الدولية** أنه: «علينا دراسة الدين كظاهرة»، حيث يراها «رؤية للذات وللآخر وللكون تتسم بالتقديس والتنزيه، الأمر الذي يجعلها ظاهرة قابلة للنقاش والوعي بها، شريطة التسليم بها إلى جانب تحررها من أسر الزمان والمكان»(25).

و«المنظور التجزيئي هو القائم على رؤية المنظومة من زاوية دين معين أو مجتمع محدد، بحيث تصبح قيم الآخر ـ مهما كانت ـ في مرتبة تالية على قيم الذات. والمنظور الكلاني يرى اتجاهاً نحو قيم إنسانية مشتركة ناتجة من التفاعلات المتزايدة، وتعمق درجة الترابط بشكل يسمح بـ «لغة قيمية مشتركة» قائمة على البعد الروحي الذي تمثله المفاهيم العامة للمجتمع الدولي وليس مفاهيم معينة، وإدراك أن ثقافات المجمعات المختلفة، لا تقل صلاحية عن بعضها البعض في مجال إثراء المنظور القيمي والمعرفي الإنساني»(26).

(*) الاجتماعية النقدية نظرية تعد تطويراً للفكر الماركسي، ترتكز على انتقادات اجتماعية وثقافية ذات توجه ماركسي. وهي نتاج لفريق مدرسة فرانكفورت، يمثلها ثيودور أدورنو ويورغان هابرماس، ومن بريطانيا روبرت كوكس ومارك هوفمان.

(25) عبد الحي، **تحول المسلّمات في نظريات العلاقات الدولية: «دراسات مستقبلية»**، ص 124.

(26) المصدر نفسه، ص 124.

إن الأطر النظرية والمنهجية ترتبط بالدرجة الأولى بمفهومي «الدين» و«السياسة الخارجية» وأنماط التفاعل بينهما، وما يثيره هذا التفاعل من قضايا ومتغيرات وأبعاد تحليلية ومنهجية.

هذه الأبعاد تناولها عصام عبد الشافي في كتابه **البعد الديني في العلاقات الدولية** عبر ثلاثة مستويات:

يتناول **الأول** مفهوم الدين والمفاهيم التي يتداخل معها والتي كانت محلاً للاهتمام في إطار حقل العلاقات الدولية؛ ويتناول **الثاني** موقع الدين في العلاقات الدولية وتأثيره في تطور الحقل؛ بينما يتناول المستوى **الثالث**، تأثير الدين في دراسة وتحليل السياسة الخارجية، باعتبار هذه السياسة أحد المستويات الفرعية للعلاقات الدولية.

وبناء على كتابات أرنست ترولتش[27]، وبروبرت بيلا[28] يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط من الدين[29]:

أ ـ نمط الدين الرسمي

من ثوابت الدين الرسمي القبول بالنظام الاجتماعي وتبنيه النظام السياسي القائم والهيكل الطبقي السائد، ويتم إضفاء الشرعية على النظام السائد. فإن الظاهرة الدينية هي التي تخضع للمؤسسة، ويصبح العنصر الديني عنصراً وظيفياً في سياق العملية الاجتماعية، وفي سياق الفعل السياسي أو البعد الثقافي.

فالدين هو مؤسسة رسمية، أي أنه جزء من البيروقراطية، وسنجد طبقة من رجال الدين ترتبط بالدولة ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر لجهة الموارد، وترتبط الدولة بها من جهة الدعم أو نقض الشرعية.

وتقوم القاعدة الأساسية بين الدولة والدين على حماية الدولة حرية العقيدة للكل، على اختلافها، وأن تمنع أي تهديد يمس حياة أو ممتلكات أي كائن بسبب معتقده الديني[30].

ب ـ نمط الدين الطائفي (Sect)

الطائفة تمارس تأثيراً غير مباشر على المجتمع من خلال تقديمها نموذجاً حياتياً بديلاً يكون ـ عادة ـ أكثر عدلاً وانسجاماً من النموذج السائد في هذا المستوى.

---

(27) Ernest Troeltsch, *The Social Teaching of the Christian Churches*, translated by Olive Wyon, 2 vols. (New York: Macmillan, 1931).

(28) Robert Bellah, *Habits of the Heart: Individualism and Commitment in American Life* (New York: Harper and Row, 1985).

(29) عبد الباقي الهرماسي، «علم الاجتماع الديني: المجال ـ المكاسب ـ التساؤلات،» ورقة قدمت إلى: **الدين في المجتمع العربي**، ص 20 ـ 21.

(30) **الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية: من الفتنة إلى دولة القانون**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 66. الحلقات النقاشية؛ 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 9 ـ 15.

فالطائفية ليست الدين، وإنما هي من الدين، وهي تبرر نفسها به. فالدين أرحب في المبادئ والقيم، وأشد تسامحاً من الطائفية. كما أن المجتمع الطائفي هو مجتمع مغلق، تنكفئ جماعاته على داخلها الفئوي لتتمايز من بعضها[31].

ويظهر هذا النمط في النموذج اللبناني، إذ تمارس الطوائف تأثيراً كبيراً في الحياة السياسية، إلى درجة التعقيد في التعامل مع الحالة اللبنانية كتأثير حزب الله باعتباره حزباً ومقاومة، إذ حصل ارتباك حول قرار بعض الدول العربية تصنيف حزب الله «حركة إرهابية» وهو الشيء الذي يؤدي إلى عزل لبنان عربياً[*].

ج ـ نمط الدين المتعلق بحركة دينية

يتعلق هذا النوع بالحركات الدينية، وهي تنطلق من الدين الرسمي، كما قد تنطلق من الطائفة (الدين غير الرسمي). من خصائصها أنها تتمحور حول زعيم ديني ملهم كشخصية كاريزماتية متعالية عن الأفراد العاديين. وهذه الحركات تعمل على صياغة رموز جديدة وجملة من التصورات الخاصة بها. كما أنها تعمل على تعبئة فئات متعددة وشرائح اجتماعية مختلفة بقصد القيام بتغييرات وتحولات مصيرية (لوثر ـ غاندي ـ كالفن ـ محمد عبده ـ السيد قطب ـ حسن البنا).

إن نشأة الحركات الدينية وظهورها كثيراً ما كانا متلازمين مع الأزمات التاريخية التي يتعرض لها المجتمع. ويذهب جيل كيبل إلى القول: «إن الحركات الدينية تعبر عن مطالب الناس الذين لم يجدوا لهم مكاناً تحت الشمس»[32].

ويجادل المفكرون الغربيون حول الأفكار، التي ترى أن العالم قد يتوحد يوماً ويلتقي على مجموعة مشتركة من القيم، في حين كشفت أحداث 11 أيلول/سبتمبر التناقضات الكثيرة، ولكن هناك اتفاق واسع النطاق بين أناس ينتمون إلى ديانات مختلفة، وآخرين لا يدينون بأي ديانة حول رفض الإرهاب باعتباره أداة سياسية. ومن الخطأ أيضاً تسمية «الغرب» وما يسمى «البقية».

ويشير وليد عبد الحي إلى أن 50 بالمئة من سكان العالم ليسوا مسلمين ولا مسيحيين ولا يهوداً، وعليه يجب دراسة شبكة ومستقبل تفاعلات الظاهرة الدينية ليس من زاوية الأديان الثلاثة فقط، بل كل الديانات الأخرى الوضعية، وإلا سيشكل دراسة الظاهرة في نصف الكرة الأرضية، خطأ منهجياً من منظور المدرسة الكلانية.

وفي نظر فرنسيس فوكاياما أن الديمقراطية واجهت تحديين: الفاشية بمختلف أشكالها والشيوعية. وكان الانتصار الأخير لصالح الديمقراطية الليبرالية. أما التحدي الذي بقي أمامها فهو الإسلام. لذا تم الاتفاق الضمني لمواجهته من خلال:

ـ اختراق مقومات الهوية العربية ـ الإسلامية وطمسها.

ـ تطويق المنطقة العربية ـ الإسلامية واحتواؤها.

---

(31) المصدر نفسه، ص 9 ـ 15.

(*) تجدر الإشارة إلى أن بعض الدول العربية رفضت اعتبار حزب الله منظمة إرهابية.

(32) سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**، ص 95.

ـ دمج إسرائيل لتحقيق أمنه[33].

فقد جاء في كتاب باسكال بونيفاس **الحرب العالمية الرابعة** أن: «تجسيد الخطر الإسلامي مر بمراحل، فمن (خطر الجنوب)، ثم وصف العالم الإسلامي، قبل أن يتم تصحيح التسمية والاتجاه نحو تجريم «الحركة الإسلامية المتطرفة»، ثم أخيراً «الإرهاب الإسلامي»، وعليه يجب على الغرب التوحد تحت القيادة الأمريكية»[34].

الطائفية ليست الدين، وإنما هي من الدين، وهي تبرر نفسها به. فالدين أرحب في المبادئ والقيم، وأشد تسامحاً من الطائفية. كما أن المجتمع الطائفي هو مجتمع مغلق، تنكفئ جماعاته على داخلها الفئوي لتتمايز من بعضها.

وبالرغم من الخلط في تحديد مفهومي الثقافة والحضارة من جهة، والحضارة والدين من جهة أخرى، فإن هنتنغتون يعتقد أن للحضارة طبيعة جوهرية موضوعية بوصفها أرقى أشكال التعبير عن الهوية، ولكل كيان حضاري خصائصه الجوهرية الثابتة التي تجعله متميزاً من الكيانات الثقافية الأخرى. والدين يشكل قوة مركزية تحرك الناس وتحشدهم، لذلك يمكن تعريفها إلى حد كبير من خلال الدين الذي هو العلامة الفارقة للتمييز بين الحضارات[35].

هنا نلاحظ أن هانتغتون لا يضيف الجديد، فقد أشار ابن خلدون إلى الوازع الديني في إنشاء الدولة، أو ما يسميه المفكر الجزائري مالك بن نبي المركب الحضاري الذي هو الدين في إنشاء الحضارة.

وعليه يقسم العالم إلى ثماني مجموعات حضارية: الحضارة الغربية، الأمريكية اللاتينية، الإسلامية، الصينية الكونفوشيوسية، اليابانية، الهندية، السلافية الأرثوذوكسية، وربما الأفريقية. ويميز داخل الحضارة الإسلامية بين مجموعة من الحضارات الفرعية هي: العربية، التركية، الفارسية، والماليزية.

ولعل اتهام الإسلام بالإرهاب تعبير واضح عن الهجمة العدوانية للغرب. فإصدار هنتغتون أحكاماً قيمية متسرعة حول الإسلام، ما هو إلا فهم سطحي لهذا الدين، وتعبير عن حقد دفين يهودي، حيث روّج لفكرة خطيرة مفادها أن للإسلام «حدود دموية»، وهنا كان استغراب عبد الله العروي منطقياً، حيث يقول: «كيف يمكن الانطلاق من مفهوم غامض لبناء تحليلات سياسية يقول

(33) فرنسيس فوكوياما، «التاريخ و11 سبتمبر،» في: كين بوث وتيم ديون، **عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي**، ترجمة صلاح عبد الحق، دراسة مترجمة؛ 22 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005)، ص 39.

(34) باسكال بونيفاس، **الحرب العالمية الرابعة**، ترجمة أحمد الشيخ (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006)، ص 17.

(35) صامويل هانتغتون، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة طلعت الشايب (القاهرة: دار سطور للترجمة والطبع والنشر؛ دار الكتب المصرية، 1997).

إنها وصفية مطابقة للواقع؟». وجاء كتابه عبارة عن أحكام مسبقة مستهلكة من طرف وسائل الإعلام، من خلال ما يلي:

(1) يدعي هانتغتون بأن الحرب الباردة الجديدة هي بين الإسلام والغرب، حيث يرى أن: «الإسلام هو أكثر الأديان صرامة خارج العالم المسيحي، كذلك هناك شعور عام لدى المسلمين بأن الغرب قد قهرهم واستغلهم لفترة طويلة. وهنا نبدي ملاحظة أن الإسلام دلالة دينية وحضارية، والغرب دلالة جغرافية، وعليه ما يجري حالياً هو توحيد الغرب الجغرافي في إطار تحالف ديني مسيحي ـ يهودي. ويقع في خلط كبير بين الحركات التحررية ضد الاستعمار وبين الحروب المقدسة، والأحداث الدموية التي جرت في يوغسلافيا لم يقم بها المسلمون، وإنما أُشعلت ضدهم، أما بالنسبة إلى الشرق الأوسط، فهم في موقع دفاعي وليس هجومياً كما يروَّج له.

(2) يدعي أن الثقافة الإسلامية كانت عاملاً أساسياً في فشل الأنظمة الديمقراطية في معظم دول العالم الإسلامي. وهذا فهم سطحي للإسلام الذي أساسه الديمقراطية والمساواة والعدل، كما أنه لا يوجد أية دولة في الوقت الحالي تطبق الإسلام في الحكم، وإنما هي أنظمة تقلد الغرب.

(3) في نظره أن لدى المسلمين صعوبة في التعايش مع جيرانهم، وهم ينزعون إلى عدم الاندماج بسهولة في المجتمعات المختلفة عنهم. وهذا لا يطابق الحقيقة، فالغرب لم يحاول الاندماج مع الآخرين، بل حاول فرض قيمه ومعتقداته على الآخرين، وغالباً ما يتم الاعتداء على المسلمين من الدول الغربية.

(4) يذهب أن الإسلام دين دموي عنيف، متناسياً اليهودية التي تقوم على مذهب **يوشع بن نون**(*) للعنف والتوسع. ومع تفحص الأسفار الخمسة للتوراة، نجد الأكثر دعوة إلى الدموية والعنف سفر التثنية، وسفر العدد، وسفر يوشع بن نون أول من أرسى التقاليد العسكرية الإسرائيلية المرتكزة على العنف والتوسع، وعليه يذهب دايفيد بن غوريون(**) بالقول إنه يعتبر يوشع بطل التوراة، فإنه لم يكن مجرد قائد عسكري، بل كان المرشد، لأنه توصل إلى توحيد قبائل الصحراء[36].

ومنذ 1980، بدأ اليمين الديني صعوده اللافت في الولايات المتحدة أثناء حملة ريغان للانتخابات الرئاسية تحت شعار الولادة مرة أخرى كمسيحيين (The Born Again Christians)، حيث قسم العالم إلى معسكر الخير الذي يضم المسيحيين ومعسكر الشر الذي يضم أنصار الديانات الأخرى. وعلى أرضية اليمين الديني بنى الرئيس بوش الابن استراتيجيته للوصول إلى الرئاسة، وقد تزامن وصول الرئيس بوش الابن مع أول تهديد حقيقي للولايات المتحدة حيث تعرضت القوة

(*) يوشع بن نون، صاحب النبي موسى عليه السلام، مذكور في التوراة، في سفر يوشع بن نون.

(**) دايفيد بن غوريون (1886 ـ 1973م) أحد أبرز القادة الإسرائيليين، مؤسس إسرائيل ورئيس الوزراء من 1948 إلى 1953 ومن 1955 إلى 1963.

(36) عبد القادر محمد فهمي، **واقع ومستقبل الاستراتجية الإسرائيلية** (عمّان: دار وائل للطباعة والنشر، 1999)، ص 24.

العظمى لهجمات إرهابية، الأمر الذي دفع الرئيس الجديد إلى رفع شعارات دينية كقوله: «إن أمتنا شهدت الشر، إنهم يكرهون قيمنا»، « إنها حرب صليبية»[37].

وبالنظر إلى السلوك الأمريكي، من خلال استراتيجية محاربة الطغيان لسنة 2005، التي ترتبط على المستوى التطبيقي بالعالم الإسلامي والشرق الأوسط، ومن خلال متابعة المسؤولين الأمريكيين، تشير تلك الاستراتيجية إلى تركز حالة الطغيان بالدول العربية والإسلامية بالأساس. وأغلبية أنظمة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي ينطبق عليها أحد الأوصاف الثلاثة: إرهابية، أو راعية الإرهاب، أو طاغية.

وعليه سيخضع العالم الإسلامي لرؤيتين هما: مواجهة الإرهاب ومواجهة الطغيان، وستكون العلاقة بينهما في حالة دينامية دائمة، حيث سيتم استغلال حالة الضعف في دول الطغيان من أجل إحكام الخناق على دول الإرهاب واستخدام الحلفاء من أجل تطويق الأعداء.

تستند هذه الرؤية إلى التراث الاستشراقي، وخصوصاً برنارد لويس، هذا التراث الذي لا يستطيع أن يرى الوطن العربي إلا بكونه تجمعاً لأقليات دينية وعرقية عاجزة عن العيش سوية في كيانات دويلاتية وطنية، وإذا كان الشعار هو «قضية الديمقراطية» المرتبطة بمصالح أمريكا، فإن تحقيقها كما يفترض، يرتكز على الاستخدام الصريح للطائفية في إطار تلك الاستراتيجية.

تعود خريطة الشرق الأوسط إلى سنة 1983، حيث وافق حينها الكونغرس الأمريكي على مشروع للمستشرق البريطاني برنارد لويس أطلق عليه: «حدود الدم»، وتبناها رالف بيترز في مقاله: «حدود الدم: صورة الشرق الأوسط كيف ستكون؟»[38]، هذا المشروع الذي يهدف إلى تقسيم وتفتيت الدول العربية والإسلامية إلى دويلات على أساس ديني ومذهبي وطائفي، حيث يرى بيترز أن حدود دول الشرق الأوسط التي وضعها تشرشل، تشكيلة من طوائف وأقليات وعرقيات تعيش حالة قمع ودكتاتورية أنظمة مستبدة غير شرعية مسببة للدم.

تحتوي استراتيجية الفوضى الخلاقة في إطار إقامة الشرق الأوسط الكبير على خلق حالة عدم الاندماج داخل النسيج الاقتصادي ـ الاجتماعي في دول المنطقة على أساس هندسة جديدة[39].

وحسب الخريطة التالية تظهر الهندسة الجديدة للشرق الأوسط على شكل دويلات مقسمة طائفياً:

---

(37) مرقس، **الإمبراطورية الأمريكية: ثلاثية الثروة، الدين، القوة من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر**، ص 107. ظهر **تأثير الطهرية** في الخطابات السياسية لرؤساء أمريكا في مبادئ ولسون، وخطاب الرئيس الأمريكي بوش الابن أثناء تأدية اليمين الدستوري لولاية ثانية يوم 22 كانون الثاني/يناير 2005، حيث قال إن حرية الولايات المتحدة يجب أن تكون حرية في العالم، وهذا واجب إلهي أنزل من السماء إليكم. وقد برر من قبل حربه في العراق على أنه واجب وإرادة إلهية.

(38) Ralph Peters, «Blood Borders: How a Better Middle East Would Look?,» *Armed Forces Journal* (June 2006), <http://democracyinlebanon.org/Documents/CDL-World/Better-ME-Peters06.htm>.

(39) Jérôme Gygax, «Du «Chaos constructif» à la guerre de démocratisation au Moyen Orient: un échec planifié?,» Bilan (5 octobre 2015), <http://www.bilan.ch/jerome-gygax/politique-internationale/de-theorie-chaos-constructif-a-guerre-de-democratisation-moyen>.

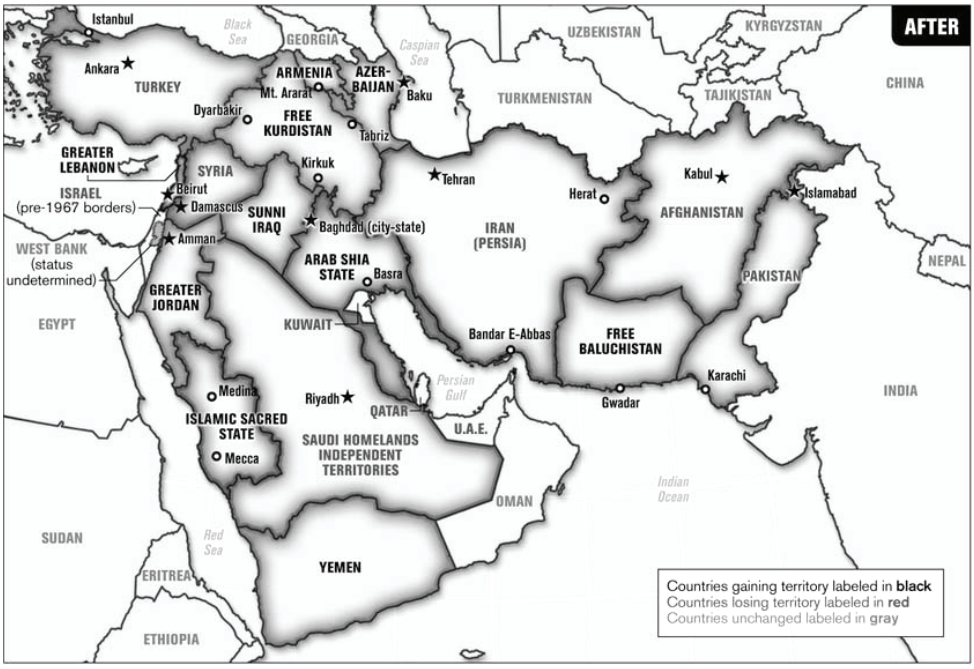

للاطلاع على الخريطة الملونة، انظر: Ralph Peters, «Blood Borders: How a Better Middle East Would Look?,» *Armed Forces Journal* (June 2006), <http://democracyinlebanon.org/Documents/CDL-World/Better-ME-Peters06.htm>.

ثالثاً: التنظير في العلاقات الدولية وفق المسلّمة الدينية

بناء على ما تقدم، تتمثل أهم الدراسات في العلاقات الدولية في ظل تصاعد القوى الجديدة بما يلي:

1 ـ إشكالية الوحدات

في ظل تراجع الدولة، وتزايد أهمية الدين على الساحة الدولية، سيدفعنا ذلك إلى اعتبار أن نموذج الدولة المركزية (نموذج وستفاليا) للسياسة الدولية هو شيء من الماضي، حيث لم تعد الدول ذات سيادة مستقلة على نحو ما كانت عليه منذ معاهدة وستفاليا، بوجود قيود حقيقية على الكيفية التي تستطيع الدولة بها أن تتصرف داخلياً أو على قدرتها في استخدام القوة في السياسة الخارجية، وبخاصة أنها معرضة للتفتيت على أساس طائفي وذلك يمثل تحدياً لتطوير طرق جديدة للتفكير في طبيعة العلاقات الدولية[40].

(40) بيتر سوتش والياس جوانيتا، **أسس العلاقات الدولية**، ترجمة منير محمود بدوي السيد (الرياض: النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، 1434هـ/2013م)، ص 188، وجيرار ديسوا، **دراسة في العلاقات** =

وسنشهد تغيراً في مستوى قيم النظام الدولي: هناك سعي لتدويل القيم الأمريكية الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق لتصبح قيماً عالمية، ومن جهة ثانية نشهد تصاعد موجة الإقليمية، وهذا تناقض داخل النظام. وعليه سنشهد تصادمات ثقافية وحضارية. مع تصاعد موجة حقوق الإنسان والديمقراطية، تشهد كل مناطق العالم تقريباً انفجاراً ثقافياً أدى إلى تحويل الولاءات إلى هويات تحت قومية[41].

تحتوي استراتيجية الفوضى الخلاقة في إطار إقامة الشرق الأوسط الكبير على خلق حالة عدم الاندماج داخل النسيج الاقتصادي ـ الاجتماعي في دول المنطقة على أساس هندسة جديدة.

2 ـ إشكالية الموضوع

ما هو موضوع العلاقات الدولية وهل مصطلح «الدولية» ما زال صالحاً للاستعمال؟ ومع التعقيد في العلاقات الدولية فإن هناك محاولات جدية ومتجددة لبناء مساقات إبستمولوجية عبر ـ تخصصية (Constructions épistémologiques transdisciplinaires)[42] باستعمال مناهج متعددة الانتماءات النظرية. هذا التعدد والتعقد يؤدي إلى طرح إشكال موضوع الدراسة، وبخاصة مع عودة المسلّمة الدينية.

3 ـ إشكالية المفاهيم

تشكل العلاقات الدولية أحد المجالات العلمية المنتجة لمفاهيم مركبة وهجينة من جهة، كما أنها تتميز بالحركية والتأسيس النظري.

وفي إطار المسلّمة الدينية علينا التفكير في المصطلحات المستعملة لتحليل العلاقات الدولية. ومن أهم المفاهيم التي سيطرأ عليها التغيير هي:

= **الدولية**، ترجمة قاسم المقداد (دمشق: دار نينوى، 2014 ـ 2015)، ج 1: **النظريات الجيوسياسية** (2014)؛ ج 2: **النظريات العالمية** (2015).

(41) أمينة رباحي، «نحو نظرية اللاقطبية في النظام الدولي: مقاربة جديدة لدراسة التحول في النظام الدولي،» **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 4 (كانون الأول/ديسمبر 2015)، ص 43 ـ 62.

(42) انظر: كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، ترجمه إلى اللغة العربية مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 2. في نفس السياق، انظر أيضاً: Scott Burchill [et al.], *Theories of International Relations*, 4th ed. (London: Palgrave Macmillan, 2009); Ken Booth and Steve Smith, *International Relations Theory Today*, 2nd ed. (University Park, PA: The Pennsylvania State University Press, 1997); Chris Brown, *International Relations Theory: New Normative Approaches* (New York: Columbia University Press, 1992), and Martin Griffith, *International Relations Theory for the Twenty-first Century* (New York; London: Routledge, 2007).

أ ـ الفاعل الدولي

سينتقل هذا الفاعل من الدولة القومية إلى الفرد والأمة، ولكن نبدي هنا ملاحظة في غاية الأهمية هي أن الدولة الأمة ستنقسم وتتجزأ في ظل المسلّمة الدينية، لأن الكل سوف يكون لاعباً، والولاء إلى الطائفة سيكون أقوى من الولاء للدولة الأمة.

في ظل تراجع الدولة، وتزايد أهمية الدين على الساحة الدولية، سيدفعنا ذلك إلى اعتبار أن نموذج الدولة المركزية (نموذج وستفاليا) للسياسة الدولية هو شيء من الماضي، حيث لم تعد الدول ذات سيادة مستقلة على نحو ما كانت عليه منذ معاهدة وستفاليا.

يستبدل اللاعبون الاستراتيجيون بلاعبين دينيين، وستؤدي المراكز الدينية دوراً جوهرياً، فالمركز البابوي بالفاتيكان يتجاوز منطق الدولة القومية، فله دبلوماسيون محنكون تلقوا تدريبهم في قلب الأكاديمية البابوية، وله محطة إذاعية تبث إرسالها إلى جميع الجماعات المسيحية النائية، وعدد ضخم من المنظمات الدولية الكاثوليكية. وتؤدي الرابطة الحرة للمؤمنين دوراً في إنشاء شبكة ارتباطية عبر قومية، تجمع مختلف الكنائس البروتستانتية العالمية في المجلس الكنائسي الموحد كالمساعدات المقدمة للتنمية الاقتصادية ومساندة حركات التحرر من العنصرية. بينما لا يوجد سلطة عليا في الإسلام، فمؤسسة الأزهر ليست لها الموارد الكافية للبروز كقوة رائدة، ذلك أن الفرد المسلم لا يحتاج إلى وسيط ديني لفهم الدين الإسلامي. فالمقدس كان وما زال نابعاً من الوجدان ولم يتعرض يوماً لموجة من التشكيك في أوساطه، ويرجع السبب إلى هيكله المنتشر والجماعي، فالمساجد في العالم منتشرة بصورة كبيرة وما زالت تجذب الكثير من المؤمنين، وبالتالي الدعاة، وهي تؤدي دور المنظمة غير الحكومية.

ب ـ الحرب

الحرب هي من المفاهيم التي سينالها التغيير، من الحرب بين الدول من أجل مكانة الدولة القومية إلى حرب عادلة وحرب مقدسة.

وقد أقر مايكل وولزر (Micheal Walzer)(*) صاحب نظرية «الحرب العادلة» جملة من المبادئ التي تحدد الحرب العادلة، وهذه القواعد هي :

ـ قضية عادلة: إذ يجب أن يستند قرار الحرب إلى إرادة في تحقيق العدل.

ـ مقصد أو غاية عادلة: بمعنى يجب أن يكون هدف الحرب عادلاً، كصد عدوان أو حماية الأبرياء، أو إقامة سلم عادل.

ـ الوسيلة الأخيرة: بمعنى يجب استيفاء جميع الوسائل الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية لحل النزاع.

ـ هيئة شرعية: بمعنى أن إعلان الحرب يجب أن يكون من صلاحية هيئة شرعية، وحكومة مشروعة.

(*) «No government will send young men into battle to kill and be killed without offering some justification for what they are doing». Walzer says.

ـ أمل معقول في النجاح: بمعنى أنه لا يمكن أن تشن الحرب إلا إذا كان الأمل والهدف المرسوم يمكن تحقيقه عسكرياً[43].

ويشير فرانك بورجوا في مقاله[44]، إلى أن نظرية الحرب العادلة تراث مسيحي للقديس أوغسطين.

ـ من المفاهيم التي ستتأثر بهذه التحولات مفهوم **المصلحة القومية** التي تعتبر محرك العلاقات الدولية في الفكر الواقعي، ففي عالم تتحكم فيه الطائفية سوف تتحول المصلحة القزمية إلى مصلحة الطائفة أو الأمة.

ـ وستوظف **القوة الناعمة** في إطار المسلّمة الدينية.

ـ بنية النظام الدولي: في المسلّمة القومية النظام الدولي هو ذو طابع فوضوي بينما عندما تسود المسلّمة الدينية، سيكون ذا طبيعة مسالمة، ولا تشن الحرب إلا في إطار الحق المشروع للدخول في الحرب.

يمكن اعتماد الشكل التالي لتسهيل عملية فهم التحولات الدولية التي تؤثر في تطور نظرية العلاقات الدولية والفكر الاستراتيجي:

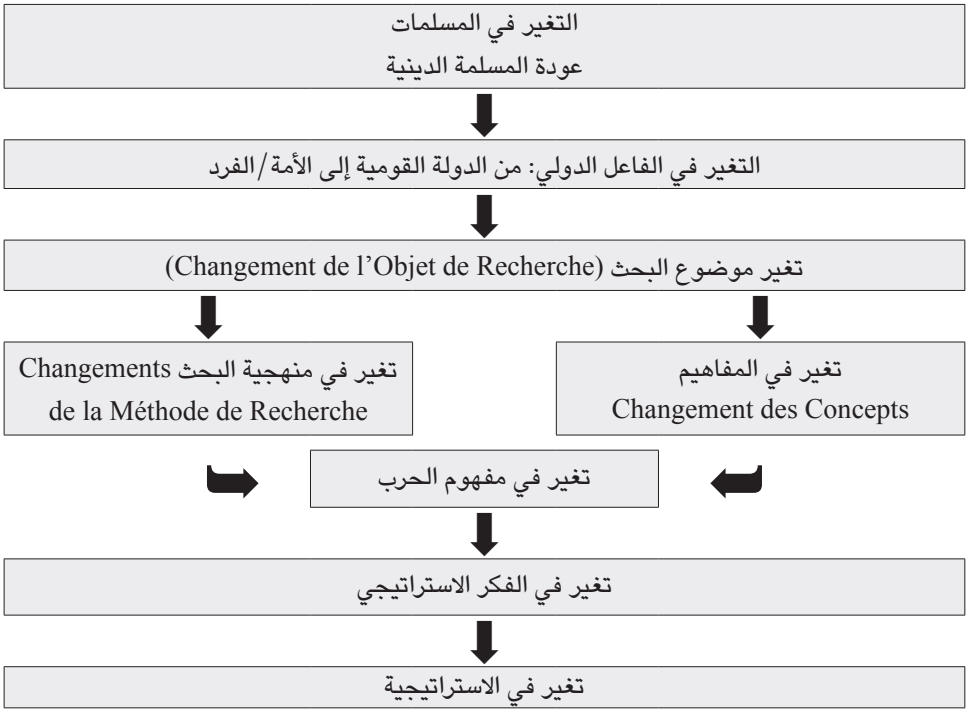

(43) خالد موسى المصري، **مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية** (دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2014)، ص 266.

(44) Frank Bourgeois, «La Théorie de la guerre juste: Un héritage chrétien,» *Etudes théologiques et religieuses*, tome 81, no. 4 (2006), pp. 449- 474.

	المدرسة الواقعية	المدرسة الليبرالية	المدرسة الدينية
من حيث التصور	كريات البليار	شبكة عنكبوتية	البنيان المرصوص
أصل العلاقات الدولية	الصراع من أجل البقاء	تعاون مبني على الاعتماد المتبادل	السلام
الفاعل الدولي	الدولة القومية	فواعل متعددة	الفرد/الأمة
موضوع العلاقات الدولية	دراسة وتفسير الصراع	التعاون الدولي والمنظمات الدولية	العدالة والشرعية
محرك العلاقات الدولية	القوة والمصلحة	الأخلاق والسلام الديمقراطي	الأخلاق والقيم
الطبيعة البشرية	الإنسان شرير بطبعه وأناني	الخير والشر	الخير والشر
المصلحة	المصلحة القومية	متعددة الجوانب	مصلحة الدين
الأمن	الأمن القومي العسكري	الأمن الجماعي	الأمن المجتمعي
القوة	العسكرية	الكسب المطلق والكسب النسبي	الناعمة
الحرب	قومية وهي معادلة صفرية	تعاونية تنافسية	حرب عادلة ومقدسة
منهج التحليل	كلاني الدولة كوحدة للتحليل	كلاني	تجزيئي

وعليه يمكن القول إن قراءة وليد عبد الحي(*) لخريطة انتشار السلاح النووي حسب خريطة المذاهب الدينية الكبرى هي قراءة تحليلية دقيقة، إذ نلاحظ أن كل مذهب ديني تحصن بالقوة النووية، وهي كالتالي:

- البروتستانتية: القوة النووية الأمريكية والبريطانية.
- الكاثوليكية: القوة النووية الفرنسية.
- الأرثوذكسية: القوة النووية الروسية.
- الكونفوشوسية: القوة النووية الصينية.
- الهندوسية: القوة النووية الهندية.
- البوذية: القوة النووية الكورية الشمالية.
- الإسلام السنة: القوة النووية الباكستانية.
- اليهودية: القوة النووية الإسرائيلية.
- الإسلام الشيعة: القوة النووية الإيرانية المستقبلية □

(*) جاء تحليل وليد عبد الحي لخريطة القوى النووية على صفحته على الفايسبوك.

العرب بين تحديات الحاضر وآفاق المستقبل(*)

علي فخرو

كاتب ومفكر سياسي عربي من البحرين،
ورئيس مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية.

أشكر مركز دراسات الوحدة العربية على هذه الدعوة الكريمة وأعيد وأكرر أن هذا المركز بإذن الله، وبجهود أعضائه، سيستمر في عطائه القومي وفي الزخم الفكري والعلمي الذي تميّز به عبر عشرات السنين.

إن موضوع لقائنا اليوم هو «العرب بين تحديات الحاضر وآفاق المستقبل». وأنا كطبيب أوصِّف المرض، ثم أحاول أن أتبيّن الأسباب، ثم أسعى لتقديم العلاج، إن وُجد. إن أعراض الحالة العربية، يُكتب عنها يومياً، ودون استثناء، ولكن مع ذلك، سأمر عليها مرور الكرام، لكي ننتقل معاً للتفكير في موضوع العلاج.

* * * * *

إذا كان لا بد لي من أن ألخص الوضع العربي الحالي في جملة واحدة، فأنا أعتقد أنه عصر تراجع لكل ثوابت الأمة من دون استثناء. من هنا دعونا ننظر في بعض مظاهر هذه التراجعات؛ فمنذ منتصف القرن الماضي على الأقل، كان الحديث عن وحدة الأمة هو الهاجس الأساسي، وبخاصة عند النخب. اليوم، كما ترون، حتى إن وحدة الأمة أصبحت أمراً مشكوكاً فيه، بل حصل المزيد من التجزئة المستمرة وتجزئة المجزأ. إذاً هناك تراجع في مسيرة الوحدة العربية أو وحدة الأمة، وهناك تراجع في النظام الإقليمي، إذ كان هناك نظام إقليمي معقول متوازن متمثل بالجامعة العربية التي كانت تستطيع أن تقول «لا» للدول المختلفة والخارج وأن تتخذ مواقف أساسية، ولا أحتاج إلى أن أبين أنها باتت الآن أقرب إلى نظام يلفظ أنفاسه الأخيرة ما لم نفعل شيئاً، إذ لم يعد يوجد اليوم

(*) في الأصل نص محاضرة شفهية ألقيت في بيروت بتاريخ 2018/6/12، بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية.

أي دور أو فكرة لدى الجامعة تجاه أي من القضايا العربية. بل لا يكفي القول إن الجامعة باتت بلا دور، وإنما هي أدت أدواراً سلبية أساسية تدميرية في بعض القضايا العربية؛ فطرد سورية من الجامعة العربية كان فضيحة كبرى حدثت، بدلاً من عمل الجامعة على لمّ الشمل حول سورية لمساعدتها على التغلب على هذه المحنة ومحاولة الربط بين الحكم والمعارضة. وإن وُجدت معارضة فقد طردوها وأبعدوها وجعلوها تسقط في حضن هذه الجهة أو تلك. أما في ليبيا، فقد بصمت جامعة الدول العربية على تدخل قوات حلف الأطلسي في ليبيا وإسقاط حكومتها الشرعية، وعلى تدمير البلد وتجزئته، واليوم يتفرج العالم كله على ما يحصل في ليبيا. أما في موضوع اليمن فلم يكن للجامعة العربية أي دور هناك، لا في بداية الأزمة ولا في وسطها ولا حتى اليوم. إذاً نحن أمام نظام إقليمي يلفظ أنفاسه الأخيرة فعلاً.

إضافة إلى ذلك، هناك المجالس ما دون الإقليمية التي كنا نعتقد أنها خطوة نحو الوحدة العربية أو نحو التضامن العربي، وهي أيضاً تبدو أنها تلفظ أنفاسها، مثل الاتحاد المغاربي الذي يواجه تفعيله عقبة قضية الصحراء، وهي قضية خلافية بين بلدين مغربيين لا يبدي أي منهما استعداده للتفاهم مع الآخر حولها. وأنا أذكر حديثاً لي في الماضي مع وزير خارجية الجزائر: نحن نتكلم على توحيد الأمة العربية وأنتم تتكلمون عن مزيد من التقسيم في الأمة العربية، فقال لي إنها قضية مبدأ. وقلت له أي مبدأ، هل تتكلم عن حق أهل الصحراء في تقرير مصيرهم أم عن الوحدة العربية التي أنتم نفسكم طرحتموها قبل سنين، فكان الجواب أن هذا أمر مرتبط بالسياسات الدولية... إلخ. الأمر نفسه يتعلق بمجلس التعاون الخليجي، الذي اعتقدنا أنه سيكون على الأقل الإطار الوحدوي الوحيد المتماسك على الأراضي العربية، وها هو بات الآن فعلاً في خطر الانقسام والتجزؤ بعد كل العمل الجاد على مدى 35 سنة من أجل بنائه ووضع أسسه.

لنأخذ أيضاً ثابتاً آخر من ثوابت الأمة، فقد كان هناك سعي لبناء اقتصاد اشتراكي في معظم البلدان العربية، أو على الأقل دولة رعاية اجتماعية، وها نحن الآن نتحول إلى اقتصاد رأسمالي متوحّش مرتبط بالشركات والدول الكبرى... إلخ، ولم يعد لدى الدول العربية أي هم سوى خصخصة جميع مؤسسات الإنتاج والخدمات، وحتى نحن في الخليج حيث يتوافر المال، تتم خصخصة الكثير من الخدمات الاجتماعية، المتعلقة بالصحة والتربية والتعليم... إلخ.

على صعيد آخر، كانت هناك أيديولوجيات حديثة سادت في المنطقة العربية عقب الحرب العالمية الأولى، مثل الأيديولوجيا القومية أو الاشتراكية أو الشيوعية أو حتى الإسلامية. أما اليوم فتتراجع هذه الأيديولوجيات بقوة في الأراضي العربية ويحل محلها صراعات طائفية وقبلية وإثنية... إلخ. كان هناك خلافات بين الأديان أما اليوم فقد أضحت الخلافات داخل الدين نفسه. وكان هناك في السابق محاولة حقيقية لبناء اقتصاد إنتاجي في كل من مصر والعراق وسورية والجزائر؛ واليوم انتهى هذا الاقتصاد الإنتاجي وعدنا إلى مزيد من الاقتصاد الريعي المتخلف المعتمد على موارد النفط تحديداً. والأحداث التي جرت في الأردن تؤكد أن الأردن الذي كان باستطاعته أن يكون بلداً إنتاجياً وجد نفسه للأسف مكبلاً في الأيام الأخيرة، لأنه لم يبنِ اقتصاداً إنتاجياً. الأمر نفسه ينطبق على كل الأراضي العربية.

كذلك كانت هناك حركات تحرر عربية تسعى للاستقلال والتحرر من الهيمنة الخارجية، فماذا عن تلك الحركات اليوم؟ لا توجد أمة مستباحة من الخارج كالأمة العربية. اليوم صاحب القرار الفعلي هو المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية، فهو يقول ما يجب أن يحدث وما يجب ألّا يحدث. ولا يقتصر هذا التدخل على الطرف الأمريكي، فهذا ينطبق على الفرنسي أيضاً وعلى الإنكليزي. وحتى الكيان الصهيوني بات له متحدثون يعطون هذه الأمة دروساً يومية في ما يمكن أن تفعله وما لا يمكنها فعله، وما هي الخطوط الحمر أمامها. وهذا تراجع مأسوي في حياة هذه الأمة التي دفعت ملايين الشهداء من أبنائها من أجل تحقيق الاستقلال الوطني.

نأتي الآن إلى القضية العربية المركزية، فقد كان هناك التزام قومي لا رجعة عنه ولا شك فيه، هو القضية الفلسطينية. واليوم نرى هذا التراجع المرعب الذي يحدث على صعيد هذه القضية، فهناك حركة تطبيع واسعة مع الكيان الصهيوني. وللأسف الشديد، استطاعت بعض الأنظمة العربية تجنيد كتّاب يدافعون عن الكيان الصهيوني ويبررون فكرة احتلال قطعة من الأرض العربية واستيطانها وإزالة شعبها منها. ونحن نحترق بذلك، وخصوصاً داخل منطقة الخليج العربي، حيث الآن يوجد تجنيد كبير لهذا الاتجاه.

أخيراً، ننتقل إلى الطغيان، وأنا أريد أن أتحدث عن قضية تمت إثارتها بعد الربيع العربي؛ فليس صحيحاً أن ما شهدته الساحات العربية لم يكن ثورة. أنا أعتقد أن ما حصل كان حراكاً كبيراً متنامياً، كان قادراً على إحداث تغيير ما، وكان يجب أن نبقي عليه، لأنه كان محاولة حقيقية للقيام بثورة كبيرة جداً في الأرض العربية كلها، وأهم ما كان فيه هو كسر حاجز الخوف عند الإنسان العربي الذي كان خائفاً على مدى عشرات السنين، سواء من الدول والأنظمة وسطوة وزارات الداخلية ومن الأمن والاستخبارات، وفجأة خرج الملايين من الشعوب العربية بتظاهرات ساخنة أسقطوا فيها بعض الأنظمة. وأرى أنه كان يجب أن نبقيها كثورة، ولكنها تعثرت بعدما استغلها البعض وجنح بها إلى جوانب خاطئة. أما أن نسمي ما حصل الخريف العربي أو الشتاء العربي فكأن هؤلاء الملايين الذين خرجوا لم يكن لهم قيمة ولا معنى لخروجهم، وهذا في رأيي موقف يجب أن نتحاشاه.

هذه هي باختصار شديد التراجعات الكبرى في حياة هذه الأمة، وهي يجب أن نعطيها وصفاً محدداً لكي يدرك الناس أن الوضع اليوم بات مغايراً تماماً لما كانت الأمة تتجه نحوه. وهذه قضية مرعبة، هل من المعقول أن تتراجع أمة في كل حقل من حقولها وكل فكرة من فكرها السابق وفي كل توجهاتها السابقة؟ فعلاً لا يمكننا أن نعرف كيف يمكن أن نفكر حيال هذا الموضوع. لكن يبقى موضوعنا أننا تراجعنا كثيراً.

والأمر كان سيكون سهلاً لو أن الأمر اقتصر على هذه التراجعات في حياة هذه الأمة، إذ إضافة إلى ذلك حدث أمران أساسيان: الأمر **الأول** هو ظاهرة الجهادية الإسلامية العنفية التي خرجت في هذه الأرض العربية، والتي لم تكن موجودة على الإطلاق في السابق، مُدخلة الأمة في محنة لا يمكن تصورها، إذ إنها في المقام الأول أساءت إلى أبعد الحدود إلى الدين الذي تتكلم باسمه، وهي ثانياً استطاعت أن تأتي بعشرات، بل مئات، الألوف من الشبان والشابات وتخرجهم عن طورهم وتدخلهم في وضع مجنون وإجرامي وحقير تحت مسمى الدين الإسلامي (وهذه ظاهرة لا ترجع إلى التراجع

العربي بل هي بحد ذاتها ظاهرة جديدة لم تكن موجودة من قبل). الأمر **الثاني** هو ما يمكن أن أسميه الظاهرة الخليجية. لماذا أستخدم تسمية الظاهرة الخليجية؟ أولاً لأن هناك سقوطاً مذهلاً في تنمية الأمة العربية من جانب الخليج. ففي العقود الأربعة الأخيرة على الأقل دخل إلى الخليج عشرات التريليونات من الدولارات. ولو أن الظاهرة الخليجية كانت عاقلة ومدركة وواعية وملتزمة بأمتها وبوطنها العربيين لكان من الممكن أن يكون الخليج إحدى أهم رافعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أرض العرب كلها ومن دون أي خسارة تذكر تقع على دول الخليج، وما كانت لتساوي حتى ربع ما خسرته هذه الدول من جراء الاستثمارات في باريس وإنكلترا وأمريكا. وهذه ظاهرة غريبة، لأنه بدلاً من أن تستثمر في جوارك ومحيطك، تذهب للاستثمار في مناطق بعيدة جداً. كما أنه ما كان أحد ليتصور أن بعض دول الخليج كانت تستطيع أن تستعمل هذه الأموال لتدمير بعض الأقطار العربية الأخرى، نحن هنا لا نتحدث عن جميع دول الخليج طبعاً. والنتيجة هي أن الخليج الذي كان يعتمد على إخوانه العرب في المشرق والمغرب من أجل استقلاله وتعليمه وصحته وغير ذلك يتحول ليكون أحد الأسباب لخوض حروب بالوكالة من خلال دعم جهاديين في كل مكان ومدِّهم بالمال والسلاح والتدريب. وهذه ظاهرة غريبة لا يمكن أن يتصورها أحد، إلا أن هناك جنوناً في هذه المنطقة.

الأمر الآخر الغريب هو خلط أوراق إيران بأوراق الكيان الصهيوني. هناك بالتأكيد مشاكل مع إيران، ولكن أن تخلط أوراق خلافك مع إيران، التي هي دولة إسلامية **أولاً**، وهي من دول المنطقة وستبقى كذلك **ثانياً**، وبدلاً من الحديث في المشاكل القائمة معها نذهب إلى جعل الكيان الصهيوني صديقاً وإلى تقليل خطره علينا وتحويل إيران إلى عدو!!! في ظل آلة إعلامية خليجية واسعة النطاق والتأثير. وأنا أقرأ ما يكتبه الكثيرون من الشبان الصغار في الخليج في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي. وأستغرب كيف أنه لم يكن أحد يتجرأ على كتابة مثل هذا الكلام في الماضي، في حين بات هذا الكلام اليوم منتشراً في كل مكان. مثل بسيط، كانت هناك منذ يومين إعلامية كويتية ترحب بكاتب صهيوني وتقول له أنت أخي وأنا أرحب بك. واعذروني على القول إن ما يحدث هو نوع من العهر الفكري.

الأمر الآخر هو أن دول الخليج تتبنى الآن الفكر العولمي النيوليبرالي إلى أبعد الحدود، إذ نشهد انفتاحاً لا يمكن تصوره على الشركات الأجنبية وعلى العمال الأجانب (غير العرب) إلى حد أنه بات يهدد هوية الخليج فعلاً في المستقبل. ودول الخليج التي يبلغ مدخولها مئات المليارات من الدولارات باتت اليوم تخصخص التعليم والصحة، والفقير بات يجد نفسه يبيع ما فوقه وما تحته، والتعليم الذي كان يتقدم بخطى سريعة جداً أخذ يتراجع، في حين أن الأمية أخذت تعود إلى بعض المناطق؛ فالعراق مثلاً، الذي كنا نعتقد أن الأمية ستنتهي فيه خلال بضع سنوات عادت لترتفع نسبتها اليوم إلى حدود 30 ـ 40 بالمئة. أمر آخر هو أن الخليج عليه قيادة الأمة العربية، فكرسي القيادة يجب أن يكون داخل الخليج وليس مصر أو الجزائر أو سورية أو العراق. كانت هناك قيادات تاريخية معروفة منذ الأزل تقود هذه المنطقة، والآن فجأة وجدنا أن دولاً صغيرة هي التي باتت تريد أن تقود وتضع ثوابت هذه الأمة. ولا يوجد ذرة من الشك في أن بعض دول الخليج تآمرت على الربيع العربي بطرائق مختلفة، منها طبعاً الوقوف مع الجهاديين التكفيريين. أنا كان لدي

صديق في دولة خليجية، لا أريد تسميته، كان يقول لي أنا كنت أطّلع شهرياً على 11 ألف اسم من النصرة تدفع لهم رواتب شهرية من دون أي تساؤل حول هذه الأسماء، هل يعقل هذا؟ النصرة التي كانت تعيث فساداً في سورية تتسلّم رواتب شهرية، وهذه جبهة واحدة لدولة واحدة، وطبعاً هناك الكثير غيرها. أنا لا أستطيع أن أفهم كيف وقعنا في هذا الإشكال وهذا النوع من التفكير؟ والآن مجلس التعاون الخليجي نفسه الذي كان يمكن أن يكون متناسقاً بات في خطر حقيقي. مرة أخرى، يتم رمي تجربة عربية في البحر بعد كثير من الجهد وكأنها لم تكن، وكأنه لم يكن وراءها أجيال تعبت من أجل التجربة والفكرة، وهذا فقط بسبب تفكير سياسي غريب غير منطقي. أنا لن أدخل في أسباب قضية هذا المرض لأنها معروفة لدى الجميع وترجع لأسباب داخلية وخارجية، الأسباب الخارجية ترجع إلى التآمر الصهيوني والأمريكي والمؤسسات التابعة لهما والاستخبارات الدولية وبعض الدول الأوروبية والأفريقية، سمِّها كما تشاء. أما الأسباب الداخلية فترجع إلى الاستبداد وهذا النوع من التفكير السياسي الجاهل المرافق لهذا الاستبداد. وما أود تأكيده هنا هو أن هذه الأسباب الداخلية والخارجية مترابطة إلى أبعد الحدود ولا نستطيع فصلها بعضها عن بعض، فالأسباب الداخلية تهيئ للأسباب الخارجية وتتعاون معها وتتناغم معها من أجل مصالح فئات صغيرة هنا وهناك.

* * * * * *

حسناً، ما هو العلاج؟

أنا أريد أن أبدأ بقضايا محددة هي ما يجب البدء به وأن يسري العمل من أجلها، هي ستكون العلاج على مستويات متعددة، بعضها رسمي وهذه ليست في أيدينا، وبضعها مدني وهذا يمكننا العمل عليه. الأهم هو الجهود المدنية، لأننا جميعاً قطعنا الأمل من الجهات الرسمية في أغلبيتها الساحقة، وأنا أشك في أن يحدث أكثر من ذلك في القريب العاجل. وكما يقال: «كلما دخلت أُمّةٌ لعنت أختها»، حيث يتغير الحكم في بلد ما وسيكون الحكم الجديد أسوأ، ثم يتغير ومَن يأتي بعده يكون أسوأ، أي إنها مرحلة مكررة مفروغ منها. وبالتالي فالعلاجات التي نتحدث عنها هي جزئية وليست شاملة، والأهم في الدرجة الأولى هو الموضوع الصهيوني، لقد تكلمت مع بعض جمعيات مقاومة التطبيع وأخبرتهم أنه عليهم كجمعيات في الأرض العربية بناء فدرالية، حيث إدارات خاصة بكم وتنسيق في العمل المتواصل وتأخذون على عاتقكم ليس قضية مقاومة التطبيع فقط بل مقاومة الكيان الصهيوني بكامله، لأنه لا يوجد غيركم الآن. صحيح أنه توجد أحزاب ولكن الجهد المركز المتناغم يجب أن يتم من خلال جمعيات مقاطعة التطبيع، وعلمت من بعضهم أنهم الآن يسعون للتنسيق بين كل جمعيات مقاومة التطبيع لتعمل بعضها مع بعض. وهي لن تقوم بمقاومة التطبيع فقط بل ستقاطع المطبعين أيضاً. أنا أستغرب أن يجرؤ البعض، سواء كان فناناً أو مغنياً أو لاعب كرة أو استخباراتياً جاسوساً، أن يعبروا عن آرائهم المؤيدة للصهينة أمام العالم من دون خوف من أي عقاب. على هذه الجمعيات فضح جميع الجهات التي تطبع من العدو، وبيدها أهم سلاح وهو وسائل التواصل الاجتماعي، وهي يمكن أن تقوم بحملات غير متوقفة ليلَ نهار لإحراج كل من يتعامل مع الكيان الصهيوني. كما يجب مقاطعة الشركات العربية التي تطبع مع العدو وفضحها.

هذه أسلحة لها قيمة كبيرة جداً ويجب ألّا نستخف بها. ولدينا أحسن درس وسابقة في هذا الموضوع، فأحسن درس استفدنا منه هو حركة الـ BDS التي تفضح الكيان الصهيوني عبر العالم أجمع ولا تطالب إلا بمقاطعة الكيان الصهيوني من جانب المؤسسات المدنية الأوروبية والأمريكية. لا تستطيع أن تتصور ما فعلته هذه المؤسسة بمال قليل وكادر صغير، ولكنها نجحت في الخارج، فلماذا لا ننجح نحن في الداخل أيضاً، فلم يعد هناك من لا يستخدم الإنترنت وأساليب التواصل الحديثة. الموضوع الثاني، أنه يستحال التخلص من الهيمنة الخارجية الفجّة إلا بأن تحل الجامعة العربية مشكلتها، لأنه ما دام هناك غياب لكيان واحد مشترك فكل من الدول ستلتهي بنفسها، وبخاصة أن عدداً محدوداً وقليلاً من الدول باتت تنفرد بقرارات. وهذا واضح في دول مجلس التعاون الخليجي. أما بالنسبة إلى سبل تفعيل دور جامعة الدول العربية، فأنا لا أعرف. وبالنسبة إلى قضية الجهادية الإسلامية، فهذا يحتاج إلى رجال دين ملتزمين بالموضوع. وأعتقد أن هناك كتابات بالغة الأهمية والامتياز بالنسبة إلى الموضوع الفقهي الإسلامي بأكمله، الموضوع ليس تجنيد الشبان المسلمين من مختلف بقاع الأرض للقتال بل هو موضوع الفقه الإسلامي وعلوم الأحاديث المليئة بالخرافات والسخافات وبالأمور السياسية البحتة وبالتصورات الوهمية وبالدسائس، التي لا تليق بالنبي محمد ولا بالقرآن، وبالتالي لا بد من جهات تنقدها نقداً مستمراً من أجل إخراجها من الذهن العربي، وهذا أمر دعوت إليه منذ 25 سنة فقلت إنه يجب تأسيس مدرسة فقهية جديدة، لا تكون سنيّة ولا شيعية ولا إباضية، بل تأخذ أفضل ما في المذاهب وتضيف إليها أفضل ما أنتجته العلوم الإنسانية الحديثة والتجارب البشرية الحديثة.

هذا السؤال مطروح عليكم فهل تعتقدون أن هذا معقول؟

قيل لي إنني سأضيف مذهباً جديداً يزيد الخلافات. يجب حل مشكلة الفقه الإسلامي، وهذه ليست قضية بسيطة بل قضية كبرى لأنها هي المهيمنة على الثقافة العربية، وخصوصاً الثقافة السياسية العربية. هل يمكن أحداً أن يتوجّه إلى الأحزاب المتشابهة والمنقسمة على نفسها لكي تجتمع بعضها مع بعض؟ ألا يمكننا على الأقل تطوير جبهة واحدة متناسقة بعضها مع بعض وتجاوز الخلافات السابقة؟ سواء في لبنان أو في مصر أو في المغرب؟ هذه الكوارث كلها، ألا تقنع هؤلاء بتكوين حزب واحد، أو على الأقل جبهة واحدة متناسقة متناغمة وتجاهل الخلافات السابقة؟ وأشمل في كلامي هذا البعثيين والقوميين والناصريين والشيوعيين وعلى جهات مختلفة منها إسلامية. لا يمكن أن يتصور الإنسان أمة تعيش هذه المأساة كلها وهذا الدمار كله وهذا التراجع؛ والإخوة الذين يمارسون السياسة همهم الوحيد عدم الاجتماع مع الطرف الآخر. تكفي الانقسامات السابقة السخيفة. لما كنتُ طالباً في الجامعة الأمريكية وكنتُ بعثياً، أتاني إخوة من القوميين العرب وقالوا لي لماذا لا تنضم إلينا؟ فقلت لهم ماذا تبغون أنتم، الوحدة العربية؟ الثأر؟ لماذا لا تدخلون حزب البعث وتطرحون موضوع الثأر فيدخلونه ويتبنونه. وبالتالي كلما دخل تفكير، تم تقسيم الأحزاب، والآن باتوا كلهم شيوعيين. أنا في اعتقادي أن هذا يحتاج إلى نظرة حول السبيل إلى أن تعود هذه الكيانات كيانات ضخمة وقوية، بدلاً من أن يقتصر عملها على إصدار بيانات بين الحين والآخر.

نقطة أخرى، وهي النقطة الأساسية منذ عدة سنوات قلت للإخوة في المؤتمر القومي العربي، إن هذه الأمة تحتاج إلى تكوين كتلة تاريخية جديدة. لا أتكلم على كتلة حزبية واحدة مثلما كان حزب البعث والقوميون وغيرهم، لأن الحكومات العربية ستبطش إلى أبعد الحدود إذا ما حصل هذا الأمر. المقصود بالكتلة التاريخية ما يشبه الفدرالية تبدأ بكتلة صغيرة وتتوسع شيئاً فشيئاً وتجتمع حول ما تتفق عليه، وكل ما هو مختلف عليه يتم حيْده، مثلاً هناك قضية الاحتلال الصهيوني وقضية رجوع الاستعمار من الباب الواسع جداً، وقضية الديمقراطية التي يصر الجميع على أنه لا بد من وجود نوع من الديمقراطية، وهناك نوع من العدالة الاجتماعية التي لا بد منها، وغيرها لا يوجد شيء، ليس من حقنا أن نختلف على أي شيء آخر الآن، وبعد تحرير الأمة ووحدتها، يمكن أن نختلف حول ما قاله لينين وتروتسكي وميشال عفلق وجورج حبش... إلخ.

هذا يذكرني بالإخوة الفلسطينيين، المنقسمين بين إسلامي ويساري وغير ذلك، والمختلفين على كعكة غير موجودة الآن وليست بيدهم، بدلاً من أن يتفقوا على حركة تحرير واحدة لا غير. وبالتالي هذه قضية أعتقد أنها أهم شيء.

سبق أن اقترحنا أن يقوم المؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي ـ الإسلامي بتأليف مجموعة صغيرة تتفق على هذه الأمور وتضع ورقة، ثم توسّع شيئاً فشيئاً لتشمل اتحاد الكتاب العرب والمحامين وغيرها ممن يريد ذلك، سواء كانت أحزاباً موجودة في المغرب وراغبة في ذلك. أنا أتكلم على مجموعات معروف عنها أنها نظيفة وليس لها تاريخ سيئ، ومن المهم أن يعرف العالم أن هناك تجمعاً شعبياً عربياً ذات قرار، أي أنه إذا قرر خروج تظاهرات تخرج تظاهرات في 200 مدينة عربية، لا تظاهرات متقطعة هنا وهناك وفي أوقات مختلفة. هل هذا الأمر ممكن. فلنتفق على الحدود الدنيا. لدينا الكثير من المفكرين، فلماذا لا يتم إعداد مراجعة فكرية كاملة لكل ما مر علينا وإدخالها في المشروع العربي للتجديد الثقافي والحضاري، وهي قضية كبيرة جداً وتحتاج إلى سنوات طويلة.

إخواني، حاولتُ أن أكون عملياً في هذا الموضوع وأن لا أشت في الأمور النظرية، لأن المرحلة هذه ليست مرحلة نظريات ولا أفكار كبرى، بل هي مرحلة تحتاج إلى صب الماء على الحرائق ومحاولة الخروج من المأزق، لأن أي نجاح في أي منطقة سيرفع مستوى الشعور. أنتم لا تستطيعون أن تتصوروا ارتفاع المشاعر عند الإنسان العربي سنة 2011 عندما تفجرت التظاهرات في تونس وفي القاهرة. لا يمكن تصور الآمال التي دخلت في أذهان الشعوب العربية بعد سنين طويلة من السبات العميق والحزن واليأس والخوف والإحباط، فالانتصارات تؤدي إلى مزيد من الانتصارات والهزائم تؤدي إلى مزيد من الهزائم، أتوقف هنا وأشكركم جزيل الشكر على الاستماع □

صفحات من النضال القومي في العراق: حزب أبناء الحرية، 1945 ـ 1948

صباح ياسين(*)

باحث عربي من العراق.

ربما لا تبدو المقاربة بين الحالة السياسية والفكرية الراهنة، ولحظة من سفر التاريخ الوطني لكفاح الشعب العراقي قبل قرابة خمسة وسبعين عاماً، في جلها دقيقة ومنصفة، وبتعبير آخر، لا يمكن إسقاط معطى التاريخ وتشكيله على المفاهيم التي تمكن المتابع من استنباط العلة أو الدرس في التحولات المفترضة، وحيث يجب، أو لا يجب أن تكون. إلا أن المحاولة قد تفضي إلى تلمُّس ملامح تلك الفرصة المنتظرة ـ أية فرصة ـ للخروج من المأزق الراهن بحلول تفضي نحو التمكن من استعادة الدور التاريخي وكسر الطوق الذي ضرب حول الحالة العراقية والعربية بشكل عام، وهي محاولة تستحق أن يخاض غمارها وتستنبط معانيها.

والاتكاء على الماضي وتفحص عِبره ليس في جميعها يمكن أن تقدم الحل المنتظر، ولكن المراهنة على العقل الإنساني المبدع، والإرادة حين تتكون، حتى في صورة إشراقة بذاتها في موقف بعينه، والاستفادة منها، يمكن أن تؤسس دلالة أو علامة يستدل منها إلى مواقع الخلل أو القوة في مسار الشعوب نحو الحرية، وبإعادة تمثل الدرس التاريخي بما يحمله من غاية الاقتداء ومرجعيات عرفانية للوصول إلى الرشاد. ومن مقولة العلامة ابن خلدون ما يؤسس لفكرة إعادة إنتاج المعرفة وتشكلها من معطى التجارب ونتائجها. يقول ابن خلدون في **مقدمته**: إن الآثار إنما تحدث عن القوة التي بها كانت أولاً وعلى قدرِها يكون الآثر[1].

(*) البريد الإلكتروني: sabahyassin2006@yahoo.com.

(1) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** (بيروت: شركة الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر، [د. ت.])، ص 208.

ولأن المرحلة التي نتعرض لقيمتها التاريخية كانت مفصلية في سياق النضال الوطني التحرري في العراق، وبناء الدولة حديثة الاستقلال[2]، فإن إحداث المقاربة لا يُقصد منه بالضرورة تطابق الشروط الواجبة للتغيير، ولكن محاولة توطين الخبرة واستدراك الشروط الضامنة لإنجاز الاستقلال الحقيقي الذي يفضي بالضرورة إلى إنجاز البناء الديمقراطي تقود إلى أهمية إحداث التماثل الموضوعي، وإمكان الاستعارة القادرة على إنارة الطريق نحو حل مشاكل العراق الراهنة والعمل على استعادة الوحدة الوطنية وبناء التنمية الشاملة.

إن تداعيات الاحتلال الأمريكي على العراق عام 2003، تؤشر إلى تداعي النضال السياسي القومي، من خلال الصيغة التي اعتمدها الاحتلال في إدارة شؤون العراق عبر فكرة تقاسم الحكم في العراق بين المكوِّنات الإثنية والدينية والطائفية والجماعات الفرعية، وتوزيع المناصب الحكومية حسب نسب (مفترضة) لإعداد السكان لكل من تلك الإثنيات والطوائف، وهو ما أدخل العراق في صراعات ونزاعات لا نهاية منظورة لها، وتدهورت العلاقات بين التيارات السياسية الثلاثة، القومي والليبرالي واليساري، واستغلت الأحزاب الدينية الفراغ في الساحة السياسية لتفرض وجودها وتمكنها من مصادر المال عبر الفساد والقوة من خلال وجود الميليشيات المسلحة لإدارة شؤون العراق.

أولاً: العراق من الاستعمار إلى الحرية المنقوصة

والأمة بحسب تاريخها، مقولة جان دانيال[3]. تبجيل يليق بالأمة، أياً كانت تلك الأمة، بشرط أن تحافظ على هويتها وثقافتها. هنا تصبح الأمة ظاهرة عصرية حين تعمل بجوهرها وطبيعتها على ضمان الانصهار بين إرادة العيش وغاية الارتقاء، لذلك فكل معطى فكري وثقافي، وفي أي مرحلة من مراحل الكفاح السياسي والاجتماعي لاستكمال شروط الاستقلال والتحرر إنما يعد انتصاراً للحرية يحق أن يوثق ذخيرة للأجيال القادمة. وكما يقول لودفيغ بورن في كتاب **عصر الثورات**: إن الحرية، هي عندليب يغني بصوت عملاق... هل يمكننا أن نفكر اليوم في أي شيء غير الكفاح من أجل الحرية أو ضدها؟[4].

والعراق في بداية القرن العشرين، كغيره من الأقطار العربية في المشرق التي خاضت كفاحاً سياسياً واجتماعياً للخروج من عتمة القرون القاسية من الاحتلالات الخارجية المتوالية منذ سقوط الدولة العباسية عام 1258، دخل بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى قسمة استعمارية جديدة؛ فالدول المنتصرة في الحرب رسمت خرائط جديدة للمنطقة، وكان العراق من نصيب الإمبراطورية

(2) في آذار/مارس 1921 عقد مؤتمر القاهرة لتأمين استقرار الشرق الأوسط، وسمي فيصل الأول ملكاً على العراق، وقد توج رسمياً في 23 آب/أغسطس، وعدّ ذلك اليوم تأسيساً للدولة العراقية الحديثة.

(3) جان دانيال، **غداً غد الأمة**، ترجمة ندين نصر الله شباني؛ مراجعة سمية الجراح، سلسلة علوم إنسانية واجتماعية (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2014)، ص 185.

(4) إريك هوبزباوم، **عصر الثورة (أوروبا 1789 ـ 1848)**، ترجمة فايز الصيّاغ؛ تقديم مصطفى الحمارنة، سلسلة علوم إنسانية واجتماعية (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007)، ص 219.

البريطانية. وكما يعبر وميض جمال عمر نظمي في كتابه القيِّم **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**: كان الهدف الرئيسي للقوات البريطانية الغازية هو دحر الأتراك العثمانيين وليس إرضاء العرب، وكان النهج الذي يسير بموجبه الإنكليز خاضعاً لاعتبارات الضرورة العسكرية أكثر منه للفوائد السياسية[5].

وإذ تسجل ثورة العشرين (1920/6/30) تحولاً جذرياً في البرنامج الاستعماري البريطاني لطبيعة حكم العراق[6]، بالتخلي التدريجي عن فكرة الحكم المباشر إلى صيغة الانتداب. وعلى الرغم من أن عصبة الأمم المتحدة قررت أن يكون العراق منتدباً من طرف عصبة الأمم المتحدة، ولكنه يدار مباشرة من جانب المملكة المتحدة (بريطانيا)، فإن الثورة وتداعياتها قد مكَّنت الاتجاه داخل الإدارة البريطانية، سواء في مدرسة الهند (الحكومة المؤقتة البريطانية الهندية ـ حكومة الهند الشرقية) التي كانت معنية بإدارة العراق، أو مدرسة لندن التي تتصرف بشكل كامل بالملف الهندي والعراقي على حد سواء، لأن ترجح الذهاب إلى صيغة الانتداب المباشر كما أقرته عصبة الأمم المتحدة.

ثانياً: النيات المضمرة

وبين نصين يسجلان عنواناً لمعنى العبودية، الأول ما قاله إقطاعي روسي لأقنانه: «اعلموا أنني سيدكم، وأن سيدي هو القيصر. وللقيصر الحق في أن يوجه لي الأوامر، وعلي أن أنقلها إليكم. وفي هذه الإقطاعية أنا القيصر، وأنا الله على الأرض بالنسبة لكم، وأنا مسؤول عنكم أمام الله في السماء»[7]، وما تحدث به الجنرال مود عند احتلال بغداد في 1917/3/11: «جيوشنا لم تدخل مدنكم وأراضيكم بمنزلة قاهرين أو أعداء بل محررين»[8]... فإن المفارقة أو المقاربة تبقى رهين الأحداث التالية التي عصفت بالعراق منذ الإعلان عن الاستقلال مقترناً باتفاقية الانتداب.

---

(5) وميض جمال عمر نظمي، **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 5، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص 200.

(6) تفجرت الثورة الشعبية في العراق في نهاية شهر حزيران/يونيو عام 1920، بقيام رجال العشائر في الفرات الأوسط وبغداد بالهجوم على القوات البريطانية وتكبدها خسائر فادحة، وخلال شهر تموز/يوليو وآب/أغسطس من العام ذاته انتشرت شرارة الثورة لتعم الأراضي العراقية بأسرها، وهي الثورة التي أسهمت في تغيير استراتيجية الإدارة البريطانية من استعمار العراق المباشر إلى الاستعمار غير المباشر.

(7) النص الكامل في كتاب: هوبزباوم، **عصر الثورة (أوروبا 1789 ـ 1848)**، ص 283.

(8) فردريك ستانلي مود (1864 ـ 1917) قائد القوات البريطانية التي احتلت العراق عام 1917، وقد قامت السلطات البريطانية بعد وفاته ببناء تمثال له في جانب الكرخ في بغداد، في الساحة المقابلة لمقر المندوب السامي البريطاني، السفارة البريطانية فيما بعد.

ويورد عبد الرزاق الحسني في كتابه **تاريخ العراق السياسي** (ج 1) نص بيان الجنرال مود الذي أُعلن باسمه ويحمل وعوداً مبهمة للعراقيين. وبقي التمثال (الجنرال مود فوق حصانه) حتى صبيحة يوم 14 تموز/يوليو 1958 حيث هدمه المتظاهرون تعبيراً عن نهاية الوجود البريطاني في العراق.

ويورد عبد الرزاق الحسني في كتابه **تاريخ العراق السياسي** ـ الجزء السابع ـ نصوصاً أخرى من بيان الجنرال مود الموجه إلى العراقيين، ومنها: «ولسوف يسعد أهالي بغداد حالهم ويتمتعون بالغنى المالي بفضل نظامات توافق قوانينهم المقدسة، وأطماعهم القومية الفكرية»، إلا أن تلك الوعود تناثرت وتلاشت بمجرد تكليف عصبة الأمم المتحدة بإدارة العراق ضمن قرار الانتداب، وأصدر الحاكم البريطاني تعليماته بربط السياسة الخارجية والشؤون الاقتصادية والقضاء بمكتب المندوب السامي، وعيّن ضباط ارتباط في كل الوزارات العراقية بصلاحيات واسعة.

ورغم إعلان الاستقلال وتأسيس المملكة العراقية وتنصيب الملك فيصل ابن الحسين ملكاً على العراق، إلا أن معاهدة الانتداب مكّنت الحكومة البريطانية من الاستمرار في التدخل بالشؤون الداخلية والسياسة الخارجية. وواجهت القوى الوطنية والقومية التحررية في العراق تداعيات الهيمنة البريطانية على الشؤون العراقية وتنصيب حكومات موالية للتاج البريطاني، وأضحى الخلاف بين مجموعتين من القوى الوطنية العراقية عاملاً في تعطيل الجهود الوطنية لبناء عراق كامل السيادة، المجموعة الأولى من المعتدلين الذين يتصورون عراقاً مستقلاً يوجهه ويحميه الإنكليز، وتيار آخر كان يدعو إلى الاستقلال التام أو المطلق وغير المقيد[9].

وانقسم المشهد السياسي في ضوء ذلك، وأخذ التيار القومي الذي اشتد عوده في العراق مع تصاعد الفكرة القومية في أوروبا، ومع تأسيس جمعية العهد في الأستانة (28 تشرين الأول/أكتوبر 1913)، التي نشطت في المطالبة بالحقوق العربية، وكان أغلب أعضاء هذه الجمعية من الضباط العراقيين الذين يدرسون في الأستانة، وهم الضباط الذين ساندوا الثورة الهاشمية في الحجاز التي رفعت شعار تحرير البلدان العربية وتمكين العرب من تحقيق الاستقلال والحرية.

وكرّس الاحتلال البريطاني وجوده في العراق بعد الحرب العالمية الأولى باتفاقيات ومعاهدات (معاهدة 1930)[10]، وازداد تدخل الحكومة البريطانية في أوضاع العراق الداخلية وتحديد اتجاهات سياسته الخارجية، وبالمقابل تصاعد دور الأحزاب والجمعيات المعارضة لسياسة الحكومة وارتباطها ببريطانيا بمختلف الصيغ العلنية والسرية، كما أن الصحافة العراقية ساهمت في تعبئة الشارع الوطني لمواجهة تلك السياسات، وإلى جانب ذلك أسهمت الاحتجاجات الشعبية في الفرات الأوسط ضد سياسة الحكومة العراقية في القضايا الداخلية والخارجية، في تعزيز ودعم نشاط الأحزاب والمنظمات القومية لمواجهة الحكومة.

---

(9) في الواقع، إن التيار الذي يدعو إلى عراق مستقل تحت الحماية البريطانية، كانت له الغلبة في إدارة العراق، وفي المقدمة من ذلك العدد الأكبر من الضباط العراقيين كان نوري السعيد الذي تسلّم لاحقاً مناصب سيادية مثل وزير الخارجية والدفاع ورئاسة الوزراء لأكثر من مرة.

(10) تم بناء أهداف ومواد اتفاقية 1930 على الاتفاقية السابقة الموقعة عام 1922، التي تم توقيعها بين نوري السعيد (رئيس الوزراء) والمندوب السياسي البريطاني فرانس همفري ومدتها 25 عاماً. وتعطي هذه الاتفاقية بريطانيا حقوقاً عسكرية وتجارية مفتوحة، وقد لقيت معارضة شديدة من معظم الأحزاب والصحافة العراقية.

وبدأت ملامح استعادة الحياة الحزبية في العراق بعد عام 1922، بإحداث وإجازة أول كيانين حزبيين بصفة رسمية هما الحزب الوطني الديمقراطي، وجمعية النهضة العراقية، ثم تبع ذلك ظهور أحزاب وجمعيات جديدة مثل حزب التقدم وحزب الشعب وحزب العهد، ويسجل على برامج هذه الأحزاب الانكفاء نحو القضايا الداخلية ـ الوطنية وتخليها عن الشعارات القومية، وهذا الأمر كان يعد مطلباً بريطانياً، للتفاوض بشأن موضوعات متصلة بموضوع الانتداب والاستقلال وترسيخ الحكم[11].

إلا أن الفكرة القومية في العراق اتسعت مع تنامي التعليم في الدولة الحديثة، وتأسيس جمعيات ثقافية تدعو إلى الوحدة العربية واستكمال الاستقلال الحقيقي للعراق بالخلاص من الهيمنة البريطانية، ويرى هاني الهندي «أن العراقيين استخدموا المدارس لزرع الفكرة القومية في نفوس وعقول الطلاب، كذلك بدور الضباط العراقيين الذين تلقوا علومهم في المدارس العسكرية العثمانية في الأستانة، وانضموا لاحقاً إلى جيش الثورة العربية بقيادة فيصل الأول في الشام ولاحقاً في العراق»[12].

وسيدخل تاريخ العراق السياسي مرحلة حاسمة في تصاعد تدخل الجيش بالسياسة، في أول انقلاب عسكري يشهده العراق والأقطار العربية عام 1936، بقيام الفريق بكر صدقي بإجبار حكومة ياسين الهاشمي على الاستقالة[13]. إلا أن مقتل بكر صدقي مكّن الجماعات الموالية للسياسة البريطانية في العراق من العودة إلى السلطة، والقيام بحملة ضد الأحزاب والجمعيات ذات التوجه العروبي القومي. لكن التيار القومي العروبي داخل الجيش العراقي استعاد تنظيم قواه، وبرز دور «التنظيم القومي السري» بقيادة يونس السبعاوي، الذي مهد لحركة مايس (أيار) 1941 (ثورة رشيد عالي الكيلاني) التي نتج منها إسقاط الوصي على العرش عن سدة الحكم، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة رشيد عالي الكيلاني مدعومة من القوى الوطنية والقومية، ومؤيدة من العقداء الأربعة بزعامة صلاح الدين الصباغ وكل من فهمي سعيد وكامل شبيب ومحمود سلمان والسياسي يونس السبعاوي، وهذه الحركة الوطنية مهدت لصعود دور الأحزاب والمنظمات القومية في العراق[14].

---

(11) صباح ياسين، **الفكر والقضايا القومية في الصحافة العربية: دراسة مقارنة للصحافة في العراق ومصر** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1992)، ص 21.

(12) هاني الهندي، **الحركة القومية العربية في القرن العشرين (دراسة سياسية)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 371.

(13) الفريق بكر صدقي (1886 ـ 1937) من الضباط الشرفاء الذين درسوا في الآستانة وانضموا إلى الثورة العربية تحت قيادة فيصل الأول في الشام ثم العراق، وقاد بالتعاون مع عدد من الضباط العراقيين أول انقلاب عسكري في 29 تشرين الأول/أكتوبر لإسقاط حكومة ياسين الهاشمي. وعين رئيساً لأركان الجيش العراقي، وسيطر بالتالي على مقاليد الحكم في العراق. وقتل في مدينة الموصل وهو في طريقه للسفر إلى تركيا لحضور المناورات العسكرية التركية في 18 آب/أغسطس 1937.

(14) فاضل محمد حسين البدراني، **الفكر القومي لدى الأحزاب والحركات السياسية في العراق، 1945 ـ 1958**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 54 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

ثالثاً: توازنات وصراعات

الأجدر بالمتابعة والتحليل من نتائج العصف السياسي الذي خلفته أحداث انقلاب بكر صدقي وحركة مايس (أيار) عام 1941 في العراق أنها كانت حداً فاصلاً في الحياة السياسية ـ الحزبية بالعراق، وبوجه خاص في إطار التيار القومي الذي وجد نفسة من دون كيان تنظيمي موحد يعبر عن توجهاته ويؤطر سياساته، فكان أن شهدت الساحة العراقية ولادة تنظيمات شبابية تدعو إلى تحرير العراق من السيطرة الاستعمارية ودعم القضية الفلسطينية[15]، وتأسس نادي «المثنى بن حارثة الشيباني» كمنصة ثقافية للنشاط الفكري القومي، وأقامت منظمة «الجوال» الشبابية ذات التوجه القومي أنشطة فكرية وأدبية ضد التدخل الاستعماري في الأقطار العربية.

وفي الاتجاه نفسه، ونتيجة لتأزم العلاقة بين التيار والشخصيات القومية ونظام الحكم المستند إلى الحماية البريطانية (الوصي على عرش العراق عبد الإله ونوري السعيد)، اتجهت بعض الجماعات إلى تأسيس منظمات وأحزاب سرية، ونموذج ذلك حزب «حرس الوحدة» برئاسة يونس السبعاوي، الذي اتجه إلى تشكيل جبهة قومية واسعة من القوميين المدنيين والعسكريين، أطلق عليها اسم «اللجنة السرية العربية» وكذلك عدد من الجمعيات التي هي في واقعها تجمعات سياسية قومية الاتجاه وذات طبيعة علنية وسرية تعارض سياسة الحكومة والتدخل البريطاني بشؤون العراق[16].

ولعل حزب أبناء الحرية (الملحق الرقم (1)) يمثل نموذجاً لتلك التنظيمات القومية التي ولدت بعد انتكاسة «حركة مايس» وإقدام النظام الملكي على توجيه ضربات متتالية للتيار القومي الذي ساندها، وتنفيذه سياسة وقف الصحف التي عبّرت عن موقف الدعم والمناصرة للحركة، وتم حل الجمعيات والنوادي القومية ومطاردة وسَجن رموزها. وعلى الرغم من أن التيار القومي ومن خلال الأدبيات والبيانات لم يكن موحد الصفوف، ولا تعبِّر دعوته عن نضج في استراتيجيا العمل ولا عن وضوح كامل للأهداف[17] بحيث يمكن أن يخلق خطراً حقيقياً على النظام، إلا أنها حافظت على جماهيرها واستعادة دورها في الشارع السياسي.

وكان حزب أبناء الحرية أول تنظيم شعبوي ينطلق بعد فشل «حركة مايس» ويطرح في بيانه الأول قضيتين أساسيتين: **الأولى**، أن الوحدة العربية لا تتحقق إلا بالنضال الشعبي المنظم، و**الثانية** التصدي لدور بريطانيا ومحاولاتها في تحقيق نماذج من الوحدة المصطنعة بين الأقطار العربية، وكشف أهداف المستعمر في تزوير التاريخ وإجهاض النضال القومي التحرري.

---

(15) خلال أحداث الثورة الفلسطينية التي انطلقت عام 1936، تأسست جمعيات داعمة للنضال الفلسطيني ومنها جمعية الدفاع عن فلسطين.

(16) من هذه الجمعيات جمعية «دمعة العرب» وجمعية «اليد البيضاء» وجمعية «دعاة الحق».

(17) يقول هاني الهندي في كتابه **الحركة القومية العربية في القرن العشرين**: من قراءة الميثاق القومي للجوال العربي والقانون الأساسي لنادي المثنى والأدبيات القومية التي ظهرت في ثلاثينيات القرن العشرين وحتى صيف عام 1941، يلمس أن الفكر القومي تقدم خطوات عن نتاج الرعيل الأول، إلا أن هذا النتاج الجديد لم يكن منسقاً.

وهاجم الحزب... «الحكم العميل الذي عاد حاملاً معه الحقد والانتقام، ونصب المشانق للأحرار، واستشهد رعيل من الثوار (السبعاوي والقادة الأربعة)، وساق الكثير من رجالات وشباب العراق إلى معتقلات الفاو والعمارة...». كما دعا إلى مواجهة الأنشطة المشبوهة للسفارة البريطانية في بغداد من خلال نوادي «إخوان الحرية»، تلك النوادي التي كانت تدعو إلى مناصرة بريطانيا والحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وتمهد للوجود الصهيوني في فلسطين.

اتخذ أسلوب العمل في حزب أبناء الحرية اتجاهين: **الأول**، العمل السري في كتابة المنشورات (البيانات) والرسائل وتوزيعها في المناسبات الرسمية والقومية[18]؛ و**الثاني**، العمل من أجل بث فكر الحزب بين أكبر عدد من الشباب، وإنشاء مكتبة «الشباب القومي» ضمن أنشطته المتعددة في مجال نشر فكر الحزب القومي وتعميق الثقافة القومية لدى الشباب. أما مالية الحزب التي تغطي أنشطته فكانت من تبرعات أعضاء الحزب، وأغلبهم من الطلاب والشباب الذين يستقطعون الاشتراك الحزبي من مصروفهم اليومي.

ولا شك في أن آثار فشل «حركة مايس» (ثورة رشيد عالي الكيلاني) قد امتدت على مستويات متعددة، من أبرزها تغوّل السلطة الحاكمة وتوجهها نحو قمع ومطاردة كل الأحزاب والجمعيات والمنظمات التي تنادي بالقضية القومية والوحدة العربية، وبالمقابل نشوء تنظيمات جماهيرية بأشكال متعددة، منها السرية، والأخرى العلنية التي تتخذ من النشاط الثقافي والاجتماعي والرياضي ستاراً لتغطية عملها الجماهيري.

وشهدت السنوات اللاحقة نشوء أحزاب قومية التوجه في العراق مثل حزب الاستقلال (1946 ـ 1958)[19]، والحزب الوطني الديمقراطي (1946 ـ 1958)[20]، وحزب الجبهة الشعبية المتحدة (1951 ـ 1954)[21] وحزب البعث العربي الاشتراكي (1947)[22]، حركة القوميين العرب التي انطلقت بعد نكبة عام 1948 لتعبِّر عن رغبة الثأر والانتقام ثم تحولت لاحقاً إلى تنظيم جماهيري، وغيرها عدد من النوادي الثقافية والفكرية القومية التوجه مثل نادي البعث القومي ونادي البعث العربي.

لم يتوقف النشاط الحزبي بالعراق في الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتوسعت قواعد الأحزاب والمنظمات القومية في أوساط شباب المدارس المتوسطة والإعدادية والكليات. ويقول فؤاد حسن غالي عضو اللجنة المركزية لحزب أبناء الحرية: «إن تشكيل حزب أبناء

---

(18) أصدر حزب أبناء الحرية بياناً رداً على تصريح وزير الخارجية البريطاني أنتوني إيدن بتاريخ 17 آذار/ مارس 1943، حول موقف بريطانيا من قيام جامعة الدول العربية أو الوحدة العربية.

(19) تمتد جذور حزب الاستقلال إلى نادي المثنى الذي تأسس عام 1935، وبدأ التفكير في تأسيس الحزب بعد فشل «حركة مايس» عام 1941.

(20) دعا الحزب الوطني الديمقراطي في بيانه التأسيسي إلى الإصلاح وإلى توثيق الروابط مع الأقطار العربية والسعي لإقامة الاتحاد العربي على أسس ديمقراطية.

(21) من أهم أهداف حزب الجبهة الشعبية انتهاج النضال القومي من أجل التحرر وإقامة الوحدة العربية.

(22) وضع حزب البعث العربي الاشتراكي في مقدمة أهدافه النضال من أجل تحقيق الوحدة العربية، وقد انتشر الحزب في صفوف الطلاب من خلال وجود عدد من الطلاب السوريين الدارسين في العراق عام 1947.

الحرية كان استجابة لحاجة الشبيبة في العراق إلى كيان سياسي منظم كحزب جماهيري والذي تأسس رسمياً في 1942/4/28 وكرد فعل على توجه السلطة آنذاك لقمع التيار القومي بعد فشل حركة مايس 1941 القومية».

وعلى الرغم من توقف حزب أبناء الحرية عن أنشطته بسبب خلافات داخل اللجنة المركزية، بعد قرابة ثلاث سنوات من تأسيسه، إلا أن معظم أعضائه استمروا في النضال السياسي القومي سواء في حزب الاستقلال، ولاحقاً في حزب البعث العربي الاشتراكي أو حركة القوميين العرب، وكانت الأنشطة الفكرية والثقافية تأخذ مداها في الجمعيات الأدبية والرياضية بشكل متواصل، أو في التظاهرات الجماهيرية، كما حدث في الانتفاضة الجماهيرية الواسعة (وثبة كانون الثاني/يناير 1948) رداً على اتفاقية بورتسموث (المعاهدة العراقية ـ البريطانية)[23].

وكان حزب أبناء الحرية منصّة تجمُّع وانطلاق للموجة الشبابية ـ الجماهيرية التي عاشت ظرفاً وطنياً بالغ التعقيد تمثل بصعود التيار القومي التحرري في الثلاثينيات من القرن الماضي، والنكسة التي أصابته في فشل حركة مايس التحررية عام 1941، وعودة القوات البريطانية إلى احتلال العراق وإعدام كوكبة من الضباط العراقيين القوميين وسجن آخرين عسكريين ومدنيين، واستغلال ذلك لتوجيه ضربات متتالية من جانب السلطة لتلك المنابر الحزبية والفكرية التي تعارض السياسة القائمة آنذاك بالالتحاق بالسياسة البريطانية في المنطقة.

رابعاً: هل يمكن استعادة الدرس؟

إن تلك المرحلة من النضال القومي في العراق مهدت لإحداث تحولات جذرية في بنية الحياة السياسية والمتغيرات اللاحقة، وفي مقدمها ثورة 14 تموز/يوليو عام 1958، وكان التيار القومي في قمة نشاطه الجماهيري، وبوجه خاص بين صفوف الطلاب والطبقات الفقيرة. كما أن انتساب خرّيجي الدراسة الإعدادية/التوجيهي من حاملي الأفكار القومية إلى الكلية العسكرية أو كلية الشرطة أسهم لاحقاً في تشكيل خلايا سياسية قومية داخل الجيش العراقي، وكان لتلك الخلايا القومية دور في سلسلة الأحداث السياسية والانقلابات العسكرية التي شهدها العراق في العقود اللاحقة.

إن المناخ السياسي العام في العراق اليوم، بحاجة ماسة إلى استعادة درس تكوين وتنامي الفكر القومي في الحقبة التأسيسية للدولة العراقية الحديثة مطلع القرن الماضي. قدم الفكر القومي حلولاً اجتماعية في إطار العدالة والتنمية حققت المساواة في الفرص وإمكان التعبير لكل أفراد المجتمع العراقي، وتراجعت إلى الخلف النعرات الطائفية والتفكيكية، وتوحد الشعب خلف التيارات الرئيسة في الحياة السياسية العراقية، وهي تيارات وإن اختلفت مسمياتها بين قومية

(23) الدكتور فؤاد حسن غالي، مواليد بغداد عام 1926، شخصية قومية عمل في النشاط الطلابي القومي، ونشر كتابات عن الفكر القومي في **مجلة الكلية الطبية العراقية** وغيرها، وتدرج في مواقع المسؤولية للأنشطة المهنية والرسمية وعيِّن وزيراً للصحة في عهد الرئيس الراحل عبد الرحمن محمد عارف عام 1966 (مقابلة شخصية).

ويسارية وليبرالية، إلا أنها كانت مجتمعة على قيم الوطنية الحقة والعمل المشترك لإنجاز الاستقلال الكامل، والتوجه نحو المحيط القومي من أجل الدفاع عن القضايا القومية العادلة وصولاً إلى إنجاز هدف الوحدة القومية الشاملة .

إن النخب العراقية اليوم تواجه تحدياً فكرياً وتنظيمياً يتلخص بالانعتاق من قيود التفكير الظلامية والتفكيكية التي خيمت على العراق بعد عام 2003. فالاحتلال لم يغير نظاماً سياسياً وحسب، بل أغرق الحياة الداخلية العراقية بدوامة من الفرعيات والإشكالات التي أسهمت ـ ليس في تعطيل حركة التنمية والتطور الحضاري بانتشار آفة الفساد والبيروقراطية وإنما ـ في تكبيل الحياة السياسية وتعطيل العمل الجماهيري المنظم. وحوَّل القوى السياسية المعلنة في أحزاب أو منظمات إلى هياكل فارغة من المحتوى الفكري والجماهيري، ولكنها مستندة إلى قوى مسلحة على شكل ميليشيات رسمية وغير رسمية تحتكم في علاقتها بالسلطة ومع مثيلاتها من القوى ومع الشارع إلى قوة السلاح.

تمثل العودة إلى نبع المبادئ القومية لحل المشكلات التي تعصف بأرجاء الوطني العربي، محفزاً أخلاقياً وقيمياً قوياً، ومبرراً للنهوض فوق ركام الاصطراع المذهبي والطائفي والمناطقي الذي وفر الفرص للتدخل الأجنبي، وفي كل ذلك تحفيز لطاقة المجتمع العربي للتحرر من الارتهان إلى تلك التجاذبات الفرعية التي تنشر التفرقة وتمكن الاستبداد والفساد من الهيمنة على الشعوب وإعادة تدوير مفاهيم الاستعمار القديم بصورة الاستسلام للقوى الخارجية، ولبناء مجتمع قائم على العدالة وتحقيق الحرية والمساواة والتنمية □

الملحق الرقم (1)

بيان صادر عن اللجنة المركزية لحزب أبناء الحرية

لا يخفى على كل وطني مخلص لوطنه، وعربي غيور بأن الوحدة العربية لا تأتي جزافاً، وليست هي منحة أو هبة تعطى لنا من قبل الإنكليز أو من المستعمرين، وقد لوحظ في هذه المهزلة (أي نيل الوحدة العربية على أيدي المستعمرين الذين كانوا ولا يزالون أعداء العروبة والإسلام) أنها خدعة من خدعه المعتادة التي يود إلفات نظر المخلصين إليها.

إن الواجب الوطني يدعونا بأن نذكركم بالأدوار الشائنة والغير مشرفة التي لعبها الإنكليز على مسرح البلاد العربية بمعونة اليهود المجرمين وأذنابهم. كيف يقوم الإنكليز بتحقيق الوحدة العربية وبلادنا المجاهدة ما زالت تئن من هول الاستعمار البغيض!!

إن الواجب الوطني يدعوكم إلى نفض أيديكم من هذه المهزلة (أي مهزلة الاتحاد على أيدي المستعمرين) والتي يسخر الإنكليز من العرب والتي يضيفون بها إلى خدعهم القديمة خدعة لم تمر على بال كل عربي.

إن واجبكم يدعوكم أن تتذكروا دائماً أن الوحدة العربية لن تأتي إلا على أيدي رجال وشباب العرب المخلصين الذين لا يعتمدون على مساعدة المستعمر الغاشم بل على الحق والإيمان (فلتحيا الحرية).

اللجنة المركزية لحزب أبناء الحرية

بغداد، 1943/3/17

محمد حلمي عبد الوهاب

التّصوف في سياق النهضة: من محمد عبده إلى سعيد النُّورسي

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018). 176 ص.

محمد مصطفى القَبَّاج(*)

أستاذ باحث في الفلسفة وعلوم التربيّة ـ المغرب.

ـ 1 ـ

جدير بالإشارة، في مُستهلِّ هذا التّقديم، إلى أنَّ نصوص هذا الكتاب الخمسة سبق أنْ نُشرت ضمن كتب جماعيّة، أو مجلّات دوريّة، أو أُلقيت في مؤتمرات عربيّة وإسلاميّة ودوليّة، ومع ذلك فإن صاحبها انتهج مقاربة علميّة أَضْفَتْ عليها وحدة موضوعيّة جعلت منها تناولاً مُستجدّاً قَلَّما أقدم عليه غيره من الباحثين في مجال التّفلسُف أو في مجال التّصوّف السنّي أو الإشراقي.

في التّقديم العامّ للنّصوص يشير صاحبها إلى ضعف أو نُدرة الدّراسات التي اعْتنَتْ بالتّصوّف في سياق فكر النّهضة كَكُلّ، مقارنة بنظيراتها التي صرفت جانباً من اهتمامها لبحث الجوانب العقلية عند روّاد النّهضة الحديثة والمعاصرة. إن المُجَدِّدِينَ في الفكر العربي الإسلامي، كما يرى المؤلف، وبخاصّة منهم دعاة الإصلاح، لم يَغْفلوا التّصوّف كمنحىً وكبُعدٍ من أبعاد النّهضة الشاملة، ولفتوا الانتباه إلى مركزيَّة هذا المُكَوِّن العمِيق، عاملين على تأكيد أصالته، ووجّهوا تلامذتهم نحو تحقيق نصوصه والردّ على مزاعم المستشرقين الّتي تنزع عنه الأصالة.

توضِّح المُقدِّمة كذلك أنّ أسباباً عديدة دفعت بروّاد النّهضة الحديثة للعناية بالتّصوّف من أهمها أَنَّ أغلب الروّاد نالوا تربيّة روحيّة عالية إبّان نشأتهم الأولى، وأنّ إيمانهم بأهمّيّة هذا البحث الروحي يُعمّق عمليّة النهضة المرجوّة، ثم ما وقر في الأذهان من أنّ أذواق المتصوِّفة وأحوالهم ما هي إلا لون من ألوان الهذيان، وأن التّصوّف الإسلامي يُمثِّل إحدى

(*) البريد الإلكتروني: memkabbaj@gmail.com.

الانتكاسات الرِّجعيّة الكبرى في سير الحضارة الإسلامية. ومن تلكم الأسباب كذلك ما لحق بالطُّرُقِيّة الصّوفيّة من تجاوزات خطيرة، وما نشأ من حركات استشراقية ردّت التّصوّف الإسلامي إلى أصول غير إسلامية.

لهذه الأسباب رَكَّز صاحب نصوص هذا الكتاب على النّخبة المثقَّفة الواعية من روّاد النّهضة. وبالتّالي، يتجلى من خلال التّصدِّي لموضوع التّصوّف في سياق النهضة أنّ العلاقة بين التّصوّف والنّهضة علاقة جدليّة. حين تَعْمِد إلى المقارنة بينهما سرعان ما تنتبه إلى أنّ منحى التّحضّر الإسلامي، على مستوى الخلافة، كان قد بدأ في الهبوط منتهياً بالانتكاسة الكبرى التي لحقت بإصلاحات الدّولة العبّاسيّة. إنَّ حركة التّصوّف في هذه الأثناء تابعت مسار تقدُّمها بتشكيلها تيّاراً إنسانيّاً يدعو إلى التّوفيق بين سَائر التّيّارات السِّياسيّة والفكريّة المتصارعة، ومن ثمّة تَطلَّع التّصوّف إلى استهداف المصالحة بين الأديان، وانتهى إلى حالة من الاغتراب، ولحِقَتْ به حالة من التّدهور العام إلى أن وصل إلى مرحلةٍ من الانحطاط بَدَا فيها كما لو أنّه غير قادر على القيام من عَثَراته، مُنتهياً في خاتمة المطاف إلى مَشْيخة طُرقٍ لا تقوى على مواجهة السّلطة أَو الحدِّ من غلواء المذاهب الدِّينيّة المتطرِّفة.

نصوص الكتاب إذاً خمسة: النصّ **الأوّل** يدور حول «المنحى الصوفي في فكر الإمام محمد عبده»؛ والنصّ **الثاني** يتطرّق إلى «محمد رشيد رضا والتّصوّف»؛ والنصّ **الثالث** يتناول «عالم التّصوّف مفهوماً وغاية عند محمد مصطفى حلمي»؛ والنصّ **الرابع** يعالج «فاعلية الولاية الصوفية في رؤية زكي نجيب محمود»؛ أما النصّ **الخامس** فمُخَصَّصٌ لـ «مركزيّة التَّربيّة الرّوحيّة وفاعليتها في فكر بديع الزّمان سعيد النُّورسي».

ـ 2 ـ

النصّ الأول «المنحى الصّوفي في فكر الإمام محمد عبده» نُشر ضمن الكتاب الجماعي **اتّجاهات التّجديد والإصلاح في الفكر الإسلامي الحديث** يشتمل على وقائع المؤتمر الدّولي الذي نظّمتْه مكتبة الإسكندريّة سنة 2009[1].

يرجع تناول محمد حلمي عبد الوهاب لهذا المنحى إلى هدف أساسي وهو استكشافٌ أوّلِيٌّ لموقع التّصوّف في سياق النّهضة الإسلامية ككلّ، بحيث يُتيحُ توضيح نقاط الضَّعْف التي شابت أغلب الدّراسات السابقة من جهة، وإبراز المنحى في حياة الإمام محمد عبده وأعماله على نحوٍ موضوعي من جهة أخرى. ومعلوم أنَّ الإمام سافر ـ بعد استشارة شيخه درويش خضر ـ إلى القاهرة لتلقِّي العلم في العُزلة والابتعاد عن النّاس، إلا أنَّه وبتأثير من جمال الدّين الأفغاني خرج من هذه العُزلة فتجنّب الغَرَقَ في خيالات التّصوّف.

لتعزيز هذا الطّرح ينصرف اهتمامه بآراء محمد رشيد رضا واجتهادات الشيخ مصطفى عبد الرّازق، وطروحات تشارلز أدامس ومحمود عباس العقّاد وغيرهم، قبل أن يدلو

(1) من منشورات دار الكتاب المصري (القاهرة)، ودار الكتاب اللبناني (بيروت)، 2015.

محمد حلمي عبد الوهاب بدلوه. هكذا وَجَّهَتْ هذه المرجعيَّات نحو تبيُّن معالم التّصوّف في حياة الإمام الذي يُعتبر بحقّ صوفيّاً متفلسِفاً. وفي هذا الصّدد خصّص الشيخ مصطفى عبد الرّازق نحو ست صفحات من كلمته أثناء الاحتفال بإحياء ذكرى الإمام بدار الجامعة المصريّة عَنْونَها بـ «ترجمة الأستاذ الإمام» خصَّصها للحديث عن تصوّف محمد عبده وطلبه للعلم، إذ ينتهي عهد الإمام بالتصوّف في إثر لقائه بأستاذه ومعلِّمه الثاني جمال الدّين الأفغاني.

وكخلاصة لهذا النصّ يتأكدّ لعبد الوهاب أنّه كان للشيخ درويش الأثر الأكبر في إعادة توجيه الإمام عبده وإرجاعه إلى حظيرة العلم والمعرفة، وأنَّه لولا هذا الشّيخ لعاد الإمام إلى قريته، ولربّما أصبح شخصاً عادياً. يتّضح، في غمار هذه التحوّلات، أنّ الشّيخ درويش اتّبع استراتيجية تربويّة تقوم على أبعادٍ ثلاثة: الولوج من الظاهر إلى الباطن في قراءة النصوص، وتوسيع المدارك، وحدود دوائر تحصيل المعرفة لتوسيع دائرة المشاركة بالانتقال من إطار الدّرس إلى العلم والتّلقين، أي من طور التّلمذة إلى طور التّدريس.

وأخيراً كان لهذا الشيخ الدّور الأكبر في لَفْت انتباه الإمام إلى ضرورة العناية بعلوم الفلسفة والاشتغال بها. ويبدو لمؤلف نصوص الكتاب الذي نحن بصدد تَقْدِيمه أن الإمام قد أصابه شيء من الشكّ في جدوى تعلُّم الفلسفة، كما ضاق ذرعاً من المضايقات التي يقوم بها شيوخ الأزهر وطَلَبَته حيث كانوا يتقوّلون على جمال الدّين الأفغاني، ويزعمون أنَّ تلَقِّي هذه المعارف قد يُفْضي إلى زعزعة العقائد الصّحيحة. وعلى العموم فإن الإمام عبده، ومن خلال مساره العرفاني والمعرفي، قد تأثّر في حياته بثلاثة من أعلام الفكر الإسلامي: جمال الدين الأفغاني بروحه الثّائرة وعقله الجبّار، والشيخ درويش خضر بنفسه الصّافية واسْتِنارته، والشيخ علّيش شيخ الأزهر بجموده وضيق أفقه، إذ بقدر ما كان الأفْغاني ودرويش يدفعان الإمام في طريقهما، كان الشّيخ علّيش يدفعه ضدّ طريقه.

ـ 3 ـ

النصّ الثّاني في الكتاب (محمد رشيد رضا والتّصوّف) نُشرت نسخته الأولى بعنوان «الجِدال لدى المفكرين المسلمين في الأزمنة الحديثة باعتباره منهجاً للدّعوة: مدرسة المنار وقضايا التّصوّف أنموذجاً»، بمجلّة **التفاهم** الصّادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الدّينيّة بسلطنة عُمَان سنة 2014، العدد 46.

في المستهل يُلاحِظ هذا المفكر الإصلاحي أنَّ نظام العيش في عالم الإسلام أوشك أن يتعطَّل، وصارت المذاهب الفقهية ـ كما صار التّصوّف ـ عبئاً على المجتمعات الإسلامية الحديثة والمُعَاصرة. في سياق هذا الوضع تلقّف محمد رشيد رضا دَعْوة الإمام محمد عبده الإصلاحية وساهم في انتشارها، كما يَبْرُزُ ذلك من خلال موقفه من قضايا التّصوّف على صفحات مجلّته **المنار** وإنجاز النّقلة النّوعيّة من النّقد إلى الغُلُوّ، وهو يجادل الأزهر الشريف مُمثّلاً بشيخه الظّواهري والشيخ يوسف الدجوي ومجلة **نور الإسلام**.

ويبدو ـ من وجهة نظر محمد حلمي عبد الوهاب ـ أن جزءاً كبيراً من الجدل حول التّصوّف الصادر على صفحات مجلّة **المنار** كان يتعلّق بالممارسات العمليّة لمجموع المتصوّفة لأنها ألصَق بحياة المجتمعات الإسلاميّة، ولأنّ المقولات الصّوفيّة النّظريّة أو الفلسفيّة مُقتصرة على النّخبة، على عكس الجوانب العملية التي تشمل عموم النّاس. وما هو جدير بالتّنبيه أن محمد رشيد رضا كان يعيب على الصّوفيّة الإفراط في الحديث عن الجانب الباطني للدّين، مؤكّداً أنّ الضلالَ الحاصِلَ بسبب التّصوّف أكبر كثيراً من الهداية به. ويتّضح أن من بين مقاصده حثّ النّاس على التنكُّر للمتصوّفة والرّجوع إلى آداب الدّين الصحيحة، ويكاد في هذا أن يسير على نهج ابن تيمية، وبخاصة في موقفه من الألفاظ التي وسم بها أهل التّصوّف.

وكخلاصة لهذا النصّ يرى محمد حلمي عبد الوهاب أَنَّ جزءاً من عناية صاحب **المنار** قد انصرف نحو نقد التّصوّف والطّرقيّة في عصره. وبموازاة ذلك عَقَدَ مُقارنةً بين تهذيب الصّوفيّة والتّهذيب عن طريق اليونان، وتأثير عقيدة الجبر في أفكار الأمّة، وتأثير المُزهِّدات في السّعي والعمل، وإدخال العلماء المُدلِّسين على الدين مُقتبسات كتابيّة وخُرافات وبدعاً مُضِرّة، وتهوين غلاة الصّوفية شأنَ الدين وجعلهم إياه لهواً وَلَعِباً.

ـ 4 ـ

النص الثالث في الكتاب (التّصوّف مفهوماً وغايةً عند محمد مصطفى حلمي) نُشِرتْ نسخته الأولى بعنوان «محمد مصطفى حلمي والتّصوّف» في الكتاب الجماعي: **في التاريخ والحضارة الإسلامية: بحوثٌ مُهداة إلى المؤرِّخ والمُحقّق الكبير أيمن فؤاد سيِّد**[2]. رصد الباحث في هذا النص جُزْئيّات سيرة الرّجل وتكوينه الفلسفي والاجتماعي من خلال تَلْمَذَتِه لطه حسين ومصطفى عبد الرّازق. هذا الأخير شَجَّعه على تعميق معارفه في مجال الفلسفة الإسلاميّة، ووجَّهَهُ لتخصيص أطروحته لنيل الدكتوراه لموضوع ابن الفارض والحبّ الإلهي. بعد ذلك تَتَالَتْ كتبُه التي يُذكَر منها **الفلسفة والعلم والتمهيد لدراسة الفلسفة الشّرقيّة**، و**الحياة الرّوحيّة في الإسلام**، و**الحبّ الإلهي في التّصوّف الإسلامي**. هذا بالإضافة إلى عدد معتبر من المقالات والتّحقيقات والمترجَمات، تدلّ على سعة اطِّلاعه.

هكذا تُعَدُّ مباحث وكتابات محمد مصطفى حلمي محاولة جَادّةً لاستعادة نهج الشيخ عبد الرّازق في الدرس الفلسفي بالجامعة المصريّة ليَفْصِلَهُ عن كُتُب الطّبقات التّراثيّة، وعن مناهج المستشرقين التي تَجْتثُّ الجذور الإسلامية للتّصوّف الإسلاميّ معتبرة إياه ميتافيزيقا محضة. بوجْهٍ عامّ انْتَصَرَ الرجل للتّصوّف الإسلامي موضحاً حدود الصّراع بين الفقهاء والمتصوّفة ممّا يُجَلّي أهمية

(2) (القاهرة: الدار المصريّة اللّبنانيّة، 2014).

كتاباته بالنّظر إلى التّشديد على أنّ هذا الجانب الرّوحي من مشروع النّهضة لا يقلّ أهميّة عن الجوانب الأخرى، وخصوصاً أنّ القيادات الدّاعية للإصلاح والنّهضة خلال منتصف القرن العشرين كانت تَغْفُل عن الاهتمام بهذا الجانب الروحي العميق، مُكَثِّفةً جهودها على الجوانب العقليّة والسيّاسيّة والتّكنولوجيّة الكفيلة بتحقيق النّهضة المنشودة.

بعد استعراض المرجعيات التي ساهمت في بلورة الاتجاه العلمي للرّجل، وتعَمُّقه في البحث عن كلّ مُتعَلَّقات التّصوّف، بَدَا أَنَّ منشأ هذا المنزع العلمي ينطلق من اتّخاذه التّصّوف منهجاً في الحياة يَتَلَمَّسُ من خلاله مَدداً يضيء له الطريق بعد أن فَقَدَ البصر وهو في ريعان الشّباب، فوجد في مفهوم البصيرة الصّوفيّة ما عَوَّضه من بصر العين. إنَّ مساهمات حلمي في البحث الصوفي تتأسَّس في كتابه **الحياة الروحية في الإسلام**، بحيث ركَّز على أنّنا لم نكن في وقت من الأوقات أحوج إلى هذه الحياة الرّوحيّة ومُثُلِها ومعاييرها منَّا في هذا الوقت الذي أصبحت فيه حياة الأفراد والجماعات تتهافت على التّرف الحسّي والإمعان في شهوة الغَلَبَة والسّيطرة، آمِلاً أن يكون في الكشف عن المعاني الرّوحيّة، التي انطوت عليها والمُثُل العليا التي حَقَّقَتْها على أيْدي السّلف الصالح، ما يُعِين على كبح جماح الشَّهوة وكسر حدّة المادّة. يبقى القول بأَنَّ أَغلب الأسباب التي دفعت محمد مصطفى حلمي إلى الاهتمام بدراسة التّصوّف لا تزال حاضرة إلى اليوم، ذلك ما يُثبِت أصالة التّصوّف الإسلامي بمنهجية صارمة، استطاع بها هذا العَلَم الشامخ أن يُقَدّم صورة عامّة لنشأة الحياة الرّوحيّة وتطوّرها في الإسلام، والتشديد على إسلاميّة مصادر التّصوّف، مع الاعتراف بتأثيره في ما بعد بالنَّزَعات والمذاهب الدّينيّة والفلسفيّة، والإلمام بأبرز الشّخصيّات وأهمّ المذاهب الصّوفيّة، ومحاولة تَتَبُّع أصول الحياة الرّوحيّة.

ـ 5 ـ

النصّ الرابع في الكتاب (فاعليّة الولاية الصّوفيّة في رؤية زكي نجيب محمود النّقديّة للتّصوّف) نشرت نسخته الأولى في مجلة **عالم الفكر** الكويتية[3]. في المُستَهلّ يُصرُّ محمد حلمي عبد الوهاب على أنَّ زكي نجيب محمود لم يكن مفكِّراً عادياً وإنّما كان مفكِّراً من الطِّراز الأوّل، يسعى جاهداً إلى إحداث التّغيير والتّجديد، كرّس حياته لخدمة تراثه ومجتمعه، داعياً إلى الإصلاح والعقل في ظلِّ انتشار مَوْروثاتٍ بالية، وأوضاعٍ مُتردِّية، وانتشار الخرافات، وسطوةِ العادات، وغيابِ قيم التّفكير العلمي. يَسعَى هذا النصّ، إذاً إلى استكشاف موقع التّصوف في فكر وحياة زكي نجيب محمود استناداً إلى مسار تطوّره الرّوحي والفكري في سياق دفاعه المُسْتَميت عن ثلاثية العلم والعقلانيّة والوضعية. أغلب الدراسات التي أُنْجِزت حول هذا المفكِّر اقتصر على معالجة موقفه من التّصوّف في سياق رؤيته العامّة للدّين. قَلِيلُهَا المُتعلّق بدراسة

(3) العدد 170، 2016.

موقفه من التّصوّف ظلَّ مقتصراً على الاعتماد على كتاب واحد من مجموع مؤلّفاته.

لتتبّع تطوّر رؤية زكي نجيب محمود للتَّصوّف سيُفَعِّل محمد حلمي عبد الوهاب منهجاً تاريخيّاً وتحليليّاً تفسيراً ونقداً واستنباطاً لشرح الأسس التي انبنى عليها موقف زكي نجيب محمود من التّصوّف والمتصوّفة ونقد نظريته، واستنباط جانب الإيمان المتعلق بفاعليّة الولاية الصّوفيّة. لقد تحدّث هذا المفكِّر عن ضرورة أن تتطابق مقولات التّراث مع الواقع، وأن تخضع لما أَطْلَق عليه «شروط المنهج العلمي»، إلا أنه يرى تعَذُّر ذلك في ما يتعلّق بأقوال المتصوِّفة، ما يؤدِّي حتماً إلى إخراجها من حَيّز المعقول وإدراجِها في عالم اللامعقول.

بعد تخصيص محور لنقد مرئيات زكي نجيب محمود بصدد مركزية مفهوم الولاية والكرامات والمنتوج النّظري للتّصوّف يأتي محمد حلمي عبد الوهاب بخلاصة لهذا النصّ فحواها أن هذا المفكِّر لم يَغِبْ عنده البُعد الصّوفي حتّى في أكثر مراحل منزعه العقلاني. ويُعزِّز ذلك أوجه التّشابه بينه وبين الإمام محمد عبده، وبخاصة من حيث التوجّه الثّوري في التّفكير، والرّغبة في الإصلاح والتّجديد. لا بُدَّ من الإشارة بهذا الصَّدَد أن التّصوّف من وجهة نظر زكي نجيب محمود تجربة ذاتية محضة لاعتبارات تناولها بتحليل أبعادها لينتهي إلى الإقرار بتعدّد وتنوّع أنماط الوعي في الخبرة الصوفية مُنتَقِداً جوانبها السّلبيّة التي يحصرها في العقلانية وضعف الوعي من جراء القول بالولاية والكرامات وسلبيّة الطّرقيّة. أدّت هذه الانتقادات إلى الشَّطَط في الحكم على التّصوّف.

ـ 6 ـ

النصّ الخامس في هذا الكتاب (مركزيّة التّربيّة الرّوحيّة وفاعليّتها في فكر بديع الزّمان سعيد النّورسي) شارك به صاحبه في المؤتمر العالمي الحادي عشر لبديع الزمان الذي نظّمته مؤسّسة إسطنبول للثّقافة والعلوم سنة 2017. في المنطلق يتضمَّن النصّ إقراراً بأن المُعوَّل عليه بالأساس في مقاربات النّورسي هو كتابه المرجعي **كُلّيات رسائل النّور**، وبخاصّة الدّرس الخامس الذي ألقاه على طلبته بعنوان «حول العمل الإيجابي البَنَّاء» المؤسَّسِ على منظومة القيم العليا امتثالاً لمبادئ الدّستور ومُتأَسِّياً بنهج الأستاذ في التّربيّة الرّوحيّة، أي عمل المرء بِمقتضى محبَّتِه لمسلكه دون عداءٍ للآخرين أو التَّهوين من شأنهم، والاستغناء التّام عن الخلق بالخالق، والعلم بأنّ الاتّفاق مع أهل الحقّ هو أحد وسائل التَّوفيق الإلهي، مُنسحِباً من عالم السِّياسة. لذلك كان يحرص النّورسي على أن ينظر إليه النّاس عالماً دينيّاً مكلّفاً شرعاً بإفادة العباد، كما كان يحرِص على أنْ لا يتوقّف العمل الإيجابي عند حدود المعاملات وإنما يتعدَّاها إلى فضاء العبادات.

لقد وجّه النّورسي جزءاً كبيراً من عنايته إلى مسألة التّربية الرّوحية لإخراج جيل قرآني ربّاني يُسهم من خلال العمل الإيجابي البَنّاء في خلافة الأرض وعمارتها. وبفضل هاته التربيّة وما تستوجبه من مُجاهدات يتحقّق التّشبع بالحقائق القرآنية

التي تحثُّ على ضرورة التّزكية لجانبٍ عملي في التّربيّة الرّوحيّة، وبوصف التّزكيّة منبعاً أوّل للطّريق الصّوفي الصّحيح. سُبُل وطَرائق هذه التّزكيّة هي النّيّة الخالصة، والتّجرّد من الدّنَس، والعزوف عن حظوظ النفس بتربيتها وتهذيبها وفق الدساتير السّامية التي وضعتها السنّة من خلال أقوال وأَفْعال وإقرارات الرّسول، وكذا المُداومة على الإخلاص كَسَبِيل للنّجاة من العذاب. وهنا يُشيد النّورسي بشيوخ الطّرق الصّوفيّة ومجاهداتهم الهادفة إلى تهذيب النّفس والالتزام بأخلاق التّسامح والرّحمة والإخلاص، والتّشبث بمناقب التّوكُّل. بهذه السِّيرة الصّوفيّة يَبْدو أنّه كان للشيخ عبد القادر الجيلاني الأثر الأكبر عن شخصيَّة النّورسي رغم انتمائه للطريقة النّقْشَبنْديَّة.

خلاصة هذا النص ـ كما يوردها محمد حلمي عبد الوهاب ـ أنّ مفهوم العمل الإيجابي البنّاء يؤكِّد المنحى الصوفي من خلال ربطه بشبكة المفاهيم المفتاحيّة الدّالة على مركزيّة التّربيّة الرّوحيّة التي تطلب منّا النّظر إلى ألطاف آثار الرحمة الإلهية المتجلّية في المحبّة والشّفقة والعشق الربّاني. هكذا ينقاد السّالك إلى المعبُوديّة، ويقود المريد إلى اسم الله «الرحمن»، كما توصل الشّفقة إلى اسم الله «الرحيم»، وأخيراً يصل بواسطة الفكر إلى اسم الله «الحكيم»؛ وهي من أسماء الله الحسنى التي أحصاها القرآن.

ـ 7 ـ

يُنهِي محمد حلمي عبد الوهاب نصوص كتابه بخاتمة مُركَّزة مُعلِناً فيها أنَّ هدفه منها استكشاف موقع التّصوّف في سياق ما يُسمَّى عصر «النهضة»، معترفاً بنُدرة الدراسات المتعلّقة بهذا المنحى وسطحيّتها. على أن المسار المُنفَتِح على التّصوّف انطلاقاً من الإمام محمد عبده وانتهاءً ببديع الزمان سعيد النورسي تعاطى مع التّصوّف سلباً أو إيجاباً. والبحث في هذا المنحى لا يزال في أمسِّ الحاجة إلى عملية رصدٍ دقيق يُبرِزُ معالم كل اتّجاه على حِدة، تُعيّن رواده، وتوضّح مسالك ومناهج دراسته للتّصوّف، وتقف على مجمل كتاباته ومؤلفاته. يعترف صاحب نُصوص الكتاب أن كلّ نصّ يستحق أن يُصبح كتاباً بحدّ ذاته.

هذه الخاتمة المُركزّة تُتِيح التّأكيدَ على ثراء مضمون النّصوص الخمسة، واعتمادِها على مراجع من الكتب والرسائل الجامعية والأطاريح والمؤتمرات والندوات، ونجاعةِ منهجها العلمي الصّارم. لذلك فإنَّ قراءة هذه النّصوص تستوجب الكثير من النّباهة والتّركيز؛ لأنها تُكثر من الاستغراق في التّفاصيل التي تحول أحياناً دون حصول الفهم الصّحيح والدّقيق. إنَّها نصوص جديرة بالقراءة مرّاتٍ ومرّات، وبخاصّة أنها تتناول قضايا لم تأخذ حظَّها من لدن المتخصِّصين في مجالها، ليس فقط لإنصاف المنحى الصوفي في سياق النّهضة، ولكن للقيام بمعالجة موضوعيّة تأتي لِما للتّصوّف وما عليه بما يفيد الفكر الإسلامي بمختلف فروعه وأبوابه، وتنفع النّاس والأوطان التي تواجه راهناً صراعاً حادّاً بين قيم القَدَامَة وقيم الحداثة دون تبيُّن الطريق لحسم ثنائية الأصالة والمعاصرة في جميع ميادين الحياة الفرديّة والجماعية □

سامي خزندار

إدارة الصراعات وفض المنازعات: إطار نظري

(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛
بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2014). 295 ص.

عبد الحسين شعبان(*)

باحث ومفكر عربي.

ـ 1 ـ

حين شرَعنا في «الكلية الجامعية للّاعنف وحقوق الإنسان» في بيروت، بوضع برامج الدراسات العليا، كان واحداً من الموضوعات والفروع التي توقّفنا عندها والتي تدخل في صميم قضايا اللاعنف، هو حل النزاعات باللاعنف. ولعلّ من إشكالات هذا الفرع أو الاختصاص، هو ندرة المصادر النظرية باللغة العربية، وإنْ وفّر «المعهد السويدي بالإسكندرية» موادّ أولية، بالتعاون مع «معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام»؛ لكن ذلك ليس كافياً كمصادر أكاديمية ومراجع علمية ومناهج بحث دراسية.

وكان مركز دراسات الوحدة العربية خلال العقد ونيّف الماضي قد بنى علاقة وثيقة مع هاتين المؤسستين السويديتين الرائدتين في إطار شراكة متواصلة، ولا سيّما في مجال النشر باللغة العربية للعديد من الكتب والتقارير السنوية المتعلقة بالسلام والتسلّح وحلّ النزاعات؛ وهذه تشمل مواد نظرية ومعرفية في ما يتعلق بالوسائل والسبل الممكنة لتحقيق السلام وإقامة صرح علاقات سلمية، مثلما نظّم العديد من الفاعليات والأنشطة، في الإسكندرية وبيروت وتونس.

ـ 2 ـ

لذلك حين اطلّعت على كتاب سامي ابراهيم الخزندار الموسوم: **إدارة الصراعات وفضّ المنازعات ـ إطار نظري؛** توقّفت عنده كثيراً، ووجدت فيه مادة أكاديمية رصينة، ويمكن أن تشكّل خلفية لاختصاص جديد، وتمنيت على طلبة الدراسات العليا في الكلية المذكورة، ولا سيّما الذين يريدون التخصّص في مادة حلّ النزاعات باللاعنف، قراءة هذا

(*) البريد الإلكتروني: drhussainshaban21@gmail.com.

الكتاب المتميّز في موضوعه وفي محتواه، بل إن أحد الطلبة، وهو من الدنمارك وعراقي الأصول، يعدّ أطروحة ماجستير بإشرافي عن الموضوع ذاته.

إن موضوع إدارة الصراعات وفضّ المنازعات لا يتعلق بالقضايا ذات البعد العسكري أو الحربي فحسب، بل يبحث في المشاكل والعقبات والتحدّيات التي تواجه المجتمعات والدول للتوصّل إلى حلول مقبولة ومرضية وسلمية وعادلة. والأمر يشمل قضايا السكان والبيئة والتعليم والمرأة واللاجئين والتمييز العنصري وغيرها، بل وكل ما يتعلّق بالتنمية التي نطلق عليها «التنمية المستدامة» لشمولها جميع الفروع والحقول السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية والتربوية والدينية والبيئية والصحية وغيرها.

وتكفل محاولات فضّ النزاعات عبر المفاوضات تسوية المشكلات بوسائل أكثر نجاعة وأقلّ تكلفة وأجدى منفعة، ناهيك ببعدها الإنساني، ولا سيّما في الوصول إلى حلول مشتركة، سواء على الصعيد الدولي أم على الصعيد الداخلي، السياسي منه والاجتماعي والاقتصادي والعلاقات الإثنية والدينية والطائفية، فضلاً عن القطاعات الأخرى.

فعلى الصعيد العالمي، ومنذ انتهاء عهد الحرب الباردة وتحوّل الصراع الأيديولوجي من شكل إلى آخر، وخصوصاً بعد انهيار جدار برلين في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1989، وهيمنة الولايات المتحدة التي أصبحت القوة الأولى والأساسية في العلاقات الدولية، فإن التوجه نحو حل المنازعات بالطرق السلمية واللاعنفية ارتفع رصيده من الناحية النظرية على أقل تقدير، مترافقاً مع الدعوات لاحترام حقوق الإنسان وقبول الحق في الاختلاف والاعتراف بالتنوّع وإنْ كان هناك نوعاً جديداً من الهيمنة للقوى المتسيّدة، وخصوصاً في ظلّ سياسة الكيل بمكيالين، فضلاً عن ازدواجية المعايير.

وإذا كان للسياسة استحقاقاتها، فإن هذه المرحلة شهدت محاولات نشطة لبحث المشاكل العالمية المعقّدة عبر مؤتمرات دولية كبرى منها: مؤتمر القمة العالمية المعني بالطفل عام 1990، ومؤتمر الأمم المتحدة للبيئة 1992، وللتغذية في العام نفسه؛ والمؤتمر العالمي الثاني لحقوق الإنسان (فيينا 1993)؛ والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة 1994؛ والمؤتمر العالمي الرابع حول المرأة (بكين 1995)؛ ومؤتمر القمة الاجتماعية في (القاهرة)؛ ومؤتمر قمة الألفية الثالثة أواخر عام 2000؛ ومؤتمر القمة العالمية لمكافحة العنصرية (ديربن ـ جنوب أفريقيا) 2001؛ ومؤتمر القمة العالمي للسكان (كوبنهاغن، 2005)؛ ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع للبلدان الأقل نمواً في إسطنبول في العام 2011؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو دي جانيرو ـ 2012)؛ ومؤتمر الصحة العالمية لمجتمع المعلومات ـ 2015؛ وقمة الأمم المتحدة للاجئين والمهاجرين في نيويورك ـ 2016؛ ومؤتمر المحيط في فيجي ـ 2017. وقد وفّر هذا فرصاً أكبر للتعايش والاحترام المتبادل والبحث في حلول سلمية من خلال المفاوضات، بغض النظر عن محاولات فرض الاستتباع وتوظيف بعض تلك المؤتمرات والقمم لأغراض سياسية أنانية ضيقة، بل استخدام بعضها وسيلة ابتزاز ضد آخرين.

وكان شهدت تسعينيات القرن العشرين عدداً من الاتفاقيات المتعلقة بالتسوية السلمية للنزاعات الداخلية والحروب الأهلية التي وجدت صداها وانعكاساتها في العديد من البلدان، حيث أبرم اتفاق الطائف في لبنان عام 1990، وتمكن المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا عام 1994 من الوصول إلى السلطة عبر قانون جديد للانتخابات يسمح لجميع الأعراق والانحدارات المشاركة دون تمييز، وقبل ذلك كان قد انعقد مؤتمر في كمبوديا للتسوية عام 1993 وسبقته تسوية في أنغولا عام 1991، وفيما بعد تسويات في عدة دول منها ليبيريا والنيبال والكونغو والسودان.

وهناك اتفاقية دايتون للسلام عام 1995 بشأن البوسنة والهرسك، واتفاقية الجمعة العظيمة أو اتفاق بلفاست عام 1998 حول إيرلندا الشمالية؛ وهناك اتفاقية نيفاشا عام 2005 التي مهّدت لإجراء استفتاء جنوب السودان الذي انفصل فعلياً في العام 2011 وإقليم تيمور الشرقية في إندونيسيا الذي كان استقلاله بقرار من مجلس الأمن العام 2002 وإعلان استقلال كوسوفو عام 2008.

وهكذا تتحوّل الكثير من القضايا الداخلية والنزاعات المحلية إلى قضايا دولية وإقليمية.

وإذا كانت النزاعات تطغى على المشاكل الدولية، فإن هناك قضايا أصبحت أكثر إلحاحاً وتحتاج إلى حلول سلمية أو لاعنفية تتم بين الدول والمنظمات الدولية، لأنها تهم المجتمع الدولي ككل مثل قضايا: الإرهاب الدولي واللاجئين والاتجار بالبشر وغسيل العملة وتجارة المخدرات وتجارة السلاح وغيرها، لما لها من تأثيرات اقتصادية كبيرة في الأوضاع الداخلية والدولية. بهذا المعنى تزداد الحاجة إلى التفكير بوسائل جديدة وأساليب متعدّدة لتحليل الواقع الجديد واستنباط الحلول والمعالجات للمشاكل الدولية القائمة، على أساس تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية أو التهديد بها واللجوء إلى الحلول السلمية بين الدول والبلدان على أساس ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، بما فيها الشرعية الدولية لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي.

* * * * *

سلّط خزندار الضوء على بعض المستجدات المتعلقة بفضّ النزاعات عبر اللاعنف، لا من أجل معالجة آثاره بعد اندلاعه عبر حمائية طويلة ومتدرّجة فحسب، بل باستخدام وسائل وقائية تحول دون اندلاعه، ولا سيّما أن بعض الصراعات أصبح معتّقاً ومستديماً، وأخذت آثاره تنعكس على العالم مثل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ولا سيّما بتنكّر «إسرائيل» لحقوق الشعب العربي الفلسطيني وفي المقدمة منها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته الوطنية المستقلة القابلة للحياة على أرض فلسطين وعاصمتها القدس الشريف.

لعلّ إقدام «إسرائيل» حالياً على تشريع «قانون الدولة القومية اليهودية» يعني في ما يعنيه اعتبار سكان فلسطين الأصليين، بمن فيهم عرب الـ 48 مجرد سكان مقيمين، وليس لهم حقوق المستوطنين القادمين من أصقاع الدنيا فما بالك بحقوق عرب فلسطين بوجه عام بمن فيهم اللاجئون الذين لهم الحق في العودة والتعويض في الآن ذاته، طبقاً لقرار مجلس الأمن الدولي الرقم (194) لعام 1948، في حين يتم التنكّر للغة العربية التي تراجعت مكانتها في ظل هذا القانون العنصري وقوانين الأبرتايد الصهيوني.

بتقديري إن المباحث الخاصة بمنع النزاعات كي لا تكون مزمنة أو متجدّدة هي المسألة الأكثر حيوية في معالجات هذا الكتاب، وخصوصاً حين يتعلّق الأمر بالسلام والتعاون والمشترك الإنساني.

ـ 3 ـ

باختصار أقول إن الكتاب يتألف من مقدمة كتبها بيتر فالنستين، وهو بروفسور كرسي في داغ همرشولد، قسم دراسات الصراع والسلام ـ جامعة أوبسالا ـ السويد، ومقدمة للكاتب، إضافة إلى 4 فصول وخاتمة وثبت بأسماء المصادر والمراجع وقائمة ببعض الأشكال والجداول التي عرضها الكاتب لتوضيح بعض فصوله.

تتناول الفصول الأربعة: الخلفية لإدارة الصراعات وحلّ النزاعات داخل الدولة الواحدة بالوسائل السلمية واللاعنفية، إضافة إلى امتداداتها على المستوى الدولي، وهي نزاعات تعالج آثارها **اتفاقيات جنيف الأربعة** الصادرة في 12 آب/أغسطس1949 وملحقاها بروتوكولا جنيف لعام 1977، الصادران عن المؤتمر الدبلوماسي 1974 ـ 1977؛ البروتوكول **الأول** الخاص بحماية ضحايا المنازعات الدولية المستمر، والبروتوكول **الثاني** الخاص بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية.

ويبحث الكاتب في الفصل **الأول** نشأة وتطوّر علم دراسات الصراع والسلام من خلال رؤية خاصة باعتباره حقلاً علمياً مستقلاً أصبح له مناهجه ومفاهيمه وتطبيقاته، ويسلط الضوء على تاريخ هذا العلم والأفكار والأسس التي تقوم عليها فكرة إدارة الصراعات وحل النزاعات وصولاً إلى تحقيق السلام، بما فيها أساليب الوقاية لمنع اندلاع الصراعات أو للحؤول دونه أو الحد من تأثيراته في حال اندلاعه، بتوفير سبل حمايته.

ويستعرض الكاتب ذلك منذ الحرب العالمية الثانية ويتناول أهم روّاده، ثم يتناول المرحلة التأسيسية (الخمسينيات والستينيات)، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة السبعينيات والثمانينيات، ويطلق عليها مرحلة النمو والتوسع، وخصوصاً من خلال ما هو منشور ومكتوب، ويتوقّف عند المرحلة الرابعة أي منذ انتهاء عهد الحرب الباردة ويسميها مرحلة الانتشار والرسوخ، وخصوصاً بتأسيس مؤسسات بحثية وعلمية متنوّعة.

ويبحث في الفصل **الثاني** الصراع وضرورته في المجتمع الإنساني في إطارات المنهجية وأبعاده العنفية طبقاً للمفاهيم اللاعنفية بما فيها مفاهيم الأزمات الدولية وسماتها واتجاهاتها، كما يتوقّف عند مراحل تطور الصراع، مثلما يتناول بعض المصطلحات الخاصة بالحروب والصراعات مثل: الصراع الدولي والكفاح المسلح والصراع العنيف أو المميت والحرب الأهلية وانفلات العنف، وكل ذلك في مباحث مستقلة.

وأهم ما في هذا الفصل هو تركيزه على «المنع الوقائي» للصراعات، فحسب معهد كارنيغي للسلام هو «عملية تهدف إلى منع ظهور الصراعات العنيفة أو منع الصراعات الجارية من امتدادها وانتشارها أو منع إعادة ظهور العنف في هذه الصراعات» (ص 80)، ويستند في تعريفه إلى ما يذهب إليه بيتر فالنستين إلى أن المنع الوقائي هو أفعال بناءة لتجنب تهديد أو لتجنب استخدام أو نشر القوة المسلحة من قبل أطراف متنازعين في خلاف سياسي.

ويقتبس من الأكاديمي العربي عمرو عبد الله القول «إن المنع الوقائي هو عملية ترتبط بتوفير بيئة معرفية ومهارات للتعامل الإيجابي مع الصراعات» (ص 81). وبالطبع فإن هذا ينطبق على الحروب والصراعات الداخلية والدولية، كما يتوقف عند منهج اللاعنف ويستعرض بشكل مختصر مفهوم المهاتما غاندي.

أما الفصل **الثالث** فإنه متخصص في أسباب وأنماط الصراعات الأهلية والدولية التي تمهد للفصل **الرابع** الخاص بالتسوية والمنع الوقائي فيذكر الإنذار المبكر ومؤشرات السلام ومنع الصراعات.

ـ 4 ـ

تندرج مثل هذه الموضوعات في الدراسات السياسية والدولية، سواء في إطار العلوم السياسية والعلاقات الدولية أو القانون الدولي، وحرص المؤلف على أن يقدّم مادة رصينة وبأسلوب أكاديمي وبتفسيرات وشروحات وأسئلة، أراها رفداً لفروع عديدة نحتاج إليها في جامعاتنا العربية، وخصوصاً في ظلّ ندرة الأدبيات النظرية المتعلّقة بالموضوع، وعليه قدّم خزندار فرضيات مهمة يسعى للوصول إليها، مثلما هي استخلاصات اجتهادية، وخصوصاً تحديد الوسائل المنهجية للتسوية السلمية والحيلولة وقائياً دون وقوع النزاع، ولا سيّما بنشر الثقافة الوقائية وهي مسألة مهمة في ظروف مجتمعاتنا التي تشهد صراعات طائفية وإثنية، داخلية وإقليمية، بما فيها امتداداتها الدولية المتشعبة والمتعددة.

أعتقد أن افتتاح فرع علمي بهذا التخصص يحتاج إلى تأهيل وتدريب أساتذة وأكاديميين وباحثين، وألفت النظر بهذه المناسبة إلى ضرورة اهتمام مراكز الأبحاث والدراسات بهذا الفرع المهم لما له من انعكاسات كبيرة على البيئة العربية التي تعتبر بيئة حاضنة للنزاعات بل مولّدة لها ومنتجة ومصدّرة في الوقت نفسه بحكم التعصّب والتطرّف والعنف والإرهاب. والتعصّب إذا ما تحوّل من تفكير إلى سلوك سيكون تطرّفاً وهذا الأخير إذا تحوّل إلى فعل فسيكون عنفاً، والعنف يعني اختيار الضحية بعينها لأسباب سياسية أو دينية أو طائفية أو إثنية أو غيرها، لأن المرتكب يعرف الضحية في حين أن الإرهاب الدولي يضرب عشوائياً، بهدف خلق نوع من الرعب والفزع لدى السكان وعموم الناس لإضعاف هيبة الدولة وزعزعة الثقة بها، كما أن الإرهابي لا يعرف الضحايا، لأنه يمارس الإرهاب في المحال العامة: مدارس، أسواق، مراكز تجمّع، وجوامع ومساجد وكنائس وغيرها.

ويتوصّل الكاتب إلى عدد من الاستنتاجات المهمة التي تتعلّق بهذا الموضوع الجديد، ومنها أن الاهتمام الأساسي الذي لحظه بهذا الفرع هو في الغرب والدراسات الغربية عموماً، في حين لاحظ ضعف اهتمام الثقافات والحضارات الأخرى به وهو ما نتفق معه تماماً، وكان بودي التركيز في مبحث خاص أو فصل مستقل لدور الثقافات الأخرى القديمة منها والحديثة، وخصوصاً في المساهمة التي قدّمها **المهاتما غاندي** في نشر الثقافة المدنية اللاعنفية، فهو بحق يعتبر رائداً من رواد المقاومة السلمية، حيث استطاع إجبار بريطانيا أكبر إمبراطورية قائمة آنذاك على الانصياع لمطالب الهنود بالاستقلال، حتى وإن ذهب هو ضحية العنف لاحقاً على يد أحد الهندوس المتطرفين. ويحتفل العالم باليوم

العالمي للّاعنف كل عام في 2 تشرين الأول/ أكتوبر، وهو يوم عيد ميلاد غاندي باعتباره رسول اللاعنف، وذلك منذ العام 2007 وبقرار اليونسكو رقم 61/271 والمؤرخ في 2007/6/15.

كما كنت أتمنى أن يضع الكاتب مبحثاً خاصاً لأطروحة نيلسون مانديلا حول المقاومة المدنية والعدالة الانتقالية واجتراحه لحلول غير مطروقة أو غير نمطية لحل الخلافات الداخلية، وما تركته من تأثيرات كبيرة على المستوى العالمي وتأثيراتها لاحقاً، في العديد من التجارب العالمية، وخصوصاً أن نظام الأبرتايد دام أكثر من 200 عام وتفكّك بفعل توجّه إنساني لإقرار التعدّدية وإجراء انتخابات لجميع الأعراق والأقوام والانحدارات، والتأسيس لنظام حكم ديمقراطي دون ثأر أو انتقام. وذلك أحد الحلول الوقائية من اندلاع العنف، وقد سار على هذا الطريق العديد من دول أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية بعد انهيار النظام الشمولي والعديد من دول العالم.

وقد كان مناسباً لو عرض بعض الأفكار والإرهاصات الأولى المناوئة للعنف والتي شكلت مرجعية للمقاومة اللاعنفية مثل أفكار الروائي الروسي تولستوي حول اللاعنف. وإن كان قد جاء على بعض الفقرات التي تتعلّق بالحروب والنزاعات في الإسلام، لكنّه كان يمكن وضعها في فصل خاص ومعالجة معمّقة، لأن ما يقدّمه في هذا المجال من تطور يعتبر موضوعاً كونياً وهو لا يخص الحضارة الغربية وحدها، وذلك بالاستناد إلى الأسس الأولية التي جاء بها ميثاق الأمم المتحدة، لكن ذلك لا ينتقص من البحث إطلاقاً ويمكن استكماله في طبعة جديدة، وخصوصاً ليكون أكثر قرباً للقارئ والمختص العربي.

ويطرح خزندار رأياً وجيهاً لبيتر فالنستين مفاده كيف يمكن لصاحب القرار والمنظمات الدولية غير الحكومية الاستفادة من نتائج دراسات إدارة الصراع وحلّ المنازعات. وأعتقد، وبالتساوق مع ذلك، أنه يمكن اقتراح إنشاء قسم خاص في جامعة الدول العربية وكذلك في منظمة التعاون الإسلامي ـ وكلاهما منظمتان دوليتان إقليميتان مهمتان ـ يتعلّق بإدارة الصراع ووسائل حل المنازعات، إضافة إلى فروع خاصة في الجامعات العربية والاستفادة من الثورة العلمية والتقنية وثورة المعلومات والاتصالات والمواصلات لتجسير الفجوة في هذا المجال والبحث عن المشتركات التي تربط بعضنا ببعض وبالعالم أيضاً، مع الأخذ بنظر الاعتبار المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة على أساس قواعد القانون الدولي والقانون الإنساني الدول والشرعة الدولية لحقوق الإنسان وقيم الحرية والمساواة والعدل والسلام والتسامح.

الكتاب مادة نظرية غنيّة تصلح مدخلاً مهماً لمعرفة قضايا إدارة الصراعات وفضّ المنازعات، ويمكن استكماله بتجارب عملية لدول المنطقة أو الإقليم، ولا سيّما للوطن العربي. وهو كتاب يستحق القراءة، ويمكن للباحث المتخصص أن يفيد منه كثيراً مثلما يمكن للقارئ بوجه عام أن يغتني به لما يحتويه من معلومات غزيرة وجديدة في قسمها الأكبر □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

مركز دراسات الوحدة العربية.

أولاً: كتب عربية

ـ 1 ـ

محمود سالم السامرائي. **استراتيجية روسيا الاتحادية الصاعدة: نهاية القطبية الأحادية**. عمّان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2018. 244 ص.

تحكمت الولايات المتحدة الأمريكية بشبكة العلاقات الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في أواخر القرن الماضي، واستغلت هذا الانهيار لتوسيع دائرة نفوذها في سياق استراتيجية تنطوي على ضرورة استمرار زعامتها لنظام عالمي أحادي القطبية ينسجم ومصالحها الاستراتيجية، وبخاصة الاقتصادية منها، وتروج له كشرط للاستقرار الشامل في العالم.

ولم تتردد الولايات المتحدة منذ تسعينيات القرن الماضي في استخدام القوة العسكرية، تحت شعارات مختلفة مثل نشر الديمقراطية ومحاربة الإرهاب وإزالة أسلحة الدمار الشامل وغيرها من الشعارات، بما فيها التدخل الاستباقي من أجل تفكيك الدول والمناطق التي كانت تناصبها العداء أو تلك التي لا تدور في فلكها، فكانت بداية تفكيك يوغسلافيا عام 1991، وتوسع الناتو في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، وذلك قبل أن تعلن الحرب على أفغانستان عام 2001 وتغزو العراق عام 2003.

وقد سعت الولايات المتحدة من خلال إقامة قواعد عسكرية في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق ونشر الدرع الصاروخية في بولندا وتشيكيا إلى تعزيز نفوذها الجيو سياسي ومحاصرة الاتحاد الروسي الذي ورث دور الاتحاد السوفياتي. وذهبت إلى أبعد من ذلك لتشجع على تفكيك الاتحاد الروسي نفسه من خلال مواقفها من حرب الشيشان.

من هنا يعرض هذا الكتاب لدور القيادة الروسية التي مثلها الرئيسان فلاديمير بوتين ودمتري ميدفيديف في مواجهة التهديدات الأمريكية التي أحاطت بالاتحاد الروسي، حيث عملت هذه القيادة على تطوير القدرات العسكرية الروسية التقليدية والنووية، وسعت إلى تعزيز التعاون ضمن مجموعة دول البريكس (الصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا)، إضافة إلى إيران، لتعيد التوازن إلى الساحة الدولية وكسر الأحادية القطبية بعدما وجدت مع القوى الصاعدة الأخرى في الهيمنة الأمريكية خطراً عليها وعلى العالم واستقراره.

ولا يخفى أن وتيرة المواجهة الروسية مع الولايات المتحدة ومن معها من الدول الأوروبية، ولا سيما فرنسا وبريطانيا ارتفعت لتصل إلى الذروة مع الأزمة السورية حين استخدمت روسيا والصين حق النقض «الفيتو» في مجلس الأمن الدولي عدة مرات للحؤول دون تحقيق أهداف الولايات المتحدة والدول الأخرى المتحالفة معها لإسقاط النظام في سورية ومن ثم العمل على تفكيكها. وتعتبر روسيا حالياً اللاعب الأبرز على الساحة السورية.

ـ 2 ـ

عبد الله خليفة الشايجي. **أزمات مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الجذور ـ الأسباب ـ الوساطات ـ وسيناريوهات المستقبل 2001 ـ 2018**. بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون. 2018. 294 ص.

يصدر هذا الكتاب ـ كما جاء في تعريفه ـ تزامناً مع الذكرى السابعة والثلاثين لقيام مجلس التعاون ـ وفي ظل الأزمة الخليجية الراهنة بين طرفي النزاع: قطر من جهة، والسعودية والإمارات والبحرين، ومصر ـ دول الرباعية أو دول عزل قطر ـ من جهة أخرى، متناولاً جذور هذه الأزمة التي تعصف بكيان المجلس، وتهدد بتداعياتها مستقبله وبقاءَه.

ويهدف الكتاب إلى رصد جذور الخلافات والتباين في المواقف والسياسات بين طرفي الأزمة الخليجية، بدءاً بالمواقف المتباينة إزاء انتفاضات «الربيع العربي» 2011 وموجات التغيير التي أصابت بعض دول المنطقة، وانعكاساتها على مواقف دول المجلس، والتي ترجمت في اندلاع «أزمة سحب سفراء السعودية والإمارات والبحرين من الدوحة عام 2014، وصولاً إلى أزمة عام 2017 ـ أزمة حصار قطر التي تعتبر الأزمة الأكثر تهديداً لكيان مجلس التعاون.

يعرض الكتاب لنشأة مجلس التعاون عام 1981 والمبادئ التي قام عليها النظام الأساسي للمجلس الذي يشدد على المصير المشترك للدول الأعضاء بالمجلس وعلى الحفاظ على أمنها وكذلك الالتزام بالمبادئ التي تكفل عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس، ورفض أي عمل من جانب الأفراد أو المنظمات يهدد استقرارها. ويشير إلى هذه المبادئ التي تؤكد أهمية توحيد جهود الدول الأعضاء في المجلس للدفاع عن نفسها، ولا سيما بعد الثورة الإسلامية في إيران.

ويمهد تقديم المبادئ التي يقوم عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون لعرض أزمة سحب السفراء من الدوحة عام 2014 عقب اتهام القيادة القطرية بعدم الالتزام بمقررات تم الاتفاق عليها عام 2013 في الرياض، وأبرزها تعهد القيادة القطرية بالالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للسعودية والبحرين والإمارات ومصر، سواء عبر استضافة شخصيات وقيادات من جماعة

الإخـوان المسلمين أو من خـلال التعاطي الإعلامي لقناة الجزيرة المؤيد للجماعة في مصر، وكذلك التزام الدوحة بعدم تقديم الدعم لأي تنظيم أو فئة في اليمن يخرب العلاقات الخليجية أو العلاقات مع الدول المحيطة، وذلك في إشارة إلى اتهام قطر بتقديم الدعم اللوجستي والمالي للحوثيين في اليمن. وقد نجحت الوساطة الكويتية في تسوية أزمة سحب السفراء عام 2014 بعدما أعلنت قطر التزامها ببعض مقررات اتفاقية 2013 بالرياض وترحيل بعض قيادات الإخوان من الدوحة إلى تركيا.

لكن التوتر في العلاقات بين «دول الرباعية» وقطر استمر على حاله مع تطور الأحداث في المنطقة وتصاعد التوتر والتنافس بين القوى الإقليمية والدولية، ليصل إلى الذروة مع إعلان الدول الرباعية عن حصار قطر عام 2017 بعد تجديد اتهامها للدوحة بتهديد أمنها والاستمرار بالتدخل في شؤونها الداخلية. واعتبرت أزمة الحصار الأكثر تهديداً لكيان مجلس التعاون مع انفتاح الدوحة على طهران لتأمين ما تحتاجه من سلع والاستعانة بقوات عسكرية تركية، وسط غموض في الموقف الأمريكي الذي رأى فيه عدد من المراقبين مؤشرات سلبية تنطوي على موافقة ضمنية لاستمرار الأزمة التي تهدد مستقبل المجلس.

وعلى الرغم من أن تحقيق المصالح المشتركة لدول مجلس التعاون يبقى الهدف الأكثر إلحاحاً بالنسبة إلى الدول الأعضاء، لم يتمكن المجلس من التحرك وفق ما يقضي به نظامه الأساسي للتعامل مع الأزمة. ويتوقع الكثير من الخبراء أنه إذا استمرت الأزمة على ما هي عليه، فسوف يتعزز محور السعودية ـ الإمـارات ـ البحرين داخل المجلس مع اتجاهها نحو إبرام اتفاقات ثنائية وثلاثية على حساب آليات المجلس، بينما تواصل قطر بدورها السعي للحصول على ضمانات أمنية واقتصادية على حساب المجلس أيضاً، وبمعادلة صفرية باهظة الثمن قد تعصف بكيان المجلس وتهدد بقاءَه.

ـ 3 ـ

أحمد عبيس نعمة الفتلاوي. **القانون الجنائي الدولي: دراسة تحليلية قانونية إزاء قضايا دولية منتخبة**. بيروت: منشورات زين الحقوقية، 2018. 344 ص.

يُعنى هذا الكتاب بموضوع القانون الجنائي الدولي الذي يرتبط منذ نشأته بالعديد من القضايا الجوهرية المؤثرة في العلاقات الدولية، ومنها حفظ السلام والأمن الدوليين ودرء أعمال العدوان والحروب والانتهاكات الواسعة للحقوق والحريات الأساسية وغيرها من القضايا التي تتحكم بالعلاقات الدولية. وعليه، ينظم القانون الجنائي الدولي قواعد ملاحقة الجرائم الدولية التي تمس النظام العام الدولي ويهدف إلى إيجاد آلية لحماية هذا النظام من أي اعتداء، مستنداً في مصادره بالدرجة الأولى إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وإلى نظام المحكمة الدولية الأساسي، والمبادئ العامة للقانون الدولي وأحكام المحاكم الدولية ومقرراتها ووثائقها.

وفي هذا السياق، يعرض الكتاب في ستة فصول على التوالي لعدد من القضايا المؤثرة في العلاقات الدولية، فيتناول **الأول** مفهوم الحرب بالوكالة وتحديات العدالة الجنائية في ضوء تشظي قواعد المسؤولية الدولية، ويتناول **الثاني** خطاب الكراهية وموقف الفقه والاجتهاد القضائي الدولي منه، إذ يعالج مفهوم خطاب الكراهية في فترتي السلم

والحرب وأحكام القانون الجنائي الدولي في هذا السياق، بينما يسلط الفصل **الثالث** الضوء على موقف القانون الجنائي الدولي من تجنيد الأطفال والمسؤولية الجنائية الفردية الناشئة من الجرائم التي يرتكبها الأطفال المجندون أثناء النزاعات المسلحة.

ويركز الفصل **الرابع** على مسؤولية الدول عن دعم الإرهاب، متناولاً قانون جاستا JASTA الأمريكي (العدالة ضد رعاة الإرهاب) وما ورد فيه من أحكام تتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب وأثره في مفهوم الحصانات السيادية للدول والمسؤولين، بينما يتناول الفصل **الخامس** الاجتهادات الفقهية والقضائية ذات الصلة بالانتهاكات التي تسببها الطائرات من دون طيار.

أما الفصل السادس والأخير، فيبحث في دور المحامي في تطوير القواعد القانونية الدولية، مؤكداً أهمية الامتثال للقواعد الموضوعية الخاصة بالقانون الدولي الإنساني، وكذلك أهمية دور المحامي في إعادة تقييم القواعد الإجرائية الواردة في عدد من النظم الأساسية للمحاكم الجنائية الدولية.

ـ 4 ـ

جوي غوردون. **الحرب الخفية: أمريكا والعقوبات على العراق**. ترجمة عبد الرحمن أياس. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018. 351 ص.

تؤكد مؤلفة هذا الكتاب أن العقوبات الاقتصادية المشددة التي فرضتها الولايات المتحدة على العراق خلال الفترة الممتدة من العام 1990 حتى العام 2003، كانت الأكثر شمولاً وتدميراً من أي عقوبات أخرى فرضت على بلد باسم الحوكمة الدولية، وأن هذه العقوبات ترافقت مع حملة عسكرية ضد العراق بدأت عام 1991 لإخراجه من الكويت، وانتهت بغزوه عام 2003 تحت شعارات مختلفة ما لبثت أن فقدت مصداقيتها، وأبرزها: إزالة أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية.

ولم تكن هذه العقوبات التي أدت إلى تدمير بنيته التحتية للعراق ومختلف المقومات الأساسية اللازمة لاستدامة الحياة فيه لولا الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن الدولي وتجاوز لجان التفتيش عن الأسلحة التابعين للأمم المتحدة، والتفرد بإدارة الشؤون الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق.

وقد استندت الكاتبة في تأليف كتابها إلى مراجع ومصادر مهمة حصلت عليها من سجلات الأمم المتحدة ووثائقها، كما أجرت مقابلات مطولة مع موظفي الخارجية الأمريكية خلال حقبة العقوبات التي فرضت على العراق. ويتضمن الكتاب إدانة واضحة لسياسة الولايات المتحدة التي أدت الدور الرئيسي في صوغ تلك العقوبات التي فرضت قيوداً صارمة على الواردات العراقية، بحيث شملت مختلف أساسيات الحياة وأبسط السلع الحيوية، مثل المضادات الحيوية ولقاحات الأطفال وخراطيم المياه وأقلام الرصاص وغيرها من المواد بذريعة «إمكانية الاستخدام المزدوج» لهذه السلع وإمكان استخدامها من قبل العراق لتصنيع أسلحة الدمار الشامل والاعتداء على جيرانه. وكانت الإدارات الأمريكية التي تعاقبت على فرض العقوبات على العراق وشعبه خلال الفترة الممتدة من 1991 حتى الغزو 2003 تتشدد في فرض تلك العقوبات ـ تحت شعار احتواء العراق ـ في حين أنها هدفت على الدوام إسقاط النظام.

ـ 5 ـ

لبيب قمحاوي. **القضية الفلسطينية من منظور جديد**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2018. 119 ص.

يرى مؤلف هذا الكتاب ـ كما يأتي في تعريفه ـ أن هناك ضرورة لإعادة النظر في مجمل القراءة الفلسطينية والعربية لطبيعة القضية الفلسطينية ومستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وذلك في ظل ازدياد قوة العدو الإسرائيلي من جهة، وتفاقم الفشل العربي والفلسطيني في تحقيق إنجاز يذكر على طريق تحرير فلسطين من جهة أخرى، ناهيك بتنامي الاستعداد لدى عدد لا بأس به من الأنظمة العربية والقيادة الفلسطينية، بل وحتى الرغبة، في قبول إسرائيل والاعتراف بها والتعامل معها كحليف إقليمي.

من هنا يؤكد المؤلف ضرورة التعامل مع القضية الفلسطينية بمواجهة الحقائق مهما بلغت مرارتها، وذلك بفكر فلسطيني جديد لكيفية إدارة الصراع مع المحتل الإسرائيلي بدلاً من الاستسلام له وإيجاد بديل لمسارات العمل الفلسطيني التي ثبت فشلها حتى الآن، على أن يستند أي خيار جديد إلى الثوابت الوطنية التي يجب التمسك بها حرصاً على استمرار النضال الفلسطيني وتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني الوطنية، ومنها حقه في أرضه ووطنه وحقه في الاستقلال والحرية. ويشير المؤلف إلى أن التنازل عن الثوابت الوطنية الفلسطينية أوجد مناخاً لدى الدول الغربية وأمريكا استسهلت في ظله تجاوز ثوابت المنظور الفلسطيني الذي يتعامل مع القضية الفلسطينية بوصفها قضية حقوق عادلة، واستبداله بمقاربة إسرائيلية تعتبر أن القضية الفلسطينية باتت قضية تحقيق أمن إسرائيل وتأمين مستقبلها كدولة يهودية ليهود العالم.

وتكمن المشكلة في واقع السلطة الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي الذي يرفض الانسحاب من الأراضي المحتلة ويواصل الاستيطان دون هوادة. ولذا لا يملك الفلسطينيون سوى خيار واحد هو الرفض لكل أشكال الاحتلال والتمسك بأرض الوطن بكل الوسائل مهما كان الثمن، وهذا شكل من أشكال المقاومة ضد الاحتلال الذي يستمر في سعيه إلى احتلال الأرض بعد تفريغها من سكانها.

ثانياً: كتب أجنبية

ـ 1 ـ

Andrew Thomson

Outsourced Empire: How Militias, Mercenaries and Contractors Support US Statecraft

London: Pluto Press, 2018. 240 p.

يعيد مؤلف هذا الكتاب النظر في التاريخ الأمريكي، من الحرب الباردة إلى اليوم، لكشف مركزية دور القوات شبه العسكرية، والميليشيات، والمرتزقة، والجيوش الخاصة، والمقاولين، بالنسبة إلى حركات التمرد التي ترعاها الولايات المتحدة بمختلف إداراتها المتعاقبة، بما في ذلك إدارة ترامب التي لا تختلف عن سابقاتها في دعم الرأسمالية العالمية، والإمبريالية الأمريكية. ومن خلال دراسة مجموعة كبيرة من الأحداث من خليج الخنازير إلى احتلال العراق، ومن الحرب السوفياتية ـ الأفغانية إلى الصراع

الدائر في سورية، يعرض المؤلف لتطور الدعم الأمريكي للعديد من هذه القوات المسلحة غير الحكومية والميليشيات والمرتزقة والشركات الأمنية الخاصة، ليوضح كيف، ولماذا شكلت هذه الميليشيات، والمرتزقة، والشركات العسكرية الخاصة، أكثر فأكثر، جزءاً مركزياً من الاستراتيجيات الأمريكية الاستعمارية المصممة للتأثير في الظروف السياسية والاقتصادية في الخارج، بما في ذلك دعم أو إسقاط أنظمة الحكم بحسب توافق أو تعارض سياساتها والمصالح الأمريكية أو تصنيفها كأنظمة صديقة أو معادية، مستنداً في ذلك إلى وثائق رفعت عنها السرية، منها أدلة التدريب العسكرية، ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي آي إي)، ووثائق الأمن القومي.

يبحث الكتاب في عوامل الإمبريالية الأمريكية، ويناقش السياسة الخارجية الأمريكية المرتبطة بالرأسمالية العالمية، والطرائق التي تستخدمها الولايات المتحدة لخدمة مصالح النخبة الرأسمالية العالمية، والعابرة للحدود الوطنية. ويتناول سياسات تغيير الأنظمة خلال المراحل الأولى من الحرب الباردة، والطرائق السرية لإطاحة أنظمة غير مرغوب فيها ضمن سياق صراع القوى العظمى، وذلك عبر التدخل بالإنابة أو عبر الوكلاء، في إطار سعي الولايات المتحدة إلى تقديم صورة بأنها غير عدوانية.

ويتناول بالتفاصيل التعاون الأمريكي مع الشركات الأمنية الخاصة، والمقاولين الأمنيين والميليشيات المحلية في العراق وأفغانستان، سواء تحت شعار مكافحة الإرهاب أو هزيمة «داعش»، مؤكداً استمرارية هذه السياسة الأمريكية مع إدارة ترامب في سورية رغم وعوده الكثيرة بسياسة خارجية أقل تدخلاً في الخارج.

ـ 2 ـ

Bob Woodward

Fear: Trump in the White House

New York: Simon and Schuster, 2018. 448 p.

يصدر هذا الكتاب في سياق الكتب التي تعارض الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وطريقة إدارته للبيت الأبيض، ويكتسب أهمية إضافية إلى جانب موضوعه، في كون مؤلفه هو الصحافي المخضرم بوب وودوارد الذي كشف فضيحة «ووترغيت» التي دفعت الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون إلى الاستقالة في سبعينيات القرن الماضي. ويستند الكتاب ـ كما يأتي في تعريفه ـ إلى مقابلات مع أشخاص شاركوا ترامب صنع قرارات حاسمة ومصيرية داخل الغرف المغلقة.

ولعل أبرز ما جاء في الكتاب أن مستشاري الرئيس الأمريكي اضطروا إلى سرقة الوثائق المتعلقة بالقضايا المهمة ورفعها من على مكتبه، لمنعه من رؤيتها أو توقيعها، بهدف حماية الصفقات التجارية والأمن القومي للبلاد، مثل عزم ترامب على انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية التجارة الحرة مع كوريا الجنوبية، أو الخروج من اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) الموقعة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.

ويكشف وودورد عن أن وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس عبر عن استيائه من استهانة الرئيس ترامب بالوجود العسكري الأمريكي في شبه الجزيرة الكورية ومن تصرفه بعقلية طفل في الابتدائية في التعاطي

مع الأزمة الكورية، موضحاً أن ترامب أوشك على إعلان الحرب ضد كوريا الشمالية مطلع 2018، بتغريدة تتضمن دعوة العائلات والجنود الأمريكيين لمغادرة كوريا الجنوبية، الأمر الذي كان ستعتبره كوريا الشمالية «إعلان حرب». ولم تنشر هذه التغريدة التي تسببت في ذعر البنتاغون، إذ تدخل ماتيس وأقنع الرئيس بالتراجع عن نشرها. وتزامن ذلك مع تباهي ترامب بأن لديه زراً نووياً أكبر من ذلك الذي يمتلكه زعيم كوريا الشمالية، كيم جونغ أون.

ومن المسائل الخطيرة التي يكشف عنها الكتاب أيضاً تخطيط ترامب لاغتيال الرئيس السوري بشار الأسد، بعد اتهامه بالهجوم بالأسلحة الكيماوية بمدينة «خان شيخون» في نيسان/أبريل 2017، إذ يتحدث وودورد عن اتصال ترامب بوزير الدفاع ماتيس قائلاً له: «فلنقتله.. لنذهب إلى هناك ونقتل الكثير منهم». وقد أجابه ماتيس بأنه سيسعى لتنفيذ ذلك، لكنه بعد أن انتهى من المكالمة، أخبر أحد كبار مساعديه بأن البنتاغون لن يفعل ذلك، بل سيقتصر الأمر على غارة جوية عقابية أمر ترامب بتنفيذها.

نفى ترامب ما ورد في الكتاب من معلومات، ووصف الكتاب «بأنه احتيال على الناس». كما أعاد ترامب نشر تغريدات لوزير الدفاع نفى فيها ما جاء في الكتاب على لسانه، علماً أن للمؤلف مصداقيته في نهاية المطاف. وفي كل الأحوال يكشف الكتاب عن مدى تخبط إدارة ترامب في التعامل مع الأزمات الخارجية كما يكشف عن تنامي المعارضة لإدارته داخل البيت الأبيض وعن اتساع الفجوة بينه وبين الصحافة. وفي ما يتعلق بمواقف ترامب إزاء القضايا العربية، ولا سيما القضية الفلسطينية، فهي لا تحتاج إلى من يكشف عنها، فهي واضحة كل الوضوح بالانحياز الكامل لإسرائيل والعمل على تصفية حقوق الشعب الفلسطيني بدءاً بقراره بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس المحتلة وصولاً إلى وقف التمويل الأمريكي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) دون أي اعتبار للقوانين الدولية المتعلقة بالقدس أو قرارات الأمم المتحدة الخاصة بقضية اللاجئين.

ـ 3 ـ

Julia Ebner

The Rage: The Vicious Circle of Islamist and Far Right Extremism

London: I. B. Tauris and Co Ltd., 2018. 224 p.

مؤلفة هذا الكتاب متخصصة في شؤون الإرهاب والتطرف، تبحث في تنامي العلاقة وتفاعلها بين الجماعات الإسلامية المتطرفة، واليمين المتطرف في هذا العصر الذي نعيش والذي تطلق عليه تسمية عصر «الغضب». وهي تطلق هذه التسمية في ظل ما يشهده العالم من تصاعد في الكراهية والعنف وارتفاع مستويات الجريمة والتحديات الأمنية، وبخاصة في ظل التنامي الواسع لجماعات اليمين المتطرف، والتنظيمات الجهادية الإسلامية، والتفاعل بينهما.

وتفترض المؤلفة أن فهم العوامل الدافعة للتطرف المتبادل يشكل خطوة أساسية للحد من الهجمات الإرهابية ومكافحة الإرهاب مستقبلاً. وتعتبر أن الخطوة الأولى تبدأ في ضرورة معالجة الرواية التي يشترك فيها الطرفان في تعزيزها والتي تتلخص في تعبير اليمين المتطرف عن اعتقاده بأن الإسلام في حرب مع الغرب، وكذلك في تعبير الجماعات

الإسلامية المتطرفة عن اعتقادها بأن الغرب في حرب مع الإسلام، الأمر الذي يسهم في نشر الكراهية و«الغضب المتبادل».

وتناقش الكاتبة ما تعتبره أصول الفكر المتطرف لدى الجماعات الإسلامية، مشيرةً إلى إرث فكر ابن تيمية، وأبي الأعلى المودودي، وحسن البنا وسيد قطب. ومن جهة أخرى، تتابع تاريخ صعود أفكار اليمين المتطرف، ولا سيما أفكار القومية والفاشية في منتصف القرن العشرين، واللاسامية والنازية، وما أعقبها من أفكار تحرِّض على المسلمين والهجرة منذ ثمانينيات القرن العشرين. ولا تغفل الكاتبة ضرورة معالجة أثر اللامساواة الاجتماعية ـ الاقتصادية في تشكيل سياسات الهوية والتطرف على المستوى العالمي ـ إذ تشير البيانات إلى أن ما نسبته 1 بالمئة من سكان العالم يمتلكون ثروة أكثر مما يمتلكها ما نسبته 99 بالمئة من البشر ـ . كما لا تغفل ضرورة تعزيز الحوار العقلاني، ومحاصرة البيئات التي تعزز الكراهية والتطرف، وتعزيز التفكير النقدي في مواجهة نشر الكراهية والتطرف.

ـ 4 ـ

Oona Hathaway and Scott Shapiro

The Internationalists and Their Plan to Outlaw War

London: Penguin Random House, 2018. 608 p.

يعتبر هذا الكتاب أن ميثاق باريس للسلام الموقع عام 1928 الذي عرف بـ «ميثاق بريان كليوج» والذي دخل حيز التنفيذ في تموز/ يوليو عام 1929 كان من بين أبرز الأحداث التحولية المؤثرة في تاريخ البشرية بعد الحرب العالمية الأولى. ويوضح أن هذا الميثاق الذي ينص في مادته الأولى على استنكار اللجوء إلى الحرب لتسوية الخلافات الدولية أنهى مفهوم النظام الدولي القديم الذي يعود إلى القرن السابع عشر في أقل تقدير والذي يعتبر أن الحرب لم تكن قانونية فحسب، بل كانت الطريقة الوحيدة لتحقيق العدالة.

وعلى الرغم من أن السنوات التي أعقبت توقيع ميثاق باريس لم تحل دون اندلاع الحرب العالمية الثانية، إلا أن الميثاق أسس لنظام دولي جديد ستأخذ به الأمم المتحدة في وقت لاحق لتؤكد أن اللجوء إلى الحرب لفض النزاعات وتحقيق العدالة لم يعد مشروعاً وخارج القانون الدولي.

ـ 5 ـ

Tom Parker

Avoiding the Terrorist Trap: Why Respect for Human Rights is the Key to Defeating Terrorism

Singapore: World Scientific Publishing, 2018. 350 p. (Insurgency and Terrorism Series)

يأتي هذا الكتاب في سياق دعم الفرضية القائلة بأن مواجهة الإرهاب لا تتم باستخدام القوة فحسب، بل بالحوار النقدي ومعالجة البيئة الحاضنة للإرهاب من خلال مناقشة للأفكار المؤدية للإرهاب ودحضها. ويشدد مؤلف الكتاب على أن مواجهة الإرهاب بالقوة يجب ألا تؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان أو تمس بالقيم الديمقراطية.

وفي هذا السياق، يرى المؤلف أن الدول غالباً ما تلجأ إلى استخدام القوة أو الأدوات القسرية والعقوبات لمواجهة أي تهديد إرهابي كبير، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الوضع الأمني ويتسبب بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ويعتبر أن اللجوء إلى القوة

بصورة غريزية وانفعالية قد ينطوي على إحباط، وعدم فهم لطبيعة التهديد، وإيمان مبالغ فيه في العمل القسري في مقابل عدم الإيمان بأن القيم الديمقراطية مرنة بما فيه الكفاية للسماح برد فعّال على مكافحة الإرهاب.

من هنا يدعو المؤلف إلى تجنب الفخ الذي ينصبه الإرهابيون لاستدراج الدول إلى استخدام العنف والقوة في ردها على التهديدات الإرهابية. ويرى أنه على الدول المعنية بمواجهة الإرهاب أن تقارن بين مختلف الأنشطة الإرهابية وخلفياتها الفكرية والأيديولوجية والبيئة الحاضنة لها، وذلك تمهيداً لوضع استراتيجية شاملة ومترابطة لمكافحة الإرهاب ترتكز على احترام حقوق الإنسان، ومعايير السلوك الدولية، وسيادة القانون.

ثالثاً: تقارير بحثية

ـ 1 ـ

Neri Zilber,
«Trump Wants to Help Israel by Cutting Aid to Palestinians: Why Are Some Israelis Worried?,»
Foreign Policy (29 August 2018).

يؤكد هذا البحث أن قرار إدارة الرئيس الأمريكي ترامب بإنهاء التمويل الأمريكي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وقطع المساعدات الأخرى عن الفلسطينيين، اتخذ تماشياً مع اعتقاد مستشاري الرئيس الأمريكي، بمن فيهم صهره غاريد كوشنر، بأن وكالة اللاجئين تقوض المصالح الإسرائيلية وتحفّز آمال اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم. وكما هو الحال مع قرار ترامب العام الماضي بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، يُنظر إلى حجب أموال المساعدات على أنه وسيلة أخرى تتوافق بها الحكومة الأمريكية ـ التي من المفترض أن تكون وسيطاً في عملية السلام ـ مع عناصر متشددة داخل إسرائيل.

ولكن بينما يحظى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بالدعم الكامل من الرئيس ترامب، يشعر كبار مسؤولي الأمن الإسرائيليين بالقلق، إذ يرى بعض أولئك المسؤولين أن مسألة وقف تمويل «الأونروا» والمساعدات للفلسطينيين خطوة يمكن أن تأتي بنتائج عكسية على إسرائيل، وقد «تضرم النار على الأرض»، ذلك أن الأونروا وكالة «شبه حكومية» في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوفر التعليم والصحة والخدمات الأساسية الأخرى لحوالى مليوني شخص. وحذر آخرون من أن حركة حماس قد تملأ الفراغ الناجم عن أي تراجع في خدمات «الأونروا».

كما حذر مسؤولون إسرائيليون من أن الضغط الاقتصادي الذي تمارسه الإدارة الأمريكية على السلطة الفلسطينية لن يعيد السلطة إلى طاولة المفاوضات بالشروط الأمريكية ـ الإسرائيلية. كذلك أكد عدد من المراقبين أنه على الرغم من امتناع الولايات المتحدة عن خفض المساعدات المباشرة (60 مليون دولار) إلى قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، تقديراً لدور هذه القوات، فيمكن القول إن ذلك يشكّل فهماً محدوداً للوضع الأمني.

ـ 2 ـ

International Crisis Group [ICG],

«Prospects for a Deal to Stabilise Syria's North East,»

Middle East Report, no. 190 (5 September 2018).

يأتي هذا التقرير الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية ضمن التقارير التي تتحدث بطريقة غير مباشرة عن صيغ اللامركزية أو الحكم الذاتي للأكراد وبصورة أوضح عن الفدرالية كصيغة للتسوية أو على الأقل كمخرج للأزمة في سورية. ويتناول التقرير مناطق شمال شرق سورية التي تشمل الرقة ومناطق من محافظة دير الزور. وتسيطر على تلك المناطق التي انتزعتها قوات سورية الديمقراطية التي تقودها وحدات حماية الشعب الكردية من تنظيم «داعش» بدعم كامل من القوات الأمريكية.

من هنا أثار إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن نيته سحب القوات الأمريكية من شمال شرق سورية في آذار/مارس الماضي ردود فعل مختلفة حذرت من انهيار الوضع الأمني إذا ما انسحبت القوات الأمريكية من دون الأخذ بالاعتبار ما يمكن أن ينجم عن الانسحاب من تقاتل بين القوى المتنافسة للسيطرة على شمال شرق سورية، ولا سيما بين وحدات حماية الشعب الكردية التي تصر على تعديلات دستورية تمنح مناطق شمال شرق سورية قدراً كبيراً من الاستقلالية والقوات السورية النظامية التي تسعى إلى العودة إلى المناطق التي فقدت السيطرة عليها في سورية، مدعومة من حلفائها، إضافة إلى تركيا التي تستعد للتدخل ضد مواقع وحدات حماية الشعب الكردية في شمال سورية.

ويعتبر التقرير أن واشنطن يمكن أن توفر فرصة لتجنب الفوضى في شمال شرق سورية، بحيث تتجنب استخدام وجودها في المنطقة لمواجهة إيران، أو تقوم بانسحاب غير مدروس بدون اتفاقية مسبقة تمهد للتفاوض بين مختلف أطراف النزاع. ويرى التقرير أن أفضل فرصة لتجنب الفوضى في شمال شرق سورية هي من خلال اللامركزية التي يتم التفاوض عليها بين وحدات حماية الشعب الكردية، ودمشق وأنقرة، بدعم من واشنطن وموسكو. وينبغي ـ بحسب التقرير ـ أن توفر واشنطن لوحدات حماية الشعب الوقت والمكان والرافعة المالية اللازمة للمفاوضات □

نداء من «المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج»: نحو مواجهة عالمية للاحتلال والتمييز العنصري في فلسطين

يحذِّر المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج من استشراء النزعة العنصرية والتوسعية في الكيان الصهيوني الجاثم على أرض فلسطين، بكل ما يترتب على ذلك من تراكم القوانين والإجراءات والسياسات والممارسات التعسفية، ويُطلق المؤتمر نداءه هذا للدعوة إلى استجابات جادة وعاجلة على المستوى العالمي في مواجهتها.

ـ يؤكد المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج أنّ القانون الاحتلالي الأساسي الجديد لعام 2018، الذي يعتبر أنّ «إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي»، يكاد يكون في نصه وفي تأثيراته أخطر وثيقة دستورية عنصرية وعدوانية وتوسعية في نوعها في تاريخ احتلال فلسطين. وبهذا القانون الأساسي الذي جاء سنّه انطلاقاً من أيديولوجيا صهيونية؛ أعلن كيان الاحتلال عن نفسه ضمناً بأنه دولة فصل عنصري، علاوة على أنه يشجِّع الاستيطان غير الشرعي في عموم فلسطين، ويرسِّخ بالأحرى عقيدة إنكار وجود الشعب الفلسطيني بكل ما يترتّب على ذلك من نفي حقوقه الأساسية، بما في ذلك حق العودة الفلسطيني وفقاً لقرار الأمم المتحدة ذي الرقم (194).

ـ وإذ يشير المؤتمر إلى الآثار الجسيمة التي يرتِّبها هذا القانون الأساسي العنصري، وما يتضمنه من التمييز الدستوري الفاضح بحق عموم الشعب الفلسطيني، وبخاصة في الأراضي المحتلة سنة 1948؛ فإنه يعيد إلى الأذهان أنّ توجّهات الفصل العنصري وممارساته ليست جديدة على الكيان الصهيوني منذ البدء، وقد ثبت عملياً أنّ التراخي الدولي معها قد شجّعها على هذا التفاقم والاستشراء، على نحو غير مسبوق بما يقتضي مراجعة مسؤولة عبر العالم على كافة المستويات.

ـ وإذ ينبِّه المؤتمر إلى احتلال فلسطين بالقوة العسكرية على مراحل، وتشريد شعبها بسياسات التطهير العرقي التي تخللت النكبة سنة 1948، فإنه يشير أيضاً إلى سياسات القهر والتمييز والتفرقة العنصرية وحرمان الفلسطينيين من العودة إلى أرضهم وديارهم، التي تخللت سبعين سنة كاملة من الاحتلال، وما تلازم معها من سياسات الظلم والاضطهاد وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الأساسية؛ ومنها حقه في الحياة وحقه في تقرير مصيره والسيادة على أرضه وموارده، ووقائع الاقتلاع والتهجير القسري للفلسطينيين وهدم المنازل والاعتقالات التعسفية والانتهاكات الممنهجة بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

إنّ هذه السياسات الجسيمة تدخل طوراً جديداً بسنّ القانون الأساسي الذي عُرف بقانون القومية اليهودية (2018)، الذي يكرِّس الطابع العنصري المتأصل في الكيان الصهيوني ومؤسساته وأنظمته وممارساته، بالتلازم مع تفشي مظاهر الأبارتايد على الأرض كما تتجلى، مثلاً، في وقائع الاقتلاع والتشريد الجارية على مرأى من العالم بحق الشعب الفلسطيني في مناطق مستهدفة بالتوسع الاستيطاني في القدس وأرجاء الضفة الغربية، وتكريس حالة الجدار العنصري والمستوطنات غير الشرعية والطرق الالتفافية المكرسة للمستوطنين، على سبيل المثال لا الحصر. لا شكّ في أنّ هذه التطورات الجسيمة تفرض استجابات صارمة على المستوى الدولي باتجاه إلغاء اتفاقيات التعاون كافة مع كيان الاحتلال والفصل العنصري، وإنهاء التعاون الأمني الثنائي ومتعدد الأطراف معه.

ـ ويدعو المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج إلى مباشرة مقاطعة عالمية لكيان الاحتلال ونظام الفصل العنصري هذا، الذي يحتل أراضي الشعب الفلسطيني ويصادرها ويجبر الفلسطينيين على العيش في معازل سكانية تشبه البانتوستانات، ويجعلها محاطة بالجدران والحواجز والمستوطنات وأبراج المراقبة مع ممارسة العقوبات الجماعية وسياسات القتل والتنكيل والإذلال والاعتقال المنهجية بحقهم، علاوة على سياسة العقوبات الجائرة والحصار المشدد المفروضة على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. إنّ الالتزام بمبادئ الحقوق والعدالة وبالمواثيق الدولية ذات الصلة يقتضي التوجّه إلى هذه المقاطعة وسنّ عقوبات رادعة مع سحب الاستثمارات من كيان الاحتلال ونظام الفصل العنصري هذا.

ـ ويطالب المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج الأمم المتحدة بالوقوف عند مسؤولياتها المبدئية وفقاً لمواثيقها في هذا الشأن، وبإعادة اعتماد قرارها رقم «3379» لعام 1975 الذي قرر أن «الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري» والذي ألغته الأمم المتحدة في عام 1991 بما شجّع كيان الاحتلال على التمادي في نهجه التوسعي والعنصري. كما يدعو إلى طرد الكيان الصهيوني من هيئة الأمم المتحدة استناداً إلى تشريع قانون القومية وعدم التزامه بالقرارات الصادرة عن هيئة الأمم. ويشير المؤتمر في هذا الصدد إلى أن القانون الأساسي الذي سنّه برلمان الاحتلال (2018) يؤسس لتفاقم الأيديولوجيا الصهيونية القائمة على تعريف الدولة كدولة يهودية، بما يخالف قواعد الديمقراطية وحكم القانون ومفاهيم المساواة وحقوق المكوِّنات وحتى الالتزامات

الدولية، وهذا في سبيل تأصيل شخصية عنصرية للدولة والمؤسسات والقوانين والممارسات التي تترتب على ذلك.

ـ كما يدعو المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كافة إلى دعم تنفيذ القرار 2334 الصادر عن مجلس الأمن الدولي في 2016/12/23 والذي يعارض المستوطنات ويعتبرها غير قانونية ويدعو إلى وقفها وإزالتها، فأي إبطاء في ذلك يعني تشجيع سياسة التوسع الاستيطاني المتسارعة على الأرض، والتي جاء القانون الأساسي العنصري لسنة 2018 ليكرِّسها بلا هوادة.

ـ ويدعو المؤتمر الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تبني قرار يجرّم نظام الفصل العنصري في فلسطين ويعاقبه، وأن تشمل الإجراءات العقابية أي دولة أو مؤسسة، عامة أو خاصة، تتعاون مع دولة الاحتلال والفصل العنصري وجيشها ومستوطناتها، أو تساعد على استمرار ممارسات الاحتلال والعدوان والفصل العنصري من خلال الدعم المالي أو السياسي أو العسكري أو التقني.

ـ يدعو المؤتمر الدول الموقعة على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (لسنة 1965)، والدول الموقعة على الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها (لسنة 1973)؛ إلى تنفيذ التزاماتها واتخاذ التدابير الفعالة اللازمة للقضاء السريع على التمييز العنصري الصهيوني.

ـ ويشير المؤتمر إلى المسؤولية الخاصة الملقاة على عاتق جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي (OIC) والاتحاد الأفريقي (AU) وحركة عدم الانحياز (NAM)، وعدد من الهيئات الإقليمية والدولية في إنهاء الاتفاقيات الثنائية وأشكال التعاون بين دولها الأعضاء وكيان الاحتلال والفصل العنصري في فلسطين. ويطالب المؤتمر الاتحاد الأوروبي (EU)، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية (UNASUR)، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، ودول البريكس (BRICS)، بتحمّل مسؤولياتها الأخلاقية تجاه احترام حريات الشعوب وحقوق الإنسان، والقيم الديمقراطية التي يقوم كيان الاحتلال والفصل العنصري بانتهاكها منهجياً بما لا يُجيز معاملته كأي دولة عادية.

ـ ويحيِّي المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج الجهود المتصاعدة التي تعبِّر عن يقظة الشعوب وحيوية الضمير العالمي الحرّ، كما تمثلها الحركات والشبكات والمبادرات واللجان والجهود الوطنية والإقليمية والدولية المنخرطة في دعم الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال والفصل العنصري، بما في ذلك جهود المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات ومبادرات التضامن المتعددة، ويؤكد الحاجة إلى تطوير هذه الجهود والتحركات في مختلف المجالات وعلى شتى المستويات بما يواكب التحديات المتعاظمة.

ـ ويحثّ المؤتمر على تشكيل تحالف عالمي ضد جريمة الفصل العنصري، وجميع الأعمال اللاإنسانية المرتبطة بها والتي يمارسها كيان الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، مع استلهام العبر من محاربة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ومن تراكم الخبرات التضامنية في مواجهة احتلال فلسطين. كما يحثّ المؤتمر خبراء القانون وحقوق الإنسان كأفراد ومؤسسات على تطوير أطر وتحركات لمقاضاة مجرمي الحرب في

كيان الاحتلال والفصل العنصري، وإحالتهم إلى أنظمة الجزاء الدولية بما فيها المحكمة الجنائية الدولية، لتحقيق العدالة في جرائمهم ضد الإنسانية.

ـ وإذ يؤكد المؤتمر أنّ شعبنا الفلسطيني سيواصل في كلّ مواقع تواجده في الوطن والمنافي، كفاحه العادل ونضاله المشروع بلا هوادة حتى انتزاع حقوقه غير القابلة للتصرّف، وهو ما يتجلّى الآن، مثلاً، في استمرار مسيرات العودة الكبرى (GMR)، وفي مواجهة أهالي البلدات الفلسطينية محاولات اقتلاعها؛ فإنه يؤكد أنّ المسؤوليات المبدئية والأخلاقية تفرض على الجميع في عالمنا دعم نضال الشعب الفلسطيني وصموده في وجه الاحتلال الذي يصادر حقه في الحرية وتقرير المصير وعودة لاجئيه من المنافي والشتات؛ والذي يفرض أنظمة متفاقمة من القهر والظلم والتمييز والحصار. ويؤكد المؤتمر أنّ قضية فلسطين تبقى اختباراً مفصلياً للعدالة والحقوق والحريات في عالمنا □

المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج

16 آب/أغسطس 2018

التقرير الختامي للندوة الفكرية المغاربية ـ الفلسطينية: «دور المغاربيين في دعم نضالات فلسطين»

الرباط 9 ـ 10 تموز/يوليو 2018

بدعوة من المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بالمملكة المغربية ومركز جامعة الدول العربية بتونس، انعقدت بالمكتبة الوطنية للمملكة المغربية بالرباط، يومي الاثنين 9 والثلاثاء 10 تموز/يوليو 2018 الندوة الفكرية المغاربية ـ الفلسطينية بعنوان: «دور المغاربيين في دعم نضالات فلسطين»، وقد شارك في هذه الندوة بأوراق علمية سبعة عشر باحثاً ومؤرخاً ودبلوماسياً، وحضرها جمهور غفير زاد عدده، وبخاصة في الجلسة الافتتاحية، على المئتين والخمسين. كما حضرت الندوة باقة من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بالمملكة المغربية، إضافة إلى عدد من ممثلي السفارات العربية في مقدمهم سفراء دولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية الإسلامية الموريتانية. وحضر الندوة أيضاً مندوبون عن عدد من المنظمات الإقليمية والهيئات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني المغربي.

وحظيت الندوة بتغطية إعلامية واسعة؛ وقد تضمنت، إضافة إلى جلستَي الافتتاح والاختتام، ثلاث جلسات علمية مطولة. نثبت في ما يلي أهم ما خلصت إليه الجلسات:

أولاً: الجلسة الافتتاحية

زار المشاركون في الندوة المعرض المشترك لإصدارات ومنشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ووكالة بيت مال القدس الشريف بالمملكة المغربية.

بعد ذلك انعقدت الجلسة الافتتاحية برئاسة السفير محمد الأخصاصي الذي نزل الندوة في إطارها التاريخي والإقليمي والدولي الراهن، وأشاد بالموقف المبدئي الثابت والدعم المتواصل للمملكة المغربية، ملكاً وحكومة وشعباً بمختلف فئاته وأحزابه ومنظماته ونخبه، للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

ثم أحال الكلمة تباعاً إلى مصطفى الكتيري المندوب السامي لقدماء المقاومين

وأعضاء جيش التحرير، وعبد اللطيف عبيد الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية. ورئيس مركز الجامعة بتونس، وسفير دولة فلسطين لدى المملكة المغربية جمال الشوبكي، والمدير المكلف بتسيير الأمور الجارية بوكالة بيت مال القدس الشريف محمد سالم الشرقاوي. وقد أكد هؤلاء المتحدثون أهمية عقد هذه الندوة لدورها في حفظ الذاكرة النضالية الجماعية وتوثيقها وإحيائها، وتعريف الأجيال الناشئة بخاصة والرأي العام العربي بعامة، بإسهام الأجيال المتعاقبة في الجناح الغربي من الوطن العربي في النضال الفلسطيني منذ بدايات تسرب الأفكار العنصرية الصهيونية وبروز الخطر الصهيوني على فلسطين والأمة العربية ثم منذ احتلال فلسطين؛ وكذلك لدورها في الإبقاء على حيوية القضية الفلسطينية لدى المواطن العربي. وأشاد المتحدثون بما يلقاه القدس الشريف بخاصة وفلسطين بعامة من الملك محمد السادس ومن الحكومة والشعب المغربيين وكل الأحزاب والهيئات والمنظمات وجمعيات المجتمع المدني من اهتمام ورعاية ودعم غير مشروط؛ وأبرزوا صعوبة الظرفية الحالية التي تمر بها القضية الفلسطينية وخطر الانحياز الأمريكي الظالم ضد الحقوق الفلسطينية ولصالح الكيان الصهيوني العنصري الغاصب، وشددوا على ضرورة تمسك الأمة العربية والإسلامية وأحرار العالم تمسكاً تاماً بالحق العربي في فلسطين وبإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف على كامل أرض فلسطين.

ثانياً: الجلسات العلمية

ترأس الجلستين العلميتين الأوليين، اللتين انعقدتا في اليوم الأول من الندوة، كل من مصطفى الكتيري وعبد اللطيف عبيد. وترأس الجلسة الثالثة التي انعقدت في اليوم الثاني عبد الرحمن محمد حامد مغربي من جامعة القدس المفتوحة برام الله في فلسطين.

تضمنت الجلسة **الأولى** ست أوراق علمية قدمها كل من أحمد شحلان وأمحمد بن عبود وعبد الرحمن محمد حامد مغربي ومحمد سالم الشرقاوي وأسامة محمد حامد مغربي وخالد السفياني.

وقد ركزت الأوراق على تصحيح بعض المفاهيم وتدقيق بعض المصطلحات المتصلة بفلسطين وقضيتها، وعلى التعريف بإسهام المغاربة في الدفاع عن القضية الفلسطينية من خلال مواقف وجهود الخليفة مولاي الحسن بن المهدي والنخب النسائية ووكالة بيت مال القدس الشريف ودعم قضية الأسرى... إلخ.

وتضمنت الجلسة العلمية **الثانية** أربع أوراق علمية قدمها كل من السفير محمد بن إبراهيم الحصايري وعلي اللافي والخليل النحوي وحسناء محمد داود. وركزت أوراق هذه الجلسة على نضال التونسيين والليبيين والموريتانيين وكذلك المغاربة وبالذات النخب التطوانية من أجل فلسطين.

وفي الجلسة العلمية **الثالثة** استمع المشاركون إلى سبع أوراق قدمها كل من تماضر الخطيب وعبد الإله الغزاوي وبشرى خير بك، ونعمان عاطف عمرو وخديجة القباقبي اليعقوبي ومنعم بوعملات وعبد الحفيظ ولعلو. وقد تناولت هذه الأوراق الحضور المغربي في القدس منذ الفترتين الأيوبية والمملوكية ثم في العصر الحديث، ومواقف الأمير عبد الكريم الخطابي والزعيم علال الفاسي من العدوان الصهيوني ومختلف أشكال الدعم المغربي للشعب الفلسطيني.

ثالثاً: توجهات البحوث والنقاش

برزت من خلال الأوراق العلمية والنقاش الثري الجاد الذي تلا تقديمها مجموعة من الاستنتاجات العلمية والمواقف المبدئية النضالية والتضامنية مع الشعب الفلسطيني وقضية العرب والمسلمين العادلة، القضية الفلسطينية.

ومن أهم نتائج الندوة:

1 ـ إن إسهام المغاربيين في دعم نضالات فلسطين في المجالات السياسية والدبلوماسية والكفاح المسلح (النضال الميداني بحمل السلاح) والإعلامية والإبداعية شعراً ورواية وسينما... إلخ، موضوع مهم يساعد بحثه على استمرار حيوية القضية في الوجدان العربي والإسلامي وبخاصة لدى الأجيال الناشئة.

2 ـ إن المعلومات والوثائق والشهادات المتصلة بالقضية الفلسطينية ودعم المغاربيين لها كثيرة جداً، وقد أبرزت الندوة أنه لم يكشف إلا عن النزر القليل منها؛ لذلك فإن الدعوة ملحة إلى الاستمرار في عقد الندوات وإصدار البحوث والدراسات ذات العلاقة بموضوع الندوة.

3 ـ إن تأسيس مركز للبحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول إسهام المغاربيين في نضالات فلسطين يعدّ ضرورة ملحة. والدعوة موجهة إلى الدول المغاربية الخمس وإلى الجهات العلمية فيها إلى الإسراع بتأسيس هذا المركز.

ومن أهم المواقف المبدئية النضالية والتضامنية مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة:

أ ـ القضية الفلسطينية قضية العرب والمسلمين جميعاً وفي كل بلدانهم بل قضية كل أحرار العالم. والحق الفلسطيني حق كامل شامل لا يتجزأ.

ب ـ العدوان الصهيوني عدوان إمبريالي استعماري عنصري، وقضية فلسطين قضية غير دينية ولا علاقة لها بأتباع الديانة اليهودية وإنما بالعنصريين الصهاينة. لذلك فإن العرب والمسلمين حرصاء على عدم الخلط بين الصهيونية التي هي حركة عنصرية عدوانية على الأمة العربية والإسلامية وبين اليهودية التي هي إحدى الديانات التوحيدية.

ج ـ التنبُّه والتنبيه إلى خطورة التطبيع والاختراق الصهيوني للمنطقة المغاربية، ومحاولاته إرباك العلاقة بين الشعوب المغاربية وفلسطين.

د ـ التنديد بالقرار الأمريكي بحق القدس وبمحاولات تمرير ما سمّي «صفقة القرن»، وبالحصار المفروض على غزة والقمع الذي يستهدف مسيرة العودة.

هـ ـ إن وحدة الصف الفلسطيني شرط أساسي لازم للتقدم على درب الحل السليم والعادل للقضية الفلسطينية.

رابعاً: الجلسة الختامية

استمع المشاركون في الجلسة الختامية إلى بيان الندوة وإلى هذا التقرير الختامي. كما استمعوا إلى كلمة باسم المشاركين في فعاليات وأشغال هذه الندوة العلمية ألقاها نعمان عاطف عمرو وحيّا فيها المشاركين وتوجه بالتحية والشكر إلى المملكة المغربية، ملكاً وحكومة وشعباً.

وتناول الكلمة مصطفى الكتيري المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، وعبد اللطيف عبيد الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية ورئيس مركز الجامعة بتونس، فعبّرا عن شكرهما وامتنانهما لكل من أسهم في إنجاح هذه الندوة عن دور المغاربيين في دعم نضالات فلسطين □

الدكتور محمد سمير مصطفى

يوم الخميس الواقع فيه 2018/9/30، كان يوماً حزيناً آخر يعصف بأفئدة الأحبة، ويدوِّن في قائمة الخلود اسماً لعزيز كبير كان صديقاً وأباً ومعلماً وأستاذاً لكثير من الباحثين هو الدكتور محمد سمير مصطفى، الأمين العام للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، وأستاذ الاقتصاد المتفرغ بمعهد التخطيط القومي في جمهورية مصر العربية، خاتماً رحلة فاضت بالعطاء الأكاديمي والإنساني وزخرت بالإسهامات العلمية المتعددة في مجالات الاقتصاد الكلي والتنمية الاقتصادية واقتصاديات الغذاء والأمن الغذائي العربي والأبعاد البيئية للتنمية العربية.

إن مركز دراسات الوحدة العربية، إذ تعاون زهاء ربع قرن مع الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في إصدار مجلة **بحوث اقتصادية عربية** العلمية الفصلية المحكمة، التي تولى الراحل رئاسة تحريرها، وقدّم من خلالها جيلاً من الباحثين الشباب في مختلف الأقطار العربية، وقام بجهود كبيرة لتحقيق انتظام المؤتمرات العلمية السنوية، وتولى فضلاً عن ذلك تنظيم الموسم الثقافي للجمعية لعدة سنين، وتنفيذ برامج التعاون العلمي مع الجهات العربية المعنية؛ يعرب بجميع هيئاته وأقسامه عن أسف وأسى، ويتقدم من نفسه ومن ذويه وأقرانه والاقتصاديين العرب بالعزاء والمواساة سائلين له الرحمة والرفعة والرضوان.